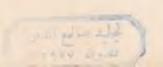


349.297 Se22mA:v.4ic.1 معيد الدراسات العربية العالية مصادر الحق في اللغة الإسلامي معمدين العقاد الإسلامي



# DATE DUE



مدم عيات معيد الحداسات العربية العالمة

> مصادر الحق في الفقة الاسلامي



حامعة الدوالعسية

# معقالدراتات الغربت الغالية



دراسة مقارنة بالفقه الغربي الحديث

(2)

نظرية السبب ونظرية البطلان

ألقاما الركثور عبادار رافالسنهؤري على طلبة قسم الدراسات القانونية



الفصال اليث السبب



# الفرع الأول نظرية السبب في الفقه الغربي الحديث

# الفقر العزليقي والعقر الحرماني :

يعدما في بسط طرية السلم في الفقه العربي الحديث أن يسبع ص هذه المطربة في فل من لدغه الاسلامي . المطربة في فل من لدغه الالبني والفقه الحاساني الدئث أن عقه الاسلامي . كما ساري ، شاك فلا من هدم المعهد، في عصر الحصائص التي تتمها سا هذه النظرية الدقيقة .

فنستعرض في مبحث أول عمرية السبب في المقه اللاتيني ، ثم نستعرص في المبحث الثاني هذه النظرية في القانون الألماني .

> المبحث الأول بطرية السبب في الفقه اللاتيني (١)

> > عهيسد

### السبب والارادة معنيان متعوزمان :

يمكن تعريف السنب تعريفا أونيا بأنه هو العرص الميشر الذي يقصد الملترم الوصول إليه من وراه الترامه ، والسبب بهذا المعنى لا يكون عنصر أف كل الترام على الالترام العقدى ، إد الالترام غير العقدى لا يقم (1) ،عتمدنا في تنعمن صربة السب في الفعة الابنى على كناس «اوسنط» ، حرد الأول فرة ٢٤٠ ـ فترة ٢٠٠ .

﴾ . . . . . مصادر ألحق

على إرادة الملغرم حتى بصح السؤال عن العراص المباشر اللك قصدرايه الملغرم من وراء التزامة .

والسعب، كمصر في الالمراء العقدي ، ينصل أو في لا صال الإرادة .
ليس هو الإرادة داتها ، ولسكيه العرص لميشر الدي اتجهت إليه الإرادة عليت توحد الإراده بوجد السعب ، ولا تنصور , ادة لا نتجه إلى سعب إلا إدا صدرت على غير ، على كارادة المحبول ولما كالت الإراد، لا معتد عد إذا اصدت على وعلى وغير في الرادة المعتدمة قالو ما لامد لح من سعب من وعلى وغير في المدال المستدمين عمد هدم أن السعب ركن في العقد عير ركن الإراده ، ولكن مركبين منازيمان لا ملك أحداثها عن الاحرادة الإراده ، ولكن منازية منازيمان لا ملك أحداثها عن الاحرادة الإراده ، ولكن منازية منازية منازية منازية الإراده ، ولكن منازية منازية منازية الدينة عن الاحرادة ، ولكن منازية منازية منازية بالاحرادة ، ولكن العقد عير ركن في العقد عير ركن منازية الإرادة ، ولكن من لا منازية المنازية الإرادة ، ولكن منازية الإرادة ، ولكن منازية المنازية ، ولكن منازية العقد عير ركن في العقد عير ركن في العقد عير ركن في العقد عير ركن في العقد عير ركن منازية ، ولكن منازية ،

### ولبكن السباب والمشكل مفتيان متعارضان

وتاريخ طرية السد يقوم عنى الحميقة الآنية . كلها راد حط الإرادة في تنكوس العقد وصعف حصد شكل رادب أهميه السند دخل أن الإراده ، من حيث أنها تحدث آثرا أقا و سة إدا هي الطلقت من قيو د الشكل و حدال بقيد ، السند وعنده كان أشكل و حداد دور ، لإرادة هواندي بنشيء العقد ، لم يكن سسند من أثرا ، ثم بدأ نسبت في اظهور عبد ما بدأت الإرادة تبحر ما مدرحة من قبود الشكل ، وكلما زاد تجررها من هده القيود رادر طها قيود البدت إلى أن تم تحريرها ، فوحدت نظرية السبب كاملة تحل محل الشكل .

و برى ما تقدم أنه حيث بتعلب لشكل ش شأن سند، و حيث بصعف الشكل يقوى أمر السند. هكدا كانت الحال في الها.ون الرومان، فقد بدأ هذا الها ون شكليا، فلم يكن فيه إذ داك السبب نصيب ولم أحد الشكل يتقلص و تطهر العقود الرصائية ، بدأ السبب يظهر نظهور الإرادة ليكون قيدا لها بدلا من الشكل، و هكدا كانت الحال في لقانون الفرنسي القديم ،

 <sup>(1)</sup> اعتمدنا في منحص عطريه السب في العنة اللاتبني على كتاب ، الوسيط ، الحرد الأول مترة ٢٤٧ ــ فترة ٢٩٩٧ .

ون السد م كد مرف فيه إلا عدما وصن رجال الكبيسة إن أمرير الرصائية في تعقيد ، فهم السب عد أن كانت اشكليه تستره ، والراز قويا ليحوط الإرادة تميم د تحل محل في د شكل وهذه هي اخترائيضاً في قانون الحديث حيث الشكلية تكاد تنعام في بعث سراء السب و ردهرت ، في لعلها راجعت إلى أصبو قوية كما كانت في أنه وي الكنسي ، لو لا أن العقد المجرد حن محل الشكلي في الانتقاص مي سنطان ساب

### تطور العقر من عقر سطلی ، لی عقد رصالی مسعب کی عقد رصالی مجرد:

و بارخ بصر قراسی به به برؤ حقیقه آخری و فقد در الدها شاهایه حیب استمالاً به الله معلور از عقد حافی حیث بدر نه آکار الآثر ، شماطور آخیر بری عقد محرد حاف بهصابت آلم ده عن سدم بره مسلسمت الا آثر غیر مناشل به امارات حامدیه هی به شب هذا النظم برلی بهانته ، آمای القیادین الا دام به عامقد الاران اصال به الایال حرافه استما فی العقد تشغل المکان الدار به الا با حداده داشت محراری داد محدود دصاحه

### خطة اليمث :

و بحث (أولا)كيف دشات طرية أسبب وكنف تصورت (أما) ما انتهى إليه أمر نصرية اسبب في عورس اللائسة الحدشه.

### المطلب الأول

كيف نشائت نظرية السب وكيف تطورت

### التطور التاريخي لنظرية السبب :

لعن نظرية قا وبية لابلقي عليها تنزيج تطورها من لصوء مقدار مربلقي التنزيج على نظرية السنب طل القانون الروماني ممرل عن هذه النظرية إلى مدى هيد، إد محبت فيه اشكلية وقد ستت النظرية أم برعرعت، منذ تحررت، لإ ادة من اشكل قرب سدون لكمسى و طورت النصرية تعد دلك تطوراً عرب طبيعتها واشتب عي لا سوما ومن تلاه من لفقها. من طرقه دالية إلى عدله موه به و هيت كرش عهورا طويه ما مقدت عي هذا الحوري بد ون المرسن الحديث، صعيفة الأثر قليلة الحدوق أثر النارية حدم أن المهاد حاصر أو حدث حصله قولة هيد عالم ية دانه

### ١١ نظرية لسب في الدانون لروماني

### اللهاد ، خاريم - لم يكن هناك مجال لاسبب لتعلب الشكلية

كا ب يعقو برقي "هيد القدر منهدون بروج و شكل و عكل مهد معد أوساح الشكال حاصة و كي لا الم أن يحر و كل م وكال المدم الدخلية للأله عقدا يرم عموري الماطوري حامه المد للاستن ويريكمه عني وحص وجما للقصي والم الناطامع بالأولم تبكر عدد مقود شطه عتورا سال من عادوال عد دورا معود فالماء إحروك صوه شركة اعيره من العفودة عن وصاء في شكل مي مده كشكر "له حق يا مداها الده كا كان هي الي كان اروم ل سعوم و سبب " دی و شهر دست سد "ار اه اجعد بی علی ا حو المعودوف في ألله ولي ألحاديث الن هم السبب لا يعتم العصال أنه همي اشكل الله يا سي كم المساسكم ، وهذا شكل صرم ي في معاد العقدارة المرافظ لعبد الرهوش والتباداية كاف لاعقاده لأنامن واجدا بعقد العقد السواء وحدث الإرامة أوالم باحد الوحدث فللجلجة أو معلمه . أنجيت بن عاص مثم والع أم ين عرض غير مشروع - فالشكل وحده الا لإراءة هم يعني مرحد هقد وهي استبعدت لا بدة عن كوايل لعقد فقدا ستمعد معهد است الآرات بيس الا مرض الدي تتجه إليه الإرادة كاسبق القولى.

### العهاد المدرسي - ظهور السعب في العقود غير الشيكلية •

ولما طها في العهد المسرسي من القانون الروماني إلى جانب العقود اشكلية عمود أحرى عيم شكلة الومحاصة العقدد الرصائية وعقود الاسرع بدوس دور الأرادة في لكورل لحقد لاطهر للمند لطهور الإرادة

44.00

أمان اهمه وهي أهم عقور ما على فقد أعرف الله بالرومان السعاد في حد كير فالسعان في طبع هو به الترج فيد العدمات هما أسة العدم لسناء وطبت أهمة في بعم، وفاء الراء طبعي معقداً أنه الرام مدى لانكون مدرع وينظل عهده لا بعدام البيت واهمة المقترية بشرط يكون شم طاسدا في إدا كان هو اندافع يلى لمرع وقوا لم يقر الموهوب له تنفيذ الشرط كان للواهب أن يسترد هنه وق الوصية الموهوب له تنفيذ الشرط كان للواهب أن يسترد هنه وق الوصية موجه إراده هنفر دة بد اعترف الديون اروماني المبد يلى حد أن مرجه الساعت وفوا عنه لا تعقد الموضى أن وارثه قد مات فاوضى عالم لاجني والساعت وفوضى عالم لاجني والساعت والوارث لا يرال حياً واستصاع هددا أن نثبت أن

۸ - - - - - - - - مصادر الحق

الباعث على الوصية هو اعتقاد الموصى أن الوارث فد مات ، فالوصمة ناط<mark>ة</mark> الانعدام سبح .

### موقف القانون الروماتي من بطرية السبب:

ويشين ته قدمته أن القانون الروسان ، في عهده المدرسي دون العهد القديم ، عترف في عص العقود المسكرة السب إلى مدى محدود ، وهده العقود هي الن طهرت فها الإرادة كعامل من عوامل تكويها وحيت تطهر الإرادة يظهر السب كما قدمنا وليكل قروس تمثوا فيكرة سبب فيكرة موضوعية لادينة ، وعطروا إلى السب أو حوياً في العمد الاحارج عنه ، وهو وأحد لايتعبر في النوع فواحد من العفود الهما احتلفت المواعث والدوافع وإدا كانوا قد وسعوا في السبب فرحه و بالباعث ، فقد فعنوا والدوافع في صافى محدود أكانوا أله وسعوا في السبب فرحه و بالباعث ، فقد فعنوا النحو الدي الدوافع في محل المراعب على النحو الدي الدي الدي المارية السبب في حال في محل في محل المراعب على النحو الدي الدي الدي الحدود الدي المحروب في الدي المدي المدين المداها المناطقة النظرية السبب .

# ٣ = عطرية السبب في القانون الفرنسي القديم

### عوداله:

مقيت فكرة السب تنظور تطور مستمرا صوال القرون السعه التي سيقت النقين المدق العرسي من لقرن الثاني عشر إلى مستهن القرن الدسع عشر وق حلال هذه القرون الطويلة يمكن القيير بين عهدين يقصل المما الفقية بعر دسي المعروف دوما ( (Domat) ) في القرن السابع عشر الدي صاع فكره السد بطرية عامة بعد أن تهيأت لها عوامل الصياعة طوال القرون التي سيقته و منذ صاع دوما بطرية السب البعته العقهاء في صياغته و تاقلت عمما كتب، حتى انتقلت البطرية عن طريق و تبيه ( Potmet ) الله النقين المدقى العربية المربة السب المدقى العربية المقادى

04 0 000

في الفقه الإسلامي متميينييييييي و

نظریة السیب فی اعتها الری سین دوما — فیکرة السیب عثد الفقهاد لیکفسین :

تداول فكره لسب في هذا العهدفريةان من القفهاء ، فريق تروماً ، بن وفريق الكسبان

"ما العربق الأول فقد افتقوا أثراء بول الرومان وعنوا وج حاص الاشرامات المتقابلة في فده العقود المارمة للجالج مع ديك "ترموا حدود "قا ول "رومان فلا بصبوا إلى حد "قول عوار الفلا في المع رد المالية المالية قديم الآامة المارع من أل منطق الارباط مال الاترامات المثالة كان المعلى عليه الديك من أل منطق الارباط مال الاترامات المثالة كان المعلى عليه الديك المالية في المحرد الموسوعة المحرد المالية في المحرد الارباط حقاعة المالية وحدد الارباط المالية في وحدد الارباط المالية في المحرد المالية في المحرد الارباط المالية في المحرد الارباط المالية في المحرد الارباط المالية في المحرد المالية في المحرد الارباط المالية في المحرد الارباط المالية في المحرد الارباط المالية في المحرد المحرد

و ما فقهام الكسمة فه كا والقدمون على عثمارات الاحيرة كا مت الرومانية الاعسارات الارد في الدينية وهذه الإعتسرات الاحيرة كا مت تقتصيمه أن قراء مندأين. والمبدأ الأول إلى الوقاء الوعاء واحياء وأن الإحلال له خطيئه، ومن ثم كا المنع قد يناء ما معجر دا عيده في كا تلا الذي عدم الإرادة عندهم الا الشكل هي ي عشيء المقدو تجعله مد ما و بدا حوا في هذا المبدأ حي أقرم الدي عمد بقوم عي محص تقدن الإرادة و دون دون عدمة إلى شكل أو سلم أو سمند أو عم دنك مما كان القدون الروماي تطلبه والمبلدأ الذي يأن العقد الإنجار سعيده وداكن يهدف إلى عرص عيد خطيئة والإيصاح عبر مشروع بعد خطيئة الما يتبعد بعد عليه أي أن المقد في أن يحل بهذا الارتباط به بعد بعليه أيضاً والمبلدة المبلدة في أن يحل بهذا الارساط بن في أن يرتبط بعقد عبر مشروع الإرتباط بمثل هذا العقد يعتبر خطيئة والمفيدة بعتبر مشروع الإرتباط بمثل هذا العقد يعتبر خطيئة المبلدة والمفيدة بعتبر مشروع الإرتباط بمثل هذا العقد يعتبر خطيئة المبلدة والمنفيذة بعتبر مشروع الإرتباط بمثل هذا العقد يعتبر خطيئة والمفيدة والمنفيذة بعتبر مشروع الإرتباط بمثل هذا العقد يعتبر خطيئة والمفيدة والمنفيذة بعتبر مشروع الإرتباط بمثل هذا العقد يعتبر خطيئة والمفيدة والمنفيذة بعتبر مشروع المناء المناط بمثل هذا العقد بعتبر حطيئة والمفيدة والمنفيذة بعتبر مشروع المناط بمثل هذا العقد بعتبر حطيئة والمفيدة المناط بمثل هذا العقد بعدر مشروع المناط بمثل هذا العقد بعدر مشروع المناط بمثل المناط بمثل هذا العقد بعدر المناط بمثل المناط المناط بمثل المناط المناط بمثل المناط المن

حطیقه أحرى ، و ها عن برى إى أى مدى بسوق هذا المنطق الانعوال بدى - بد المنع فد أن يحققه من درا، الرامه هو الدب في العقد ، وهذا الدب إذا كان غير مشروع حفي العقد ، صلا وإدا سنيا أن الإرده و حدد الم المدعود الموقد في المدود إلى الدب و الوقاد داء أن هذه الإرادة بجد أن شخه إلى نخمة المراه فيحل أن دبير و الوقاد عامة المراه فيحل أمامه السد في صوره أساو غير الصورة الي المدعود في الهدم في الهدم الرامة في السد في صورة أساو غير الصورة الماسان الحال المده في الهدم الوارادة و الأثر عامة المراه المراه

و داسطنج أن ستحصل من هذا بنجل الدي الماعة المهم، الكوسون المورة أربعة :

ر أولاً ) أن المدت بن إلى حدث المرادة تتجرد ال طهرات الإنادة عاملاً أساسياً في تنكوين العقد .

" مناً ) أن عربة أسب تعورت بطوراً حصراً في صبح السب هو الدعب الماقعين العقد،

" تُدُول اسد، سدا المعنى الحديد حل محل شكل فيداً على الإرادة هما مران عدد قائد عنى الإرادة وحده، مرما دول حاحة إلى الشكل، فلا أن من ال مكول هذا الوعد منجهاً إلى تحقيق عابة مشروعة الرومل هذا المنتطع للكند ول أروع في فلا يتعارضون معه تعارصاً صربحا وأمكرهم أن شجنه اطهرا نقول أن الانفاق العاري ( pacte nu ) ملزم وحده ، وأن يستندوا حدره ، الانفاق العاري ، عبارة دالوعد المسبب ه، فيضيفوا إلى الفائد أو ما بله معه سالما مه طائفة حديده هي طائفة ، أبو عود المسبة ،

(را م ) أن حدث إلى في فيد الله الا من جهد فيو فد صعر من جهد أحرى إداح المدمن اشدكل الرجع ي وحدها سرمة مارامت مجه إلى تحقيق عدلة مشروعه

فالكسوري كام ه المدر بدعوا عر السد، لا عماد لروماي الصيق بي عمده الموسال الده و التا المقاولة عدد و و الت المقاولة عدد و الم الله المعلم ، وأصابحا الإراده و ده مدمه مدر الله عالم المولى إلى المعلم الإراده عمد و المدال الله عند المعلم المراد في الله المعلم المدرة المعلم المعلم المعلم المعلم المعلم المعلم في المعلم ا

### نظ به السعب مبر عهد و، ما الى عهد التقبين الحربي العرفسي

رد كان دامه مر عمر مهده البيط النامية أي أخاط مهامه طلوح سلما . فضاع منه لط به ما ماه محلم كه الأخراف لم لكن قاليه عد تساعت على البحو اللدى عام له هو الأله مع ديدن فد أسام الدان عام له هو الأله مع ديدن فد أسام الدان عام المحلم المراد على المحلم المراد عام المحلم المراد عام المحلم المراد المحلم المراد المحلم المراد المحلم المراد المحلم المراد المحلم المراد المحلم المحدد أن وضعها المراد المحلم المحدد أن المحدد الم

واسترط دواما فلدم السلب في حميع المقاولات فالسلب في المراء المتعاقد

النوز

آفلاه قود المار مقديحاس هو مد قوم به المتعاقد الاحر ، أي الترامه المقاس و لسبب في الدام المتعاقد في العقود المديمة في بب واحد هو مدقام به المتعاقد الأحر ، أي السلم الدي تم من حديه في مبدأ الأمر والسبب في التبرعات هو إراده المتدرج في أن يسرع أي به "شرع ومن دلك برى أن بطرية دوم في السبب فامت على "هيكرة الروم به صديه و "مات عوال الفقهام المدين مدس "حيفهوا المقابد عالون الروم في

, O

وقد بقل التقليل المدى على مطراته السدب على دوما ويوسيه في المواد ۱۱۰۸ و ۱۱۳۱ – ۱۱۳۳ ، وصارت هذه مصوص هي الاساس الدى موم عليه البطرانه التقليدية في سبب .

### المطلب الثاني

### نطرية السبب في الفانون الحديث

١ - الطرية التقليدية في السب

تحديد معى السيب في النظرية التقليدية : هم من صن عبر السورة التقليدية : هم من عبر السب قصدى عبر السورة الشاف والسب قصدى فاسد الإنشاق والسب قاسد فاسد الإنشاق والسب في عبد هنا

والسبب المدافع هو المعت المدى دفع المدر من أن أن يرتب في دمته الالترام . هي يشتري مبرلا قد تكون الدافع له عني الشراء وعني الالترام سفع الحق هو أن يسمس المرال . أو أن محصه سكنه أو أن مجمل منه محلا لعمله ، أو أن مجمل منه حدر المقاء ها أه أن سايره لدعورة . أو عير دلك من الدوافع المشره عة وعير المشروعة فالمعت دن يجمع الحصائص دلك من الدوافع المشره عة وعير المشروعة فالمعت دن يجمع الحصائص الملاث الآليه . (١) هو شيء حارجي عمر العقد (٢ وهو شيء دافي الدائرم (٣) وهو شيء معير ، لا في كل بوح من العقود فحسب ، أن في كل عقد بالمثاب ولما كان الماعت يصعب صبطه عني وحد تحديد ، فان البطرية التقليدية تدهب بلى أنه لا تأثير به في وحود العقد ولا في فيام الانترام ، فهما كان هذا الدعث شريفا أو عير شريف ، متعقا مع المضم الدم أو عدلفا له ، كان هذا الدعث شريفا أو عير شريف ، متعقا مع المضم الدم أو عدلفا له ، فإن العقد صحيح والالترام قائم .

والسعب المصدى وهو السعب الدى تقع عده النظرية التقليدية ـ يعرف عادة الله هو الحابة المبشرة أو الغرص المباشر الدى يقصد الملتزم الوصول إليه من وراء البرامة فيحتف سبب عن الباعث في أن السبب ، هو أول نتيجة يصل إليها الملتزم ، أما الباعث فعاية غير مباشرة تتحقق بعد أن يتحقق السب، والإيصل إليها الملتزم مباشرة من وراء الالنزام.

نوس

۱٤ مصدر لحق

### الساب في الطوائف الحمثلة من العقود:

و سنتعر ص النظر به النصيدية الطوا الف محدده بتعقو دالنجديد السبب و نفهم دائما بنمي السبد القصدي – في كان طائفه منها ، على النجو الدي حرى عليه دوم ويوانينه

وى بعقد ما المراه حسد واحد ردا كان اهتما عربها ، فرص كان أو المراه أو ورده أو هرج رده وهما فرعين العامل للصدى الحديد كون السبب البراء المدهاف المداه هو سببه البيء عن التعافل فللمة من بلترم ود عوض كربه سببه ، و دياهم العرض المدشر الدى قصد إلى تحقيقه من وراء التراهه ، ردا كان العقد المدام لحالب واحد عقدا رضائها ، كالوعم بالمدع ، فابط هر أن سبب الاراه هو ، تمام العقد المهائى ، وهو العرض الماث الدى قصد الواعد إلى تحقيمه ، وهو بعد سبب محتمل قد يتحقق وقد لا يتحقق

وى عقود النبرع ، السيب في الرؤاء المبيرع هو به التبرع دائها ، فالمتبرع يقصد من وراء الترامه عرضا مناشرا هو أسدا. يد للبوهوب له وهذا هو السيب في تعرعه .

وينبين عا تقدم أن حصائص السبد في النظرية التقليدية هي عكس حصائص الياعث :

(١) قالسبب شيء داحيي في العقد ، يستحلص حتما من نوع العقد ومن

صيعة الالترام دائه ، (٣) وهو شيء موضوعي لائؤثر فنه نوان الملمرام (٣) وهو غير متعير ، فستي واحدا التي نوع ، احد من العقود ، ولا يتعير تعير النواعث والدواقع الوهدة الخصائص الثلاث هي غير الخصائص التي رأية ها لصنفه بالنباب في الصكرة الرومانية القدعة

### الشروط الواجب توافرها في البنيت :

ندهب خطرية التقليدية إلى أن السلب يجب أن تنو أفر فيه شروط ثلاثة. (١) أن يكون موجودا (٣) وأن يكون صحيحا (٣)وأن يكون مشروعا

(۱) ووجود السب ليس في الواقع شرطا يجب توافره في شيء، بل هو الشيء دانه، وإيما يشار وجود السبب حتى يتقرر أن كل الترام لايكون له سبب يكون التراما عير قائم \_ ويغلب في السبب عير الموجود أن يكون سببا موهوما وقع غلط في وجوده، فطن المتعاقدان آنه موجود وهو عير

Sin Parter

مه حول ار کی سبب دو هوم لاسحی فی صافر مدد شرط گاول. ہے سحے فی صول شرط تی کا سمی اُما ما فام ادا است عیر الموجود أن كون المتعاقدان على سة من أنه غير موجود ، أي أن يكونا عير وأهمان في وحوده - وأغدم المتعاقبان عي التعاقب سبب عبر مواجواد وهما علمان بدلك في فروض بذكر مهمة العروض الثلاثة الآنية . (١) قد يكره أحد المنعقدين على مصاء يقرار عدوسته وهو عير مدين، أي السعب لاو حود له كفرص لم اتم . و في هذه احالة الكون العقد اللدي يقر فيه المتعاقد المكره عديوندته بأطلا لاعداء السدب . ولايتكبي ل يقال أنه قا ل الإحال لم وقع هيه من إكراء . فاعرف واصح بين البطلان والعاملية للإصل أن قد لايمكون هناكم كراه وبصد الاقرار علديونيه قبل تسكّر القرض . ثم يئنت المر أنه لم تسلم القرض أصلا ، فلكون الاقرار في هذه الحاله باطلاً لا عدام السبب (ب) بيكون السب غير موجود، دون أن بكوره الدوه أن كراه ، في سمى استانج ملة (effet de complamance) وصورته أن ينشرم شجص بحو آخر الراما صوريا فلمصي سندا لمصلحته . ويقصد من ذلك أن نعظي الدائن الصواري سندا يحصل عبي قيمته من طريق تحويله ، حتى إذا حل ميعاد دفع السبد قام الداش الصورى شوريد قيمته إلى المدير ، فيدفعها هذا خرص السند ، وتذلك يستطيه الداش الصوري أن يحص على ماهو في حاجة إليه من النقود إلى أجل معلوم الامن مدينه بالدات ، بل مصل إمصاء هذا المدين على سند المجاملة ، ولا يحتج بالعدام السب على حامل لمند إذا كان حسن لية ، ولكن في "علاقة ما بين المدين ودائنه انصوري يستطيع الأول أنب يتمسك سطلان السند لالعدام السبب . (ح) ويتحقق المدام السبب يتوع حاص بعد تمام التعاقد ، ويقع دلك في العقود الملزمة للجاسين إدا لم يقم أحد المتعاقدين تشفيد الترامه أو استحال عليه هذا النفيذ لقوة قاهرة . فإن سنب النزام المتعاقد الآخر يصمح غير موجود بعد أن كان موجودا عبدالتعاقد، والعدام السنب لعدوجوده

الرزون (

في هده الأحوال هو الدي يعرر نظرية الدفع نفده التنفيذ ونظرية الفسح ونظرية تحمل التبعة على مابيئاً .

( ٢ ) ويحب أيضا أن بكون المدت صحيحة ، فالسنت عير الصحيح لانصلح أن يقوم عديه المرام ، ويرجع عدم صحة السنت إلى أحد أمرين : أما لأن السنت الطاهر ، وهو السنت عير الصحيح - هو سنت موهوم أو معلوط ، وأما لأن السنت الطاهر هو سنت صوري

والأمانه على السدب الموهوم كثيرة ، وارث يتح ح مع شخص يعلقه أمه و رث معه وهو ليس بوارث ، فيعظيه مبلغه من النقود حتى يتحلى على صلمه في الميراث ، فهذا التحارج باصل لأن سده موهوم وارث يمصى إقرار مدين على المركم ويتمثل أن بدائركان قد المتبرى الماين من المهرث فهذا الإقرار ماطل لأن سلمه موهوم وارث يتعهد الموضى به بعادى التركة أن يعتلمه ملغه من المن في علم الرائم عن الموضية و تمين عدد دمن أن يعتلمه ملغه من المن في علم الرائم عن الموضية و تمين عدد دمن أن الموضية موهوم المن المائن في المدين المائن في المدين في حديد بدين وبيس أن الدين القلميم موهوم المن أو أن الدائن في المدين في حديد بدين الميسة موهوم المنائل في المدين في حديد بدين الميسة موهوم المائل المدين القلميم المن أو أن الدائن في المدين في حديد بدين الميسة موهوم المدين المنائل في المدين المنائلة والمنائل في المدين المنائلة والمنائلة والمن

به سدت اصورى والعقد بدى بقره عى سدت صورى لا تكون ولكل الصورية في ديها الدست سد في الصلال ولكل إد أثلت المدر صورية السب ، فعي الدائران شت السد احقيق، ويكرن الااتر وقائد أو عير فائد العا السب الحقيق في كان هذا السب وهوم ، لا لان السب موهوم ، لا لان السب الحقيق موهوم ، لا لان السب الطاهري صورى ، وي كان السب الحقيق عير مشروع ، وقد أحى تحت الطاهري صورى ، وي كان السب الحقيق عير مشروع ، وقد أحى تحت الطاهري سدت مشروع كا هو العاس ، سقط الالزاء أعنا الالصورية السب العامر مشروعا خير موهوم ، فإن الالترم بقوم الرعم من صورة السب الطاهر .

الدى لايح مدالقانون، لا يكون عدد مداه مولا الأداب، ومشروع هي الدى لايح مدالقانون، لا يكون عدد مداه مولا الأداب، ومشروعية السبب، عند أصحاب النظرية التقليدية ، شرط مدوم عن مشره عيد لمحن مقد يكون الحل مشروعا والسبب عدر مسروح مد و محقق دين في فروص محمعة ، دكر مد

رأولاً إردا معهد شخص لاح الكت حايمة في مقدق ما عام اللهود ، في أولاً إردا معهد الكل سمة اللهود ، في أرام شخص سفيه السود تحمه مشروع المالكن سمة وهو البراء الشخص الأول الرئكات احرامه الداعية مشروح الملايقة ما الالبراء الالعدم مشروعية المحن الله مدم مشروعة السمت

رأ، يا إكدائك ردا تعهد شخص لاح عد ال لكات حرعه في معد ج منتج من النقود، فأن الرام كل من المتعاقدين مجله مشروح - كون بترام عدم أر لكال حراتة وهذا عن مشروع الأحرا برام دفع منبع من البقودوها أيصابحن مشروع أوالكن سلب الترام لأول الامتباع عن ارتكاب لخريمه هو الترام الاحر دفع مبلع من المود، وهذا سبب غير مشروع لأن الامتداع عن أرتكاب أحرعة وأجب فأنوق لايحور الأجر عليه وسات الترام الآخر لدفع مامع من العودهو لترام الأول الامتاع عن ارتكاب الحربمة أوهذا أيصاسب غير مشروع إد لايحور لشخص أن يشرم بحو آخر حمه على أداء وأحب عليه ﴿ وَمَنْ دَلْتُ ثَرَى أَنْ كَلَّا مِنْ الاشرامين لايقوم لعدم مشروعية النبب وهذا بالرعم من أن كلا مهما محله مشروع وكدلك الأمر في كل عقد بلتره فيه شخص بإحاره شخص آخر ليحمله على القيام بما يجب عليه دون إحارة ،كالمودح يحير المودع عنده حتى يرد الوديعة ، وكالمسروق منه يجير السارق حتى يرد المسروق ، وكمن خطف ولده بحير الحاطف حتى يرد إليه ولده ، وكمن يخشي أدى من شخص يجيز هدا الشحص حتى نكف عنه أداه

(\* الله) عقد الوساعة في "روح هو أيض عقد سده عير مشروح على رأى ، وإلى فال بحل مثله عير الديمة أحر الوسيط يعجف لله على روح برساه في كثير ما المقهاء بقولول أل "مقد عير مشروع ألاه بحل إراح صد ما ألح در إلا أل محكمة العلم عد السيم مشروع ألاه بحل أراح صد ما ألح در إلا أل محكمة العلم عد السيم مراكب بن فاصيل في الشاط الأحر بالأوج أو ما مر ، في ما هد أحراعي العمل لاحاره عي الحرج ويكمل عقمة مشروسا أماره الشرط الأحر على ألا ألم و برائل الموسيط في مده احد على الحرج ويكمل عقمة مشروسا أماره الشرط الأحراء على أحره المواجعة والمراكبة في العمل و حديقة الموسيط محصل على أحره المواجعة في العمل على أحره المواجعة في الاحراء المواجعة في الموسيط محصل على أحره المواجعة في الاحراء المواجعة في الموسيط محصل على أحره المواجعة في الاحراء المواجعة في الموسيط محصل على أحره المواجعة في الاحراء المواجعة في الموسيط محصل على أحره المواجعة في الاحراء المواجعة في الموسيط محصل على أحره المواجعة في المواجع

و قصاء في مصر غير مستقل، فقا فصل رحدي بحاكم لوطنية بنظلال العقد الاسبي في مدكمصر حائث سهن على و الحاطبة ، أن تحداج المواج في أمر اواجنة نسب العرال المراه عن الرحل الوقصات محكمة الاستشاف اعتبطه صحة لعقد ، ردال عنرص النان يرمى ربية مشروع فهو ربسر أمر الرواح ، وإداروه عشى من الوسيط أمكن الرحوع علية بالطرق القانوا ية -

وعن نؤار الاحد وأى محكمة النفص عربسية ، فيسكون المقد صحيحاً ردا أحد الوسيط أحر على عمله ثم الرواح أو لم يتم و سكون الحلا إدا لم يأحد الاحر إلا إدا ثم الرواح فإدا أحد بهذا الرأى ، كان الانفاق مع لوسيط على إعطاله أحراً إذا بحجت وساطه تفاقا عير مشروع ، وعدم لمشروعية هذا برجع إلى السف لا إلى المحن ، فإن الدامكل من الفريقين بحله مشروع ، أحدهما يلتزم بأعظم الاحر والنافي بلتزم بالعثود على روح صاح ، ولكن سنب كل من الاثرامين غير مشروع ، لانه عا يحلف الادب والنظام العام أن يلتزم الوسيط مرويج الطرف الاحر في مقابل أحر ، وأن منام الطرف الاحر الإعطام الوسيط أحراً في مقابل هذا الزواح

۲۰ . مصادر الحق

## انتقاد التَّفَرية التقليدية في السبب -- نظرية عقيمة يمكن الاستغنادعها:

مد استقرت البطرية التقيدية ميقوله عن دوما ويوسه على الجوالدي وسطناه ، قدت ميغنا القلق المقيد . روي فيها صبق الأفي وقصور المدي وعقر الإساح ويد كان فتها ، كالاستاد كابيان - قد دافعوا عنها بعد أن حوروا فيها ويا كثيراً من بهقيد ، وعلى أسهم الاستاد بلا يبول هاجما ها مم حمة عدمة . والمساعة الرومانية الشكلية هي أي ساهمت كثيراً في الكلف هما أي ساهمت كثيراً من تحديد أن المال ويا ليس في أنها عير صحيحة العها من فيها ليس في أنها عير شيئة إلى الروء الها والله ، إذا هي تحديد السف في أنواع المقد بالمختلفة تحليماً آليا ، وتنظم فيه شروط الرائم الموسف هده الشروط مطبقة على السف في صوره المحتمة ، الثبت أن السف بهذا المعي التقليدي الصبق السف في صوره المحتمة ، الثبت أن السف بهذا المعي التقليدي الصبق على الاستعام الموجود ، وعن السف المحتم الموجود ، وعن السف المحتم الم

الم على الاستعاد عن السدت الموجود و أن النظر له تقليدية للتدايل على وجوب وجود السدت بشين من من أكاد على أمص الترام اليس له سبب ومن من أمصى سبد مجامله عن هذه واحدان ويوا أكره شخص عن أمصه سبد سبب الاوجود له . كقر صل له بير ، في العقد يكون ماطلا . ولا يكبي هذا استعهار الأكراه فإنه يفتصر على حمل عقد فائلا الأطان ولكن عني أي أساس يقوم طلان العقد ؟ تقول النظرية النقليدية أن الأساس هو المداء لسبب إد الا ترام المداء بية سبه القرص والقرص لم يتم . على أنه من اليسير أن يصل إلى التبجة دام عن طريق غير طريق السبب ذلك أننا إذا اعتبر السيد نصر فاصادرا عن أرادة منفردة ، هو المرام يدفع مبلع واجب عقد القرص ، ولم كان هذا المديم الوجود له الان القرص بدفع مبلع واجب عقد القرص ، ولم كان هذا المديم الوجود له الان القرص بدفع مبلع واجب عقد القرص ، ولم كان هذا المديم الوجود له الان القرص بدفع مبلع واجب عقد القرص ، ولم كان هذا المديم المبيا بالإعدام المبيا الإعدام السبب بالإعدام السبب بالإعدام السبب بالإعدام السبب بالإعدام السبب بالإعدام المبيات المبادراء المبادراء السبب بالإعدام المبياء المبادراء المبادراء المبادراء المبادراء السبب بالإعدام المبادراء المباد

oh for

لحن ، وردا اعتبره السيد هو عقد المرص داله العام م المقترص لا يقوم هيد أيص لا يه لم يتسم مبلع عرص ، ولا دامن أريت المصرص مبلع المرص حتى يعترم وده ، أما لأن القرص عقد عبى لم يتر لعدم التسميم ، وأما لأن القرص عقد رصائي - وقد شق المصر يا حد بدا م قر فيه المعرص منعيد الرامه ، وقي احاين سفط الدام من أمهى استد الالا عدام سبب معدم العد دالقرص أو العدم تنصد المسؤلم عقد ن أمارد أمهى شخص سبد محاملة له أن صورى الها عدام سبب شخص سبد محاملة له أن صورى الها عدام سبب شخص سبد محاملة له أن صورى الها عدام المدام يه هنا تكلى و هنده عن طرية السبب العاسد صورى الها عدام به عداد له فيها من العابلين الموجود له فيها من العابلين الموجود له فيها من العابلين العابلين الموجود له فيها من العابلين الموجود الم فيها من العابلين الموجود المعابلين الموجود المعابلين الموجود الموجود الموجود الموجود الموجود المعابلين الموجود الموجو

على أندرد برك هذه الأملة المتصنف حدد السند صد صواف لعمود المجلمة ، ردا القيا أن ساب المي سلم الم السماء عله فالألم م في لعقد المرمعج سي سده ، كل غوا العرام بعدده ، لا يرام المقدن والإسكن ماأسر عداأن والمدار علك وأسبب هده فلكره المعلق في والمسلام علم علم المسلم المسلم المسلم على المسلم المسل أرق من فكم هالسب الطائل العدام سنتاحل إله الطلال كرهومه الرقباء وإذا عدم السب عدد تبكوس العقد أو دمد بكو به كان الواحد أن مكون الحرا، واحدا في حاشين ، و سكم، ري أن العقد بنص في احالة الأولى [ ويفسح في الحالة الثانية ، وفي هذا النم يق عيب فني واضح . أما فكرة لارتباط فأكثر مروية مرفك ه است وهي تسمح بأن أقول بالبطلان إذا العدم أحد الالتزامين المتقابلين عند لكوين العقد، إذ منطق الارتباط غصى أن لعمد لابوحد و سمج فكم والارتباط في الوقت داته أن نقو ل أن العقد ينفضي بعد وحوده - أن يصبح لـ إذا تقصع أحد الالتردمين المثقا بين بعد أن وحد . أما قالعفواد العيلية واقالتم عات فالنصرية التقليدية أهن تماسكا . إذ تقول هذه النظرية أن العقد العني سنبه مستيم . فيد م يتم التسليم لم غرا الالترام لانعمام سديه . ومن لسهن هنا أن يقال أن الالترام

لا مه ما الألادمام المهام المهام المعام المقدر دهد عين إلا هو لا بعظم المراح . ولا القديم المراح ال

الد ما معالد ما المرافع المرافع المرافع المرافع المحمود الد ما معالد المحمود المرافع المرافع

فال اشتر صامشر وعيه السبب عبر مفهوم الفالميس في عدّه د العلمه هو السبير كما تقول الكراه على التسبير عين المشروع وعدد ديث لا عدّه العمد لعدم مشروع وعدد ديث لا عدّه العمد لعدم مشروع عده الحل لا لعدم عشر وعد سبب والسبب في الرعات هو مدّ مدع ، وكمب رضوه أن مكول بدلة الدخ في دائم عير مشروعه إراوحه لاسبح به في دين هو المدى سد الله عصل أصا النظر به سفيدية وعمهم لاسبح به في دين هو المدى سد الله عصل أصا النظر به سفيدية وعمهم نام في حدول إلى عمد الدافع إلى الرع من أن عدم الواقع إلى المدافع إلى الرع من أن عدم الواقع إلى المدافع إلى المدافع إلى المدافع إلى المدافع المدافع إلى المدافع إلى المدافع إلى المدافع الدافع إلى المدافع المدافع إلى المدافع المدافع المدافع إلى المدافع المدافع

و مدان عاقده ما أن المصرية المصادية في المدان ما يه عملية وهي المدان الم

# . ٢ ا عرية الحديثة في لسب

# السب هو الباعث النافع إلى التعاقر ا

م تسطع عطرته المساله أن واحداسياة العملية المشت في علمون كلب الفقه لا تنقي حظ من عصيق الدلا مث الفصاء المرسي أن حرج عليم حروحا صربحا الفكسر احواجر التي أقامتها هذه الطربة مانين السعب والدعث، وحلط منهما حلط من لافي المبرعات فحلب فيها وفي سائر العقود وقد أكسب القصاء طربة الساب لبدا البح ما ولة لمكن له ، مأصبحب النظرية في ساه نصرية منبحة لاعلى عنها

فالسب في صورالقصاء هو الدعي الدعي المائرة في أن سرة وها دامت الارادة قد أصحت حرة صديمة في أن تشيء مائلة، من الالتوامات ، مماد من الارادة لا يدها من اعت يدفع العلائق من أن يشتر صاله بون أن يمكون هذا أب عت الدعا من اعت يدفع الحرص لاي برمي لإرادة أن يمكون هذا أب عت الدعامة أن يمكون هذا أب عت العام الاعرامة أن يون والاستان مع الطاء العام والا تساق مع الأداب و يواعث المرادة أنثيره متنوعة بالمنها الدافع وغير الدافع به منها الدافع وغير الدافع به ومها لا أسي و عبر الاسمى العدامة والدي بعده بالمناسب و عبر الاسمى عنه و حد الوقياف عده ، إذ يكون هو السبب ، جذا ومن أمكن الكشف عنه و حد الوقياف عده ، إذ يكون هو السبب ، جذا المنطن المحدم العملي شور القصاء طاءته إلى المربة الحديثة ، وساير الفقه المعاصر القضاء في هذا الطربق .

وها عن رحمه عصل ما عبد المصاد من رحساس على إلى علوية المفهاء الكسيري في السنب، وهي عصر به الحصلة المشجه إلى انجر ف عنها دوما إلى مطاية التقديدية الفكال هذا الاعراف سدا في على ما أحاط عمر به السنب من اصطراب وما أصاب من عقم طوال القرول عاصية .

### مرونة الباعث وكيف ينضبط

والباعث المحديد الدي أسلطاه أكثر مروية من الساس في الطوية التقليدية ، ويكونان بعود إلى حصائص السبب لصعب للجاب حصائص الماعث، لمزى النقيص إلى حاب النقيص فقد قدمنا أن السبب معياره موضوعي ، وهو دأحن في العقد ، الابتعير في الداح الواحد من العقود ، أما الدعث فعياره دائي ، وهو حارج عن العقد و بتعير من عقد إلى عقد تعير المتعاقدين وما يدفعهم من النواعث مومادام الباعث على هنذا القدر من الداتية والا مصال والنعين، كان من الواحث أن ننظر كنف سصط، حتى لا سكون مثارا المتزاعرع والقلقلة في التعامل.

ولابحور ماهه أن بعد داباعث الدى دفع أحد المتعاقد بر إلى لتعاقد إذا كان هذا الدعث محبولا من المعاقد الاحر ، وإلا استطاع أي متعاقد أن سحلص هي به مه مدعوى أن الدعث له على التعاقد به وهو أمر مسكن في حديد الصمير من شأنه أن بجعل معدد باطلا فال بدارد من صنة واثنقة ترفيد كلامن المنعقدين الدعث ولادد من صداط محجع إليه في ذلك فا هو هذا الضابط؟

أ كمن أن يكون بدعت معنومة من بطوف الآخر ؟ أو حد أن تكون متفقة عليه في المتعاقد إن لا أو صبح التوسط بين هدين حدين فيشترط أن تكون الطرف الآخر مندهما في بدعت المدي دفع الطرف الآول إلى العدقد دون أن يصل إلى حد الاتفاق معه عدله ، مدول أن نقف عند حد محد م العلم به كا،

و مأتى عن يوضع هذه لمراس بدارخة شخص يقترض الهودار راية مراية على المعارض المورد و المحلم المقترض المقترض المقترض المقترض المعارض إلى التعاقد وقد يبكون المقرض صد قا المقترض ، علمه هرضه ، دون أن يقصه الاقراض تمكين المقترض من المقادرة وهذه هي مرتبة العواقد وقد يكون المقترض مرايه يستثمر ماله في إقراض المقامرين فيبكون قد قصه إلى عكين المعترض من المقامرة ، وهده هي مرتبة المساهمة وقد يبكون المفترض هو اشخص الآخر الدي مقامر المقترض معه ، فيتعقال على لفرض المفترض هو اشخص الآخر الدي مقامر المفترض معه ، فيتعقال على لفرض المرائب الثلاث مطلم القالون حتى يعتد بالباعث؟

بعول كايسال العقيه الهرسي معروف وحوب لوصول إلى مرامة لا عدم ، ولا عدم لل عدم الله قد بن و لا عام محده في عدم في طر عاب ما المتعاقد بن و لا عام المعاف عدم في علم الله قد بن و لا عام العرب بد القول من العقرية الدائمة في الله المعاف الله المعاف المن العقرية الدائمة في الله المعاف الله المعاف المن العقرية الدائمة في الله المعاف المع

أد "ملك الديل على الكاني عامه العيام عام الديل المكانية على المال المال الديل المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك الله المالك ال

هي لاساسلة إلى المدين وحدد در يسي بال أو من أما حار الاقتصار على ما لله العبر فهي نافيه الأسافر أرا اللعام

ا برد کار به ی عبده ی آنها می ایند می ایند می استان ایند می ا

اعتناق التقنين الحارى المصرى والتقنيبات المدرية العامري للتقرية الحديثة في السيب :

مق انتخار المدن النصري الأولاد الله الاحداثة في الله المعراد عن التقدل الدي الدين و المساء النصريا العدد كان عقه و النها، في مصر في صدر الله الله المدن حديد العالم الدين الله الدين الما المدالة السدالة الصائلة والمسارة الحراف

وہ دھر تھے۔ ان آپ ان ایک ان جو ان جو جی آپ اربا ہے گی۔ ان اور جاندے اگر ان اندیہ محال اندیا ہے کہ انداز ان ان اندیک اصلام ہے ان انداز انداز انداز اندیکی کی انداز کی انداز کی انداز انداز

و الاحظ المرق ما دل على الدار شده و قل سف الصحة والمشروعية أب على المرافعية المرافعية المرافعية المرافعية المرافعية على المرافعية المرافعية على المرافعية على المرافعية على المرافعية المرافع المرافعية المرا

ديث أنه هو وحده أندى بديضه أن يقوم جده حمية في صوره السلام وع ، ولا نعي عنه ، كل أخر ، لا كل انحن ولاركل الرصاء ولكل عبدهد الحديجا أو نقف مهمه فلا بحور ديث لرحالة العقد ولاحر من العلط في صورة السبب الصحيح ، فأن عبرية العلط تغني عنديد عن نظرية السب من و هصلها من حسنا أم أن مد فهم المصاء في مصر وفي فريسا ، وهو بلامس أحياء العملية ، مهمة سبب عني هذا ألوحه فد ويكاد منصر عني اسد عبر المشروع في ربط العقد وفي أن بحد تصليم فضائاً لما يدعى والسبب عبر الصحيح إدا هو يحيط في عمل المعلط

وم صرح عمين للدي حديد من أو ده من ص بالمعني بدي يقصده من و سلم و حكم الاشك في أبه نعلم عمر له احد ثم بالمسالم يه التمليدية ، وقد كال هذا هم شأل التقليل لند و وهو لا تربد في صراحة للعبير عرصس احد وكال الممه والقصاء في مصر عسران عدرات سفيان الدوي على معني عدره أخد ألم لا على معني الأعرابه القبيدة وللفطع بمناه احديد صلاه المضيء ياهو فد أثر دوح حاص تقا بالمصائب للصري و له إلى وقد يك ديك صر أحة في المدكرة رم ليهاجيه عدر بالمهدي فالمدر و لط الده مدق احديد هو "دعت سامه لي إنصاف مكل ماأو د دعن بطر به حداثه في لسف ينظموني للمنتبن ألحديد أمالدي تصين حديد أنصأ من أن كمون السلم معبوما من المعافد الأخراء فإذا كان ساعت المي دفية أحد المعافدة إلى البعدقد غير مشروع . ولم كل المتعافد الآخر عد جدا الدعت وأيس في السطاعة أن من مافعدم المشروعية ما لا عند له ، وكون عند صحيحاً ويقوم لاعلى الأرادة حصقلة فهي عير مشروعه وكرر على الإراده الصاهرة ، شأ مامي دلك شأل عقد الدي هوم على . أده معسم عاصد أو سايس أو يكره ولا بعله "متعاقد الآخر العيب ولا يستد ع أن عد 4

و القامات المدمدالعرابية الأحرى - القابل السورى و النقاص ، و والنه بر العرابي ــ سارت على عرار النقابين المصري و علمة ــ "المصر له لحم المه السمب what

"ما النصب المعروف في النظرية المست الماليزاء وسب العقد ، قسب الالترام هو السب المعروف في النظروف في المعروف في المعروف في المعروف في المعروف في المعروف المعروف المعروف في المعروف المعروف المعروف المعروف المعروف المعروب المعر

# تطبيقات القضادي مصروي فرنسا للنظرية الحريثة في السيب

و تورد هم عص الصفات النصر ما حديثه في النبيب عن القصاء في مصر وفي فرانسا .

في مصر فصب محكمه الأسلاف لوصله ٣ م ويه سنة ١٩٠٩ المجموعة المعموعة المعرف ١٩٠٩ مل الدعن سمح الحليل لحبلته هو استنقاء العلاقة عير لشريفة علمه كال لعقد طلاء أما إذا كال الدعث عو نعويض الحبية عما أصاب من الصرر بسب هذه المعاشرة عير شرعة بعد ألى القطعت فاجاعث بكول صحيحاً وقد كال القصاء المختط أكثر أمعال من مصاء الوطي في الأحد و عطر به حديثة في السب وقد قصت محكمة الاستار في محتلطة ( ٢٧ إدار سنة ١٩٠٥ م ٢١ ص ١٣٦ ) بأل سع

سبحة محره أسترادها إلى مصر كول حلا عده عشره عبة . سه مي هي هر الد أو علم الراء م سنة ١٩٢٩ م ١٤ ص هم ١٩٢٩ ل عقد المحروب ال

وى ورس كثير ما مص المعياسان عورا المعن إلى المعند وما وير مشروع المرابع المرابع المعياسان عول المعربة القلسية مشروعا والمسع والمرابع المشري أو لمستأخر والمرابة للعهد والمواحد وكان المرابع أو لمؤخر عالما عصد المشتري أو لمستأخر الله العمد باطلا صف الأحكاء القصاء الله سبي (محكم الله الاستثنافية العربي دين أيضاً في الأماكل التي تدار المقامرة العلم المواجع القصاء الما المرابع دين أيضاً في الأماكل التي تدار المقامرة العلم أو إيجاد مبيراد الما المعارد المحكمة المحكم من المقامرة وكون المقرض عالما المذا القصد المقترض منه أن شمكن من المقامرة وكون المقرض عالما المذا القصد المواد كان مشتركا معه في المقامرة أو لم يكن وسواء كان يعيد من هذه المقامرة أو لم يكن يفيد المحكمة المقص الفرنسية عاوتيو سنة ۱۸۹۲ واللور ۱۳ - ۱ - ۱۰۰) و حكمة المقص الفرنسية عاوتيو سنة ۱۸۹۲ واللور ۱۳ - ۱ - ۱۰۰۰) و

و دهل القراص أحد إذا كان العرص هذه أن يتمكن المقدرص من احصو ب عارمه بالده والعبارة وعكمه لنفص أعرسة والروس سة ووروس م ٩٩ ١ - ١٢٨٩ أو لي ستي صلات عير شرعه تر عه محدية له ( يحكمة النقض أعر دسة ١٧ م من سنة ٩٢٧ و أسمر ١٩٢٣ . ١ ١٩٠٠ أما في التبرعات أفقد ذن المصاء أم أنس فأمرمعاء في حمل سعتهم أسبب ولم تقف عبد مه المرع إلى عالم العب على أبراج افتقي المسرامة بدی أنه فضاء الصراق قص به والصل براع حدر حدلته الأسا أن سعت على هذه "ثمر م فلا كان لأجاد هنده أنه الله عمر المشر وعه أه الاستقالية أو لاعام عَوَكُمَة القص أقريسية لا يو يه سنة ١٩٢٦ وألمه ۱۹۲۱ ۱ سا۱۱۱ مرداکان معد علی درج یک هم بعو صر حديد عد صابه من أصدر سنب هذه المعالدة عن المشروعة مدان القطعان، في عنت بكون مشروعا والمرع كون صححا أن هو في الواقع يعتبرع معام لاك المطلمي ومحكمة القص الفرسية ووالمارس سه ١٩١٨ سیریه ۱۹۱۸ - ۱۰۷۰) و روا به ع از و حالر و حله حتی بحملهاعی ار صار بالا مصال الودي كان سب برعه أو الاعتفاعلية، غير مشروح اويلص الدبرع (محكمة النقص الفرنسية ٢ مام سنة ١٨٠٧ داللو ٧٠ ٩٠ - ١ - ٣٧٠٠٠ وإدا قترن النبرع بشرط دافع غير مشروع . كان هما اشرط هو الدعث أوالسب ، ويبطل التبرع حميعه ولايقتصر الامر على طلال الشرط الحكمة النقص الفرنسية ٢٠١ أكنوبر سنة ١٩٢٧ واللوب ١٩٢٢ – ١ – ٣٣٩ ) -

وقد أحد النقس المدنى الأبطالي احسيد اصادر في سنة ١٩٤٧ البصرية الحديثة في السنب . فقضى في المادة ١٣٤٥ مان الباعث عير لمشروع مطل العقد إدا ثبت أن المتعاقد إنما الساق إلى البعاقد مدفوعا بهدا الباعث و حده، وكان ماعنا اشترك فيه كلا المتعاقدين . ٣٢ - ٠٠٠ - ٠٠٠ - ٣٢

### المبحث الثاني

## بطرية السبب في الفانون الألماني

### القانون الالماتى بزهته موضوعية للذائبت

سمير القانون الآلمان عن الموانين اللاتينية بأرب بزعته موضوعية (cobjectal) المهاد العادي للإرادة ، ولا إلى المادي للإرادة ، ولا يحاوره إلى الإرادة ، ولا يحاوره إلى الإرادة عنه من دوافح بقسية ويواعث دائة اللا فالعث على الإراد عد صدرت عنه من دوافح بقسية ويواعث دائة اللا فالعث على الأماقد مالم يكن حرما من التعليم عن الإرادة لا بعتد ما ومن ثم لا يعرف نقانون الآلمان بطرية للسبب تصارع لبط به الدائية الي رأياها في الموالين الالمان بطرية للسبب تصارع لبط به الدائية الي رأياها في الموالين اللا يعيم الإرادة وطري الكشف عنه والعيم عن الإرادة ، في المن تنموما والبواعث لي تسوم اللا والبواعث لي تسوم اللا عيم الله عيم الله عيم الله التعليم عن الإرادة ، في المنا لتعليم الله عيم الله عيم الله عيم الله عيم الله عيم الله التعليم الله عيم الله عيم الله عيم الله التعليم الله عيم الله المنا التعليم الله عيم الله الله عيم اله عيم الله عيم الله عيم الله عيم الله عيم الله عيم الله عيم الله

والتعمر عن الإراده هو الإرادة الطاهرة ، إذا وصعت إلى حامد الإراده الباطنة وعمكن القول أن السنب في القامون الألماق يتلخص في مسألتان وروا العبرة الإرادة العام مأى التعبير عن الإرادة (٢) والسنب جزء من التعبير عن الإرادة .

### المطلب الأول

العبرة في العدون الأسلى ، لاراجه الطاهرة أي بالتعبير عن الأراجة الاراجة الباطئة والاراجة الظاهرة .

يجب النمير بين الإرادة كامة في النفس و المطهر الحارجي للتعبير عنها . أما الإرادة لكامنة في لنفس فهي عمل تفسى بنعقد به العزم عني شيء معين. و ما دامت الإراده عملا نفسيا . فأنه لا يعلم نها من الناس إلاصاحبها ، و لا نعلم لها عبر ، إلا إذا عبر عها بأحد مطاهر التعليم فالإرادة لكاملة في النفس هي الإنادة الباطئة ، ومظهر التعليم عن هذه الإرادة هو الإرادة الظاهرة .

وإدا لم تحتم الإرادة المناح به عن مطهرها احار عنى . فسيال الاحد الإرادة لمناطبة أو بالإرادة المناطبة الم مناطبة الدائت متطاعب أما ردا احتلفت كا إذا أمصى شخص عقدا مطبوعا بنصس شرطا كان لايقبله بوقص له . وكشخص رمن في فعلق عنى شروط لايعلها والكب مكتوبه ومعلمة في عنه وكل وصيعي أناث مع لى طريق الناشير عني بال مطبوع فيد به فيشر عني أناث عرفة بوم وهم ربد أثث عرفة استقلب به فاعدة المعرمة في المن أن عرفة المرادة في المنافقة المرادة في التي قرحد بها وللكن المنافة المحرمة الفرنسية في العقد ، كا احتلف في الارادة المحلوم والمنافقة المحرمة المرسة الفرنسية في العقد ، كا احتلف في الارادة العسومة معاصر مه موضوعية، والاحرى عند إلى الواط منافق من المدينة في والمعلم موضوعية، والاحرى عند إلى الواط المسافقة عن المدينة في والمعلم موضوعية، والاحرى عند إلى المواط المسافقة والمحرمة عن المقد والمنافقة والمحرمة عن المقد والمنافقة والمائية الأوادة الطاهرة المحافرة المحلومة والارادة الطاهرة المحرمة والارادة الطاهرة المحرمة المح

و بصرية الإرادة الماصة تبحث عن الإرادة فيها سفوى ما المحمس فإدا أما مصهر معبير عن الإرادة فلمس لأ قريبة عليها على إلا تت العكس فإدا قام دليل من حهة أحرى على أراغطير المادى لا يتفق مع الإرادة المصلية ، فالعبرة بهده لا لا لك وإدا عدر الوصول إلى معرفة الإرادة المصلية عن طريق الحرم ، فما على الفاصي لا أن يتعرفها عن طريق الافترات فالإرادة الحقيقية أو لا، وإلا فالإرادة المعرصة ، ولكها - حقيقية كانت أو مفترصة - معالي الإرادة المعرفة الإرادة الحرة الحتى في معدما الحقيق ، عير متأثرة لا نفش و لا باكراة ولا نفط

۲۲ ۰۰۰ ۰۰۰ ، مصادر الحق

# المبحث الثاني عطرية السبب في القانون الآلماني

### القانون الالماتي نزعته موضوعية لاواثية:

يشمين الفانون الألماني عن الفوانين اللاندسة مأ برعته موضوعية (cobjected) لادانية (aubjected) منهو يقف عبد النعبير المادي الإرادة ولايح وره إلى الإرادة دانها وهي تحتلج في الصمير ، ومن باب أولى لايتقصى الإراد عبا صدرت عبه من دوافع عبدية ويواعد دانية ، فالباعد على التدفيد في ما يكن حرما من لنعبين عن الإرادة لابعد ما ، ومن ثم لابعرف لقانون الألماني بطرته بنسب عبد عالمط به لما بقاني رأياها في نقوا بن الابيدية ، فالإرادة وطرف البكشم عبد والعبوب لن تشويها والنواعد لي سفعه الإرادة على الإرادة في هذا بن منافعه اللابيدية عن الإرادة في هذا بن منافعه اللابيدية عن الإرادة في هذا التعام الله عبرة المنافعة عن الإرادة في هذا التعام الله عبرة المنافعة عن الإرادة في هذا التعام الله عبرة المنافعة عن الإرادة في المنافعة عن الإرادة التعام الله عبرة المنافعة عن الإرادة الله عليا التعام الله عبرة المنافعة المنافعة

والعمير عن الإراده هو الإرادة الطاهرة ، إذا وصعت إلى حالب الإرادة لدطة وعلكن القول أن السلس في القالون الآلماني بتلخص في منا عن الإرادة (٢) والسلس منا عن الإرادة (٢) والسلس جزء من التعمير عن الإرادة .

#### المطلب الأول

العبرة في لها ون الألماني الرادة الطاهرة أي بالتعليز عن الارادة

### الارادة البالحية والأرادة الطاهرة:

يجب التميير بين الإرادة لكامة في النفس والمطهر الحارجي للتعبير عنها . أما الإرادة الكاممة في لنفس فهي عمل نفسي بتعقد به العزم على شيء معين. وما دامت الإرادة عملا نفسيا . فأنه لا يعلم بها من الناس إلاصاحبها ، ولا يعلم لها عبر، إلا إدا عبر عها بأحد معاهر النعيع اللازادة الكامنة في البقس هي الإنادة للاطلة ، ومطهر التعلم عن هذه الإنادة هو الإرادة الظاهرة .

وإدا لم تحتمه الإرادة العاجمة عن مطهرها الحارجي . فسيان الأحد الإرادة البطلة أو ولاراده الطاهرة مادامت الاثمن متعا عبين أما إدا احتلدت كاردا أمضى شخص عقدا مطبوعا نتصمن شرطا كان لايقله الوقض به ، وكتنجص وران في فعلق عني شروط لايمها والكلها مكتوبة ومعلمة في عامه وكن به صرعلى أثاث مترفي بطاق الأشير عني بيان مصوع فرد به وشرعي أثاث عرفة وم وهو وريد أثاث عرفه سبقدال فالهاعدة المدروقة في الموادن الايسة أن الإراد حطبة في الي ترحد بها والكن المقاه الحروقة في الموادن احد والإرادة الطاهرة ومن ها حامة في الي ترحد بها والكن من بلد سنة في نسبية في العدد كا حمله في المرادة في الموادة والموسة العراما المامة للملاقات أما في مقال إلى المواط القد المتعادة في الموسة العراما موضوعية والآخري عمد إلى المواط القد المتعاد الموسة الموادن أما المامة للملاقات أما في مقد إلى المواط القد المتعاد المامة في الأرادة لطاهرة

و نظر مه الإراده لدصة شحك عن الإرادة فيها الطوى عدم معس ،
أما مطهن تعمير عن الإرادة فينس إلاه الله تعليم عن يثان لعكس فإدا
قام دلين من جهة أحرى عني أراء طهر المادي لا يتفق مع الإرادة النفسية عن فالعبرة مهده لا بدك وإدا بعدر الوصول إلى معرفة الإرادة النفسية عن طريق الحزم ، فما على القاصي لا أن تتعرفها عن طريق الافتراط فالإرادة المحترصة .
الحقيقية أولا ، و إلا فالإرادة لمصرصة . ولسكنها مدحقيقية كانت أو مفترصة .
هي الإرادة الناطنة لا الإرادة الطاهرة الإرادة الحرة المحتارة في معدمها الحقيق ، غير متأثرة لابعش و لا بإكراه و لا يغلط

وفي النصف "تون من القرن ساسع عشر نجب فقم. ألمان عطرية الإرادة الباطنة بحث المدفق، وخلصوا . ربحتهم إلى أن هذه الإرادة النفسية لابجور أن تكون لها أنَّا في لقا ون اللهبي شيء كان في النفس أوالإرادة التي تشخ أثره مي الراده في مطهده الإحماعي الاق مكمها وهي محتلج في "صمير ، ولا أحد الإراده مطيرا جمع ، لاعد الأقصاح عنها فالمرة مهدأ الأفضاح ، يا هو اشيء الدعى من منطع عامون أن يحيط سوأن م تب احكامه ، أون حاجه إلى تحسيل ما أيضاً في عدله القبر أمن البات ، وب عدون طهره احياعية لاطهره بسنه والإ اره". صة لاوجو له رلاق ما اعمى فإد أريد أن كمول د وجود في ماه الإحتماعي، وحب أرب تجلم ن مطهاط المدن وهم ما ستصاء أنا كه وق هدا إستقرار للنعامي وصياعة لن سكن عق إن ما يطهر أمامه مر إراده لأستطيع للعرف عنها إلا من طريق النعير عها ولايحتم علم عنا دمث أن من تعاقد معه كان ينطوي على بنة أحال عبر التي تستخفص من الطريق لدى ،حد ه التعبير عن هده اليه والإشترط أصحاب عربة الإرادة اعدهره صريقًا حاصًا لمطهر التعبير . فأن مصهر من هذه المطاهر يصح عندهم وقد يكون هذا المطهر تعسراً صريحاً أو تمبيراً صمتياً . وقد يكول بجرد السكدت في أحوال حاصه مطهرا من مطاهر التعبير والمهم عبدهم ألا تقيصر الإرادة على عمل عسى، أن تبرر إلى أحالم المدى في علامة طاهرة - هي أي نقف عبدها . وقدر الارادة نقدرها . وهم لايكنفون من المطهر الخارجي للإراده أن يكون مجرد دين عليها ـــ دلين يقبل إثبات العكس إدا تبين من الطروف أن الحدير الحارجي لايتفق مع الارادة الداحلية ــ ولو اكتفوا بدلك المطهر لاتفقوا مع أصحب نظرية الارادة الناطبة. ولمكانهم يذهبون إلى مدى أبعد ويعتبرون هدا المطهر الحارجي هو العنصر الاصلي للإراده ، فيجب الوقوف عنده . وإدا كان لابد من اعتباره دليلا على الارادة الداحلية ، فهو دبيل لايقس إثبات العكس ، فلا يسمع الشخص يدعي أنه أصمر عبير ما أطهر ، ما تام قد أراد هد التعلير الذي احدره معليرا الإ. دته .

#### بالتعبير عن الارادة :

ومادمه في صدد لهامون الأمنى، فنس أنا أن سكم في والا أدم، الراجب لكلام في والعجر عن الآراة ، العالاً (ده لاتكون صاهره فا واية إلا رد المست الدس العجر ، ولا لعاف عام بالار أده مات ، ال يعرف التعبير عن الارادة .

وردا على حد ألى كه بن و أو مطهى المعبري الواكامية العهده الإرادة المكول مقصوره ألى المصد معهر ها الحراجي تحدث أثرها الها والى . في يعمر عن رادية بالمكد له لا قصد مده الإرادة المكدم أن المعد مطهر ها الحارجي في لكة به المحدث أثرها القالوفي لا وقد ألى يوقع على هده الكدلة الله ملكة به المحدث أثرها القالوفي رلا وقد ألى يوقع على هده الكدلة الله مصد يرها الورقة الممكنو اله أن معد أن يقوم المصديرها ، ويتراتب على دلك أن يسلم الورقة الممكنو اله أن معد أن يقوم المصديرها ، ويتراتب على دلك أن أو العال الطفي أو المحدول لا يصح أن وحد مطهرا مادية يعتد الله في التعبير على الإرادة اليس لال أرادة الطفي أو المحدول المعدومة في دائم فهذا أمر يتعلق الرادة الياطة و بالأمام المادي يتعلق أو المحدول قد قصد أن يتعلق الإرادة الماهر الحارجي تتحدث أثرها القادوف وهدا هو الأهر المدى يتعلق بالإرادة الطاهرة .

ولاند من وجود الارادة الطاهرة وجودا حقيقنا . فالإرادة المكتونة لاوجود لها إذا كانت مرورة . أما إذا لم نكل مزورة فهي موجودة . حتى لو وجهت إلى عير الشخص المقصود بأن وجهت حطأ إلى شخص أحر يحمل اسم الشخص المقصود. ۲۳ ، مصادر أحق

ومتى وحدت الإرادة لعدهم من حسد الاعتداد بهدون الإرادة الباطلة السبعير (1) ثن الإرادة الراكم ل لها قواله قالو في ألا إذا تحدث مطهرا خارجيا، أما إذا نقيب أراده عطة لام له ى حقايا المسر عمهى طاهرة نفسية وليست ظهره اجماعية كما فدمد و عدون إلا نعنى عطو دهر الاحتماعية ولا شأن له الطواهر المفسية (٢) ولان من صدر منه الإرادة المعرم حما عن والدي هما فرادة من مصدهن طمانية إليه منس والتعامل، وهذا حما عن والدي هما لا يا الإرادة عن المعير عن الإرادة لا عرادة الإرادة عليها فو حساقان الاعتداد ، تعدير أي الإرادة على هما دادان الإرادة على الماردة الله ها دادان الإرادة عليها الماردة اللها الاعتداد ، تعدير أي الإرادة على هما دادان الإرادة عليها الماردة اللها الاعتداد ، تعدير أي الإرادة على هما دادان الإرادة اللها ها حدادان الماردة اللها عليها الماردة اللها الاعتداد ، تعدير أي الإرادة على هما دادان الإرادة اللها ها دادان الإرادة الماردة اللها على الماردة اللها على الماردان الماردة اللها على الماردان ا

هد وقد بكون بـ ح مديه شماس عبد أن الأ ادياليم هر دوالإرادة الماطلة شائح محدوده وهي ما مهرعني تارجان الأردا أمكن مدرم داين على أن الإردة سعه تحسب عن الرادة عاهاد وق الأحوال عير الكثيرة التي عكن فيها مقديم هذا الدالين عقب المسأن من حية أحرى . دلك أن مبدأ الإراءة الدطنة لابعث لمجلوراً حرجي أخص. ول حراء، ل برتب عليه الحق في المعو بس على ساس استواليه منصير الله طمأل لحدا المطر حماية شته لمشر، عه ومهما كر و أو و وهال و و ال المدن لاعمر عديه قطرة لا و أطاهره بنعر إو الإرادة عتداره طه و حماعة أو طربه الإاله الدصة فنظ إلى الإرادة اعتباره طعه عسدة وهم عاري أرثب عبيه سيحت عسان . (١) عند مصير العمد ، إذا أحد القاصي عبد الإرادة الطاهرة فهو الأبكون مارما أن يتحسس الإرادة الماحلية في تحاصرياة المتعاصرين، من هو قلم عند المصر الحارجي للتعبير عن الإادة . فيقسره مسير الحتيء. لا مسا. مستندا ق دك إلى العرف الحدى وإن المألوف في التعامل. وسالفصل ذلك فيما يني . ( ٢ ) إذا أحد العاصى عداً الإرادة لطاهرة فأن مسألة تعسير العقد تصبح مسألة قانون تحضع لرقابة محكمة النقص ، مادام الغرض ليس هو تفسير بية المتعاقدين بل تفسير بص العقد ، فيكون حكم دلك هو حكم لفسير ص لقا بي أما إذا كان عسير ينجه بن بحث الإرادة الباصلة . فيلمه مسألة واقع القاص موضوع فيها لـ أو الأعل.

# كيف يكون تعسير المتعبيرعن الأرادة

عدالعير عراد ده دا وجود مستراس الا ده دا بروع، شخص اللای صدر میه شده و ۱ سی فر میبر بعی الار ده داصه ای طوای عدرا ها اشعص ال على رواعه د د د صد د ال طراح، في عدد مد عرا مصاح "هذا عالم المداعي المدالة بالماس مسراته المدمان و هندان منده الفاقي مقها در الدام ما دادها ت Jalan I Em

وعول سن اک علیدوف سیم عدد دوشده می انده ه مان ه له فراعد " (أ كامر عال عبد السلم العلم عال دو

men has the bash " with a hour of the لأ ليعير الدي في وي ي فد عدم صدر أول عن يصاحب عين أن المعلي المان ف المعال من الكرافات من جها حروا م رعا کال ہوی آل نصار تعلی آجے فاعلام العلم بادی صدر مله فعلا لا بالتعلير الذي كان يتو به ، ، مس أمامه في هذه حاله إلا أن يضعن في شعاس لدى صدر منه فعلا بالعاظ الرمعني ديك أن التعاير الدي صدا منه فعلا هو الدي نصابه او الكنه يكول قابلاللإ صاباعيت شاه ، فإدا ران لحن في طب الأنظال لأن ساب ، في النعيم الدي صدر فعلاقال ، أنه أثره أما في نظرية الأرادة الدطئة . فالنعلج الدي يصدر مخالف للتعليم الدي كان في النبية صدوره يعتم تعبيرا عاصلا أصلا علا ينتج أي أثه .

م ملاحظاً فيه في موعيل من العلط عنظا في الأرادة وعنظ في تعليل فأنقط في الأن ده هو معل ما أنصير الذي صدر فعلاً عن "تعلم البدي كان منويا صدوره أم لعبط في لتحرير فهم معاء دالتعيير الباني صدر فعلا عن التعاير الماي أن سافعلا صدوره والتكله مارضات السهور ما صاحبه افتوكان عد شخص د ان حداهما في اللاهرة والأحرى في الاسكنيد يه ، وكان مقى و حارج معممان احلني سارس قد بال الراده وأراد معها م ولك على حطائل لدر " بريار مد هي " السكندر به عماهي دار عامره فدح بالأسكيدرية على مدال عط في الأراد لأعطف للعليم فيعاراه سعيرالماء الاستاماء مع علما علم واللكن العلط وقع في لا ده د کان پر د ده به این در اده قد پادام فی أمردا على مرف الحقيقة والراسر بهريان ادهاهم والمعطرة وأ برميم فسم في معلي ولاكر بال إسكارية عالم أن سكر ما. المقرة كال العلط هذا عنظ في العلم إلى أنه وهو الكي إلى لأسكسم لله م بأن بيت مه هذا العلم ، مقرط العلام أن الما ما كا فلاميد، وق احبة لأولى احبة لعصاق لا ما رطمي ق المبير المنظ و که با د لاطان کا مسل اثمور آم فی حیدانی تر حید تعطی اللعال على أن معرا من المال علم الألى ما حمالم إلى أن بصدر مله و لا في واصلح الله ما يا طال في طال منه الأولى و تعليم باطل في الحالة الثانية . ومع سنت عن "عندن المني لاستن رام ١٩٠ و بعد المعير فالإلا من الى لحدا

رات به الاقتصر في المسير على العدرات في تصدت العبير عن الا الدة أن أن مصهر حارجي تصمل هذا التعبير الله علمت في التفسير عما أحاظ المعبير عن الرائدة من طروف حارجية . كم قالع مدويه ومكاتمات سابقه على صدور العبير وعلاقات عمل ساعة بير الصرفير والمألوف في اللعامل منهمة ، على أن تكون المعبى المستحصل من كل هذا هو المعبى المدى

سيحصه اشخص عادة وفقا المرف الحاري في المعاملات أو لأيعتد من هذه لط مع الحارجية إلا تما أحاط منها بالتعلج الدائم وتما تمكن أعتدوه مَنْ لَهُ الْجُو الذي قام هيه لتعليل ، أما تصروف التي لا علاقة ترطها التعليم ولا يعتمام أفوال العالما في المثن المصام قال إله يبيع داره ، تم رابي لسامه فيكروار الإسكندرية عالا من دار القاهرة، مأمكن بالرحوع إلى الطروف الحراجية أو لملكاء النائمة السحلاص بالمشتري فهم ، أو في مامل أن علهم، الأمرعي حميقه ، وأعرك ، ما كان ينعي أن يعرك. سهم بالتج والعارة أالدأن في بالا عامرة لادار الاسكندرية حار تمسير تدبرعن لأرادة عي هذا النحو فتصحح عدوف أفارجيه مأدرد حطأ في للعمل مويكم في اللعبر المعاد لم هو التعليل الذي أن الساحلة صدوره ميه لا التعبير أبدي صدر فعلا مولا تقيصر كم فعدامي فين على عبيار المعبير الذي صدر فملا صلاء ل خاول ذلك إن تصحيحه و إحال لتعبير اللحي آر د صاحبه صدوره منه محم و براتب على ذلك ب المشترين إبا قس شراء المال أن في الإسكند له يكون فلوله غير مطالق حكم الإحاب ، وإن كان مطابقاً به في الصاهر . قال سكم لي العصا لأن الأبحاب والصوال لم موافقًا على محل وأحد أ فردا له مكن أن يستخلص من لطروف الحارجية ما يصحح المعلين عن المراده عني هذا الوجه ، فني التعليز عالما وقامه المشترى فأنعقد العقب، فني حول مسائع أن طالب إلصال لعمل تعلط ؟ لطاها أنه لايجوار له ذلك مادام المشتري كال على حل قامهم الأبحاب على أنه متعلق بالعار "في في الأسكندرية ، لأن استقرار سعام قنصي قياء العقد صحيحا في هذه الحالة كاسأتي (اعرسالي في العدم الأراه فقره ٨١).

وثالثا) إذا أدى لنصير عن الإراءة إن المقاد لعقد ، فإن التعلير – وقد كان مجرد إبحاب من قبل أنه الصب عليه القلم للعداديك - يصبح تعليرا مشتركا بين الطرفين لايستفل له أحدهما . ومن أداء حب استخلاص لية المتام قدين المشتركة وفقا لما تصصيه البراهة في اللعامن loyaute en mittere des transactions والنبه لمشتركه صب الشة الما مه الكل مر المعاقدين.
فقد يتعدر تطابق هاس أبيين ورعاهم لية موصوعة مشتركة منجهة إلى
مايليغي أن لكول لا رو ماكان فع لا ، فلا استخلص كل ية على حدة ، ل
تستخلص لله مشه كه هي ألى يتوفدها الصرفان معا كل منهما من الاحر ،
وقد أدخله كل مهم في حسامه واستقراء منهم عدم

فردا وقد حراف بن بيت المائدة المتعادس وحب عمر الداهي التوفيق ببهده لاستحلاص وأمتبركه ميما حمد يسترشدني سيجلاصها عاصم أن سود عدد ما هه وحسر اسه، العرفي المستقر ، في كلامر المعاودي محفه أن وقع عن مدود الأح ومرسم القاصي معم عاله حراعته رامو عام تنه لا د له را بسيحتصور من طروف المعافية وملاقية ما وعبي عالم الي مصر كل متعاف من فياحمه أن يهدف إليه من ما يدفده وعني هذه أنعاله المرضوعة ركر الشعبي له كل من المتعاقد إلى ما فيه ٢ في الموادل علما هذاء النشد أن من المتعال وأنبيا أن متفراة إلى وفي الده مو سوعيه مشاركة فلا سعى ال حدر الده كل من ماه فدير عمر دها وعرم عن اده لمعقد لاحل الرحاب سال دامعا منظمج في رده و حده عني نحو من المسير هو الألوف الراس . فلاس قوم فعيد على رادم منقصدان و يعوم على النا وشيركة ولاعكن لشاص إلان يفعل دلك وزلان يتدس إراده موضوعته مشبركة من الجميل بي الإرابيَّةِ السائم بي السعاقياس، فأنه بي م معني ، وأحد إرادة دون أحرى . أم اقترب من يرادة و بتعد عن أخرى ، كان في هذا إيثار لاحد المع فدن و صحبه استعاقد الاحر

قالاً ادة المشدكة للمتعاقدين لنست هي حمد مه من صادر منه الإيجاب، وليست هي حتما لله من صدر أماه أنصول ، أن هي ليه تعاقدية مشتركة استخلصت عن طريق تحوير كل من الإيجاب والقيول، ولقلهما من نصاق الله إلى نظاف موضع على . حلى تم نظا في بينهما وقد نقال أن هده الإرادة المقيقية الآن من المتعاقبين . مل هي إرادة مصطبعة مه هم مه مة حلقناها حلقا حتى يقوم عميها العلد ولكن ألس دلك حيرا من الآحد ، لإ اده الحقيقية الآحد المتعاقبين ورعمال الإرادة الحصقية السيماقد الاحراء فلسن العصوم الإرادة العرد له في دائم ، ورعامه أراه التوفيق مدير الإرادة عمل متقابة والوصاء وراد عالم مشبركة . ومن أمارة الإرادة عمل وصرورات الأنهال مشبركة . ومن أمارة الحداد على عامل من حاله ، دلك لمعني المال سيصاء المعاقب الأحرال يستحصه وهو المالي المداد الأحرال يستحصه وهو المالي المداد الأحرال يستحصه وهو المالي المداد الأحداد المعالمين المالية على المال سيصاء المداد الأحرال يستحصه وهو المالي المداد الأحداد الأحرال يستحصه وهو المالي المداد الأحداد المعالمين المداد الأحداد الأحداد الأحرال يستحصه وهو المالي المداد الأحداد الأحداد الأحرال يستحصه وهو المالي المداد الأحداد الأحداد الأحداد المعالمين المداد الأحداد المعالمين المداد الأحداد الأحرال يستحصه وهو المالي المداد الأحداد الأحداد المعالمين المداد الأحداد المعالمين المعالم

### المطلب الثانى

السبب حرء من التعبير عن الإرادة في القانون الألدى

#### ليسى للسبب وحود مستقل عن التعبير.

قدمه أن القدول الألمان لا بعند في الإرده إلا البعلير عما في عليم عده هو الإرادة دام، والكند، من حيه أحرى بجمل السعاقدين الحرية في إصدار هذا بتصدر عني النحو المدني بدن دو دهني لدى يقدران فعهما أن يصمه لتعلم ما يربدان من دواقع ويو اعتد فصيح هذه جردا من التعبير عن الإرادة ، وبعيد م الاقدر الذي بعند التعبير وعلى التقيص من دلك إن شاء المتعاقدان أن مجردا النعبير من سنة ، فلهما أن اقتصرا على تصمين

<sup>(</sup>١) أحد في كل دلك سان في تنصير عن الإ الدو فتره ٨٦ سانقره ٨٨ وفترة ٩٢ .

+ع مصدير أحق

التعمر الإغرام في دائم دول بكر لسفه أو منافع رايه ، فبكون الااشرام على هذا النحو التزاما مجردا .

في مدرس سبب ، في الدول الألماق ، وجود مستقل عن النعمير ثما شاء المحافدات أن صامات النعب من سبب يصبح جزماً منه ، وماشاءاً أن يغفلاه مجمه استبعاده من داء في العامد لا نعبد له الله من أمر لا لم حد في أما لا موحد في أما لا يواحد في أما الالبيلية حافظرية للسبب ،

وها أصحد قدر الكلدي صوح رعبه الموسم عيه ، تعده مترا العدم في من رحب المعدم عن الإرادة ، ن رحب أن صدر عن الإرادة ، ن رحب أن صدر هذا لعدر وندن بكون السد شيئة موضوعا لا أمرا نصير عيد شرا لتعامل .

#### مشروعية اسبب في القا وله الألمالي

و أما كان المدت المدى صمة المتعافد أن العلم المدى المدى الصبق المعروف في مطرية القلمينية أو سما علمي جاعث الحوهري في التعاقد أو سما علمي الدعث منوام بكل حواه المداولة على الدعث منوام بكل حواه المداولة على الدعث منوام بكل حواه المدة كي يدم و لا خوار أن يكون المعلم عبر عبر مشروح وقد عست الداء 1778 من القدر بدق لا لمن على هذا الحدكم الدعم بكون الطلاكل تصرف فا واق بحل الاداب عالى على الداء الحدكم الدعم بكون الحلاكل تصرف فا واق بحل الاداب عالى على المداولة الحديد الدعم بكون الحداد الحديد الدعم بالدياء الحديد الدعم بالدياء العديد الدعم بالدياء الحديد الدعم بالدياء الحديد الدعم بالدياء الحديد الدعم بالدياء العديد الدعم بالدعم بالدياء العديد الدعم بالدعم بالد

عبى أن المقصور بالعجم بسي يتصمن السعب على هو تتعجر المعلى نصيف وأن لتعجر باله محصورا في العرات التي ورد فلها و التعجير بالمعلى الواسع ومصلم العلصروف الحراجية التي تلابسه وتتحيط له ومن مكاتبات بين الطرفين وعلافات سائقة ولاحقها فتهما وما ألفاه في العامل أحدهما مع الآخر و وتحو دلك بما تقدم باله .

في لنصرفات المدمة للجاني ، لا قتصر القاصي كما في النظرية التقسدية على الاعتباد الأمرامين المقامين فيكون أحدهما سنما الآخر الرادا تصمى التعير اللعبي الواسع الدي سنفده إن حاسب بقدم برعت عي أتعاقد أعبداله القاص وقبير مشراء عبيه عافقا للأباب المتواصح عليها. رلكن القاص لايماطع أن يجادر ماصمه أعلي بلا سات الناجلية العدنية لمكل من المتعاقدان ، فإن هما جدر استقراء "لمعامل جدالد نبيعا فشرعرع ملاف ل الل الماهمين لأعماد المعقارد لا عمله النصر حتى . كان هذا عث معاماه من المنعاقد الأحرا والواجب ردا أريد الاحتداد بالدعال أن بدرج في أحدر افيصلح جرما مها افي كال عير مسروح فال علي اصلا والمير على ألد صوروف ألى العاير يشهم على أمر غير مشروع . إلا أن عن هذا العليم ، دول أن يظلف نفيه عدم اللحت فيها رداكان هذا الأمر عين المشروع هو اللدك أو الدعب فأمامه نصرف عير مشروح لانقاه الادات العامه الرهو كجارس فده لالأما لاعبك إلا أن سين هذا عمر ف الله

عدم المتبروعية في القانون الألماني هو الاحمول بالأكان السائمات مأهى الآواب العامة :

وفدافتصر القنبر الأثاق م١٠٩٠ ما على حدى عدمالمثمروعية هو الإحلال الأدأب عنه وها، و ١٠٠٠ إ وعد الكر أيظم عد و المادي الأسطام أهنام نفهم عادة على أنه المادي، العامة الأساسة التي يقوم عليم البصم الاحباعي والسدسي والصداني ، وهن شمع فيهذا البقام روحالفردية أو روح الاشتراكية ، ويأل أليمدي تدخل الدوية

١) سان في معير عن ﴿ وماعدة ٢٥ ــ عارم ٢٦ وعارم ٢٨ ــ عدام ٢٩٠٠

في الشاط العرب في أدن من عن التصوير على تعدم دفي العارض مع التقدير الموضوعي الآداب العامة إلى الأداب عامه هي ما أن صه " من في وقت معين على أن كلوب أساساً العدم الصوفات و أناه ب ما أنا حية الأداب العدم المعين على أن كلوب أساساً العدم الموضوعي الأن الماضي لا يصلى معياره الدال وقيمه المنحص الماهم الأداب عامه إلى السبق معا أمه صوعا هو الدال وقيمه المنحص الماهم الأداب عامه إلى السبق معا أمه صوعا هو الدال وقيمه المنطق عدم المن واصطلحت على كوب ما أناهم الماهم المنطق الماكن وقيمه المنطق المنطق

وها السب أبطأ في أورج شهى المدال عدره و الأحلاق للدمة و السبح الماسية و المستح العالم و المستح العالم و المستح العالم بعايير المائية في يراه فاص منفقاً مع الأحلاق في يراه فاص آخر منفارض معيا و أما الادال العامة فلا سنس إلى الاحتلاف فيها و العلم هنا عمر تواضعت عليه الداس لا عدر الواماسي و و الواضع عليه الداس لا عدر الواماسي و و الواضع عليه العلم الله تتطلع إليها الناس في الالماس العلم العلم اليها الناس في الالماس و العلم العلم اللها الناس في الالماس و العلم العلم اللها الناس و العلم العلم اللها الناس و العلم اللها الناس و العلم اللها الناس و العلم اللها الناس و العلم العلم اللها الناس و اللها اللها اللها اللها اللها اللها اللها اللها الناس و اللها الناس و اللها الها الها اللها الها الها الها الها اللها اللها الها ال

على أم يبعى الميبر من والاداب عامه ، ووالعرف المتواضع عليه ، ويستم الميبر من والاداب للهامة دور أن طرة العرف المتواضع عليه وعليه وعد أن عامل على عامل على عامل وأضع أن ها أن عامل من وأضع أن ها أن عامل من قابع وأنه يجل الأداب العامة ().

وعل على أن أن أكر إن أمامه بهد المحديد بست شند أدامه لا يتعين على مدى الأحراب والمدهم إن هي تنظم على حيال بن حي أمعالستهم . الشعم الدام

تطبیقات گختلفز للتصرفات اطلا بالاداب نعام: فی القانون الاطأنی :

وى عدد الرواح ود الله والمحد حوال عدد في الاحتراف الادام الشعطية فالا عدد في الرواح عدد في المحروة الشعطية فالا عدد في الله عدد المحل الشعطية فالا عدد في الله عدد المحل وكدر الاعتمال على عدد المحل المحد المحل المحد المحد المحل المحد المحد

ومن أعمد لطبيقات الإتماقات المحلة الآداب لعامة ما أوردته العقرة الثانية من 11ءة ١٣٨ من التقتين لمدن الألمان في حصوص الاستعلال

<sup>(</sup>٣) سائي في المعير عن الإرادة نفرة ٤٤ ساهرة ١٥ ونفرة ٥٣ ساهرة ٤٥

وهی تنص عی ما باتی . و سکول اطلا موج حاص کی تصرف قا و ی یستمی عوجه آجد بستان می جاجه بلندهد الاحر آو طاشه آوعدم تحراته پنجمه عی آن معهد به آو معیر آو آن سکندن این طران آخر افی مقدس محصل عدم مدفع بات فیمهٔ ما به تریه سی فیمه هدا عدم ان انجمت تحق عدمه این آمامیش حدر دافاد حالت عدم وفی آخران با ان

ب توافرهما: (الأول) عصد من صدي وهو الأحاس عادل عصري القيمين وقيمة ما أخذه أحد المتعامل وهيمة ما اعطى وهذا هو العين القيمين وقيمة ما أخذه أحد المتعامل ويهمة ما اعطى وهذا هو العين ما حتى الالاسان الالاسان الماس الماس

hest rul, en particaner, un arte juridique par le jue quelqu un, en exploitant le besion, la legercie d'esprit ou i mexperience d'un autre tire posit de la situation, en ce que recurer lu promette ou lui assure de toute autre façon, a lui ou a un tiers, pour une prestation par lui faite des avantages de valeur patrimoniale, qui excedent la valeur de la prestation fournie, de tells façon qu'en tenant compte des circonistances, les avantages qui en forment l'equivalent soit per rapport à cette prestation dans une disproportion choquante

الدن ) عنصر دافى وهو استعلال أحد المتعاقدين في المتعاقد الاحراط حاجته أو طعفه أم عدم أخراته وهدا العنصر الدافى هو العنصر الدامى الاستعلال، وهو الدى يحدد مصير انصرف عالم والله والله وقف عدم المستخلص أن الاستعلال عدر الأداب الهامة وامن أمريكول الصرف طلا أما الموادي الله يدله أي أو دال صاحف الالمصر لأماق والموافي المقدم وقفت المعينات المدينة لعن له المصرى والدوادي والمدى والعراق المقد وقفت هي أيضا عبد هذا المدينة أن الاستعلال أحدث في الأرادة عدا قريم إلى أن الكوان عنظ أو الدالم أو أكر اها، ومن أم يكول التصرف فا الالمعال أن الكوان عنظ أو الدالم العامة والمال المدين المدال من حيثة واعدم ها أرادة العامة المدى حيثة واعدم ها أرادة العامة والمن أحداث في المدين المدين أرادة العامة والمدى حيث المدالة المدى حيثة واعدم ها أرادة المدالة المدى حيثة واعدم ها أرادة المدالة المدى حيثة واعدم ها أرادة المدالة المدى حيثة المدى المدالة المدى حيثة واعدم ها أرادة المدى المدالة المدى حيثة واعدم ها أرادة المدالة المدى المدى

# التصرف المعرد في القانون الألماثي (١):

لارادة ، محردة من الشكل ومن السامة علما لا يمكن أن يسه مه كفاعدة في قواس المحد بالارادة الساطة كالقواس اللا ميه فأن الاحد ، لارادة لساطنة معناه أن تحرر الارادة من عيوجا وأن تقترن سامها ولكن الاحد بالإرادة لطاهرة بحل من السير أن يباعد ما يبها وبين الارادة الباطه ، فتنجرد الارادة الطاهرة من عيوب الارادة الباطة كا تجرد من السنب الذي حرك هذه الارادة . ولا يبقى في مجال العامل إلا تمجرد من السنب الذي حرك هذه الارادة . ولا يبقى في مجال العامل إلا هذه الارادة المجارة على هذا الناجو ، يد مهذا و هماك فائده كبيرة من تجريد الاراده الظاهرة على هذا الناجو ، يد مهذا

<sup>(</sup>١) أعدر الوسيط بمؤلف الحرء الأول عدة ١٥ ٢ لـ عدد ٢٨٠ .

البجر يدلصننه الصرف عيرامع ص مصلان لامن طريق عبوب الإنادة والامن طريق عيوب السيب. وكل ما يستطيع المدين أن يفعل هو أن يرجع بدعوي الاثراء على دائله ، فيدف عم دارد م لكن فلا مقح اللاس ، أو يدام د مارقم الدا كال قد وفي . فإذا كان الدائر فد حوال جمه إلى أدين أدر هذا العير الايحتج عاليه وشيء من ديك ، إن السلخلص أحق من المدين أو عبدين عد ديث أن يوجع على الدائن بما دفعه إلى هير ١٠٩٠ م مكون التصرف انح دادا مقوية من أدوات الأنهان. شند حاجة المامن بهاكله اشتدت لحاجة إلى لاستقرار وإدا كان أبع مل يقبل عه عاملان عامل احترام الإرادة وعامل الاستقرار فأن الصرف المسبب يستحلب باداهن الأوال أو استحلب التصرف المجراد للعاس الذي مد الشكصت اشطلة في لعقود وسار مدهب الرصالية. تنصر عامي الأراده على عامل الاستقرار أو ستصه عامل الاستقرار أن سمرد ما فقد رلا صهور "مصرف غورد فقيه بدهم على الارادة كار أيما ومن ها كان نظور العقد من عمر في شكلي إن الصراف راصيائي ، أم من بصرف عنائي إن نصرف محرب طمرا بعاف فيه عاميسلا الاستقرار والكراده على مراحل مثنا عله . كان "تصفر في على مراحلة منها لأحد العامين على الأخر أومن هما أنصاكان النصرف المحرد راجرعاري الصرف الشكلي المهاب الإهما ستجيب لعامل الاستقرار الولكن الأصرف لشكلي يستجيب لبه في حمدية بدائية . ويستجيب إنه التصرف لمحرد في حمليه متحصره .

على أن المصرف المجرد عن شدة لحاحة إليه في السقرار التعامل وعاصه إذا تقدمت التجرة وشعب سلها وطهرت الحاحة إلى أدوات النهاق ثانية للم بطهر من لقوادين للاندية ، وهي بي تأحد، لا إده الباطه ، ألا عكان صيق محدود وعلى النقص من ذلك ، طهر التصرف المحرد في القوادين الحرمانية ، وهي التي تأحد بالارادة الطهرة، بمكان رجب سما فيه إلى مرتبة القاعدة ، ولا غرابة في ذلك ، فقد بينا أن التصرف المحرد بتمشي

مع الإرادة الطاهرة التي تأخذيها الفوانين الجرمانية ، ويتعارض مع الإرادة الباطنة التي تأخذ بها الفوائين اللاتينية .

### وفي القانون الألمــاني نوعان من التصرفات :

١ ــ التصرفات المسعة ، وهي أغلب التصرفات المدية ، وفيها السب ركل يجب أن يكون صحيحاً مشروعاً . ولايراد بالسب هنا الباعث الدي يتصمته التعبير عن الإرادة على النحو الذي تسطناه فيها نقدم. وإنمنا للسب معنى حاص، يقرب من المعن المعروف في النظرية التقليدية . والتحديد هـــا المعن ببدأ الألمــان تتعريف ما يسمونه ، الإضافة إلى الدمه ، وهي عبارة عن مفعة مالية أو إثراء ينحقق لصالح شحص بموحب عمل إرادى مشروع ـــ تصرف قانوني أو عمل مادي ـــ نصدر من المفتق . وسب الإصافة إلى الدمة هو عبارة عن العرض الماشر أبدي يرمي إلى تحقيقه المصيف الدمة . ويحدد هذا السلب ، وفقاً لطقه الألمـاني، عني أساس نقــيم ثلاثي لسبب موروث من دعاوي الإثراء في القانون الرومان، يكون السب بمقتصاه إما الوفاء أو الإدابة أو التبرع . ومعن كل من الوفاء والتبرع معروف ، أما الإدانة ههي التصرف بمقابل . وهـا المقابل إما أن يكون موصوعه إسترداد ما أعطاه المضيف أو استرداد قيمته كما في الفرض ، وإما أن بكون موصوعه شبئاً آخر بحدد بالاصاف كما في العهد المرم للجاسين فالبائع يحصل على دين الثمن في مقاس البرامه بنقل ملكية المبلع . فإداكان النصرف مسماً ، وجب أن يكون له سعب مشروع هو الوهاء أو الإدابة أو التبرح على النحو الدى أسلماه ، وهما يقربكُراً من النظرية التقليدية في المواسي الرسمة . أما لباعث فلا يعتد به ، كما قدما ، إلا إدا تصمنه لتعبير عن الإراءه .

التصرفات المجردة، وهي صاعتان: عقرد انتمال المكية والعقود المحردة المشتنة للإلترام. فالطائعة الأولى ستقل بها المدكية دون اعسار لسيب. ذلك أن الملكية في القانون الألميان لاسمل بمجرد شوء الالترام

سقلها ، بل لامد من تنفيذ هددا الإلترام سطريق عقد آخر هو عقد إنتقال الملكية ، فيدهم المتعاقدان إلى المكتب المقارى ، ويعلنا \_\_\_\_\_ إتفاقهما ، ويسحلان هدا الإنفاق في السجل العمارى . فتنتقل الملكية ، سواء كان العقد المديء للإلترام شعلها صحيحاً أو معيباً . وإذا اتصح بعد ذلك أن العقد كان معيباً ، وأن الملكية إنتقب دون سبب ، فليس لمن حرج عنها إلا الرجوع بدعوى شخصة على من للقاها هي دعوى الإثراء بلاسبب ، وبدلت بتواهر لعقد إنتقال الملكية مرية الإستقرار والثات ، فما على العير حتى ينشت أنه يتعامل مع مالك العمار إلا أن يرجع إلى السجل العقارى ، في ينشت أنه يتعامل مع مالك العمار إلا أن يرجع إلى السجل العقارى ، في كان السجل العقارى ، في والطائمة الأحرى من التصرفات المحردة عقود معشقة للإلترام وتشمل :

أولا: حلات معينة ،دوانها , مصوصاً عايها . وهي — عدا الاوراق التجارية والسدات — حوالة الحق وحوالة الدين والتنارل على الحقالشخصى والانامة في الوهاء . وفي هذه الحالات يكون العقد بجرداً على اللحو الدي رأيناه في عقود انتقال الملكة . فيتم نقل الحق أو الدين ، ويتحقق التنازل على الحق الشخصى . دون اعتبار السنب في هذه الحوالة أو في هذا التنازل . فودا تبين أن السنب عير موجود أو غير مشروع فلس ثمة إلا الرجوع فدا تبين أن السنب عير موجود أو غير مشروع فلس ثمة إلا الرجوع مدعوى الإثراء . كذلك الترام الماب البناب لديه بالوهاء الرام بحرد عن المناب لديه عاكان له أن يحتج مه السنب ، فلا يستطيع الماب أن يحتج على المناب لديه عاكان له أن يحتج مه من دفوع ضد المنيب (1) .

تأنياً : التعهد أمحرد بالوفاء والاعتراف المجرد بالدين ، وهما الصورتان العامتان للتصرف المجرد . فيضع التقين المدنى الألممانى هنا قاعدة عامة

انظر : التقدين الالماني المادين ٢٩٨ و ٤١٣ لحوالة النحق ، والمستواد
 وما تعلقها لحواله الدين والمادة ٣٩٧ للتنسازل عن النحق الشستعصى ، والمادة ١٨٧ للاتاية في الوقاء .

للنصرف امجرد. ويجيز أن يتفق الداس مع مديمه على أن يكون الترام المديس أو اعترافه بالدير بجرداً فيوجد الالترام في ذمته مفصلاً عن السعب سواء كان هذا السعب هو الوفاء أو الإدانة أو التبرع سويقوم الالترام حتى لو كان السعب عير موجود. ولبس للمدير إلا دعوى الإثراء ملا سعب إراء لداش إذا تبير أن الترامه لم يكن معياً على سعب صحيح، فيتخلص مذلك من الالترام إذا لم يكن قد وفاه، أو يسترد مادفعه إداكان قد وفي الالترام. وقد اشترطت المسادة ١٨٠٠ من التقيير المدنى الألماني في الالترام المحرد أن يكون في ورفة مكتوبة، إلا إداكان هذا الالترام نصفه لحساب أو مستمداً إلى صلح، فلا تشترط الكتابة.

أما القوالين اللاتبية ﴿ وَهِي مُشْعِهِ سَطِّرِيهِ النَّبِينِ ﴾ فلا تسم ا تتصرف المحرد ، أو هي على الأقل لا تصم له فاعده عامه كما فعد التقييات الحرمانية . فالالترام ف القواس اللابيبه هو الترام مسبب . على أن هذه لقواس تقر الانترام المجرد في حالات معنبه منصوص عليها . وهي حالات قسية العدد . وقد نص التقبير التجاري ـــ حيث تشيد الحاحة للالترام امجر د لاستقرار التعامل وسرعته ــ على عدد منها . هي الكمبيالات والسدات تحت الإدن والسندات لحاملها . أما التقتين المدنى فقد نص على حالتين : لترام المناب في الوهاء نحو المناب لديه والترام الكميل بحو الدائن. فنصت المادة ٣٦١ من التعنين المدنى المصرى على أن . يكون الترام الماب قبل المناب نديه صحيحاً ولوكان الترامه قبل المنيب باطلا أوكان هدا الالترام خاصعاً لدفع من الدهوع، ولا يمتى للمات إلا حتى الرجوع على المبيب، كل هذا ما لم يوجد اتفاق يفضى نفيره . . أما في الكفالة ، فللكفيل أن يتمسك بحميع الأوجه التي يحتج بها المدين ( م ٧٨٧ مصرى ) . ولكن الترام الكفيل بحو الدائن هو مع دلك النزام محرد لا يتأثر بالعلاقة ما بين الكميل والمدين، ولا يجور للكميل أن يتمسك ضـد الدائن بالدفوع التي له أن يتمسك بها ۲۵ - ۱۰۰۰ مصادر الحق

حند المدين. فإدا كفل الكفيل المدير في نطير أن يوفي المدين ديناً آخر عليه مضموناً برهن يتقل عقار الكفيل، ولم يوف المدير بهدا الدير الآخر، فإن الترام الكفيل نحو الدان يهتى قائماً ، ولا يجور لمكفيل أن يدفع دعوى الدائر بأن المدير لم يوف عا تعهد به من تخليص عقار الكفيل من الرهن.

ويتبين مما قدماه أن النقين المدنى المصرى — والتقينات المدنية العربية الآخرى — قد انحارت إلى القوابين اللاتينية ، فاشترطت في التصرفات أن تكون مسلمة ، ولم تسلم بالبصرف انحرد إلا في حالات معينة بدواتها .

and in subban

الفرع الثاني نظرية السبب ق الفقه الإسسلام سسس

### عاملان متعارضان بفنازعان الفقه الاسلامى تجاه نظرية السبب :

الفقه الإسلامي ــ تجاء نظرية السب ــ بتنارعه عاملان متعارضان :

(۱) فهو أولا فقه ذو نزعة موضوعية باررة ، يعتد بالتعبير عن الارادة دون الارادة دائها ، أى يأخذ عذهب الارادة الطاهرة لا يمذهب الارادة الباطنة ، فهو أقرب بكثير من هذه الناحية إلى الفقه الجرماني منه إلى الفقه اللاتين ، ونحن نعرف أن لفقه دا النرعة الموضوعية كالفقه الجرماني يكون أكثر استعصاء على نظرية السيسمن الفقه ذي النزعة الدانية كالفقه اللاتين. ومن ثم تستعصى البرعة الموضوعية للمهه الإسلامي على نظرية السب، وكان يبغى ألا تنزك لهذه النظرية بحالا فسيحا ، أو في القدين كأن ينبعي أن تضمر عطرية لسب في الفقه الإسلامي كما صمرت في الفقه الجرماني ، ولا تردهر فيه كما ازدهرت في الفقه الإسلامي كما صمرت في الفقه الجرماني ، ولا تردهر فيه كما ازدهرت في الفقه اللاتيني .

(٢) ولكن الفقه الإسلاى ، من جهة أحرى ، فقه تتعلب فيه العوامل الأدبية والحلقية والدينية ، وهذا يقتصى أن يعتد فيه بالباعث الدى تقاس به شرف النوايا وطهارتها . فكان ينبعى على النقيض من الاعتبار الأول أن يكون لنظرية السنب ، وهى نظرية حلقية في المقام الأول. مكان ملحوط يضاهى مكانها في الفقه اللاتيني .

٤٥ ٠٠٠ مادر الحق

## احْتَلَاقِبَ مَمَّاهِبِ الْفَقْرِ الْاسْلَوْمِي فِي نَظْرِيرُ السَّيْبِ :

وبين هدين الداملين المتعارضين بتراوح الفقه الاسلامي. على بعض مداهبه نرى نظرية السعب تحتى تحت سنار من صيعة العقد والتعبير عن الأرادة ، وبختلط السعب بالمحل ، فلا يعتد بالسعب أي بالباعث على التعاقد ، لا حيث يتصعنه النعبير عن الارادة ، فان لم يتصمنه النعبير لم يعتد به ، وقد رأينا دلك من قبل في الفقه الألماني .(١) وفي مداهب أحرى تتعلب العوامل

١. على أنه بمكن أعمل بوجه عام أن النيسة في العقة الاستلامي بقوم ماور هام في تكييم العمد ، فعد الدكر المعاقدان عقدا ولكون بينهما فدانصر فت الى عقد أحر ، فالمبرة بما أنشر فينا أليه أنبية ، فانكفالة بشرط براءة الأصيق حواله و والحواله بسرط عدم براءه المحيل كفاته و ويوشر قد ر بالمال للمصارب كن الوابح كان المال فرصاء ولو شرط برب ابن كان عصاعه . . والمعبوس على سوم البيراء مصبول لا المعبوض على سوم النعب الاشتبادوالتفائر لاين حدم بس ١١٠ ــ ص ١١١ ــ فيح العدير ٥ س٢٠٤ ورواح المحيل باطن ونصرف المربص مرص الوب تعطي حكم الوصية ، وسع المينة ريا المميع ص ١٧١ - ص ١٧٥ ) ، والسر الموافعات السماطي ٢ ص ٢٠٦ \_ ص ٢٢٧ وجاء في الاشتاء والتعالم سيتوطى ص ١١١ - ص ١١٢) ١ هن العبرة تصبغ الفعود أو تممانيها - خلاف - والترجيح مختلف .. فمنها أنا قال أشير بنا منك بويا صفية كدا يهذه القراهم فقارتمنك ، فرجم سينجان اله بنعفد بيعا اعتبارا بالنعط الثاني ووجحه أستنكي سلما اعتبارا بالمني . . . ومنها أدا قال لي عليه أندس وهينه منك ، فقي التسراط الفيول وجهال فللسن للجاء وفي المعادم هيه فولال تمارض اللعط والمعلى ، ومنها اذا قال لمنك ولم بالذكر بيمناء فان راعينا الممنى المقالد هية أو اللفظ فهو يهج فاسك . . ومنها أدا قال لن عليه أندس وهنته منك ، فعى أشتر أط القبول وجهان أجدهما سنبوط أغيبارا بنفك أنهبه ووالكاني لاأعتبارا بمعنىالانزاءوسيججه الرافعي في كتاب الصفاق . . . ومنها لو باع المنع تسالع فين فيصبه تمثل النمن الاول ، فهو أقاله تنفط النبع ذكرها صاحب النبقة وحرجه استبلي على القاعدة ، ثم رأنت البحريج للقاضي حسيسين قال أن أعسرن اللعف م صبح وأن أغييرنا الممني فأقاله ١٠ ومنها يو عقد الإجازة يتقط التنبيع فقال عناك منفعه هذا الدار شهرا ، فالأصح لانبقد نظرا أبي أنبقت ، وقيل تنقفد نظوا الى المعنى . . ومنها إذا وقف عنى قيينة غير متحصرة كيني تعيم أو أصلهم ء فالأصبح الصحة اعتبارا بالمعنى ويكون المقصود الجهة لا الاستبعاب كالعفراء والمساكين ، واسائي لا يصبح اعتسارا باللفط قابه تمسك لمحهول " . وحاء في أعلام الموقمين لاس القيم ، حرء ٣ ص ١٠٦ – ص ١٠٧ ، الملكم نصبع العقود . . أن قصد به مالا يجوز قصده ، كالمتكلم بتكحب

الادبية والخلقية والدبية ، فيعند بالباعث ولولم يتصمه التعبير عن الارادة أى ولولم يذكر في العقد ، ويكون العمد صحيحا أو باطلابعا لما إدا كان هذا الداعث مشروعاً أو غير مشروع، وقد رأبنا دلكمن قبل في الفقه اللانبي.(١)

وتروحت بعصد التحليل وبعث واشتر سابعصد الرباء... وما أشبه ١٠٠ تهدا لاتحصل له معضوده الذي عصده وحفل ظهر النقط والعفل وسيبه اسه ١٠٠ فان في تحصيل معضوده تبعيدا للمجرم واسقاط للواحث وأعانه على معصية الله ومناقصة بدينه وشرعه العامات على دلك عائماته على الاثارة والعدوان ولا فرق بين أعانه على ذلك بانظريق أثنى وصعب معصية اليه وبين أعانه على ذلك بانظريق أثنى وصعب معصية الى غيره المتعضود أذا كان واحدا لم يكن احتلاف الطرق الوصلة أنبه بنوجت لاحتلاف حكمة فينجرم من طريق أخرى .

 على أن هناك نصوصا في أنفعه الإسلامي بلمح فيها الفكرة التي يعوم عبيها البطرية التعليدية في أسبب في العقة اللابسي ، من ذلك ما حاء في المدالع احراء ٥ ص ٢٨٥ ١٠٠٠ كل المسلع بمسر معابلاً بكن الثمن ، وكل البمن معاس بكل الميم ، فالزيادة في المنبع أو في أشمن ؛ لو صبحت منبعاً ونهيه حسب عما تعالية ، فكانت فصل مال حال عن العوض في معدايماوسية ، وهذا تقسيم الزياء. كذلك تنقل الفقد اذا كان السبب مقلوطاء فتواطن شخص وحوب اسعفه عليه في سنتجفها فالترمها وكاسرامها للروحة اساشرمثلا أو البرام الجديقة اولاد البه مع وجود النهم المراسر وفالاسرام بأطل ولابلز والملتزم تسيء ، وتعليله أن الانترام بني على سبب معلوط ، فكان لذبك بابتلا ، ومن مله السبب المعلوط أيضا ما لو أدعى أحد داراق بدر حراجر ، فصالحه هذا عني بدل من المال وسلمه اليه ، بم يوهن المدعى عليه أنه كان اشترى الدار من الماعي قبل الصلح ، فهما بنظل الصلح ، وتحت على المدعى ود التستدن اسرارية ٣ ص ٢٢ تهامس الهندية ) . "ويعيل ذلك أن يصلحني على سبب معلوط ، فينظل تظهور جفيقه الامن الذكتور صبحي المجمعياني والبطرية أنعامة للموحيات والعقود في أستريعه الاسلامية ص ١٨ ــ ص ١٩٩ ، ، وجاء أنصا في نفس المرجع " ﴿ عَلَى أَنْ أَنْفِقِهَاءَ بَسَتَحِيضِونَ أَحِيانَا الْبَسِيَّةِ فِي الْعِقْدِ على أنه شيء موضوعي داخل العقد لا ينعم ، أفرت ما تكون أبي النبيب في النصرية التقليدية . فمقد الرواح تسبية التناسل والمكارمة والودة االعروق ٢ شرة ١٧١) ، والهــة سبما اراده الحر للواهب ، والوقف ســـه أراده محبوب النفس ، أنمر المجبار ٢ ص ٧١] و ص ١٤٩ ... والقصولاس النبع وتحوه أنما هو انتفاع كل واحد من المتفاوضين بما تصبير اليه ، فادا كال دديم المنعمة أو محرما بم تحصل مقصوده فينظل عقدالماوصةعلبه (العروف ٢ ص ٢٢٨ - الذكتور صبحى الحمصاني في انتظرية المامة للموجبيات والمقود في الشريعة الاسلامية ص ١٢) .

# صُمور نظریدُ السبب فی المذهبین الحنقی والشافعی وظهورها فی الحذهبین الحالکی والحنبلی:

فنطرية السعب في الفقه الإسلامي بختلف اذن حطها في المذاهب المختلفة. فهي ضامرة محدودة، كما هوشأنها في الفقه الجرماني. في المدهبين الحنبي والشاهمي، وذلك مطاوعة للمرعة الموضوعية الباررة في الفقه الاسلامي . وهي زاهرة يانعة ، كما هو شأنها في العقه اللاتبي ، في المدهبين المالكي والحبلي ، ودلك تمشيا مع العوامل الأدبية والحلقية والدينية التي لها العلمة في الفقه الاسلامي .

فنستعرض إدن في مبحثين متعاقبين : (١) نظرية السبب في الفقه الحنني وفقه الشافعي . (٢) هذه البطرية في الفقه المالسكي والفقه الحنبلي .

### المبحث الأول

بظرية السبب في الفقه الحنني وفقه الشافعي

### مېدا له جوهرياند :

لم يصع الفقه الإسلامي ، في أي مدهب من مداهبه ، نظرية عامة في السبب ، وهو في دلك إنما يتمشى مع صناعته المألوفة ، لا يصوع نظريات عامة ، نل يورد من التطبيقات التفصيلية ما يمكن معه ، عن طريق التحليل ثم عن طريق التحليل .

وباستقراء هذه التطبيقات التمصيلية يمكن أن يستحلص مبدأ يرجو هرين: ( أولا ) السعب، وإن كان أمراً دانيا ، إلا أنه يجب أن يكون داحلا في صيغة العقد يتصمنه التعبير عن الارادة ، على النحو الدي رأيناه في الفقه الألماني ،

(ثانیا) مشروعیة السب لیست بالامر التابت فی جمیع الاحوال . همناك حالات تختلف میها الانظار فی هذه المشروعیة، بل هاك حالات تطورت فیها فكرة المشروعیة ، فاكان غیر مشروع من قبل أصبح الآن مشروعا ، وماكان مشروعا أصبح غیر مشروع .

و نبحث كلا من هذين المبدأين .

## المطلب الأول

السبب يجب أن يكون داخلاق صيعة العقد يتضمه التعبير عن الارادة الحيدا العام بشقير :

السب بمعر الاعث لا يحث عنه حارج العقد ، بن يجب أن يكون موجودا في صيعة العقد ذاتها ، داخلا في دائرة التعاقد ، فلا بد أن يتضمه التعبير عن الارادة ، إد هو جرء من هذا التعبير لا ينفصل عنه ، و اذلك لا يعتد بالباعث إدا لم يتصمنه صيعة العقد أو التعبير عن الارادة .

ويجد إدر الوقوف عسد الإرادة الطاهرة وما تصمته من نواعث ودواهم . ولا يجور أن نجاورهذه الإرادة الطاهرة لبحث في النوايا الحفية . فإذا كانت الإرادة لظاهرة لا تنضم باعشاً غير مشروع . فالعقد صحيح ، ويحار بحكم الطاهر دول بحث عن الية . وفي كتاب الآم للشافعي عبارة قوية في هذا المعيى إد يقول ( الآم جرم ٣ ص ٦٥ ) :

ولا يعادة بين المتبايعين وأجزته نصحة الطاهر م أبطله نهمة ولا يعادة بين المتبايعين وأجزته نصحة الطاهر ، وأكره لهم النية إدر كانت النية لو أظهرت كانت تصد البيع . وكما أكره للرجل أرب يشترى السيف على أن يقتل نه ، ولا يحرم على بائعه أن ينيعه عن يراه أنه يقتل به

طلباً ، لأنه قد لا يقس به ، ولا أصد عليه هذا البيع . وكما أكره الرجل أن يسع الدب من يراه أنه يعصره حمراً . ولا أفسد عليه لبيع إذا ناعه إياه ، لأنه ناعه حلالاً ، وقد يمكن ألا يجعله حمر أبد ، وق صاحب السيف ألا يقتل به أحداً أبداً . ولو سكم رجل امرأه عقدا صحيحا وهو يتوى ألا يمسكها إلا يوما أو أقل أو أكثر ، لا أفسد الكاح، وإى أفسده أبدا بالعقد الفاسد ه.

هالمدأ العام يكون إدن منشقين:

(أولا) بعد بالسب أي الناعث إذا تصميته صبعة العصد أو التعبير عن الإرادة.

(ثانيا) لا يعتد بالسب أي الباعث إذا لم تصمة صيعه العقد . فيستعرض النظيفات العصيبية لهيدا المبدأ العام في كل من شقيه ، في الماهن الحبي والتدمي ، وتخاصه في المدهب الحنى حيث بكثر النصوص .

١ ١ \_ يعتد بالسباذا تضمته صيغة العقد

# كبف تتضمن صيعة العقر السبب أى الباعث

أطهر ما تصم صعه العقد السب هو أن يدكر اسب صراحة في صبعه لعمد، فيكنف متعاقدان سيان واصح عياساعت الدافع لهاعلى التعقد، في كان هذا لماعت مشروعا فالعقد صحيح، وإن كان عرمشروع فالعمد ماطل، وحكى لس من الصروري أن يكون ذكر السب صريحا في صبيعه العمد، مل بحور أن يذكر السب صد ويستخلص عادة من طبعة نحن، فودا كانت طبعة المحن ستدل منها أن السب الذي دفع إن التعاقد غير مشروع، فالعقد ماطن، وها يستدل على السب المحن

وقد يتمير السب عن انحل ، فيكون المحل مشروع والكن السب عير مشروع .

صبتعرص بعص النصوص في كل من هذه الأحوال التلاث .

### الحالة الأولى — السبب مذكور صراحة فى صيغة العقد :

حاء في البدائع ( جره ٤ ص ١٩٠ ) .

ولا تجور إجارة الإمام للرنا ، لأنها إحارة عنى المعصية . وقيل فيمه برل قوله تعالى . ولا تكرهوا فيسائكم عنى البعام إن أردل تحصاً لتنتغوا عرص الحياة الدبيا . وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تهى عن مهر ابعى وهو أجر ارامه على الرباء . وواصح من هذا النص أن صيعة العمد قد تصميت صرحه الرعادا عن الإحارة وهو سنت غير مشروع ، ومن شم كان عقد الإجارة باطلا .

وحاء في الدائع أيصاً ﴿ حرم ه ص ١٦٩

دو و اشتری قمرِ به عني أنها نصوت . أو طير أ على أنه بحيء من مكان بعيد ، أو كشأ على أنه اطاح ، أو دبكا عن أمدهة بن ، فالسع فاسد عسد أبي حبيمة رحمه الله ، و هم احدي أ . و ينس عل محمد رحمه الله . . . لأن هده صفات بلهي بها عادة ، والمهي محلور ، فكان هـ ا شرط محطور أ ، فيوجب فساد البيع . . واو اشتري حاربه على أنها معليه على سبيل الرعبة فنها ، فالبسع هاسد، لأن التعلية صبقة محطورة الكونها لهوآ، فشرطوا في البع يه جب فساده. ولو الله على أما معية عن وحه إطهار العيب ، حار البيع. لأنَّ هذا دبع بشرط البراء، عن هذا العنب، فصاركا لو ناعه بشرط البراءة عرعيب آخر، فإن وجده لا تعلى لاحار له، لأن اعتباء في الحواري عيب فصار کا لو اشتری عبی آنه معنب فوحده سنبی . . و هذ بری فی وصوح کیف أن الشيء الواحد قد تكون باعا عير مشروع، وقد يكون شرطا مشروعاً ، بعا لنية المتعافدين . في المال المقدم يشترى الحاربة عني أنها مصبة ، وقد ور. ذكر الناعت صراحة في صبعة العقد على هذا النحو . فان كان العرض م دكره أن المشترى يكشف عن غرصه من أنه يربد الحارية مصية للتلهي م ، فان هـ، لناعث عير مشروع ، ويكون العقد فاسدا . أما إدا كان

العرص هو القيص من ذلك ، فان الجارية معية وهذا في نظر المتعاقدين عيب فيها ، فأراد البائع أن يبرأ من هذا العيب فاشترط البراءة على المشترى فقبل ، فان الباعث على التعاقد هما لا يكون غير مشروع ، ويكون العقد صحيحا . والفرق بين هانين الصورتين يطهر فيها إذا انكشف بعد البيع أن الجارية غير معنية . في الصورة الأولى يكون قد فات على المشترى غرضه ، والعقد على كل حال فاسد من الأصل . أما في الصورة الثانية فانكشاف أن الجارية غير معية معاه أنها سبية من العيب الذي شرط البائع البراءة منه ، والعقد صحيح منذ البداية كما قدمنا ، ويتي صحيحا لأن المشترى قد اشترى شيئا على أنه معيب فطهر سليها ، وهذا من شأنه أن يؤكد صحة العقد .

وجاه في اريلمي ( جزه ٥ ص ١٢٥ ) : و ولا بحور ( الاستئجار ) على النماء والنوح و الملاهي ، لأن المصية لا ينصور استحقاقها بالعقد ، فلا بحب عليه الأجر من غير أن يستحق هو على الآجر شبئا ، إد المبادلة لا تكون إلا مستحقاق كل واحد مهما على الآخر . ولو استحق عليه المعصية لكال دلك مضاها إلى الشارع من حيث أنه شرع عقدا موجبا للمعصية تعالى الله عن دلك علوا كيرا . ولان الآحير و المستأجر مشتركان في منفعة دلك في لديا في حكون الأجارة على محل هو فيه شريك ، ذكره في النهاية معزيا إلى الدخيرة . وإن أعطاه الأجر و قبصه ، لا يحل له و يجب عليه رده إلى صاحبه وفي المحيط في كتاب الاستحسان إدا أحذا المال من غير شرط يباح ، لأنه أعطاه المال عن طوع من غير عقد ، .

وجاء فى الفتاوى الخامه (جزء ص ٣٢٧ وما بعدها): ورجن استأجر قلا لينزيه ، لا يجور دلك ولا جرفيه ، وكذا النائحة والمعنية ، ، ، وإن استأخر المسلم ذميا لبيع له حمراً أو ميتا أو دما لا يحور ، ، ، ولو استأجر رجلا لبنحت له أصناما أو ليزحرف له بيتا بالتماثيل قلا أجر له ، كما لو أستأجر بائحة أو مغنة ه ،

## الحالة الثانية ـ السبب مستخلص من لحبيعة الممل :

وقد يكون السب ، كما قدمنا ، مذكوراً صما في صيعة العقد ، بأن يكون مستحلصا من طبيعة المحل ، فيعند به لآن المتعاقدين قد كشفا صمنا عن الباعث لهما على التعاقد . ويورد في هذا المعن النصوص الآنية :

جاه فى المدائع (حرمه ص ١٤٣): و وأما القرد همى أبى حنيفة رضى الله عه روايتان. وجه رواية عدم الجوار أنه غير منتفع به شرعا ، فلا يكو ل مالا كالحفرير . وجه رواية الجوار أنه إلى لم يكل منتفعا به مذاته ، يمكن الانتفاع بحلده . والصحيح هو الأول ، لأنه لا يشترى للانتفاع بحلده عادة ، لا المنتفع بحلده ، والمحيح هو الأول ، لأنه لا يشترى للانتفاع بحلده عادة ، لا المهو مه، وهو حرام ، فكان هذا بيع احرام لنحرام، وإنه لا يجور ، فهذا قد استحلص الباعث على التعاقد من طبيعة المحل ، فالفرد لا يشترى للانتفاع بحلده عادة ، بن للهو مه ، فكان هذا بيع الحرام لنحرام .

وجاء في الدائع أيصاً (حره ٥ ص ١٤٤): وبحو مع آلات الملاهي من البريط والطين والمرمار والدف ونحو دلك عبد أبي حيمة. لكنه بكره. وعند أبي يوسف ومحمد لا ينعقد بيع هذه الاشياء . لابها آلات معدة للنهي بهاه وضوعة للمسق والمساد ، فلا تسكون أمو الا ، فلا يحو ربيعها . ولأبي حيفه رحمه الله أنه يمكن الانتفاع بها من جهة أحرى بأن تحايظ وفا لاشياء ويحو دلك من المصالح ، فلا تحرح عن كونها أمو الا ، وفر لهما أنها آلات للنهي والعسق ، فلما نعم لكن هذا لا يوحب سقوط مالتها كالمعنيات والقان وبدن العاسق وحيانه وماله ، وهذا لابها كما تصلح لديم ، وعي هذا الحلاق الاسفاح بها لا يجهة الحرمة ، ولو كسرها إدسال صحى وحيانه ومالة ، وهذا الاسماع بها لا يجهة الحرمة ، ولو كسرها إدسال صحى والشطر يح ، والصحيح قول أبي حنيفة رضي انه عنه ، لان كان واحد منهما والشطر يح ، والصحيح قول أبي حنيفة رضي انه عنه ، لان كان واحد منهما منتفع به شرعاً من وجه آخر بأن يجعل صنحات الميران ، فكان مالا من منتفع به شرعاً من وجه آخر بأن يجعل صنحات الميران ، فكان مالا من منتفع به شرعاً من وجه آخر بأن يجعل صنحات الميران ، فكان مالا ما هدا الوجه ، فكان محلا لبيع مضمو فا بالاتلاف . . ، ، ، ، فها احتلف

الإمام مع صاحبه ، و لكمهم م يختلفوا ، فيما برى ، في المبدأ الاساسي الذي عن بصدده من أن الناعث إذا تصمته صيعة العقد اعتد به، بل هم متعقون في دلك . و لكن الصاحبين قد دهبا إلى أن آلات الملاهي من البربط والطبل والمرمار وأبدف والنزد والشطر - هي آلات معدة بطبيعتها للتلهي موضوعة للهسق والفساد ، فاستخلصا مدلك من طبيعة المحل الدعث على التعاقد . سرهما دها إلى أمد من دلك . قلطا السعب بانحل . وأمكرًا على هذه الآلات أ بكون أموالا ، فلايحور يعها . وحرص أنوحيفه على التميير ما بين السف و لحل. فآلات الملاهي عنده أمرال لم تسقط مالتها محرد أمها تصلح لنتهيي. فكما تصلح لتلهى تصلح لديره . فقد بجعن طروها لاشياء كما قد بجعل النرد والشطرنج صنحات لديران . فلما يعت هذه الأشياء ولم يذكر صراحة في صيمة العقد الباعث عني بيعها . ولم يمكن استخلاص هذا الباعث من طبيعة المال لما قدم من أنه يصلح للأعراض غير المشروعة وللأعراض المشروعة. هقد اعتبر أبو حنيفة لباعث عير متصمن في صيعة العقد لا صراحة و لاصمه. ظ يعتد به وصحح العقد . فالمندأ إدن متعق عليه «بن لإمام وصاحبيه ، وإنما الحلاف والتطبيق. على أما برى أن الصاحب قد استصحبا علوف من طبيعة الاشياء . ولا نراهما قد تجور إد اعتبرا أن آلاب الملاهي أشياء موصوعة لشهي فيأصلها . وأما استعالها في حالات قدية طروها أوصيجات فهدا نادر. والنادر لاحكم . وحكم هذه الاشياء هو حكم القرد قدينتمع بحلده، ولكمه في الاصل إنميا ينتمع به اللتلهي، ولديث كان بيعه غير جائر في الرواية التي صححت عن أتى حنيمه الفسه فيها قدمناه .

# الحالة الثالث — تميز السبب عن المحل :

وقد يكون المحل مشروعا في داته ، و لكن السبب يكون غير مشروع . فيتمير السبب عن المحل . وإد كان السبب ظاهراً في صيعة العقد ، فأنه يعتد به ، ويكون العقد باطلا لعدم عشروعية السبب . وأطهر تطبيق لدلك هو التعاقد على أن يؤجر شخص على القيام بو احب، فالقيام بو اجب محل مشروع والأجرة فى ذاتها أمر مشروع ، ولكن الإجرة على أمر مشروع سببها غس مشروع إدلا أحر على واحب ، ونورد بعض الصوص فى هذا المعى :

جاء في جامع النصو اين { حرء أول ص٢٤٨ } : • الإحارة على عمل بحب عليه لم تجر ، .

وجاء في القدوري ( ص ٦٦ ) : • إن استأجر ها وهي وحته أو معتدته لترضع ولدها ، لم يجر ، لأن الأرضاع مستحق عليها ديا . .

وجاه في الرياسي ( جره ٣ ص ٦٢ - ص ٦٣ ) تفصيل لدلك هيما يأى:
و لا نجبر أمه لترصع ، أى لا نحبر أم لصعير على إرصاع ولدها لما دكرتا أن اللهة على الآب ، والإرصاع هفة له فكان على الآب ، . . و دكر الخصاف أن الآب إذا لم يكن له مال ولا للولد مال تحبر عليه وتحمل الأجرة دينا عليه كا في نفقته ، و بحمل هذا القول على ما إذا طلقيا و انقصت عدتها ، قال رحمه الله : لا أمه لو مكوحة أو معندة ، أى لا نجور استشجار أم الصي إذا كانت نحته أو في عدته ، لأن الإرصاع مسحق عليها ديانة ، قال الله تعالى والوالدات يرصعن أولادهن الآيه ، وهو أمر نصعة الخبر وهو آكد ، فلا يجور أحد الأجرة على حدمة البيت من الكس وغيره ، وأعا لا نجر عليه لاحتمال عجرها فعذرت ، فاذا البيت من الكس وغيره ، وأعا لا نجر عليه لاحتمال عجرها فعذرت ، فاذا ولده من غيرها ، جار لا نه لم يجب عليها إرضاعه - ، فهما الإرضاع مستحق ولده من غيرها ، جار لا نه لم يجب عليها إرضاعه - ، فهما الإرضاع مستحق هو أجر على واجب \_ على الروحة والمعتدة ، فالا نفاق معها على أجر لدلك هو أجر على واجب \_ على الروحة والمعتدة ، فالا نفاق معها على أجر لدلك هو أجر على واجب \_ على الروحة والمعتدة ، فالا نفاق معها على أجر لدلك هو أجر على واجب \_ على الروحة والمعتدة ، فالا نفاق معها على أجر لدلك هو أجر على واجب \_ على الروحة والمعتدة ، فالا نفاق معها على أجر لدلك

وجاء فى الفتاوى الحّاية ( جزء ٧ ص ٣٧٧ وما مدها ) . . أميرالعسكر إدا قال لمسلم أو دى إن قتلت دلك الفارس فلك مائه درهم ، فقتله، لا شيء له، لان هذا من مات الجهاد والطاعة . فلا يستحق الآجر . كما لو استؤجر ليؤم

الناس أو يؤدن . وقال محمد رحمه الله تعالى : إن قال دلك لذى ، يجب الآجر . ولو كانو ا قتلى ، فقال الامير من قطع رؤوسهم فله عشرة دراهم ، جاز ، لان هدا الفعن ليس بجهاد بحلاف الاول . ولو استأجر الامير دميا أو مسلما ليقتل أسيراً حربياكان في يده ، فقتله ، لاشيء له . وقال محمد رحمه الله تعالى: يحب الاجر المسمى ، كما يجب بذ مح الشاة وضرب العمد ، فالمسألة إذن تدور حول الاجر عبى الواجب ، فاكان واجنا لا يؤخد عليه أجر ، فان أخذ الاجركان السعب غير مشروع ولا يحور العقد .

## ٤ ٢ - لا يعتد بالسب إذا لم تتضمه صيغة العقد

### العقد المجرد

ويدو أن لفقه الإسلامي عرف العقد الحرد في حالات خاصة محدودة. والعقد الحرد هو ،كا قدما ، عقد حرد من سده فلا يعتد فيه بالسبب . مش دلك عقد الكفالة ، فهو عقد محرد في العقه الإسلامي ، بل هو أكثر تجريدا مه في لفقه العربي الحديث . فقد رأيا أن للكفيل في لته ب المدفى المصرى (م ٧٨٧) أن يتمسك بحميع الاوحه لتي يحتج بها المدس ، ولكن الرام الكفيل عو الدائل لا يتأثر به ملاقة مايين الكفيل والمدين ، ولا يحور المكفيل أن يسملك صد الدائل بالدفوع التي له أن يتمسك بها صد المدين . المكفيل أن يسملك صد الدائل بالدفوع التي له أن يتمسك بها صد المدين . المكفيل أن يحتج عني الدئن بالاوح، التي يحتج بها المدين ، حام في المسوط المكفيل أن يحتج عني الدئن بالاوح، التي يحتج بها المدين ، حام في المسوط للسرحين (حرم ، م م عني الدئن بالاوح، التي يحتج بها المدين ، حام في المسوط رحل م المسرحين (حرم ، م عني عالد أن الالهن من المسرحين الكفيل أن الإلهن عن دلك ، لأنه الدم المطالمة بكفاية صحيحة ، والمال عني الكفيل لا يستطيع أن وني من دلك أن لترام الكفيل بحرد إلى حد أن الكفيل لا يستطيع أن وني من دلك أن لترام الكفيل بحرد إلى حد أن الكفيل لا يستطيع أن

العدم على الدائر بأن الدين عبر مشروح الآمه عمل حمر . وقد كان المدين يستطيع أن يحتج دالك على الدائل . والعقه العرق الحديث بدح المكفيل . كما قدما أن يحتج على الدائل بالآو جمالتي يحتج بها المدين . فحجو المكفيل في المثن الدي نحن بصدده أن يحتج على الدائل بعدم مشر وعد الدين الأمه عمل شيء عبر مشروح ولكن الفقه الإسلامي بحو محى حرا ، فيعتبر أن الكفيل قد البرم النزاما عور دا مكفالة ، فالرامه مستقل عن الرام المدين وليس له ، بعد أن الدم الرام المدين وليس له ، بعد أن الدم الرام المدين واليس له ، بعد أن الدم

# عقود لم تنضمه ذكر السبب فعل يعتر بد:

وهناك عقود لم تنصمن صبعتها ذكر السب بمعن الناعث . لا صراحة ولا صما ، فلا سحك عن السبب خارج العقد ، ولا يعتد به ، بل تكوين النظم صحيحا مستقلا عن السبب ، ويورد نعص النصوص في هـ ، المعن :

حاه فی محتصر الطحاوی ( ص ۲۸۰ ) . . و م کان له عصیر فلا اس علیه بنعه . و لیس علیه آن نقصد بدلك إلی می نامه آن سحه حرآ دون می یحاف ذلك علیه . لأن العصیر حلان . فیعه خلاه کسع ماسواه می الاشیاه خلال عا لیس عی باقعها الكشف عما علیه المتسری فها . . فهما بسع الرحی العصیر می العیب إلی مشتر . و لا ید كر فی لعقد . لا صر احه و لا صحی . أن المشتری یقصد می العصیر اتحاده حمر آ . فالیع صحیح حتی لو بس آن المشتری قصد الحاده حمر آ . فال آن الباعث هنا . و إن كان عیر مشروع ، لم باد كر فی العقد ، فلا یعتد یه .

وجاء في الدائع ( جر م غ ص ١٨٩ ) : وولو التّأجر دي من مسلم للعة ليصلي فيها لم يجر ، لأنه استريجاًر الفعل المعصية ، وكذا لو استأجر دمي

۱، ومع دلك فالرهن لصمان احرة المصية و النائحة ناظل ا الاشتباء
 والتقائل لابن تحيم ص ١٣٥) .

من دى لما قلما . ولو استأجر الدمي دار؟ من مسو . وأراد أن يصبي فيها من غير حماعة ، أو يتحدها مصلي للعامه القدادك ، حكمه فيه نقدم . وقد دكر صاحب البدائع فيها نقدم و حرم ع ص ١٧٦ م . كي . و عد أن الدي ون استأجر داراً من مسترق المصر ، قراد أن شعاه، مصنى لعاده و يصر ب فها بالنافوس، له دلك، وإب الدار و عمد نسب ) تنعود من بيك على طريق الحسنة لمافيه من إحداث شعاءً الدار فيه سهادان بالشهاراء الشجياف مم ، كا يمع من إحداث بالكافي دار القسمي أليب المساس ، فا ألى صلى الله عليه وسو لاحصاء في الإسلام و يأكنيه الله الراعم الرحم الأسال ولا إحداث الكيمة في دار الإسلام في الأمط الله أن على والإ للقلمة مي غير حماعه الأنه ليس فيه د . كا بالدم ومعل دلك في دار نصبه لا يميم منه . و و كانت الله . بالسوال . الله في الأصل أنه لا تمع من ذلك . لكن فين أن أنا جنفه إند أنه الله الله الكن عبد الله المنادلان أكثر أهل النبواء في رمنه كانوا أهل بدير من محم 💎 فكما الا يوسان دلك إلى الإهامة والاستحماق بالمسمن الوأمال ما فاحمد بهاء أواجل فقد صار السواد كالمصر ، فكال احدة فيه كاحدة في عصر ، في دار سم ص دفك في العقيد ، فما إذا في بدر أن مساح . مي بدأ من سدر في مصر مر أمصار المسلمان اسجدها عيني أنف مد . حر المجاد الله اسجام على المعصية ، وكذا لواستأجر دى من ذي ﴿ ﴿ عَمْ دَلَكَا قَلَامَ ، فَهِمَا نَجِدَا لَلَّهِ أَ مطق فی کی مراو سوح ، عبدتن بدی ساخ امر ۱۰۰ مراه بایا . متحدها مصلي للعامة كر ب فقادك في عدم علم بدي داعة أنهما الاستام . وهو ١١عت عن مشروح، فلا يحم العقد، أن ينامي بدل تسايح على بلسو أو مي الدي مر افي المصر الدهو الأناك في عمد الداخ الدا الحديد مصلي للعامة وطهر بعد الإي أنه قصد إلى الله ، في ديد م أ في لعقد ، فلا نصد نه . و لا نؤ أ. في مح " لإيجار . و لا يمنح الدي في هذه الحالة من الصلاة في الدار من عبر حماعة ﴿ وَ هُمُ فَصَدُهُ وَ حُمَّ الدَّارُ مُصَلِّي للجهاعة ، فيمنع من عامه المسبول ، لا عن طابق صلال عقد الإيجار فعقد الإيجار فعقد الإيجار كا قدما صحيح قائم ، ان عن طابق لحسه لان ما يتعل مفضيه فلها استحقاف بالمسبول ، ورداكات لدار في السواد ، وكان غير المسلول كثره لا قية ، فإنه لا يحور مع دلك أن بذكر في العقد أن الدار نتجا مصلي للعامه ، وان دكر دلك في العقد فا عقد عاراحاً . أما إدام يدكر ، فالعقد يكون صحيحا ولا يعتد بالماعث لدى مادكر ، وإذا الحد المستأخر الدار مصلي بعامه وكثرتهم عمر مسبر فلا عمع ما بالكاكل رأسا في النص ،

و من دلل أيص برواح بحص ، فال ذكر في عقد الرواح شرط تحديل كال العقد باطلا عبد أبي بوسف ، لا ي الناجب عبر مشروع ، وقد ذكر في العقد ويعتد به ورعن الرواح ، ورن براك في بعقد شد للحلس ، فا و ح فضح ، والا يعد الناعث لا يدر الرافي بعقد الا ، وكديث بيع لعبيه الراف عن عليه الراف عبر أن برعال لا ، كافي لعقد فلا يعيد به الصحيح عند الصاحبين وفي مدهب الشاهمي (٢) م

برا الميسة هو حيسله للقرص بالرباع فيششري شخص من الشمالاور مستقد بمن معمل أمل من الشمالاور ما الشمالاور المور الشمالاور الشمالاور الشمالاور الشمالاور الشمالاور الشمالاور

۸۸ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۲۸

## المطلب الثاتي

# فكرة المشروعية واختلاف النظر فيها وانطورها فكرة المشروعية فكرة غير تنابئة.

على أن فكرة لمشروعب البست أمرا ثانا من هي قد تحتلف مهو الأنطار . ثم هي فكره سفور ، فاكان عرمشروع بالأمس قد يكون مشروع الوم، وماكان مشروع ، فينصر أو لا أوم، وماكان مشروع من قبل قد يكون بعد دمك عير مشروع ، فينصر أو لا في بعض الحالات لني محتلف فها الأنطار في فكرة المشروعية ، ثم سط كيف تتطور هذه الفكرة من رمن رئي رمن .

# حالات تختلف فيها الانظار في المشروعية ا

ورد ها بعض لنصوص حيث تجد الفقهاء تحتلف أنظارهم فيما إداكان سنب يعتبر مشروع أو غير مشروع .

--

وأنفوى زناء وفلا توسف المعاقدان بسهما بالناء فيستنزى حداللعاقدين من الآخر السيء بثمن مؤجل ، بم سبعة أبي الوسيط بيمن مفحن أفر أو بيع لرسيط النبيء الى تابعة الأول تنفس النمن المحل الذي أسترى به القا استيث هو الرباء ولا يؤبر في المعد عبد الجيفية وأست فعية لأنه غير طاهر في صبغة المقد . أما عبد الحياسة والمالكية فهو ناقل - اعتدادا بالباعث ولو . علهر في تسيمه المقد . وتتحص الاستناد مجمد واسف مواسي حكم بيعالفد به ص المداهب المختلفة على أبوحة الآثي ١١ دهب نقص القفهاء ، ومنهم الأمام الشافعي ، الى أن هذا ألفقد حائر ، لأن ركبه من الأحاب والقبول الصحيحين بد تجفق - ولا عبرة بالبيه التي لابرفعها بقدم وجود مايدن عسها . واما الشمن الذي باغ به المشيري للفين ، وهو نين أفن مما اشتراها به ، فهو في راي الشافعي تمن نحور بنمها به من عبر باللمها ، فجار من بالعها ، كما لر تاعها بمثل ثمنها . أما في مدهب الأحياف ، فقد أجاز أبو توسيف هذا البيع ملا كراهة ، وأحاره محمد مع الكراهة حتى أثر عبه أنه قال : هذا أسيع في فلى كامثال الحمال دميم ، آحترعه أكله الربا . وعمد الامام بقسه هو عقد فاسند أن خلا من توسيط بالث بين المالك المرض والمشمري المقترض . وابن حسل يرى ومثله الامام مانك أن عدا الععد يقع ناطلا » الاموال ونظرية العقد ي الفقة الإسلامي فقر ﴿ ٣٠٨] ... فقر ﴿ ٣٠٤] ص ٣٠٠ .. ص ٣٠٠) حامق الدائع (حرمة ص م ١٩٠): ، ومن استأجر حمالا يحمل له ، حر ، فله لا جرق قول أني حيفه ، وعد أني وسف و محمد لا أجر له ، كنا دكر في الاصل ، و دكر في الحامع الصغير أنه يطيب له الاحر في قول أني حيفه ، وعدهما يكره ، لهي أن هاه إجاما عبى المعصمة ، لان حمل الحر معمية لكونه إعانه عبى المعصبه ، وقد قال الله على وحل ولا بعناو بو اعبى الإثم والعدوان ، ولهدا لعن الله تعالى عشرة مهم حاملها والمحموب إلى المه ولاني حيفه أن عمل احمل نيس معصيه ، مديل أن حمله بلارافة والتحليل ماح ، وكذا ليس نسب لمعصمه وهو الشرب . لان دان تعصل نفعل هاعل عشر ، ويس احمل من صر وراب لشرب فكانت سد تحصا فلا حكم له كمصر لعب وقصمه ، واحديث محم ل عن احمل منه الشرب ونه نقول ال كمصر لعب وقصمه ، واحديث محم ل عن احمل منه الشرب ونه نقول ال ذلك معصية ويكره أكل أجرته ، ه

وحاء في العناوي خربه و حرب من ١٩٧٧ و ما عده و و دي سناح مسد اليحمل له حمل معارف على و وال صحاء لا حول و و على هذا الحلاف بدا استاح الدي الكيائس وقال صحاء لا حول و على هذا الحلاف بدا استاح الدي الله من مسلم أو سفيه سفن عليها حمر و وأن است حردي دما لدلك و حرد و كد الاستنجار اعلى الحارم و و استاح المسيد دميا ليبع له حمرا أومينة أو دما و لا يجول و إن استاح المسيد من الطريق أوحله ميتة إلى موضع الدياعه و حروق قو فر و كدا لو ستاح و معصر لدس و و استاحر الدي من مسريساً يبع فيه احمر و حدد أي حيفه رحمه الله على و ولا بأس لمسلم أن يؤاجر داره من دي لمسكمها وإن شرب فها حرا أو عبد فيها لصلب أو أدحن فيها الحارم و مدت لا يلحق بالمملم كن ياميا في عبر المأتي أو لا يستركها و ولو استأجر المسم من الدي بعة الصلي فيها و لم يحز و كدا أهل الدمة إذا استأجروا دمياً ليصلي عبم أو ليصرب لم ياقوساً و لا يجور و ولو

أحر المسلم نفسه من انجوس به قد لحر التار لا نأس عدهم . لأن الصرف في الدر والانتفاع بها مناح بحلاف الانتقاع ناخر وحمل اخر عدهر.. ولو التأجر رحلاً . ليحت له ضلوراً أو . نطأ فقعل، طال له الأحر. إلا أنه يأثم به . وكانا لو ستُحر رحلا لكتبه عناه بالفارسية أو بالعرابية طاب به الأح وكما لو الأحر بعمه أو كمسة سهود والتصاري، طال به الأح . وكنا يو كت لام أه كي . حيما ياحر . وو استأجر مشاعة أمين لعروس، فاو لايست فد الأحرية أب تكون عني وحد لهدية نعم شرط ولا نقاص قال مولا رحمه الله تعالى و بدعي أبالاحد د إذا كانت موقته وكان عمل مد ما ما مشل التماثيل والصور . حارب الاحرة ويطب ها لاحر ، لأن - بين لعام بن ما - , أهل بنية ثقلب عليهم المؤولات، فاستأخر والرحلا بأخر معه ما النفت إلى السلطان ويرفع القصة ليحيف عنهم السملان يوات كمرهب أوأجد الأجرامي عامة أهل النيدة من الأعداء والعلم أما فدول إن كان حال و دهب إن بلده السلطان تهديد إصلاح لامر في وم أو ومين حاب بأجاد وران كال عال لاحصال للمقصوم في يوم و يومن وإند بخصل في مده اقول لاقاله ألاحاره وفيا حدث بأحدره وله كال شممي وأن ما وقبو فيندك بإخراه وكان به أحر لمان على أهن الملتاة على قدر مؤاو للهمام منافعتها، وقال بعضهم الا تصام هناه لإجاره على على حال , ، وأحمله على أن الاستدخار على تعابر النفية بأطل . . ولو استوح رجل نفسل لميت لاعور . . ويو ستؤج حن خدرة . إن م لكن هناك من تحملها لاحور الآيه عمر في إدامة أحسبة ، وإن كان هناك من عممها حال . . حتف المشاج في الدلالة في السكام هن كون لها أحرا: قال أشسخ لإمامأ و كل محمد من المصلي رحمه الله معالى لا أحر هـ ، لامه لامتمعه لد وح من كلامها بعير عقد . وأي صفعه بروح في العقب و العقب ما فام بها وقال عبرد من المشائخ ها أحر مثلما . لأن معطر الأمر في السكاح يقوه الدلالة . هان اسكاح لا كم ن إلا مقدمات بكون من لدلالة . فكان له

أحر المثن . عملة الدلال في البيع فإنه يستحق الآخر وإن كان البيع بكون من صاحب المثام ، .

وغل برى هذا النص المفضل يعرض اطائفه من الحالات يدفش فيها مثر وعية السف ، فتارة يجرم بأن السبب مثر والح أو عمر مشروع ، وطو من أن المشروعية مجمع فيم إين الفقياء

فاستح بدى مسب حن مينة عن اعلى في الحدد ميسسة إلى موضع الداعة ، أو لعج حن ، وربح المسر لدار من دى ليسكنها وزن شرب فيه أحر أو عبد فيه الصلب أو أدحن فيها الحدر ، (١١ ، كل هذا حال مرب فيه أحر أو عبد فيه الصلب أو أدحن فيها الحدر ، (١١ ، كل هذا حال ، لا به لا بلحق لمسير ، أما أستح ، السير الدى يبيح حمراً أو ميتة أو مه فلا بحور ، لان هد بلحق المسير ، وبحه ربح المسير بفسه من المحوس به فلا بحور ، لان هد بلحق المسير ، وبحه ربح المسير بفسه من المحوس به فلاه الله كا حو المستحار الراحل بكت عام الله الولادية (١ و سام يعة أو بالمورية (١ و سام يعة أو كالله كال من المرأه إلى حبيها .

ولا بحور السنجار المسير أو المدمي مراح الدمي ليعة النصلي فيها .

عدم حوار احاره المعنية بحث في تصربه الناعب في المدهب العبيقي من١٩٧٠

ا والملد الذي حير الحر المستم الدرام من المسكه وال عرف المه الحجور والله فيه الصبيب أو دخل فيهاليج الراء الحيوة في الحاليان لما الدي يداله المستم والدينة المستم والمستم الما المستم والمستم المستم والمستم و

ولا استئجار المعنيه أو النائحة ١١١. ولا الاستئجار على تطم لفقه أو لعسل المت أو خمل الجماءة إلى م يكن هدئ من يحملها لأن كل هذا واحب ولا أجر على واجب ٢١).

وها حلاف مين الفقه على سقيجار المهم لحن احرا. أو لقله أو على الحمارير والصاحبان لا يحير ال ده لأل الإحرة ها إعابة على المعصية والوحسه بحيره لأل العمل في دانه ليس بمعصيه ولا يتحر أن يكول سيد ليمعصية والحلاف عاجر أنصاً في استحر مشاطة له بين العروس في المعهاء من برى أن أن العروس ماح فوجه عيه أحر وراء تميل فيه الهدية ومنهم من يرى أن أن العروس ماح فوجه عنيه الأحر ويحتلف المقها في السلام أن الإجارة فد حدد لها وعد معين، ومهم من لاحم الاحرة على مادام أن الإجارة فد حدد لها وعد معين، ومهم من لاحم الاحرة على المقها المعمل وحتلف المهماء أحيرا في الدلالة في السكاح وهذا ماجمناه في لفقة العربي بعمد الوساطة في الرواح . في المقهاء من يحيرها الآن الرواح لفقة العربي بعمد الوساطة في الرواح . في المقهاء من يحيرها الآن الرواح لا يكوب إلا معدمات بأن من الدلالة ومهم من لا يجبرها الآن الدلالة لا يكوب إلا عمدمات بأن من الدلالة ومهم من لا يجبرها الآن الدلالة لا يكوب إلا عمدمات بأن من الدلالة ومهم من لا يجبرها الآن الدلالة لا يكوب إلا عمدمات بأن من الدلالة ومهم من لا يجبرها الآن الدلالة لا يكوب إلا عمدمات بأن من الدلالة ومهم من لا يجبرها الآن الدلالة لا يكوب إلا عمدمات بأن من الدلالة ومهم من لا يجبرها الآن الدلالة بالمهم الرواح بالمهما وإنما بهوم المقد الرواح بالهما وإنما بهوم المقد الرواح بالله والمها وإنما بهوم المقد الرواح بال الدلالة بالمهما الرواح بالله والمهما وإنما بهوم المقد الرواح بالهما والمها والمه المقد الرواح بالهما والمها والمها والمها والمقد الرواح بالهما والمها و

=

ا ولا تحور استلج را المنبة أو البائحة حتى عبيد استافعية ، وهم عبر للبروعة عبر للبروعة عبر سرحصول كثر من غيرهم في الادجة - دلك أن البية غير المسروعة عبر فد اجتبطت المعملين لقيلة فاصالحا للدالية واحدا البرق هذا المعلى للرواد للدال تحديق من 171 لـ في 177 من 177 لـ في عملك أو ولاحد الاستاد للدار دليا أن فعياء الجنفية لالحدرون في عملك الاتحار ما خبرون في عملك الاتحار ما خبرون في عمل الله اللها ورد على حسللاو القياس ورحص فيه السحسان ، فكان سبح العليم اللحب هذه الرحمة في كل مالكون معلية لمدم المسروعية الحديد في نظرية الناساعية في المدهد الحليمية من المدهدة في مصرية الناساعية في المدهدة الحليمية من المدارة التالية في المدهدة الحليمية من المدارة التالية في المدهدة الحليمية من المدارة المناساتين في المدهدة المدارة المناساتين في المدارة المناساتين

## تطور فسكرة المشروعية :

وفیکه به لمشروعیه تنظور کیا قدمنا . ثما کان غیر مشروح من قس فد نصح مشروعاً . وم کان مشروعاً قد یصح عیر مشروع .

فقد كان تعليم القرآن لايجور الأجرعليه ، ثم جار بعد دلك حامى اعتاوى الحدية (حرم ٢٠٩٠) : موإن استأخر رجلا لتعليم لقرآن ، لاتصح لإحرة عبد المتقدمين ولا أحرله ، مين لدلك وقتاً أو بر سين ، ومشايج للحررجهم الله بعالى جوروا هذه الإحاره ، حتى حكى عن محمد من سلام رحمه الله بعالى أد فال أفضى بلسمير باب الوالد بأحرة المعلى وقال السيح الإمام أبو بكر محمد من القصل رحمه الله بعالى إيما حكره المقدمول السيح الإمام أبو بكر محمد من القصل رحمه الله بعالى إيما حكره المقدمول السيحار لبعلم لف آن وكرهوا أحد لاحر على دلك ، لايه كان لبهم من عليات في بيب المال في دلك الرمان وكان لحر يعده وعد في أمر لدس وقامه الحسم ، وفي ماما بقصف عطام والمقصت رعائب ا ، وفي أمر لدس أمر لاحره، فو اشتمو بالتعلم مع احاجة إلى مصاح المعاش لاحل معام مم وقامات المعاش لاحل معام مما والمعال المعاش الوالد عن إعساء وقامات المعاش الوالد عن إعساء وقامات المعاش الوالد عن إعساء وقامات المعاش الوالد عن إعساء

مش صحب القدوى لحياته في رحل لووج ووجه فلفرض له سجة ر لفول هذه فلاحلي فلت عليه المعلمة هل حور ال لحكم لذلك ام لا فاحات الحرم عليه ذلك الجماع المسلمين القياوى الحربة وص ١٨٦ السيسرة في أمور الرواح - بعيدها لولكر على سبب عمر مسروع ومحالة لاراد الا والمعلمة أو حيات والعقود في السريقة الإسلامية الاسلامية الاسلامية الاسلامية الإسلامية وكذلك لفيت المعمرة وهذه عمر مسروع وقية يداهة في الفقة الإسلامية وكذلك ورعان من الحاسين غير مسروع وقور الهر المسابقان على ال مريفور منهما على صاحبة للحد سه منعا من المال ولد لحر ذلك ولكن لحور للعرال للهد للحارة ألفائر من المسابقين ولكون هذا للسحيما للفائر وليس رها، كما للحور الأحد المسابقين أن يقد صاحبة أذا فاز عليه باحارثه والذي لا يحور هو و كما قدمنا و الله على المسابقين الآخر باحارثه والدي فازاء فان هذا لكون وهاذا المحمع الأنهر الاص ١٤٩ هـ وقا الاستاد

الآجر حسن فيه ، وإن م يكن يسهما شرط ، يؤمر الوالد تنطيب قلب المعم ورضائه ، وهذا بجلاف لمؤدن والإمام ، لأن دلك لايشعن الإمام والمؤدن عن أمر المعاش ـ قال الشيخ الإمام شمس الانمه السرحسي رحمه الله تعالى أن مشامج من جور وا الإحاره على تعليم القرآن وأحدو في دلك قبول أهن المدينة ، وأما أفي بحور الاستخار ووجوب المسمى ، ،

وحاء في أنا يلعي إحراء ٥ ص ١٧٤ - ص ١٧٥ ، و والأدان والحمه وفان السافعي رحمه أمه عوا في على ما لا يتدن على الأحير ، لا به المشجار عي عن معنوم عير متعال علمه فنجو . وكولة عداد لايدفي دلت . ألا - ي أنه تعلى الاستحراعي ماء المنجد وأثاء الاه وكانه مصحف والفقه والما فوله عده الصلاة والسلام وأأما تقال ولا دكاوا به وعهد عدم تصلاه والسلام إلى عثمان من أبي العاص . وإن انجمت مؤدنا فلا ١٠٠٠ على لا ان أحر أ ، ولأن لقربه مي وقعت كا ب معامل فلا نحو اله أن بأحد الماج على عمل وقع له كما في الصوم والتملاد. ولأن لتعلم تد لانقدر عده المع. ولا تمعن من حهة الملعد فيكون مله ما ما لا نقدر على تسلمه فلا جور . علامي ساء المسجد وأراد الكاه وكتابه مصحف و هقه فاله يقدر عديها لاحراء وكد لاحركمون لام أوقوم المعل عند بديد وهيد لا تشير صا أهمله للامور فيها لل أهليه الأمر حتى حار أن يستاح الحافر فلها ولا يحوله فيم عن فيه ، و الأصل فيه أن كل عن. حار أن يساج الكافر عيه جار أن ساءُ حر عليه المسير، وما لا فلا . قال رحمه عله : والصوى اليوم على حوال لاستثمار تعلم لقرآل، وهو منهم المنحرين من فتنايخ اللح، استحسوا ـ من و قالوا بن أصحابا المتقدمون الحواب على ماشاهدوا من فله الحفاط و رعبة لباس فيهم وكالب فم عطيات في بيب المبان وافتقاء من للمتعمين في محراة لإحسان مالإحسان من غير شرط مروءه بعيو بهم على معاشبم ومعادهم . وكانوا نفنون بوحوب التعليم حوفا من دهاب القرآن وبحريضاً

على التعليم حتى سيمسوا الإقامة الواجب فيكثر حفاظ لقرآن وأما اليوه فقد نعير دلك كله واشتعن الحفاظ بمعاشهم وقل من علم حسة ولا يتم عول له أيضاً فإن حاجتهم تمعهم من دلك فلو لم نفسح لهم ناك لتعليم بالآجر بدهب القرآن فأفتوا خوار دلك لدلك ورأوه حساً وقالوا الاحكاء فد مختلف باحتلاف ارمان اللات أن السياه كي بحرجي إلى الخاعات في رمن سي ضي الله عليه وسروفي من أبي بكر رضي الله عنه وكان في معهن عمر رضي الله عنه واسقر الأمر عليه وكان دلك هو الصواب وكان لإماء أبو بكر محمد من معين عمر رضي الله عنه واسقر الأمر عليه وكان دلك هو الصواب وكان لإماء أبو بكر محمد من مصل يقول يجب لآجر ويحس عليها وقال وقي وكان لاماء أبو بكر محمد من مصل المقد أبط في رمانا المرقب والمناها وقال وقي المانا المراهبة بنتي خوار الاستثمار عني بعلم المقد أبط في رمانا الجور وصدا بدويس كان شحيا أبو شمد حداج في نقول في رمانيا بحور المشجال المناه عنه المناه المنا

كالدا فدران الأم مداوع، فصاح عدمتروم، وقد سق أن هذه عن الدار إالى هذه عن الدارج وقد سق أن ساحرها بدى ما للدر و الاس مساحرها بدى من المدر و تحدها منتى بعدمه المساود، وكاف الأص أبه لا يمنع من بدل الكن قيل إن أد حيثه إنما أحد دلك في رمه لأل أكثر أهن للمود في مانه كانو أهن بده من المحوس، فكان لا يؤدى دما إن الاهاله و لاستحداث المساس، وأنا أموم فاحدته عروض فقد عدر إن الاهاله و لاستحداث المساس، وأنا أموم فاحدته عروض فقد عدر المواد كالمصر، فكان احدالا فيه كاحدالا في المصر،

### المبحث الثاني

نظریة لسب فی الفقه الحسلی و الفقه المالدکی و فی مداهب "حری یعتد با مقاصر و النبات ولولم شرکر فی ۱۱مفر

ونظرية است فياعقه خبلي والفقه الماكي ، وعاصه فيالفقه لحنبي .

سوكا قدمنا أقرب إلى نظريه السنب حديثة في الفقه اللاتفي، فانسب هو ساعت على لتعافد، و نعيد به سو ، ذكر في الفقد أو لم يدكر ، ما دام يكون معوما من الطرف لآح ، فإن كان لباعث مشروعاً فالعقد صحيح ، وإن كان غير مشروع قلا يصح العقد ، (1)

و بدكرا الرائف في إعلام مو قعيل حرام ١٩٥٥ و حوب الأعتد د للمقاصد والتدب في لعمواد فلقول والمالاعد الصواهر الألفاط والعقواد ه إن طهرت المقاصيد والداب محلافها، أم للتصود و لبات أثر أبوجب لاتفات إليه ومراعاه حاسها . وقد نطاهات أنها لله با وقواعده على أن المصود في العقود معمره وأنه نؤار في صحه العقدوفسانه وفي طه و حراه. ل أملح من داك ، وهي أنها مؤثر في المعن الدي للس عصد أعدها وتحر عا فصير حلال هوج ما بارة احتلام اسة والقصد، كم صير صححا اره وفاسداً ما ه احلافه وه، كلمح، فإن احيوال بحن إن دخ لاحرالا كل و بحرم إذا دخ عير لله . . . وكالنان الرحن نفيه مي لخار به سرى أن بكوان موكله فتحام على المسري اورسوي أم به فتحل له ، وصوره المعل والعصاد وأحدة وإعا احتمت أنية والقصيد أكدلك صوره القرص ومنح لله هم الدرهم إلى أحل صورتهما وأحدة . وهـ فريه صحيحة وهمـا معصية باطله بالعقد . وكذبك عصر أنعب بينة أن تكون حمراً معصبه منعون فاعله على سان رسول الله صنى الله عليه وسير. وعصره سنة أن يكون حلا أو دست جاً ، وصررة الفعل واحده ، وكناب للبلاح ربيعه الرحل لمن يعرف أنه يتل به مسما حرام ناطل لمافيه على لإعامه على الأثمر والعموال . وردا أناعه س يعرف أنه تجاهد به في سبس الله فيو طاعة وفريه . وكدلك عقد السدر

۱ س همان حالات بكول فيها سميت بدائي الدعب بدمانها من تبعده معد بمان مستوجع بالدومة المودع عبده الوديمة المودع الدومة هذا الرادها هذا الارتكاب حربمة باكبل أودع سبعا واراد استرداده القس الاثبياه والنظائر لابن بحيم عن 11٠)

المعلق على شرط يبوى به النقرب و الطاعة فيد مه الوطاء بما بدره ، وينوى به الحلف والإنتاع فيكون عيماً مكفرة . . . وكدالك من أدى عن عيره واجماً يبوى به الرجوع ملك ، ورن ثوى به التبرع . . . حع . . . وهذا دليل على أن من بوى بالبيع عصد الربا حصل له اربا ، ولا بعضمه من دلك صورة البيع ، وأن من بوى بعضم البكاح التحلين كان محللا ولا يجرحه من دلك صورة صورة عقد النكاح ، .

وكدلك لمالكه بعدون بالدعث وإن مايدكا في العهد ، فلا يحيرون يبع أرض تقصد ماء كنسه أو يبع حسب نقصد صبع صليب . أو شراء عند نقصد أن تكون مدياً . أو استئام كرا ، يس فها عبارات النواح . (١)

ا الصراق هذا المني عارة داساء لحب في تصريه الناعب في المنطقب المنعى من ٢٣٢ ــ من ٢٤٣ ــ وكنم الماعومي الذكلة للسنسافي صفيا كلم في المحن حاء في الحقاب حرء بريس ٢٦٢ بـ ص ٢٦٤ واعد ل الأعبال على فيسمين. الأول مالا منعمة فيه أبيلاً وقلاً عبيم العقد له عليه ١٠٠١ النابي ماله منفقة وهو على بلاية فيسام. الأون ماكل جيلع منافظ محرمه ، وهم الذي لا منفقه فيه لا تصبح سفة ولايملكه . ، وقال في لينيط -ومن اشتيري من آنه أنهو شيث النوق وغيره فتتح السع وأدب أهلهاتنهي اشابي ماكان جميع منافعه مجلله فبجور سفه أجماعا أأألبانك ماقبه منافع محلله ومنافع مجرمه ، قال المارزي فيو المسكن على الأفهام ومرالهالاقدام. وقيله بري العلماء مصطريين ، وأنا اكسف عن سراه ليهون عليك احتلافهم قال كان حل المنافع والتصنود منها مجرما والمجلل منها تنفأ فواصبح الجاماء بالقسيم الأون . أوأن كان حل المنافع والمقصود منها محللا والمحرم سع فواصح الحافة باشاني . . وأن كانت منافقة المقصودة منها ماهو محس ومنها ماهو مجرم أوافيه منعقه مجرمه معيبوده وسائر منافعه مجلله ، دار المازري فهذا هو المنكل - وسنعي أن طحق بالمنوع - ، وريما وقع في هذا اللوع مسائل بشكل على العالم ، فتخلط المسالة لعين فكرية فيري المنعفة المحرمة منتشبا امرها هل هي مقصوفة م لا - ويري ماسواها من البنافية المصودة مخله فيمنع من التجريم لاحل كون المصود من لمنافع مجللاً ولا تستط لاطلاق الاتاحة لاحل الاشكان في تلك المنعمة هل هي معصوده أم لا - فنعف هنا المتورع ، ويتساهل أحر ويقول بالكراهية للالتناس . `` تجرم ، فاحتفظ بهذا الأصن فاته من مذهبات أتقلم ، ومن أبقيه علما هار عليه حميع مسائل الحلاف الوارد» في هذا الناف » .

## وجوب علم. الطرف الاخر بالسبب عير المذكور في العقر:

ودا دكر السف. أي الماعت. في العقد، فقد دحل في دارة التعاقد واعتد به في حمع المداهب على البحر الدي قدماه . أما رد . بدكر السب في العقد لا صراحة ولا صما . فإن المدهب أحسى يعبد به مع ديث . كا سبق القول . يشرط أن بكوان معوما من أيذ في الأحد . وهذا هو المسحى أبدى بحاد الفقه اللاتين الحديث كما أسلفها .

في را عصاء عب المان المنه في ألم مد خرا مقد ألم سها الحق صحاله لأن الداء ماكم الأعمد أماق للدها احس وحدة ختلف، و بعدي ه، الدهب عده و ، ، في لعقد ما والما هذا الناعب كال معد مدامل الما في الأحد، في الأي مع العصام إلهم أن المشوى سنجد العصاء حمر أنا عام سنج ما فيا فيشجون عوالداء م لقرام وطاء في الحال. في بالاعصام بالب بن شخص بياج افي حمر العلم فامت الله به على أن لمنه عن إنه مدر حد العصد حداً ، والا عدم العقد وقد ما والنبي و حاج ص ١٨٣ ١٨٥ و هذا الله إماني و ويد لعصير عن للجداء حمر الأطل الأحمية الماأن الع العصام من عثقاباً له ملحاه حر بحاء مكرهه المرفعي، ولك بعض أصحابه أن المانع و العقد أنه يعصرها حمر فهو محتم ، و عاكم ه راشت مهم او حكى ال لما . . اهل الحين وعطاه والتوري أنه لا يس ميه مم محمد مك معاسو ؟ دم اخلال تن شبت ، و حتم له<sub>م</sub> عنال الله عنى وأحل به اسم ، ولأن لبع لد كاله وشروطه و ناهول لله تعار و لانعاه لله على لأثد والعدو ل وهذا جي يقصي النحريد ، وروي عن التي صبي عله وسير أنه عن في حر عشرة ا فروى ابن عباس أن التي صني لله عليه وسير أناه حبريان. صال با محمد بن المه عن أحمر وعاظرها ومعتصرها وحاملها و محمولة بالدم

وشارجا و ، تعها ومت عها وساقمها . وأشار إلى كل معاول علمها ومب عله في . أحرح هذا الحديث الدرمدي من حديث أيس . . . و . وي أبن نطة في يحريم "سنة بإنساءه عن محمد من سيرين أن فيها كان السعد من أبي وقاص في أرض له ، فأحره عن عبب أنه لانصلح . بيناً والا يصلح أن بناخ إلا لمن يعصره ، ومر نقیعه ، وقال شن اشت آنا یان بعث احما ، و لایه تعقد علیها لمل هو أنه إيدها المعصلة . فاشاء إلى الأأمناء للن بعد أنه سناح ها أم في بها. والأمه محسوصه صور كرده، فتحصر من حراله الإندليلة، وقولهر أن لسبع سد وطه و أركانه ، فده بعر كن و حد المانع منه ، إذا تب هذه ، فإعد خام أنسع و الداررة عراسا بع فننبط للشجري بالكء رما تقويه وإنا بقر أش محتصر الد بدل على سمن ، فاما إن كان الأم اعتبلا ، من أن شاريها من لا عد حاله أوامل بعمل الحل وأحمر معا أولم يبهط تميا بنان على إراءة أحرارا فالمسلخ حاً . وإذ الله للحراء ، فالسع ناص ، واعتمل أن تصابرهو ماهب لتنافعي لأن المح مرفي بالبن عندياء بالعقد باله به . فير تمنع تحمه العقد كما لو ـ س العساء والما أنه عقد على عب معصم الله بها فد يصب ، كرما دُ الأمه الله ه العباء ، وأما للمالمس فهو المجر ما سول العقد ، والأن للحرايد هيما حق فله بعاني فاقسد البيام كيام درهم بيار همان ، و نصار في القديس فايه حتى أدمي م .

وكيع عصير العب مع ملاح لاها احداً أو تقط والمده في أو ق الفته و والمع الدار لديع حمر فيه أو سح كمنية أو بهت در . وعن دلك . فالباعث في على هذه الأحدال بعد به حتى أو سح كمنية أو بهت در . وعن دلك . فالباعث في على هذه الأحدال بعد به حتى أو د سك في العمد ، ماده المبرف الآحد بعد به . وفد ماه في العمد به إلى المراب المعلى دياني ، ووهكذا احد كافي على مايتي ، ووهكذا احد كافي على مايتي ما يتمند به لحد هم كسع السلاح الأهل احداث أنه الهماج المبلس أو في مايتي المرافية المرافية أو التدركيسة أو المتارك المرافية أو المتارك المرافية أو المتارك المرافية المرافية المرافية المرافية أو المتارك المرافية المرافية أو المتارك المرافية المرافية المرافية أو المتارك المرافية المرافية المرافية أو المتارك المرافية المرافية المرافية المرافية المرافية المرافية المرافية المرافية المرافية أو المتارك المرافية المرفية المرافية المراف

قال اسعقيل . وقد نص أحمد رحمه الله على مسدئن فيه جا عنى دلك . فقال في القصاب والحار: إدا علرأن من يشتري منه يدعو عليه من يشرب المسكر لاسيعه , ومن يحترط الاقداح لا يبيعها عن بشرب فنها . ونهى عن بيع الديناج للرجال ، ولا بأس بنيعه للنباء. وروى عنه لا ينيع الجور من الصنيان للقهار ، وعلى فياسه البيص ، فيكون بيع دلك كله ناطلاً . قبل لأحمد رجن مات وحلف جارية معنية وولداً بنيما وقد احتاج إلى بيعها . قال سعها عبي أنها سادجه , فقیل له فإنها تساوی ثلاثی أعب درهم فإدا بیعت سادجة تساوی عشرين سيناراً ، قال لاساح إلا على أنها سادحة . وحه دلك ماروى أبو أمامه عن التي صي الله عليه وسلم أنه قال. لا يجور بيخ المعيات. ولا أثما من ولا كمهل، قال الترمينيهما الانعرام إلا من طايك عن سريد وقد بكلم فيه أهل لعالم ورواها بن ماجه، وهما يحمل على بنعهن لأجن الصاء، فأما ماليمن الحاصلة بعير العناء فلا تنطل كما أن العصير لا يحرم بيعه لعير الخر لصلاحيته للحمر ولا يحور بيح أحر والاالتوكيل في يبعه والاشر أؤه. قال أن المدر أحمع أهن لعد على أن بيع الحمر غير جاء . وقال أنو حيقة يجور لنسلم أن يوكل دميا في بيعها وشرائها،وهو عير صحيح،فان عائشه روت أن السيصلي ألله عليه و سد قال حرمت النجارة في اخر . وعن جابر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وهو عكم يقول إن الله ورسوله حرم بيع احر والميته والحد . والأصاّم، فقيل يارسول الله أرأيت محوم المبتة فلها على بها السف وتدهل بها الحود ويستصبح بها الباس ، فقال لا هو حرام . ثم قال رسول الله صبي الله عليه وسلم قائل الله اليهواد إن الله تعالى حرام عليهم شحومها فجمنواه ثم باعوا. وأكلوا ثمه، متفق عليه . ومن وكل في بينع احر وأكل ثمه قد أشبهم لأن الحر بحسة محرمة يحرم بيعها والتوكيل في بيعها كالميتة والحبرير . ولأنه يحرم عليه بيعه فحرم عليه التوكيل في بيعه كالخنزير . .

و توجد نصوص أخرى ، فى المذهبين الحنبلي والمالكي ، فى هدا المعل . دذكر مها : مجاه فی اعروح ( جر ۲۰ ص ۱۷۱ ) . و ولا يصح يع ماقصد به الحرام كعصير لمتحده حمر أ قطعا . بقل المحاعة . إدا علم وقيل أو طبا . واحتاره شيحه . بقل ابن الحسكم إدا كان عدث بريده لسيد فلا يعه . إنما هو على قدر الرجن . قال أحمد . أصحاب النبي صلى الله عديه وسلر كرهوا بيع العصر ، وسلاحا في فتيه لأن النبي صلى الله عليه وسلر جبي عنه . قال أحمد وقد يكون يقتل به و تكون لا يقتل به ، وإنما هو در يعه له و خر بي ، و ها كول و مشعوم لمل يقتل به و يصور لا يقتل به ، وإنما هو در يعه له و خر بي ، و ها كول و مشعوم لمل يشرب عليهما المسكر ، وأفداح لمن يشرب فيها و حور لقبار ، وأمه وأمرد يواطيء دم ، و يصح يع من قصد ألا يسلم ميها أو ثما دكر و دفي كتب الحلاف ، ومن الهم بعلامه فدره فقى أبو داود يحال سهما إذا كان فاجر أ معلما ، وهدا كما يعده أبو داود في الحو من تسد أحم بحال سهما إذا كان فاجر أ معلما ، ومنوحه أنه في لاحمد مات وبر لا سيوفا ، قال لا ساح معد د و تساح بالنبر ، و بنوحه أنه في لاحمد مات وبر لا سيوفا ، قال لا ساح معد د و تساح بالنبر ، و بنوحه أنه مدن ، وفي المدور منع مه لاستعرافا في امتن عالما ، .

وما حامق الحطاب (حرام ع ص ۲۹۷) : د سع العب لمن يعصره حمر أ. وبيع شاب الحراير عن ينسنها . عار حابًا ، . . وانظر أبضا لمدونه لكترى (۱۱ ص ۲۲ – ص ۲۹)

و مقار ل الشعر الى فى المراب الكبرى (حرام من وي وم بعدها ) بين المداهب الأربعة فى هذا الصدد ، فيقوب : ومن دالك قول الأعم الثلاثة الله يصح بيع العب لدصر أحر (١) مع لكراهه ، مع قول أحمد بعدم الصحة ، فالأول فيه تحقيف ، والله مشدد ، وحمد الأول المقاصد هى التي يؤلجد بها العبد ، وأما الوسائل فقد يحال بن العبد و منها ، فلدلك كان بيع العب لمن يريد أن يعصره حمرة غير حرام عدم تحقيم أنه شمكن من عصره ، وكان بيول المين يقول الاناس بينع لعب لعاصر الحراء وكان سعيان الثورى يقول مع الحلال لمن شئت ، ووجه النافي سد الدب ، لأن ما يتوصل به إلى الحرام مع الحلال لمن شئت ، ووجه النافي سد الدب ، لأن ما يتوصل به إلى الحرام العرام

ا ومع داك فقد راب ال المدهب المالكي لا يجدر عع المنت بن تعصره خيرا ( الخطاف ) من ٦٧ ١٧) .

### فهو حراء ولو باعصد . كيالو اعلم إنسان إن ثوب موضوح في طاف على طن أنه إمرأه أجلمة فاله يحرم عنه دلك ، فاقيم ، ١٦٠

\_\_\_\_

ا والاستاد في النظر به سيبت في المقة للاستان بحراء كيم في بقر به للمعادلية في المعادلية في المع

الدعدان أأستانا سنحى محمدة إرارا بظرية الشريعة الاسلامية والمستمة ر ۱۰ می غراف ها ادر در داند عالی انقلال اداد ایادهای انقلال داد ایادهای انقلال داد ایادهای انقلال داد ایادهای and the second s and the second of the second of A A I I THAT I ARE THE PERSON للسخية والأي الحمد المستميد فقات السائد حال الأن الأناس الأن الأناس الاناس الأناس الأناس الأناس الأناس الاناس الأناس الأن البهجة شرح النجفة ٢ من ٦٥ بندوس أكثري ١٠٠ حمام عال من البلد عنه أو قل وارده ولم نحد من بنبكته ، فلا كراء عليه : بعد م البحقة ٢ . ٣٣ . و ع - د عدد ، فقد ، دق بح when your his to be all and and a state of all and a market فيدح مقواني ووفاف خود الأوجال للمستح الأدام والقيام الخرار لدفة فيلى صراءه للشيع وداستان شم ١٩٣٨ المراجعات اللموحيات والعقوم ٢ تين ١٦٦ - غال القدا في مدافد السيمال (استيما فالم) تتقاء أتقفها الأسينان محمد أوسف غدتني في ألامدار أدهارته القفداق أعفه rates on the y

# یکفی فی علم الطرف الاخر بالب أن تکون الظروف حیث بنیفی آن یعلم :

و هد حامق القواعد لا رحب و ص ١٣٦٠ ص ٢٣١ في هذا المع ما يور . . معر الأساب في عمو المحكات كالعتبر في الأعال ، و سحرح على هذا مسال معدده . و مهر ) مسال همه المد و ومها المقبر صلى قد الأداه ، فأمه لا حور فالمن الحالم مه بالدة و ومها هده المسكن كمير الحش ، فيه لا حتسل ساعل المحت ، وهي علمة أو في على المحيد الحش ، فيه لا حتسل ساعل المحت ، وهي علمة أو في على الحد الأصحاب و ومها الإصحاب و ومها العال ، قد أحمد في واله أي صلى في الحد التي بهدى الأمير فعطي مها الحل ، في هذا بدول ، ومنه الأصحاب من فول القاص هدة عن ما يحر العادة سبيته له فيل ولا مه ، و ومنها , هبة المراة وجها صد قها ردا سالها دمل ، في سبب طب السدادة المكاس ، في طلقها فلم الرجوح فيها ، عن عنه أحمد في رواة عند انه ، و و مها ) الهديه المن يشفع له فتفاعة عند اسلطان و يحوه ، فلا يحور ، دكره القاصي وأومة إليه الإنها كالأحرة ، واشفاعة عن المناس العامة فلا يحور ، دكره القاصي وأومة إليه الإنها كالأحرة ، واشفاعة عن المناس العامة فلا يحور أحد الأجره

عبها . وفيه حد بن في السن . ونص أحمد في رواية صالح فيمن عبده وديعه فأداها ، فأهديت إليه هداتم أنه لانقبلها إلا سه الملكاءُ ق وحكم الهديه عبد أد د سائر الأعداب حكر او دبعه ﴿ وصها ﴾ معلى عليه أحمد في روايه اس عامال فيمل اشتري حرائم السرادات تعرف دماء آمار د التحريفيات ، فأم بادة اصحاله الم أحد سد المحر ، عمرا باعة لعقد في الردلام محوده دسده ورن لا ي عير لاحقه بد . و دولما لقاصي عي أنها إن كانت ما جواده فی اعجاس فلحقات با عقد ، واحاح اس عقبی منها اروایة اللحواف و عدد وم العقد و حاجه بن دما . رومم الم حكاه الأثرم عن أحمد في لما يريار والح أنم الله عبر في مانهم . وإن كان دفع إن يبا بعص المهر و مريد حل مها يردره وإن كان أهدى هديم رد ساعليم قال اعاص في الحمم لأن هاد الجالة ساء عي أ - وها في الصاعمة عقد ، فيا الله على أد حوام في كاهله لل بدايات بهري وهنافي لدرق القهرية المقد المكلماءة ولح هرصها ، وكران الرقة الأحيارية المقسفة لنهي ، فأم الفساح المقرر الله أم يصده فت مع أعالم ، ومان كالت لعظم لعد الله فلال سلب العقد . كا حاله السلال و بحوها . في أسرنات لاس عمين أن فسال مع نافاته أو حرهام لقف عي مبر ص ولا باد لأحاه . وإن فسم بحيال أو عيب ريت لأن لنبع وقع مترددا إلى لل وم وعدمه، وقياسه في السكاح أنه إن فسام المقد الكنفاءة أمالت عب الراب فساء عده أو اصباع أو محالعة

# مزاهب أمراء غيرمداهب أهل السدة

ونقرات المناهب الأحرى غير مناهب أهل لسنه سداء بديه و لحصر به والطاهرية ــــ في بطرية السنب من المناهب الحبني .

في مدهب اويده . حاء في المدّ ع انحار (جره ٣ ص ١٩ - ص ٢٠) و محدّر عا مفعته غير حلال . نحو المرامير والادفاق والدراريج وما أشهها .

فهده لاتوضع في لعادة إلا لفعن محرم شرعاً . فلا يجور بيعها . ولو بيع دو المع الخلال إلى مستعمله في معصمة ، والله جارًا إلى منصد يعه للمعصية. ودلك بحو أن يسيع العنب إلى من تتحده حمرًا ، والحشب إلى من يصعمها م إمير ، وما أشنه دلك ، لكن دلك مكروه ، فوله عاساً احتزار من يسع الملاح والكراح . فأنه لايجور بيعه إلى من ستعمله في حرب لمسلمين مَنَ كَاهِرَ أَوْ عَ أَوْ تَحُوهُمَ كَالْاً ؟ . إِلَا أَنْ يَنْعَهُ وَفَضِيلَ مِنْهُ , وَحَاصَلُ الكلام في داك أن شراء السلاح و لكراع والعدد من الكف وعوهم جارًا ، وكذلك إذا عوص بأدي مه . وأما بنجذلك مهم ، فإن كان لامصرة عني المسدين حار أيضاً . وإن كان ثم مصره فقده. قول الهادي والوالي أمه لاتعور البغ إيهم لأبهم يستعملونه في معصله . . . أنه إن فصد نفع الفسه صبح لبيع وحار له دلك و لكن تكره ، وإن فتبد عملهم عص علا حلاف . وهل يعقد البيع أم لا . قال في التنو - عن أن طه أنه المعقد الرقيل يكوان الخلاف فيه كبيع العبد المسوامي البكافر أو ابنع النيء إلى من تسعمه في أمر و جي کالصحف وکيب څذات و يحو دلك . فاله نصح اللغه ويکول البيغ مساولا للجلد والكاعد . ويرد بالعاط ا. ايد على لمعتاد . .

وفي مدهب جعمريه . حام في مصر لكر مديده مي (حرم عص٧٣): ه إحاره السمى والمساكل للحرمات، والله العمل حمراً ، والحشب ليعمل صبي . يكر ما يعه على من يعمله من عير شروت وضاهرها أنه لابد أن يكوال النبع الأجل دلك ، أي العامه مجرمه ، سواء شرط في مأل العصد أو حصل الانفاق عنها ، ونجور مع فقد الشراط ، فقط بكر دا يعما على من يعمله بعير شرص ه (١) .

ا) ونفول الاستباد بدور دنت اللحجاء التي تعروها المقعب الحفقران في عدد المراها المراها المراها المراها المراها الحادي بيناع عصد المنت العبد وهو المثل الذي يبلا في عبده الداهب المحسنة

وى مذهب لطاهر به .حاء فى المحنى لابر حرم (جرء به ص ٢٩ – ص ٣٠):

ه و لا يحل بيع شيء على برقى أنه يعلى الله به أو فيه وهو مفسوح أبداً ،
كبيع كل شيء بدد أو بعصر عمريوقى أنه بعمله حمراً ، وكبيع الدراهم الرديثة
عن برقى أنه يدلس مه ، وكبيع العبال على برقى أنه يفسق بهم أو يحصيهم ،
وكبيع المموث عمل وقى أنه يسء ملكته ، أو كبيع السلاح أو الحيل عمل
يوقى أنه بعدو بها على المسيد ، أو كالعاصرية عن يوفى أنه يلسه ، وهكدا
فى كل شيء ، القول شه تعلى و تعاول على البر والتقوى و لا تعاولوا على
الإثم والعدوال ، والسوع التي دكر ما بعلو في طاهر على الإثم والعدوال
بلا طويل وفسحها تعاول على البر والتقوى فول لم يوفى بشيء من دلك
علا طويل وفسحها تعاول على البر والتقوى فول لم يوفى بشيء من دلك
علا على مردد من طريق وكم عن سعال الورى عن سحرير عن عطاء
علا ، ورد من طريق وكم عن سعال الورى عن سحرير عن عطاء

والصبيح أن بحول مقيارا مسترك بها حسفاء لحداث فقياء الجففرانة للأوال رسيسر بن ما راكل العصد متجمراً م لا افاداكل متجهوا فالتدم لاتحور الان حالة البلغ لم عما تنظوان علية الصفقة من محالفة للساخ ، م أذا له بكل عقب منجمر مناحب المهتبر عن ما أذا كانت بله المستري الخلف والأركاب فلا لكشفية والأرادكر السيوي a manual as در حه في العقل به راد العيب الألم ده حمر الاطاف و القال الاسعاد م أن لا فيكلف له المسترى ، فيما أهما لحب ألماء إلى ما أوا كار الديم حيل ما فضم الله السيري أراك عد ذلك ا فال أن يجيل فضم المستري فاستع صحيحاء الداداكن عيد هذا القصة وأدجت التمسر مراة اجري بين ما ادا کان بيانغ ميواف مع ايستاري في تنفيد فصياد - آء کان لإشبال به في ذلك وأعا هو عوم سدال مالوف من سبول التجارة فعي الجالة الاولى ، يكون السع عا حال ، ما في الحالة الثالية ، فقد احتلف الراق الديري بعض الفقياء إن السج تنفي عار جابراء وبكل الكثرة ماهبول الي ال اسيع نصح ولكنه كون مكروها ويسرى هده الاحكام في الاحوال ممالك كالحار الليفل والمساكل لأعراض عبا مشروعة - وكتبع الحسسة لصبعة أصناما ١٠ بحث في نظرته الديث في المدهب الجنفي ١ ٣٣٣ ما ص ٢٣٣ ١

# الفصل الرابع نظرية البطلات

# الفرع الأول نطرية البطلان ي الفقه الغربي

#### مهمة البطيون :

طلان المقد هو الحراء لقانوني المدى يترتب على عدم السجاع العقد لاركانه كامله مستوفية حميع شروطها . فوحب إدر أن شكلم في أمرين .

ر ۾ ) لطلان تو جه عام ـ

ر ٢ ) أحكاء العهود لمنسمة بالبطلان (١٠ .

المحث الاول

البطلان بوجه عام

#### مسائل تعزت:

الأص في لطلان أن يعدم العهد، فالعقد لناطل هو عقد متعدد . ولكن لما كان للعقد أركان مختلفه وشروط متعددة ، فقد بعددت مراب الطلان بيعاً هذا التعدد وانقدم بحسب مرابيه والطلان في لفقه لعربي يفارب بطي أحرى يلتس بها ، فيحس تمييره عنها ، ولما كان الأصل في لبطلان أن يعدم العقد كما قدما ، فأنه يدعى أن يتر تت على دلك أن العقد الناطل لا يدح أثر ، ما ، ومع دلك فهنات حالات ترى فيها أن العقد المتسم ، المطلان قد ينتح بعض الآثار .

<sup>(</sup>١) تنقل بصراء العلان في لفعة المري عن مؤلمه الباستعد اخراء الأون من ٤٨٦ - مر ٢٩٠٠ .

وعدما إدن مسائل ثلاث : (١) تقسيم البطلان محسب مراتبه (٢) محير البطلان عما يمار ، من النظم (٣) الآثار التي قد نتر ب على العقد المتسم بالبطلان .

# المطلب الأول تقسيم البطلان بحسب مراتبه أنواع البطلان

### أركان العقد وشروط :

رأينا فيها قدم ه في الفصول السرعة أن أركال لعقد في الفقة العرفي ثلاثة : النراضي وانحل والسنب . ورأنها أن حكل من هذه الأركان نوعاً و حداً من لشروط ، دي عد ركن التراضي فله شروط العفاد وشروط صحة

فالمراص يشترك توجوده ــ أو لالمقاده ــ أن تكون صادراً عن عيبر ، وأن تكون هذاك طابق با من الإنجاب والقبول و قد بر جدالنزاصي ، ولكنه بنعقد غير صحبح ، و شترط صحته أن يكون صادراً عن ذي أهلية ، وأن يكون عبر معت ، فإدا صدر التراصي من ناقص الأهلية . أو كان معياً مان كان مضور عملط أو تدبيس أو إكراه أو استعلال ، فأن دلك لا يمدع من وجود التراص ، و كنه يكون غير صحبح .

أما لذ وط المحل ـــ وهى شروط الانعقاد وشروط الصحه فى وقت واحد ـــ فهى أن يكون المحل تمكناً ، معينا أو فاملا للنعس ، صالحا للتعامل فيه مان يكون مالا متقوما مشروع أى عبر محالف للنظام العام والأداب .

وأما السب فليس له إلا شرط واحد . هو أن يكون مشروع أي غير مخالف للنظام العام أو الآداب . وهذا الشرط هو شرط انعقاد وشرط صحة في وقت واحد . . و . . . . . . . . . . . . مصادر الحق

# مراتب البطيون — النظرية التقليدية ( اليقسيم ا تبلائی ) ٠

نقسم لنظرية التعليدية البطلال إلى مراب ثلاث: فهناك بطلال يجعل العقد متعدماً ، و علان يجعل العقد ماطلاً المطلاقاً ، و علان يجعل العقد باطلاً إطلاناً تسبياً .

فالعقد المنعدم هو ما العدم فيه ركن من الأركان لنلائة لتى لاسامى قيامها حتى يشكون العقد : البراضي أو المحل أو السبب ، فعقد لهار ل منعدم ، وكذلك المقد الصورى ، لانعدام النراضي ، والتعاقد عنى بحن عبر موجود أصلامتعدم، لابعدام المحل ، والنعاقد لسبب لوجود له منعدم، لابعدام السبب ،

والعقد لباطل علاياً مطبقاً هو ما هدت فيه الاركال البلائه، وكل حتل فيه شرط من شروط هذه الاركال عير شروط صحه التراصى البا محل شرط من شروط وجودالتراصى، بأن صدر العقد من غير تمير، كصلى غير غير أو محلول أو معلوم، أو لم يكن هناك اطابق مم أن الإنجاب والقيول، فالعقد باطل بطلاباً مطبقاً. وإذا احتل شرط من شروط المحل بأن كان المحل غير معبل وغير هام للعبل ، أو كان غير صالح للتعامل فيه ، فالعقد بكون هنا أيضاً باطلا علاياً مصلقاً ، وإذا احتل شرط السب ، بأن كان التعاقد ها أيضاً باطلا علما با مشروح ، فها أحيراً بكون العقد باطلا بطلاباً معلماً .

والعقد الناطل طلالاً تسبأ هو ما حتل فله شرص من شروص صحه التراص . فإدا صدر العقد من باقلم الأهلمة ، كان باصلا طلالاً بدأ أن باصلا من حهة واحدة هي جهة ناقلم الأهلمة إد الطلال قد نقر المصلحته . وإد كان رضاء أحد العاقدين مشوياً بعيب . أن وقع هذا العاقد في علط أو دلس عليه أو كان مكرها أو كان صحيه استغلال . كان العقد باطلا بطلاناً بسياً على تعصيل فيها يتعلق بالاستعلال ، أي أن العقد لكه بن باطلا من جهه واحدة هي جهة من كان رضاؤه معياً إد الطلال قد تقر المصلحته .

## انتفاد الغَريدُ التفليديدُ — النفسير الثنائي والبطلال المتررح :

وكثرة العقهاء تنعي على النطرية التقليدية صريقها بين العقد المنعدم و لعقد الناطل بطلاناً مطلقاً . إذ أن هذا التفريق بصطدم مع المنطق ثم أنه لا فائدة فيه . أما أنه يصطرم مع المطنى . فلأن العقد الناطل طلاناً مطلعاً ليس له وجود فانوقي، فهو في الانعدام يستوي والعقد المنعدم، ولا يمكن أن يقال إن العقد المنعدم أشد (بعد ماً من العقب بد الباطل بطلانا مطلقاً إد لاتفاوت في العدم ، وأما أن التفريق بين هماين النوعين من النظلان عير دي فائده ، فلأن أحكاء العقد الناطن بطلاءً مطبقاً هي عين أحكام العقد المعدم: كلا لعقدين لانتج أثر آ. ولا للجمه الأجارة، ولا ياد عليه الثقادم. ويوافع من الأمر أن التعريق بن الابعداء والبطلان لمطلق خلقه الفقه الفرانسي في مناسنة عقد الرواح , إدايداً هذا الفقه النفرج فاعدة أساسية هي ألا علان في عقدا. واح دون بص تشر معي يستند إليه هذا الطلان ، ودلك صيانه لهذا العقب د الحطير من لإصطراب والدعاج. فما للثت حالات بطلان أن قامت فی عمد ارواح . وهی حالات لاشك فيها و لكن لم يرد في شأم عن تشايع كايدكان الروحان من حسن واحدوكا إدا تولي العقد من بست له صفه النمية في أنواية . عجب الفقة العراس بطرية العدام العقد لتعطية هذه الحالات. وإذا كان عقد أ. واح وأصر المثلان والكن لايوحد بص "نه يعي ستند إنه هذا النصلال، فيل أن العقد معدم والنس باطلا هست . وكان الأولى عدم القيم ، لقاعده الصافع التي تقصي بأن الطلان في عقد الرواح لا يكون بعر اص تشريعي ، أو في لقليل قصر هذه القاعدة على عقد الرواح فأن طبيعه معاير طبعة العقود التي سحل في لا ترة المعاهلات الماليه . فودا سبها أن لنفريق بن الانعداء والمملان المطلق لا أساس له . حلص لنا ، بدلا من لتقسيم الثلاثي للاطلاب وهو لتقسم الدي تقول به البطرية التقليدية ، بقسم ثبائي يندر حويه الانعدام في البطلان المطلق ، فيكون العقد المتسبم بالبطلان إما عللاناً مطلقاً أو باطلا بطلانا نسبياً

وهاك من الفقهاء من يدهب، على النقبص بما تقدم، إلى ههاحمة البصرية لتملمدية . لا من حهــــة أن لتقـــــم لتلاثى عير صرو ى ويكنبي أن بحن محله نفسم ثبائي . ن من حرم أن هذا التقسير الثلاق عير كاف فهو تفسير صبيق جامد لا يتسع مختلف حاجات ، و بمعي أن لكون مر ال الحلال ممدرجة في غير حصر دون قصر هاعلي مراب ثلاث الرأتحات هذا الأأى عولون الشروط يتطبه القانون موفاء تدرض معن ، فإذا حق ثـ. طاكل عقد ناطلا في الناحية التي نقاس هذه الشرط، فتعدد وحود للطلال ونقوع من مه في غير حصر ، تبعياً للأعراض أتى توجاها القانون (ماميما فين في مروية للقواعد لتعليديه . کافي حاد يو هب آوه رئته هنه لا سر د فيها شرط لشكل. وكما في شدود مع مك لعير و إمكان إحد مه بإقراء المدلم، وهو أحمى عن العقد ، وكافي بطلان عقدا شركة الدي . يستوف شكل مع عدم حرم أن تعتج الشركاء بهذا المصلان عن الد. ﴿ لا أَنْ هَـُهُ خَالَاتُ الحَاصَّةُ لَمُ ما يفسرها عسيراً ملائماً ، وهي لا تسوح غص القواعد لبالته لمسقده في لتطلان لنحن محلها فم اعد خفل النظلان ما تعالمست به مراب محصورة . فترعرع استقرار اتعامل

### رد. البطلاية إلى مرتبة واحرة :

وإدا كان لابد من نفسيم البطلال إلى مراب مندحة ، فاوفوق عسد التقسيم الثلاثي الدي تقول به البطاية التقليدية حرام بشذل قراعد البطلان في غير ثبات ولا استقراء في حير من التقسيم لتلاثي النفسير دنيائي إلى عقد عاطل بطلانا مطبقا وعقد باطل تصلابه سنياً ، لما فدماه من عيب التفريق بين لعقد المنعدم والعقد الباطل عللانه مطلقا

بل حير من لتقسيم الثلاثي و لتفسير الثاثي معا - من ماحية المنطق انحد د

ونصرف النظر عن مقنصنات أصباعه الذيونية 💎 حفن النظلان حميعه مريه واحدة لا موا في مرسه الطلال المطلق ، ديك بأن العقب الرص اعلاء سبيا عمر . كا سترى ، عن م حسن : ( مرحة الأولى ) فين أن يعن مهم و ما إلى قا أو بالأعال . ويكون له في هاد الما حلة وجود فا وق كامل، فيدح فل لأن الدان به للي كال متر تب عليه واشأ صحيحاً. روالم حلة الربيدي و فيها العقد أحد للصار من (١١) فاما أن للحماء الأحارد أو يرقى شايد الناء . و وال مصلال والسيم العصد صحيحا ماشك حيام آثاره. فلا عباده، ياه في يابوس لعقد الصحيح . (٢) وإما أن يتقرر طلانه . فتعده وحو ه أندوي فضاء أنبأ بأأه أن جمع الآثار الصاو له للي أنشأها ويكم بالهد كله " أرجان ، فلا من ، هذا أقرق عداء الألعند بالطال بطلام مسه فاعقد من ١٠٠١ م ١٠٠٠ م ١٠ لا عدم ف له أب كون عقد حدد إ حقه أحدد و و عدد أوعقد طلا علاه مستقر المدال الله . قام رم عمد على على الدواء . ورما عقيد بأطل اللهاء والمأمد الدالة والراقة من لام أن الشلال السي للس شيئا مسقل قرمان جا با بان السي وماهر إلا عار منسب على حالة علمات له على لما حدث متقسم لك حماً . فتوال أمراد في النهاله إلى الصحة التام أرايل سفلان عصلي ، ومن أم على هذه إلاه به واحد من النفلان ه؛ للان المطلق، من فيه ا علال السي كالدر فه الالعدام.

و هـ سو أن كنا في مؤها و دير به العمد و السلام هامش رفم المحد ما الصدد ما دأى : و با بوحد هـ بد ثلاث أحوال لمعهد مستقلة بعصها عن يعصر الآحر . . عبحة و لصلال بنسي والسلال لمطبق . بل لا بوحد بلا حالتان . الصحة و لمثلال المطبق . والعقد الدص مطلابا بسيا هو عقمد قد يمر عني هامن الحالت واحده بعد الآحرى ، فهو متم عن العقد الصحيح الدي لا يمر إلا عني حالة الصحه . و متمير عن العقد الباطل مطلابا مطلقا الدي لا يمر إلا عني حالة الصحه . و متمير عن العقد الباطل مطلابا بسيا متميزاً

على هذا النحو . فالنظلان النسبي علمه ليس حالة قائمة شانها لين الصحة والبطلان المطلق . .

# تأصيل اليطلان — الرحوع إلى القسير التثاثى :

على أن ود أموع الصلان كلها بن المعلان المصلق إد كان يرصي المصق الفاتولي، فهو لاييسر الصدعة الهملة لمصرية البطلان وما بوجهة من حالات معايرة نقتصي شند من السوع والأون من احية الصياعة الهية الرحوح إلى لنفسم المدتى و فكون العقد اصلا علايا مطلقو أو باصلا علايا سبيا ، أو كما يقول لتفين المدن لمصري الحديد بكون العقد باطلا أو فا للا للإنطاب و يقف عند هذا الفسيرا في ، عني أن يون أصلة .

فاا علان ما أن حو بن عن ب شكله أو بن ب التهرصوعية ودا كان الملان حو بن عب ت شكله كان لعد سكلى بدى لا يقوم فيه كل اشكل عالم ولكن عبد الدى محمد فه المرض المدى وي ياله المام في المكل الملكل إلا هم من صب الملكون و المكان المكل إلا هم من صب الملكون و المكان في حبة الاحلال به فعد يحمل المقد بدى مرسم في عمل حدوث طلا لا لمحمه الاحراد و وقد عمل المقد بدى مرسم في شكل حدوث علا مدى و كان الشكل المحمه المحمد المام المراف التي المسوف حكل المحمد المراف المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد في في في في في في في في أنه كان المحمد في المحمد في المحمد في المحمد في المحمد في عبد و غيده على المحمد في المحمد في عبد و غيده على المحمد في المحمد في عبد و غيده على المحمد في المحمد في المحمد في المحمد في عبد و غيده على المحمد في ال

أم إدا رجع المتلال إلى إعتراب موضوعه ، فها بعدم النحكم ، و عب التأصيل عن طريق تحليل عناصر العقد .

وقس دلك عبرال إن المطلان الموضوعي قد يرجع هو أنصابيل نص في القالم ن حكمة تتوحاه المشرع. كما في نظلان بيع ملك العير (م 157 مدني) وفي طلان نصرف السفية الصاد في تسجيل قراء احجر (م 110 مدني). وها الدوع من للصلال هو التعلان حاص ، نضع في شأته النص الدي يسري علمه ، و مكن سطلال عدى بخصع المتواعد العامم و حع أكثر ما يرجع إلى اعتبارات مياضوعة الدولة .

ا ديث بال العلما كا فدم أركاء اللائم. هي البراض و لمحل و السب ، و کیلے کے شروط محسائی سنوی ۔ ادا العدم آی کے مرہدہ الا کال. في لعمد لا موم صنعة ، و عبر عل سبك مان العبد باص ، ومن العدام لكن احداث شرعه و بنراص شه ما في العقامة - ولدم الآن شروط صحير المجار وما عالمه المعار بالكاحات والمحار شغرط فيه الامكان والعيراه للداوعية أوالبيب نشاط فالامتلاوعية وفشاطا أعيا ومساهة القاء ل الإعدال في من ص ، وشر ص الأمكان والبعال في الحي ، هي شروط صنعية لاستيور أن عدم عقد سوبها، وشرف للشروعية في كل من لحل والسف، بديد يكن شرطا طبيعياً ، فهو شرط يقرصه القانون حمايه المجتمع. وإدا حتى شريد من هاه شروط، في أهلك لاعرم، ويكون الملا. ه ١٠٠ م م ١٠٠ عصبه صبعة لأشاء فلحيّ أول عني مفضاها. وأما عدال تاء عالول على لا تصبحه يوبه والأعلى ألوص إلى هو عقله معده طبعه أو شرب، فلا يرج أثراً . ورجو الكال دى مصلحة أن يتمسك عملانه ، و بنجمه أن نقصي بالنظلان من للقاء نفسم ، ولا تصبح أجا ته ، ولأء دعيه لعادم

هبت شروط عبحة في كن أبد ص روف قدم أن بر ص كون موجودا مبيته أكثر رط حتى لو صدر من عبين الأهلية ، وحتى لرشات الرصاء عب من عبط أو بريس أو إكراه أو استعلال روق هده الاحوال يكون ارضاء عائماً موجوداً ، ولكنه كون معيماً عن صحيح ، فالأهلية وحو الرصه من العيوس عما شرطا الصحة في ركى التراص. ود حتى شرط منهما . فإن هد الايمدع من أن العقد يدفقد ما ما م قد ستوفي أركانه وما د مت ولا كان قد بواه ت فيه الشروط الواحد ، ومتى العقد العقد ، تاست عليه أثاره للحال و كل يون أن العاقد دفيل الأهليه ، أو العاقد المدى شاف يصاده عيد ، يكول من حقه أن يحميه الهانون إذا هو طلب ها الأدل بأو فله و حده أن علم على المال الأدل بأو فله و حده أن علم على المال الأدل بأو المحد و براب عليه حميم أثاره ، ورد طال العاقد ساكة مدة معمد معمد في منافعة معمد معمد في منافعة منافعة ، من حاده مصلحه المعمد عدد في مناف العقد ها راء في و د هاول الأحد به مصلحه عامة ، من حاده مصلحه الدفية عدد احمه ، من حود مصلحه الدفية عدد احمه ، المالة و من عدد و من عدد و من العاقد من عدد و من المدفد الدفية على المدفد الدفية على المدفد الدفية على المدفد المنافعة من عدد و في المدفد المنافعة من عدد و في المدفد المنافعة من عدد و في المدفد المنافعة المنافعة من عدد و في المدفد المنافعة المنافعة المنافعة من عدد و في المدفد المنافعة المنافعة

ويحمص أما من مصل الشلال على هذا الحو أن القسم سأق للمطلال هو التفسيم الذي يحب أن لعم عدد . فيكون العمد المشر الماطلال إم عقداً اطلا وإما عبد فاللا للا شال .

### المطلب الثاني

تمييز الطلال عما يقاريه من النظم

النظم القائونية المقاربة للنطيون. :

و نظام النظلان يقارنه في القانون نظم أخرى بدكر منها أربعة : (١) جوار الرجرع في العقد يرادة أحد العاقدين ، فيسقط العقد بهندا الرجوع من جانب واحد ، وهذا ما يعرف في لفقه الإسلامي بالعقد غير اللازم. (۲) عدم سر إن العقد في حق العن . فيمنح العقد آثاره فيها بين العاقدس ،
 و لكنه بكون موقوف الآثر بالديمة إلى العير ، فإدا ما أقره العير عدد في حقه . وهذا نقائل في حدود معينه العقد الموقوف في العقه الإسلامي

(٣) فسح العقد أو العساحة، فيتولى القصاء إسماط العقد، أو يسقط علم الانفاق أو القانون، بالرغم من دشوئه صحيحاً مند البداية، وأقرب مثل يقانل ذلك في العقد، الإسلامي هو العقد عدما يفسح أو بنفسح عيار العيب،

(٤) الشرط العاسح والشرط الواقف ، ويترب على الشرط العماسح تعليق فسح العصد على محقق الشرط . كما شرب على الشرط الواقف تعليق بعاد العقد على تحقق الشرط ، و لعل حمال الرؤية في الهمه الإسلامي قد يب من الشرط العاسح ، وحيار الشرط تمتيك مشرط الواقف .

وإداكان هذه النظم المحيفة تتلاق مع بطء البطلان فأن العقد في كل منه العد و يتعدم آثاره ، فإن بطاء البطلان المحتلف عنها من وجوه محتلف ، تاجع في العالب إلى أن العمد في علم البطلان قد بشأ مند البند ية معتلا ، أما لعمد في النظر الأخرى فعديث صحيحا ، بدلك يحسن التمير المنها وابن صام البطلان ، عن طريق استعراضها في مخالة سريعة للتعرف على معومات ، و فلا حظمد الآن أن نظر به البطلان في العمة الإسلامي ، وهي البصرية التي سنفارتها البطرة البطلان في العمة العرب السنع حتى سدرح تحتمها كل هذه البطر .

# جواز الرجوع في النقد بازادة أحد ا عاقدياره :

قديرول لعقد، قبل أن يمضى. بانحلاله\tissumtion ، وانحلال العقدعير إبطاله (tannulation) ، كلاهما روال للعقد (crispantion) ، ولكن الانحلال يردعني عقد نشأ صحيحا أثم نبحل بأثر رجعي أو دون أثر رجعي ، أن الإنطال فيره على عقدتشأ غير صحح ثم بنطل نأثر رجنى في حميع الاحوال. والعقد ، في حلة الانطال وفي حالة الانحلال نأثر رجني . لا يرول فحسب ، بن يعتبر كان لم يكن .

و بنحل العقد فين انقصائه (extraction)، بن وقبل الندم في بعيده في بعض الأحيان، باعداق الطرفين، وهذا هو الثقايل أو الإعالة resiliation) مصل الأحيان، باعداق الطرفين، وهذا هو الثقايل أو الإعالة conventionnelle)، وقد ينحل عن طريق الرجوعية بالإرادة المثقر دة الأحد العاقدين، ويسمى هذا إنعاء العقد بإرادة مثمر دة ، (respection contaction) وهذا الإلماء هو الذي بعينا هنا .

فقد يجمل القانون لكل من العاقدين الحق في أن يستفن بإلغاء العقيد، أو يجمل لأحد العاقدين دون الآخر الحق في هذا الإلغاء، ولاتكون فلإلغاء في جميع هذه الأحوال أثر رجعي.

ا. مثل العهد الدى يحق لكل من العاهدين أن يستمل بإنعائه: (١) الوكالة و لشركة غير محددة المدة والعارية والوديعة ، وفي هددة العمود بجوء لكل أعاقدين محص إرادته إلعاء لعقد قبل انقصائه . (٣) الشركة محددة ملده ، وفي هذا العمد بحوء بكل من لعاقدين الحروج منه و بكن بالتقاصي (٣) الإمحار وعمد لعمل إذا كاناعير محددي المده . وفي هدين العقدس بحو . لكل من العاقدين إنه ما العقد و لكن بعد إخطار و انقصاء مده معيد .

(۱) في وكاله بحور لموكل في أي وقت أن يهي الوكانه ١٥٠مدني، كا بحور للوكل أن يترل في أي وقت عن التوكيل (م ٧١٦ مدني). وفي الشركة غير محددة المدة بجوز لكل شربك أن ينسحب من اشركة على أل يعلى إرادته في الانسجاب إلى سائر لشركاء فين إحصوله، وألا تكون السحاء عن غش أو في وقت عير لائق (م ٥٣٥ مدني). وفي العاربة بحور المستعبر أن يرد الشيء المعارف القضاء لعاربة (م ٣٤٣ مدني)، كما يجور للمعير أن يرد الشيء المعارفة العاربة قين القضاء لعاربة (م ٣٤٣ مدني)، كما يجور للمعير أن يطلب إنهاء العاربة قين القضائها في أحوال معينة (م ٣٤٤ مدني)، وفي

في الفقه الاسلامي . . . . . . . . . . . . . . . .

الوديعة بحب على المبادع عنده أن بسلم الشيء إن المودع بمجرد طلبه إلا إدا طهر من العقد أن الأجل عبى لمصلحه المودع عنده، والسودع عنده أن المرم المودع بسيلم الشيء في أي وقت إلا إدا طهر من العقد أرب الإحل عبى لمصلحة المودع ( م ٧٧٧ مدني )

(۱۲وق الشركة محددة المدة بجور لأى شربك أن علم من مقصاء إحراجه منها متى سمد في دلك إن أسباب معقوله ، وفي هذه الحالة تنحل الشركة مام يتفق التي الشركاء على استمراء ها (م ۲۲۵ ۲ مدلى)، وهنا الالعاء يتم بالتقاضي .

(٣) وق الإيجار عبر محدد المده بحو. لكل من العاقدين أن عهى الإيجار ما بعضاء فترة من العبرات المعينة لمدفع الآخرة ، بعد النسبة على العاقد الآخر في مراعيد بديا القانون (م ٢٣٥ مندن) ، وهذا الإلغاء ، بعد إحطار في مدة معينة و نقصاء فتره من الفتر أن المعينة لدفع الآخرة ، وفي عقد العمن غير محدد المدة يجو للكل من المعاقدين أن نصع حدد معافدة مع المتعاقد لآخر ، وبحث في استعال هذا الحق أن نسقة إحظار ، وصريقة الإحطار ومدية مينهما لقوادي الخاصة (م ٢٩٤٤ مدي) وهذا الإلغاء تم بعد إحطار والقصاء مدة معينه

ب حروش العقد بهاى عن لاحد العاقدين عن لآحر أن يستقل بإلعائه : (١) المعاولة ، وهما حور ب العمل أن لمعى لعقد قبل القصالة عنصل إدامته . (٣) الهمه ، وهما يحو سواهم الرجوع في الهبه وكل بالتراضي أو بالتقاض . (٣) الفرض وعقد الدحل الدائم وعقد الدّهين على الحياة ، وفي هذه العقود بجو الأحد العاقدين دون الآحر إلعاء لعقد ولكن بعد إحطار وانقضاء مدة معينة .

(١) على المقاولة لرب العمل أن يتحلن من لعقد ويقف التنميد في أى
 وقت قبل إنماء، على أن يعوض المقاول عن حميع ما أنفقه من المصروفات

وما أنجر دمن الاعمال وم كان يستطيع كسيه لو أنه أتم العمن(١٦٢٠ ١ مدى).
( ٢ ) وفى الهمة يجو للو هب أن يرجع إدا فين الموهوب له دلك ، فإدا لم يقبل جار سواهب أن يطلب من القصاء الترجيص له في الرجوع متى كان يستند في دلك إلى عسر مقبول ولم يوحد مابع من الرجوع (٥٠٠٥ - ٥٠٣ مدى ) ، وهن الإلهاء وتر مالير التي أو مالتماضي .

( ٣ ) وفي الفر ص إدا الفي على الفوائد كان ليدين إدا القصيت سنة أشهر على لقرص أن بعل رعبته في إلعاء العقد ورد ما افترضه . على أن يتم الرد في أحل لانجاور سنة أشهر من تاريخ هذا الإعلان . وفي هذه الحالة بلرم المدس أداء الهو تد لمسجمه عن سته الأشهر التاسة بلاعلان (١٤٥٥هـ). وهما الإلغاء يبر بعد إعلان والقصاء مده مصله مع شروط أحرى. وفي عقد لدحل الدائم عور استدل الدحل فيأي وقت شاء المدس بعد انقصاء نسة على أعلامه الرعم في دلك (م 250 مدي). وهما أيضا تتم الإلعاء عد إعلان والمصاء مده معلمة . وفي عقد التأمين على لحياه بحور سؤمن له الدي المرم سافع أفساط دوريه أن يتحلن في أي وقت من العقد بإحطار كتابي برسله إلى ملؤمن فني المهام عمرة الحاربة ، وفي هذه الحاله للرأ دهله من الأفساط اللاحقة ( م ١٥٩ مدني ) . وجو له أيصا مني كان قد دفع ثلاثه أفساط سبوية عي الأنق أن يصبي التأمين بشرط أن تكون احادث يتر المؤمن منه محقق وقوح. هـ. ماذ يكن لتأمر موقتًا ( م ٧٩٧ مدني ) . وهـ. الإلعاء بعد إحطار كتابي وعبد الفصاء فترة من فتراب التأمين، والتصفية لاتكون إلا بعد القصاء ثلاث سنراب دفعت أ قساصها .

# عدم سرياد العقر في حق القير :

قد تكون العقد صحيحا بنتج أثره فيها بين لعاقدين ، وكمه لا نسرى في حق العير ، من ذلك . (۱) السيع في مرص الموت صحيح بين العاقدين ، ولكن لايسرى في حق الورثة بعتبرون من الفير في تصرفات مورثهم خلال مرض مونه فيها يريد على ثلث التركة ، فإن أجاروا التصرف بعد وإلا سقط .

(٧) تصرف المدس المعسر في ماله إصرارا محقوق دائية صحيح فيه بين العاقدين . و لكنه لا سرى في حق الدائين إدا طعوا في هذا التصرف بالدعوى اليولصية .

( س ) لعمد الحقيق فالصورية صحيح فيا بين لعافدين، وكمه لايسرى
قى حتى الدير ، والدير هنا هم الدائنون والحلف الحاص لكل من العاقدين إدا
كانو المحهون وحودهما العقد، ولهم في هده الحالة أن سمكوا بالعمد الصورى.

( ) التصرف غير المسحن في النظار صحيح فيها بين العاقدين . والكن الإيجلج ، في عني أغير . والعام هنا هو كان من كسب حقا غيدنا و جب الشهر على هذا العقار .

( a ) العقد عير ثما ت التاريخ حجه في درخه غير آثاب على العاقد .
 و لكن هذا التاريخ لايختج به على العير . والعيم هما هو الحلف الحاص للعاقد .
 الدائن الحاجر .

لل قد بكون لعمد فابلا بلإنطان فيه أين لعاقدين، وهو في الوقت داته لا سرى في حق الدير ، من دلك بنع ملك الدير ، فهو قابل للإنطال فيه بين النائج والمشترى لمصلحة المشترى وحده ، ثم هو الايسرى في حق الدير وهو ها المالك الحقيق ، وقد يجير المشترى لعقد ، فيرول النطلان ويبتى عدم السرنان ، وقد يقر المالك احقيق العقد ، فيرول البطلان وعدم السرنان في وقت واحدادا) ،

 <sup>(</sup>۱) وسمس سبع مثك العبر محاوره النائب للحدود (لرسومه لبياسه م فالنائب اذا حاور حدود السابه لاتكون له ولاية في التصرف ، فإذا تصرف

۱۰۳ م ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، مصادر الحق

ويتدين مما نقده : (۱) أن العبر في الأمثله التي فدمناها ليس له مداول واحد . بن بحتلف مداوله في مثل عنه في المثل الآخر . (۲) أن عدم سر مان العقد في حتى العبر شيء والبطلان شيء آخر . ولكل مهما مطاقه الحاص . فقد يكون العقد صحيحاً وعبر سار في حتى العبر . كما قد يكون مشو بأ بالبطلان وعبر سار في حتى العبر في وقت واحد وقد رأيا دلث في سع ملك العبر . وعبر سار في حتى العبر في سع ملك العبر . (۳) أن هنات في سع ملك العبر . واحد وقد رأيا دلث في سع ملك العبر . والحد وقد رأيا دلت في سع ملك العبر . وعبر الماري أن هنات في العمد العامل للإنطال مرى العامد الدي نقر و المطلان علم العامد عبر السارى في من هذا العبر العبد صحيحاً . أما الإفرار فيصدر في العقد عبر السارى في حق لعبر من هذا العبر العبد فيصد العمد سارياً في حقه

# فسح العقروالقساقين

لفرق بين الجملان والفسح أن التطلان برجع إلى عيب في ركن من أركان العقد، أما في الفسح فأركان العقد سليمة مستوفيه الشروطها، فيتشأ العقد صحيحاً، أم الاسفاد أحد العاقدين الما المه فيفسح العقد أه اينفساح الله رجعي، فسنبيد أثر الفساح إلى وقت نشوء العقد،

وبديث لا تكول الفسح إلا للعقب دالمبرم بتجابين . في كل عقد مام م للحادين ، كالسع والإيجا . إذا م نقم أحد الفاقدين تشفيد الذاعه ، فو يسلم

\_\_\_

کال فی مرکز البانع لمك الفتر ، والاصيل هو الفتير ، له آن يقر التصرف فليفاد في جفه ، أه لانغره فلسقط ، وتعافد البلخص مع نفسه هومجاوره تحدود البيانه المرسومة ، فاذا وكل شخص شلخصا آخر في بيع داره ، بم يحر للوكسل آن للبلزي الدار للفسه ، أذ تحساور بدلك حدود الوكانة ، فالقروض أن الموكل لم عاجل في جينانه عبد التوكيل أن الوكيل شمستري الدار للفينة ، ولكن تحور للفير وهو هنا الموكل أن نقر أنسع ،

وبلاحظ أن التصرف في الحاسي المعدميين لايمكن عبياره فابلا بلانطال؛ أد يم يرد يمن في هذا الممني كما ورد في بيغ ملك الغير - والاوني اعتبياره مصرفا موقوفا على عراز التصرف الموقوف في الفقة الاسلامي -

ئى لعقه الاسلامي منت منت منت منت

البائع ملا المبيع أو لم يسلم المؤجر العين المؤجرة . كان للعاقد الآجر أن مطلب فسح العقد . فإد حكم القاضى بالفسح ، محلل العاقد الآجر من البر مه : باشترى من دفع التي . والمستأخر من دفع الآجرة . ولابد في فسح العقد من صدور حكم به فاحكم مشيء للفسح ، ويكون للعاضى سلطة تقديرية في الحكم بالفسح . فعد بني ألا يحكم ،، وأن يعطى العاقد المتأخر مهلة التنفيد البرامة أما لعقد القابل للإعلان فيبطن هو أيضاً يحكم القاضى فالحدكم مشيء للإنطال ولكن ليس للقاضى سنطه نقد - ية في إنطال العقد ، بل لابد أن يعضى بالإطال متى طلب العاقد دو المصلحة دلك .

عى أن هذه السلطة التهديرية التي يجعبها القانون للعاصى في فسح العهد فد تبعدم ودا اتفق العاهدان مشرط فاسح صريح على أن العقد بعثير مفسوحاً من تلقاء نصبه إدالم يتم أحد العاقدين تشفيد الترامه ، فعند ذلك بنجير على القاصى أن تعكم نفسح الفقد ، و لكن الحدكم هما الابرال منشئا للمسح .

ودا بم حكى همان حاجة بن الحدكم ، بأن وحد في العقد شرط فاسح مربح بقضى بأن العقد يعمر مصنوحا من تلقاء الهمسة دون حاجة إلى حكم ، فعمد دلك العصر العقد بحكم الاتماق إدا لم بقر أحد العاقد بن تشعيد الترامة وقد بصطر العاقد الآخر إلى الحصول على حكم لتقرير أن العمد ف الفسح إد بارع العاقد الأول في دلك ، ولكن هذا الحدكم لا تكون منت المساح الم يكون كاشفا عنه

وينفسح العقد أيضا من للعاء نفسه وبحكم القانون إدا أصبح نفيد الدام أحد الدفرين مستحيلا نسب أحنى، فعند دلك يسقط هذا الالتراء لاستحاله تنفيده، ويسقط الالتراء المقابل لارتباطه بالالترام الأول. فيتحل العقد من هذا الطريق، ويعتبر مصبحا دون حاحة إلى حكم إلا للكشف عن أن العقد قد انصبح، لا لإنشاء هذا الفسح ۱۰۶ مصادر الحق

# الشرط القاريخ والشرط الواقف :

الشرط العاسج هو أمر مسمن عير محمق اوقوح ، يتوصى على وقوعه روال الالترام . فإدا وهب شحص دار آلارمهة إنه لتسكن هيها مع أولادها ، وعلق الهمة على شرط فاسح مشترطا أن مصح ، هبة إدا هي روجت، فاصداً سلك أرب يحملها على عدم مرواح حي نفرع لتربية أولادها ، فها اهمة صحيحه ، ولكنها دول بأثر ، حتى إدا تحقق الشرط الفاسح وتروجت المه هوب لها . وقد رائت الهمة بأثر رجعي ، لا لانها باطلة أو قابلة للإنطال ، بن لانها علقت على شرط فاسح وقد تحقق الشرط .

والشرط الواقف هو أم مستمار عبر محق الوقوح، يوقف على وقوعه هاد الالدام فإد ماع شخص سلعة لشخص احر، وعلق المشترى البيع عبى شرط واقف هو أن يجرب السلعة فيرضاها، فها لبيع صحح ويسمى بعاً بشرط النجرية، ولكه يرول بأثر رحمى إدا، يتحقق الشرط الواقف وجرب المشترى اسلعه فلم يرضها، وقد ال البيع بأثر رحمى، لا لايه ماط أو قابل للإيطال، من لايه علق على شرط واقف و، يتحقق اشرط

وقد يكون شرط التحاله في السلعة شرطاً فاسحاً إذا قصد العاقدان إلى دلك . فيكون الانفاق يشهما على أن البيع نبقد في الحال على أن يفسح إذا لم دلك . فيكون السلعة بعد تجربتها في مدة معهنة

وقد نصت المنادة ٢٠٤ م من التقنين المدنى المصرى على بيع لتحرية في حاتى الشرط الواقف و لشرط القاسح علىالنحو الآتى: «ويعتبر البيع نشرط لنحرية معلقاً على شرط واقف هو قبول المبيع . إلا إدا تبين من الاتفاق أو الطروف أن البيع معلق على شرط فاسح ، 

#### المطلب الثالث

# الآثار الى قد تترتب على العقد المتسم بالبطلان

#### الاثار العرضية والاثار الاصلية :

العقد الناطل لنس تصرفا فانونيا ، إد هو كعقد لا وجود له ، ولكه يوجه كواقعة مادية ، وهو بهذه المثانة قد يندح أثراً فانونيا ، ليس هو الآثر الأصلى الدى يترتب على العقد ناعباره تصرفا فانونيا ، أن هو أثر عرضي نزت على العقد ناعباره وأقعة مادية .

على أن العقد الناطل قد ينتج فى حالات استبنائية أثره الأصلى عاهده تصرفا قانونيا ، وهذا شدود تقتصيه عارة صروره سنفر ، النعاس وطوراً وحوب جمايه حسن البيه .

و لعفد القاس للإسطال إدا بقر. عطلانه العدم صد البدانة ، وصار هم والعهد الباطل بمبرلة سواء ، فإدا قلتا العقد لباطن فيها نحى تصــــــــده ، كان لمقصود أن يدحن في مصمونه العقد القامل للإنطال بعد أن تنقر ر عطلانه .

ء بتناول على التعاف الآثار العرصية والآثار الأصلية بعقد الناطل.

# ١٠ - الآثار العرضية للعقد الناطل

#### استعراضه بعضه الائتار العرطية:

قد ينتج العقد الناطل آثاراً باعتباره واقعة منادية كما فدمنا ، من دنك برواج غير الصحيح ، فهو في الشريعة الإسلامية لاينتج آثاره الأصلية كحق التمتع ووجوب النفقة والتوارث بين الزوجين ، ولكنه ينتج آثاراً عرصية باعتباره واقعة مادية كوجوب العدة ووجوب المهر بعد الدحول وشوت ١٠٦ ..... ممادر لحي

لسب وسقوط الحد فالعدة واجبة بعد اللحول، والبيوة ثابتة بطبيعة الآشياء. والمهر واجب بمنانة تعويص، وسقوط الحسد الشبهة لا لقدم الروجية. وكل هذه النتائج قد ترتبت على الدحول المقترن برواح غير صحيح، لاعبى عمد الرواح، فنكون قد ترتبت عبى واقعة مادية لاعي نصرف قانوف،

وهناك من الإحراءات ما يكون عطلاً ، ولكنه منت تعص الآثار . من دلك صحيفة الدعوى المرفوعة أمام محكمة عير محتصة . فهي ناطة ومع دلك معطع التقادم (م ٣٨٣ مدني) . ومن دلك أيضا العطاء اللاحق في المرابدء سفط العظاء السابق ، حتى لوكان العطاء اللاحق عطلاً (م ٩٩ مدني) .

ومن أهم الآثار التي يفتحها العقد الناص أثّا ان يستخلصان من مطريتين معروفتين ، إحداهما نظرية انتقاص العقد والأحرى مطرية تحول العقد .

#### التقاضير العقر:

مص المبادة ١٤٣ من التقدير المدن المصرى على أنه ، إدا كان العقد في سبى منه باطلا أو فابلا للإنتقال . فهذا الثنني وحده هو ابدى يبطن ، إلا زدا بنين أن العقد ماكان لنم نعير الثنق الذي وقع باطلا أو فابلا بلإنظال . فسطل لعقدكله ، .

ومی دلك بری آبه بجد آن یكون هناك عقد باطی فی أحد أجرائه دون الآخراء الآخری. لابه لو كان باطلافی خمع أحرائه لما كان هناك وجه لانتفاضه . فإن أی حرء منه بنی بعد الانتقاض یكون باطلا ، وإنما فد یكون هناك محل لنحوله إی عقد آخر صحیح كما ستری . ومن دلك أنصا بری آن العقد المنتقص بنتج أثراً أصلیا لا أثراً عرضه . و ینتجه ناعتباره تصرف فانو بیا لا باعتباره و اقعة مادية ، وإنما دكر باه هنا لابه لایسج أثراً أصلیا كاملان بل أثراً أصلیا منتقصا .

مثل انتقاص العقد قسمة أعيان بعصها موقوف وبعصها محلوك. فتفع

القسمة فيها يبعلق بالموفوف عطه . والنبي صحيحة فيها يتعلق بالمدوك ، وهــــأ مام بالنت من يطعن في القسمة كلم أسهاما كانت لترمى الممنوك دون الموقوف.

و سال من دلك أن القاعدة التي نقصى بأن وجود شرط ، طل في وصيه على الوصية كلها إذ كان هو الدافع إن التصرف ، أو يبطل وحده إدا لم يكل هو الدافع ، دحل في اعداق فاعده انتقاص العقد ، دلك أنه إدا كان الشرط الباطل هو الدافع ، فإرب النصرف وشرطه يكو الل غير قامين للتجرئة ، ويسقط التصرف كله و لا نحق التصاصه ، أما إدا كان اشرط الباطل ليس هو حدافع إلى التصرف فإن التصرف يكون فاملا لنجرئة فنجور انتقاصه ،

و مدحل في معافي هذه الفاعدة أيضاً ما تشترط فيه القانون أن نقف عند رفر محدود على أن ستقص ما يريد على هدا الله في كالانفاق على البقاء في الشيواج إن كانت مديه أكثر من حمس سنوات فنتقص المدة إلى حمس (م ١٨٣٤ مدى) وكعقد فرض نفوائد الله الداعي ٧ فتنتقص الفوائد إلى ٧ رام ٢٣٧ مدلى).

ى من هذه الأحوال ينتقص العهد ما دام فاعلا للنجرانة . أما إدا كان غير فاس هذا ، بأن تبين أن العقد ماكان لنتر سير شقه الناص ، فإن العقد يبطل بأكله .

#### تحول العقر:

بص الماده ١٤٤ من لتص المدى المصرى على أنه ، إدا كان العقد باصلا أو عاملا الإيطال ، و بو افر ب فيه أركان عمد آخر ، فإن العقد يكون صححاً باعداره العقد الدى بو افر ت أركانه . إد سين أن بيسة المتعاقدين كانت تصرف إلى يرام هذا لعقد ، و هذا النص يقرر في عبارة عامه نظرية تحول العقد ، وهي نظر نة ألمانية . صاعبا العقباء الإلمان في القرن التاسع عشر ، وأحد بها التقين المدنى في نص صريح هو المادة ١٤٠ ، وعلى بهالتقين المدنى الحديد .

و تتخص النطرية في أن التصرف الباطن قد ينطوى رغم علاقه على عاصر نصرف آخر ، فيتحون التصرف الدى قصد إليه المتعاقدان وهو التصرف الباطن إلى هذا التصرف الآخر ، و دلك بكون التصرف لباطن قد أنتح أثراً عالوياً ، لا كوافعة ماديه بن كتصرف قاوتى ، ولكنه أنتح أثراً عرضياً لا أثراً أصلياً .

ومن الأمثلة على محول التصرف الباطل إن نصرف آخر ما يأتي : (١) كمبالة لم يستوف لشكل الواحب قانوناً . فتتحول من كميالة ناطة إلى سيد دين عادي صحيح ، وقد نصت على هدرا الحركي صراحة الماده ١٠٨ من لتقنين التجاري . ( ٧ ) كميانة مسحوله من فاصر للس باحراً أو من باقص الاهلية ، فيكون باطلة صقاً الباده ١١٠ من الممن التجاري ، وتتحول من كمبياله باطله إلى ــد دس عادي قابل الإصال. ( ٣ ) شخص يتعبد تعهدآ لا رجوع فيه أن محص آخر وارثاله . فيكم \_\_\_ التعهد باطلا لأن الشريعة الإسلامية لابعاف عقد إقامة الوارث (netitution a limiteri) ، والكنة بنحول إلى وصنة صحيحة بحو ١ حواج فيه . (٤) عقد بنع في ورقة ( سمية بدكر وبه تمن يكون نافها إلى حد أنه لا يصلح ثماً . فيكون ناطلا باعتدره بعا ، ولكنه ينحول إلى هنه صحيحه الشوف الشكل لاسمي . (٥) بليله بالإخلاء أرسله المؤجر الستأخر بعد الميعاد ، وتصرص أن ميعاد التدبية هو حملة عشر يوما قس بتهاء الشبير وإلا امد الإمحار شبر أ فشهراً فإدا البه المؤجر ، في عشران من شهر مارس مثلاً ، على المستأخر الإحلام، فهذا لنديه باطل باعتباره تدبيها ينهي الإمحار في آخر شهر مار من . فيمند الإمحال إلى آخ شهر ابرال . ويجور أن يتحول هذا الليه الناصل إلى قدمه صحيح صدر لإنهاء الإيجار في حر شهر أبرس. فيعتبر تلبيها الإحسلاء لم يتأخر صدوره عن حمله عشر من شير الديل (٦) ليعصدر من البائع في مرص اعتقد أنه مرض الموت . ثم شي من المرص . فهذا يبع مشوب علط دافع فحكون قابلا للإطال. ثم يموت البائع بعد شفائه من المرض تاركا عمد

البيع كما هو ، فتبطعه الورثة على أساس العلط . فيصح أن يتحول من يسع ملك ماطل إلى وصية صحيحة (٧) إذا حكم لبشترى بإبطال البيع ، في بيع ملك العير ، وكان يحمل أن البيع غير نموك للمانع ، فله أن مطاب بتعويص ولوكان البائع حس لبه ( م ٤٦٨ مدى ) . ويمكن القول هذا أن عقد لبيع بعد إبطاله تحول إلى عقد صحيح عير مسمى ، مشيء البراما في دمه البائع تعويص المشترى عن عدم انتقال ملكيه لمبيع إله ١١ .

ويتنترط لحول التصرف الناص إلى تصرف ُحر أحتماع شروط ثلاثة :

أولا. طلان النصرف الاصلى . فيحد أن يكون النصرف الاصلى إما نصرفا باطلا ، وإما تصرفا فابلا للإنظال وقد أبطن فعلا . ولا يجور أن يكون بصرفا صحيحا ، ولا نصافا الطلاق شق منه صحيحا في الشق الآخر . فإذا كان نصرفا صحيحا ، منعر أن يتحول إلى نصرف آخر كان المتعاقدان يؤثر انه على لتصرف الأول ، حتى تو الطوى المصرف الأون على عناصر النصر في الاحرام من دلك مقد رهن حارة صحيح في ورقه رسمية ، ويشين أن كلامن ، أهر والمرتهن كان يؤثر أن يكون لرهن رهنا رسميا لا وهن أخيارة وقع صحيحا ولا يتحول وهن حديق إلى رهن المعلق عي شرط واقف أو على شرط قادح ، إذا تحلف الشرط الواقف أو تحقيق السرط الفاسل في شرط قادح ، إذا تحلف الشرط الواقف أو تحقيق المرط الواقف على حديق هذا الشرط ولا يريدان إذ سقط العقد على معمون اشرط أن يتحول إلى تصرف آخر ، لأن العقد عجوج وأراد المعاقدان أن يتحول إلى عقد آخر ، وهذا هو الحكم أيضا في العقد المعمون اشرى في حق العين إذا كان عقد آخر ، وهذا هو الحكم أيضا في العقد الدين لا يسرى في حق العين إذا كان عقد آخر ، وهذا هو الحكم أيضا في العقد الدين لا يسرى في حق العين إذا كان عقد آخر ، وهذا هو الحكم أيضا في العقد الدين لا يسرى في حق العين إذا كان عقد آخر ، وهذا هو الحكم أيضا في العقد الدين في حق العين إذا كان عقد آخر ، وهذا هو الحكم أيضا في العقد الدين في حق العين إذا كان عقد آخر ، وهذا هو الحكم أيضا في العقد الدين في حق العين إذا كان عقد آخر ، وهذا هو الحكم أيضا في العقد الدين في حق العين إذا كان عقد آخر ، وهذا هو الحكم أيضا في العقد أن يتحول إلى العقد المن عقد آخر ، وهذا هو الحكم أيضا في التحول إلى العقد الحراد المناسفات المناسفات المناسفات العين إذا كان عقد آخر المناسفات المناسفات العين المناسفات العين إلى المناسفات العين إلى المناسفات المناسفات المناسفات العين إلى العقد المناسفات المناسفات المناسفات المناسفات المناسفات المناسفات العين إلى العقد المناسفات المناسفات

انظر فی هذا الموسوع رسیاله علی الآله الکائیة ۱۱ ی تحییون استرف الفالونی للدکتور أحیید ستری ۱۱ جامعه هندسرج ۱۲۰سیست ۱۱ ساوفارن ص ۱۱۲ هامین رقم ۷ می هده الرساله .

عقد حر . و إذا كان النصر في ناطلا في شقيمه صحيحا في الشق الآخر ، وكان التصرف فا بلا للانقسام ، لم يكن هناك محل لتحول التصرف ، بل لانتقاصه ، فيزول الحرم لباطل و يسى حرم الصحيح . أما إذا كان التصرف عير قاس للانصام ، فأنه سطن بأكله ، وقد سنق بيان دمن وقد كون هناك محل في هذه الحالة لنحول التصرف الدي أيظل بأكنه إلى تصرف آخر ، كاقد بكون هناك محن . في حاله الانتقاض ، لحول الحرم الباطل وحده إلى تصرف آخر مع استقاد الحرم الصحيح على لنحو الذي قدماه .

ثانيا - أن تنفوي النصرف الأصلي الناطل عني عناصر التصرف الأحر الدي يتحول إنه . فيجب أن كول هاك تصرف آخر بنحول إليه التصرف الأصلي . و همام ه مين النصر ف الأصلي والتصرف الأحر صرورية للتحدل. أما محرد بعديل لتكيف القابوني للتصرف مع ماء التصرف دا به قائما فلس شعول. كما إدا كلفت وصة حطأ على أم! بيع فتعدين التكيف الخاطيء بس بحولاً بن هو تصدير لسكيف الصحيح للتصرف. وإذا كارب هناك نصر في آخر ، وحب أن تقوم ر بهله بين التصرفين تجمل التصرف الأصلي مطويا في مجموعه على عناص التصرف الآخر ، ولكن لانشترط أن يصمن التصرف الأصلي عاصر التصرف الآجر تصما فعلنا ، فالديم لباطن الدي دكر فيه أن الإيجار بنتهي في آخر مارس منطوعلي أن الإيجار بنتهي في احر ابريل وإن كان لايتصمن دئ فعلا على أنه لايجوز أن يصاف إلى التصرف الآج عصر حديد لاينطوى عده النصرف الأصلي. فإدا أصنف عنصر حديد لم يكن هما محولاً . مثل دلك شخص باح أرضا من آخر . وبيان أن الا ص غير ، كذ لمبائع ، فلا يتحول العقد إلى بيع يقع على منزل علوك للبائح ، حتى لو ثمت أن المعاقدين كاما يقبلان دلك لو علما أن لدائع لايميث الأرض , ومن ثم لايعد تحولا مانصت عليه المادة ١٣٤ مدنى من أبه و لسن لمن وقع فيعلظ أن يتمسك به على وجه معارض مع مايقصي به حسن النه. و يسى بالأحص مار ما بالعقد الدى قصيد إبرامه إدا أظهر الطرف الآحر استعداده لتمين هذا العقد ، وتطبيقا لحدا النص ، يطن الشخص لدى اشترى شئا و هو يعتقد أنه أثرى مر مطا بالعقد ، إدا عرص لائم أن يعطيه الشيء الآثرى الدى قصد ثمر امه . فليس في هذا بحول بيع ثمي عير أثرى إلى بيع شيء أثرى ١٠ لأن البيع الذى أدحل عليه عصر حديد لم يكن موجو دا في السع الأون ، وهو الشيء الآثرى ابدات ، فتحلم مدالت شرط من شروط التحول ، ولس هذا بحو لا كما قدمنا ، بن هم نصحت لعقد .

ويحسن في هذه الماسلة أن نشير إلى وحوب التميير مانين تصحيح العقد ومر اجعيه وتحوله وزجاريه ، فتصحيح العقد يكون بإدخال عنصر حديدعليه ، يؤدي فانونا إلى حدد صحيحاً . فعر ص المانع على المشتري الشيء الأثر بي أبدى قصد شراءه في المن المنقدم عمل المشترى مرابطا والعمد كم قدمنا وإدخال العنصر الجديد . لشيء الأثري على العقد أدى فانو اللي حعن لعقد صحيحاً . وفي الاستعلال بحبر في عمود المعاوضة أن يبوق الطرف لمستعل دعوى الإطال إدا عرص ماير ۽ لفاضي كافيا ( فع العبن ، فعر ص مايكين ل فع العبن هو إدخال عنصر جديد في العقد أدى الى تصحيحه . وفي لعبن يعتبر تصحبحا دبيع لعفار لمموث الشحص لاتتوافر فيه الأهلية بكمله اش الى أربعة أحماس ثمن المتن ادا كاس. في البيع غين بريد على الحس. ويعتبر اصحيحا لعقد القسمة إكال نصيب المنقاسم المعبون مانقص من حصبه ردا لحقه عبن بريد على اخس . و نصحح العقد عير أمر اجعة القاصي للعقد . فالتصحيح يكون نحكم لقانون ، أما مر اجعه العقد فتكون من عمل لقاصي . والنصحيح لايكون لا في عهد نشأ معينا مد البدائة . أما مراجعة العقد فقد تكون في عقد دنياً معيبا كإعاص الإله ام في الاستعلال وفي عقد الإدعان -

ا فارن ص ١٤٥ من رساله الدكتور احمد سترى في بجون النشر فـ
 القائولي .

وهد مكون في عقد نشأ صحيحا كاستكال الفاضي للمسائل غير الحوهرية التي م يتعق عليها المتعاهدان وكإنفاص الإلبرام لمرهق في نظرية الحوادث الطارنة ، أما نحول العقد فهو ، كما رأينا استدال عقد جديد نعقد قديم من غير ادخال أي عصر جديد هو الدي يمير تحول لعقد عن نصحيحه ومر اجعته ، وأما في إجارة العقد فنستنقي عناصر العقد القابق بلا بطال كما هي ، وفي هذا تتعق الإجارة مع التحول ومختلف عن التصحيح ولمر جعة ، ونسبي أيضا المعد المحار داته دون أن يحل محمه عقد جدند ، وفي هذا تتعق الإجارة مع التحول وتختلف عن التحول ، وحلاصة على أن كلا من التصحيح والمر اجعة وتحتلف عن التحول ، وحلاصة المول أن كلا من التصحيح والمر اجعه يستبق العقد الاصلي ولكن يدخل عليه عصر حديدة ، واضحو بالابدحن عاصر جسدندة ولكن لابستني العقد الاصلي . أما الإجارة قسمي العمد الاصلي ولا تدخل عليه عناصر جديدة .

ناس حوار الصراف إراده المعاقدان المحتلة إلى لتصرف الأحراب الدى بحول إليه التصرف الأصلى ، وليس معى دلك أن المتعاقدين أرادا النصرف الأحراب دة حقيقية ، وإلا لما كان هذا تحولاً ، س كان إعمالا للإراده احقيقية عن ضريق تفسيرها (١) ولا يمكن على كل حان أن يكون للمعاقدان قد أرادا النصرف الآحر إراده حقيقية ، لاسمام يكوما يعمان سطلان تتصرف الأصلى حتى بدد نصرها آحر يجل محمة ، وإعاهما قد أرادا التصرف لأصلى ، فعلية وحده قد الصنت إرادتهم الحقيقية أنه نقسامل بعد

ا وسرب على دال أنه لا هيير بحولا أن بعلت وصبه سابقة وصبة احقة ناصة ، أو أي نصرف فاتوني آخر ناطن في النبيء الموضى به ، ولا مكن أن عال أن النصرف الناطن قد بحول إلى عدول صحيح عن الوصية ، داك أن النصر ف الناطن النالي للوصية للللحائدة سنة الرادة صميلة للواكلية رادة حقيقية . في أنقدول عن الوصية النبايقة ، فليس الأمر هذا أمر تحول ، لأن التحول لانقوم على أرادة حقيقية كما قدمنا ، بن هو استخلاص لازادة حقيقية صمية ؛ أنظر في هذا المصى الذكتور أحمد بسرى في تحول النصرف القانوني عن ١٨٢ لـ وقارل أنوسيط حرة أول فقرة ٢٠٦١ ، .

دلك . لوكان المعافدان وقت أن أو ما المصرف الأصيء بالعظلامة . أكان من المحتمل أن بريدا النصرف الاح ؟ فإن كان هذا محتملاً فرقع التحول. فالمحول إدن عوم ، لا عرا اده حمده . بل على إرادة مفروضه ، يستخلصها القاص فنفراطها القانون اليستحصها القاص من لديه العملية التي يريدالعاقدان وصول لمها، وقد احترا فما طرعه قام بدا بين بطلانه . فلوكان هناك طريق هانونی صحح یؤدی ای ایرانه دانها کلها أو نعصها . في الممكن أسهما كاما بريدان هذا الطرار القانوني الصحاح أو أنهما كالأنعيبان بالملان الطربق القانوني الدي سلكاه . ما دام الطريق لصح ل بؤسي إن العالة العملية التي قصداها . فالعبره إدن بالعاية العملية لا أوسابة القادرية . • التحول يقع في الحدود ألَّى تَتَحَقَّق فيها نفس العايه العمديم في حواهر ها عن طر بق التصرف الآخر . دلك أن إنشاء تصرف فالبرق نيس في داية هو الدية العملية السعاف مي و نما هو ونسله لتحقيق هذه لهايه . و لكن كيف للعرف العاطي عي هذه العايمة؛ يتعرف عليه من واقع النصرف الأصبي ومن كل الطروف المقارية له . وما دام التصرف الأحر يحمق كذا أو ح . . هـ ه العابة العملية . فإن القانون يفرض أن المتعافدين قد أرادا هما التصرف .

وها مسامل مرة أحرى ، منى عدوس عدوس هده الإرادة ؟ هدائر رأيان : (١) . أى سهب من أن مجر د إهداء براده عكيه أى إرادة تسليمه النصرف الآحر ، يكني لفرض هده الإرادة ٢٠ ؛ ورأى آخر يدهب إلى أنه لايكني العدام الإرادة العكية ، ما يحب ألصا أن يقوم من الطروف ولفرائن عابيمة كانت تصرف إلى هذا ولفرائن عابيمة كانت تصرف إلى هذا التصرف الآخر ، فإذا حصل الدائن من مدينه عن كدياة عاطلة ، وكان عدده قبل ذلك سد عادى دنت الدين ، فالسكينالة الباطنة لا تتحول إلى سند عادى دند الدين ، فالسكينالة الباطنة لا تتحول إلى سند عادى دند الدين ، فالسكينالة الباطنة المنظنة وقت تمان عادى ، لأن المرائن دلت ها على أن عاية الدائن من الحصول على إداة بالدائن فا عيرات الوصول إلى محرد دليل يثنت الدين ، بل الحصول على إداة بالدائن فا عيرات خاصة هي الكمالة وقت تحريرها ، لما خاصة هي الكمالة وقت تحريرها ، لما

الصرفت إرادتهما تختلة إلى لسد لداي . إدهو موجود عد الدائن من قبل . فلا تتحول لمكميالة في هذه الحالة إلى سد عادي . بال عرامن عدم قيام إرادة عكميه تستعد السد لعادي .

ومن داك من أن هناشه من مكني بعد ما إلى مقاه الما المحتود من يقول بوحوب الإرادة الاحتيامة ٢٠ وهنا الرأى ثابت لا تكني حتى بالإرادة الاحتيامة ، من يشترط أن مكم ن هاك يرادة الحساطة ، فتصرف إرادة المتدفدين احتياطياً إلى المصرف المعجب الذي تحول إليه التصرف الناطل ، وهذا ١٠ أى الاحير الانحو الاحد ما الابن معناه أن متوقع المتعاقدان حيال علان المصرف الاحتيال ، فالمصرف إلى اتهما احتماطيا إلى المتعاقدان حيال علان المصرف الاحتيال ، فالراءة الاحساطية هي ، كانرى، ورادة حقيمة ، وكون لمعاقدان قد أراد تصرفا اعلاق الاحساطية هي ، كانرى، تصرفا على إرادة المتعاقدة لا على إرادة احتيال ، فا يحد في إرادة المتعاقبة وإلا المتحول لا يكن أن يقوم على إرادة حقيقية ، وإلا الما وقيماً بين الإرادة الاحتياطية والإ الدو الاحتيالة ، وكثير ا ما تحلط عهما (٢) كان هذا حيالة ، وكثير ا ما تحلط عهما (٢) وشخول الاعكن أن يقوم على به ادد الحد طنه ، ورب حد أن يقوم على إرادة احيالية .

ومي توافرت هذه لشروط اله (ته الساهة الدكر ، وقع الحول مدا الداية ، وانقل الصداف الأصلى الدص الى تصرف آخر يلس آنه ها القانوانية في الحال الدير البحول عند قانون لا عمل القاض ، ولا أياد مهمة

۱) انص الدکتور حمد سبری فی بحدی ستارف الدیوی نس ۹۱ س
 من ۹۲ و من ۱۸۵ سے من ۱۸۱ من ۱۸۳

لقاص فيه على أن يمرز أن شروط النحول قد توافرت وأن التحول قد وقع على القانون ، ومن أند السن من الضروري وقوع النحول الحصول على حكم مدلك ، وادا رفعت دعوى في التكون الكشف عن أن النحول قد وقع ، وعول للفاص أن تحلا مرقو الحرث من القاد بفسه دون حاجة الى طلب من الخصوم ،

# ٤٠ - الآثار الأصلة لعمد الناص

# حاءلة يبرد أن يترشب على العقد الباطل اكتاره الأصليد:

قد ، تب الدنول في بعض احالات على المقد دعل آثاره الأصلية .
لا ، عشاره و العده ما دامه ، بل اعتباره بصر بها دنه ، با ، فيكول هو والمقد الصحيح في ما بية و احدة . وفي هذا حراج صريح على تقواعد العامم ، يبرره أن هذه احالات ترجع بوجه عام إلى فيكرة احترام العاه. الاسها إذا اصطحب حدل الله وهمه عامه و جنه لاستقرار التعامل .

هالصهر شبتقر ابدى اصعابت إليه لماسر في تعاملهم بدير في حماية الهاسوق حتى وحاعب الحقيقة ، ويقوم كما و كان هو الحقيقة داما ، هذا الأصل الجوهري من أصول تمانون المدى مدرج المحته نظريه الأرادة الصاهرة ونظريه لمصرف المحرد ونظرية الصورانه في محدمت المرقائها ، عند أيضا المشمل محقد الماطل هيرات عليه آثارة الأصلة كم لو كان عقدا صحيحا .

# أمثلة مىعقود بالحلة ترتب أتنارها الاصلية:

من دلك نشركه التحارية التي لم تستوف الإجرامات الواجية عانو با م فإما نقع مصة مرمح دلك فقد فصت طادة عن من تقيل التجاري بأنه إدا قصى مطلال لشركة ، فأن صفيه حقو ف شركاء عز المعاملات التي تمت قبل طلب المصلان تحرى وصائم وصالمركه في قض مطلانها . وهما الحكم بيعل عقد الدركة للماطل مدح قل والأصلية كالوكان عقد المحجمة . ووجه دلك أن لشركة التي قص بطلالها بعبر في أمدة المابقة على احركم بالمطلان شركة وافعية تسح الأثر التي بتحما لشركة الصحيحة ، ويعتبر بعام العير مع الشركة صحيحة ، وعنبر بعام العير مع طبقا للشرفة صحيحة ، وعالم بعدا المركة صحيحة ، وعالم المدركة طبقا للشرفة علما المدركة علما المدركة علما المدركة المحتمد المناه المدركة علما المدركة المحتمد المناه المدركة علما المدركة علما المدركة علما المدركة المدر

ومن دبك مديس عدد بالده ١٠٣٤ من اتقد المدق المصرى من أنه دين قاعًا لمصلحه الدائل مراس عين الهوال من الصادر من مالك الدي غرراً على سند ملكته أو فسحه أه العاؤه أو رواله لأى سب آخر رداكان هذا الدائل حسن شه في الوقت ابدي أبره فيه الرهن هرو قدل من هذا اللص أن عقد الرهن الصادر من شخص لا يمك العقار المردوري و إد أن سد ملكته قد أبطن أو فس أو ألعي أو ران لأي سبب من الرعم من الملائه مترانا عليه آثاره الأصلية ، ومن أهمها فاله حتى الرهن الصلحة الدائل المرابين ومن أهمها فاله حتى الرهن الصلحة الدائل المرابين ومن أهمها فاله حتى الرهن المرابين ومن أهمها في المرابين ومن أهمها في المرابية ومن أهمة ومن أهمها في المرابية ومن أو المرابية ومن أهمها في المرابية ومن أهم المرابية ومن أهمها في المرابية ومن أهم المرابية ومن أهمها في المرابية ومن أهم المرابية ومن أهم المرابية ومن أهمها في المرابية ومن أهمها في المرابية ومن أهم المرابية ومن ألم المرابية ومن أهم المرابية ومن أهم المرابية ومن ألم المرابية ومن أ

وينص يدلك أيضا العقد الصورى ، وهو عقد لاوحود له ، ومع دلك يعتبر فائما بالمسلم في العير حسن النه إدا بعامن على مقتصاه ، وكالعقد الصورى تصرفات الوارث الصاهر ، فإنها دبني قائمة رعاية لاستقرار التعامل ،

# المبحث الثاني

أحكام العقود المتسمة بالبطلان

# العقر البالمل والعقر القابل للإبطال:

قدمنا أن العقد المتسم بالبطلان إما أن يكون عقدا باطلا أو عقدا قائلا للأبطال ، فلستعرض أحكام كل نوع من هذين النوعين .

# المطلب الأول

#### أحكام المقد الباطل

#### الاجازة والتقادم وتقرير البطلاق

العقد الطاللا وحود اله إلا من حسد الصوره أى أنه ايس به إلا وحود فعلى . فليسله وحود فانوقى ولا عمل أحد العاقد أن يابر الآخر على تنفيد عقد ناصل . وإذا ندره العافد حدره ، سو ه كان بعد داستالان أو لا يعلم كان له أن يستر ماسي سد ما معقد . وأو سير المشترى المح معد الطل و تصرف فيه لاخر ، فإن تصرف المشترى لا يتمع ما هم من سترد د المسع من تحد يد من تصرف له المشترى . مان المح الطل مامي ملكية المشترى حتى يد من تصرف له المشترى . مان المح الطل مامي ملكية المشترى حتى يتمح له المصرف في المقد ما من الله والمن كان سج مصل لا مامي مادية المود من هم في مصرف المسترك المشترى من المدالة المنالة ال

ولماكان العقد النظل لاوجود له ما الندية العلا له إلا أن يتقر. علاله اولا يتصور أن للجمه الأحرة، أو أن اول علاله التقادم.

صحت إدل مد بن كلاتا . (١) الإحد ذ (٢) انتفاده (٣) نفر ير مطلال

## ه ١ \_ الإجازة

#### العقد البالحل لاتلحق الاجازة :

لعقد الناطل لانلحقه الإجارة لأنه معدوم . والعدم لايصير وجودا ولو أحير ومع دنت نص المادة ٤٨٩ من التقبن المدتى على أنه وإدا قام الواهب أو ورثته مختارين شفيد هيه اطلة لسبب في الشكل . فلا يجور ۱۱۸ مصدر لحق

لهم أن يسترسوا ماسموه، و مكن داك يحمل عنى أن لد و ن هو بدى يعال الجراء على محاسمه الشكل كما فدما ، فنحو أن تحمل العقد الداخل بعب في الشكل قاملا لأن ملحقه الأحاة أو عال إن الحية الداخة عيب في شكل يتحلف عنها ، المسلم إن الواهب وإن ورائم الترام طبيعي، فإذا قام حد منهم ستميده محد أنان هذا وها لا سيراد صفد الها عد الألا م الطبعي .

## ولسكن يجوز عمل من جديد :

وإرداكان عمد الدخل لا يحقد الاحلى والعقد من حديد والإحدة عمده من حديد وهد وقل الرحام والرحام العقد من حديد والإحدة كالسبرى الصرف فالولى صلى من حايث واحد هو التحر وهد ألى رحمي بستندري وهل بسبوء عمد التحليم أله عمل العمد من حدد فلمسط لو الم الإراب الآلمة عقد حديد و كول الرح حد العمد من وقت صدورة لامن وقت صدور العمد الماض و وسائل عمد الماض و الماش تحت لو الراكمية في كل من المتعاقد من وقت حديد و وقت الإحارة .

# ۲ – التمادم

#### وعوى البطيرية تسقط بالتقادم :

الله منطق قص والسلال مست لا رول بالمدوم الله المقداليامين المدوم، والعدم الانقلب وجودا مهم عن عيم الامد، وكن تصير المدى المصرى الحديد، عسم مع القصاء أن يس ومع عص التم المرسيد بين في المدود ١٤١٠ عن ما رق ، وم تسقط دعول البطلال بمصى حمس عسر مستقدم وقت المقدم فإذا مص على صدور العمد الناص حمس عشرة سنة ثم رفع دوالمصاحر دعوى البطلال، أمكن دامها التقادم، داك أن أوصاعا

فد سقرت مد صدور العقد لدص وعيت دهر اطولاً ، فوجب احتر مها عن طريق إسقاط دعوى النظلان - والكن هذا لايعن أن تعقد الباطن دائه قد انقلب محيح ، فهو لا إل الطلاء ولذل الدعوى بنظلاله لا تسمع لسفوطها بالتقادم ،

# ولكن الدفع بالبطلان الايسقط بالتقادم:

ولان لعمد لناص لا سنت مجمعة القادم، من سع معدوم سائم ، مالدوم بالمطلان لا سفط بالله مرمدها في المدة ، ودا باع شخص أرضا ، وكان سبع طلا ، و بر سن لا صر مشهرى ، ومص عن صدور البيع حمس عشرة سنه ، ورو لا بسلم أن ، وم دعوى ليلان ليقوطها بالقادم ، ولكن ما دامل لأرض في موم يسمها مشترى فهو في غير حاجه إلى روم دعوى البطلان وإداري المسرى دعوى عني بالع بطلبه بلسلم الارض ، استبلان وإداري المسرى دعوى عني بالع بطلبه بلسلم الارض ، استبلان الدعوى عني بالع بطابه بلسلم حمل عشره سنه الأن سائع بالدعوى ، ملان سائع حى ما مصابه الدعوى ، ملان سائع على ما ما مصابه الدعوى ، ملان سائع بالدعوى .

محی رو سر اید الا ص ستمر و وسص عی صدور البیع حمل مشره سنة ، این از ح در سبخ آن بستر الارض من المشتری ، لادوعوی الملان البیع فقد بقطای هذه بدعوی با ادام ، ولکن بدعوی الاستحقاق وهی لاتستعل آیرا ، فردا عسك بستری فی دعوی لاستحقاق بالبیع لباط ، دفع المائع طلال البیع و الدیم به مصلان لا بسقط ، مقادم کیا ، أینا ، فیتمکن الدائع عن طریق دعوی الاستحقاق ال بستر الارض عد بدکن المشتری فد کست مسکیت بالمقادم المستحقاق الا بالقادم فد کست و هداش آخر لاعلاقة له ، التقادم المنقط لمدعوی المطلان ، عی آ ، بلاحظ ، می اداخه العملیة شخصة آن البائع بری بیسه بعد نقادم دعوی لمطلان ، وهی ، عوی شخصیة بسیرة الإثبات ، مصنع الان بنتقل یا دعوی الاستحقاق ، وهی دعوی عیقه الإثبات ، مصنع الان بنتقل یا دعوی الاستحقاق ، وهی دعوی عیقه الاثار تعقید آن آخری و محد و کار تعقید آن آخری دعوی الاستحقاق ، وهی دعوی عیقه الاثار تعقید آن آخری دعوی الاستحقاق ، وهی دعوی عیقه الاثار تعقید آن آخری المعید المائه المائه

۱۳۰ ، مصامر لحق

وكدلت المسرى داكان قد دفع شى فى بيع عاطى، وأواد اسرداده بعد نقصاء حمل عشره سة من صدور البيع ، جر أن نسردد ، لا بدعوى اطلال البيع ، ولكن بدعوى اسر دار ما دفع دون حق افإدا تحدك المائع في دعوى الاسترداد البيع لناص. دفع المشيري بنصلابه، وهو دفع لا يسعط ، فيتمكن المشيري عن طريق استرد و مادفع دون حق أن درة دا شى ، مالم تسقط دعوى الاستراد دات مائفاده ، دا انقصاء حمس عشره سة من وقت دفع عن الامن وقت صدور البيع ، ورم انقصاء الات سوات من اليوم الدي عيرفه المشيري عقم في سيرد ، التي المحدد الله مدى )

و بقيل من دلك أن حوط دعوى المصلال المقادم بس بدى أثر كبير. فقد رأينا أن نقاده هذه الدعوى لا تدخ الدخ من السرداء المدخ إذ كال قد سليه ولا من استقاله إذ كال د سبه ، ولا تدخ مشاري من استرداد المن إداكان فد دفعه ولا من الامتباح عن دفعه إذ كان ما بدفعه أما إدافقه البائع حقه في اسرداد المبع ، أو صاع عني لمشاري حمه في اسرداد المن فإن دمث لا يرجع إلى لتقادم لمدقط لدعوى العلان ، من إلى لتقادم المكسب في المدكية أو المدام الما مط دعوى لاستراد .

#### ۲۶ - تفرير البطلال

## من الذي يتمسلك بالبطيون: ﴿

سواء كان تقرير علان العقد الناص عن صريق الدعوى أو عن طريق الدفع . فإن المدى يستطلع أن يسمك بالبطلان هو كل شخص له مصلحة في دلك . والمصلحة ها يراد بها حق يؤثر فيه صحةالعقد أو علائه . والتراس على دلك أن محرد المصلحة . دون قياء هذا الحق . لاسكنى اللا يجو . مثلا أن يتمسك الجار سطلان بيع صدر من حارة لآخر بحجة أن له مصلحة في

التحلص من جودر المشترى الحديد. ولا يحق نتاجر أب يطلب نقرير الملان شركة ابتحلص من منافستها له .

ولكن إداكان صاحب المصلحه له حق يؤثر فيه نطلان العقد، جار له المسلك بالبصلان و البيع لنظل يستطيع كل من العاقدين أن يتصلك بالبطلان والناتج حي يسير د البيع ، و لمشترى حتى يسير د البين ، و دا شو كل من لما تع و المشيري هم أن يتمكوا بالبطلان ، لا عبر بي الدعوى عير الماشرة فحسب ، رأ قصد طريق ماشر ، و دلك ليسير و المليع أو المشرف فيما في المنظلان فيمدوه عليه تعقير فهم ، وورثه على من الماش و المشترى يتمسكون بالبطلان أن المليع أو المشترى يتمسكون بالبطلان أن المليع أو المشترى يتمسكون بالبطلان أن المليع أو المشترى حمد علما أو شحصا المسلم إلى العبي المبيعة تحور به أن يتماث المطلان ، فيا بهن هن أد أم يطلب الملان حتى بسيرد الدين ، ها أن يتماث المبيد الدين ، ها أن يتماث المبيد المبين علمان المبيد الدين ، والمان المبيد المبين المبيد والمن عمد الإنجاء عيم أناست الباري ، ومساحرها من المشيرى عطب الدالان حتى سي في لعين ولو كان عمد الإنجاء عيم أناست الباري ، ومساحرها من المشيرى عظب الدالان حتى يسير د الأجره ، كل هؤلاء تصلون المثلان ، لاعن طريق المنتجال حق مدامهم بالدعوى عير أماشرة ، بن عمتص حق مداشر الهم المنتجال حق مدامهم بالدعوى عير أماشرة ، بن عمتص حق مداشر الهم

علمان بجور لهم اعساك دالمتلان[دن هـ. (١) لمتعاقدان (٢) و الدائمون (٣) و قلف العام (٤) و الحلف الحاص .

بن للبحكمة أنصا أن نقصي المتللان من تبدء تعلمها . لأن العقد للطن للس به وجود قانوي و إنداعي لايستطيع إلا أن يكثبف عن دلك .

# مى بجوز التمسك بالبطلاله :

إداكان اعسك بالنظلان عرب طريق الدعوى . فلا بد من رفعها في حلال حمس عشرة سنة من وقت صدور العقد . وإلا سقطت بالتقادم كما سبق القول . أما إدا كان التمسك بالنظلان عن طريق الدفع ، جار دلك

في أي وقت كم فديم . ويجول إلده بدفع في أية حالة كال عليها الدعوى كا بحو إلماؤه لأول مرة أماء محكمه الاسشاف.

#### كيف يتقرر البطيون. :

لماكان لعقد ساطل ليس به وجو ـ فالنواني . فلا حاجه إذال لصدور حكم بإدلاله با وهذه بدحه مرعقيه تستقير في كان عن الأحوال، فلا خناح من له مسلحه في تقرير السلامان في عوي من ، وم عيدرلا أن بعتر المقد للاصل معدوماً ، وأن سندر في تصرف عن هذا الأعسر ، قو كان بعيد الناطي بعا كال ما الع دان أل عصل على حك سفلال لد على عصر على مسع ، فهم لار ال على ملاكم ال ولكن ليعا صحيحاً . وإنا رفع المشيرين في هذا العش دعوى شاس فها علم أمكن الماعران دفع هذه بدعوى اللال المع فين ميث ليلان في احد الماطي مملك به في أكثر لاحو عي ط بين الدفع لاعل صربق الماعوان .

ولكن قد عصي لصروا ه بالحصوب على حكم او ينحلق ديث في بعص و وص عللة . مها أن كول لله في يح بط قد ما يا ح إلى المشعري و در آن پستر در فعلیه آن برخ دعری شارل فی سای حس عشره سه من وقب صدر - برنع حتى بسير د المسلع - مله أن كون وحم المطلال و، حصه ، لاسم إد غل المعلال وجع إلى عمير القاصي كما إد كال سبه محاليمه النصاء أو الأباب أي مثل هذه حاله تدعو الصرورة من له مهلجه فی اعملک با علان أن وقع دعوی بدلت حتی نظمتی ہی تقدیر . محدكمه فيها دهب إلى والحدكم الماي صدر في دعوى لطلان بس منشكا. فهو لاياس العقد الأطل أن يقتصر على للكشف عن أعلامه .

# أثر تقرير البطلالا

ستيها معدماه من أنار عرصه أبا أصبيه قد تترب عني العقد لراط وأرجع كل ثرم إلى أصله ، وحار لحاً تعويض عن أسالر المسئولية التقصيرية لا للمسؤولية العقدية الراكان عند يعاو عزر الملاله ، رد مشتري أساح إلى أبياح ، و. را بائع الممل إن المتماري ، وإذا المتباري المساح شهر الله من وقت المقالمة الصائمة إذا كان حسن اليم. وفي مقال ذلك الايدام المرتع دائمه الله عن اللَّي الله عن إلاه إلا من وفي المعالمية الفصالية كالمائل ، وهكب أفاد المعافد إرياحته اليكاء عايها فتراعفك واستراءاه كليمعافد لمأعظه . إنما تكرن عني أساس سه داء ما فع دمان حق عدان هوار الطلاب العقد ، أما ردا هاك المام في ما المسرى عاة وهرة ، وما كان أدائع رعا - حم عني المشيري طبي لأحكاء دفيم عن المستحق كم فيديدا ، كان الواحب فيهمه الحية بديق هموالا حكام هي نقص مأن المشتري إلكان سين الربيم ، أي يعلمنا أنا دن ماهو مستحق له . فلا يكون مستولاً إلا عدر ماعاد عده من منفقه بر بات عن هلات العار ، ولم الع في حمام الآخو ال أن يسم د الحايج صاعب في احدة الي أل إليها علم سلب دون أن يقرص بعويضاً عن السف . أما رد كان للثاري أن الها، أي حر أنه بسر شيئًا غير المستحق بها، المرام برد فيمه أندرج و فالمنافلات ولايعسه من هالد الله الد أن الدار أ المسع كان سربك ، أو كري في المرتج

ولا نفضر أثر آ بازل عي بعلامة فيل لل لمتدفدين من علو ها إلى بعل ، فإذا رب المثم ي عي أعيل بي الله ها فقد اطل حقاعديا، رها أو حق بريدي ملا أنه بعرار باللال بدع ، فإلى لدائع يستر ، لعيل حاليه من حموق لعدم بي راجه المتمرئ كمالك بو بالا لمثم ي المين من آخر ، فإن المائع بعد عرام المتعلل فستر ها في المشتري الماني .

# المطلب الثاني

# أحكام العقد القابل للأنطال

# تخالعة أحكام العقر القابل تلابطال لاحكام العقر الباطل :

العقد لقابل الأدعال. على خلاف العقد الباطل. بنقد في الحاد ويتتح حميع آثاره، فله وجود فان في معساره نصره قانو بنا الله في هذه المراجلة الأولى يمثرلة العقد الصحيح .

وإعا كون لاحد لعافدي حق في سب أبياله ، هم هافله بدى نقر را التالان لمصبحة وإدا صلب الابتال وحد عني الدص حتى أن محكم به ، حلافا بنفست فتقاص سنية عده به في أن محكم به ولا تحكم كاسبق القول ولكن الحدكم وعال العقد منسيء بنتيلان لا كشف عنه ، وهو في عالمان كالمحكم الفسل ، فإدا أن العقد ، عتم باصلا أثر رجعي مبد الداية ، وصر ما نشه ته كا بعد باص ، وأبعات هميع الآثار التي أنتجها من فين ، وعتم كان ما يكن ، وهذه هي ما حله لا به لعقد لفات اللائطال ، يكن وهذه هي ما حله لا به لعقد لفات اللائطال ،

على أن الحق في صلب إسمال العمار وال الرون صاحبه عنه وهام هي الإخارة ، أو الفصاء ماء معهاء دول أن يستعمل وهذا هو التقادم ، فالعقد القابل الأسمال إدن ، خلاف لتعقد للحل ، للحمه الأجارة ، وابرد عليه التقادم، ثم هو يحتمل عنه أيضا في بصل الأحكاء عدر نفر يا النصلان .

فيتناون هدره المسائل الثلاث ألى سبق أن بناو عاها في صاب العقد الباطل.

#### ١٤ الإحارة

## العقم أعابل الإبطال ثلحقه الاجازة :

فدم أن لإحاد للحق عند هاس للإعال مادام علاله ميتقرر ، لأن لهو جو دافاتو به ١٠١٥هـ ﴿ وَحَوْدُهُمُونَا بَارُونَ لَوْدَا لَحْقَتُنَّا لَإِجَا إِفَاسِتُقُوا و بدی جا العقد هو بنای بات له حق فی احست ۱ بالملان افتافهای لأهله ومن شاب رصاءه عب عما المال صدر مهما الأحاد و و وشد بيع هنك العرب إند هذا إلحادية الأمن المسترى فحدث وهو أندى ممنك أعملك بالطلان ﴿ أَمَّا مِنْ الْمُنْ لِحَقَّ مِنْ أَمَّ لَا يُسْسِمُ أَنْ يَتْمُمُكُ مُطَّلَانُ البح ويقتصر عي اعتاره على حال في حقه الاستراهـ الشدود علة ليطلاق في بيع ميك الدر مع من حمد إلى أن هذا الدم لا تقوالملكية إلى المشتري. ور أحا المامك الحد العقد ما يعد هذا ما مع من النقال لملكية ، فتعشى علة البطلان، فيزول، وجب في انجر وف الإحارة أن يكون كامل الأهلية بالنسبة إلى المقد الدي بحيره . وألا تشوب الأحارة ــ وهي نصرف قانوني -- عساس عيمات الإرادة من عنظ أو تدليس أو أكراه أو استعلال. ومن أجل ذمن لاصح الأجارة إلا إذا ران السنب الذي قرر القانون من أجله البطلان . فنافض الأهلمة لايستشع إحراء العقد ماداء باقص الأهلية ، فيدا استبكل أهليته حد له دين . ومن شاب رضاءه عيب لانكون إجارته صحيح، ماءام نحت تأثير هما العيب . حتى إدا الكشف العلط أو افتصح التدمس أو ارتفع الأكراه صحت الإجاره بعد دلك .

والإجاء ة تصرف قابوتى صادر من جانب واحد، فلا حاجة الى قبول العاقد الآجر لها ، ولا يجور الرجوع فيها محجة أن القبول لم يصدر

و تكون الاجارة صريحة أو صمية . ولا يشترط في الاجارة الصريحة أن تشتمل على بيانات معينة ، بلكل عبارة بفهم منها الاجارة تصبح ، بشرط أن مكون مه اعير في الاجاه والعجة والاجرة الصمنة تكون متعيد العقد من حال من له الحق المحقد من حال من له الحق المحقد من حالت المعلان الو شعرفة تصرفا أو مأياله عملا مادياً مدل على بروله عن علل المعلان الو شعرفة تصرفا بقهم منه وصوح أنه أجار العقد اقتصرف الداح في الحق إجاة صحية سع قابل الإعلال و بناء المشترى عن الأرض في الشقراه العقد فان اله المال الحارة صحية الحسن المقد وكينه الحارة صحية الحسن المقد والحام العقد الوكالة المستمران في الأراب و إلى المحمولة القاصر العدال المستمران في الإدارة المحمولة العقد والحارة على المستمران في الإدارة المحمولة المح

#### أثر الاجازة :

وإذا أحر المقد اله ما ما ما را حق المعاد في السك برطان العقد العقد، واستقر المحود العقد ما عالم مدال والله واستقر المحود العقد ما عالم وقت صدوره الاس وقت الاحارة عسب الآن المحرة أثر رحم وقت صدورا الالكون إلا فيها بين عسب الآن الالكون إلا فيها بين المتعاقدين الالماسية إلى العبر عن كسب حما عد على الشراء محل العقد . في أن فاصر أن عيما الوعد الوعه من الشد وقتل إحا الله المسع رهن العبر الوالي إلحا الله المسع بعد داك الالصر الدائل الماتين والمتقبل العبر إلى المشترى مثقلة محق الرهن .

والإحراء لا ساول إلا لعب المقصود لهمه لإحرة ، إن كانت همائة عيوب أحرى إلى الصفل مفتوح من أحلم. ومن أد إذا العاقد فاصر وكان وافعاً في علط ، وأحر العقد لعد له ع سن الرشد فيها لتعلق لتقصر الأهلية ، لي له الحق في إنطال لعقد للعلط .

## ٢٠ - التقادم

# الرعوى والدفع يسقطان بالتقادم :

الحق في طلب إطال العقد يسقط التقادم. ودا مام فاصر داراً له، وسكت بعد موغه سر الرشد ثلاث سنوات وهي مدة القادم كإسام ي ـ على طلب إسال الدين ، ما محد له عد بالك أن يرفع باعيري باطاله ، لأن عوى الإطان بكو \_ قد سعف بالتقادم . وإدا رق المفترى دعوى لتسلم الله الله بالمربطح الماح أن يدفع هذه الدعوى صال إعدل البيع . كان الدف بالإعدل يكون هو أيضاً قد سقط بالتقادم . ويحتص من دلك أنه إدا التصت مدة المقادم. القلب عقد القال للإطال صحيحاً , ولا بجم العد ديك إليامه عن صرق لدعوي ولاعل صربي الدفع . وهكدا ديتقر الوحود لقانون للعقد بعد أن كان مهده أ - وال . ويصبح عند في حكم لمحار . ويعامر صحيحاً منذ صدوره، إذ للتمادم أنْه رجعي كما الإحارة . . لكن هما لـ هيرها من عمد لحقته الأج أة و عمد إن طلاء المقادم من حيث حقوق العيم القد فدمنا أن الأحاد لا تصر محموق الدير ، أما في وا. لطلال النقال. محقوق العين مأء - من دلك أن يسم واصر عما ، ولا شمسك على ، يمه نسى الشد بريان لعقد . فتمدم العلاق ومول . وعمر الديم صححاً مــ صدوره كما ورهما وقع أن الماليع عد أن بدم من لاشد وقبل تقادم مملان ر ب عي لعين رها ، أم م تقادم ، في ملكة "م عنص سمري عير مقلة محق الرهن . وهما عكس ماقر رءه في حاله الإحاره .

و بلاحظ أربي همائه و قاً حوهر بأ بين بقائم دعوى بمعلال في عصد لباص و ها مه في العقد القابل للإعال ، فقد قدمنا أن تقادم دعوى المثلاق في العقد الياطن لايقلب العقد صحيحاً ، بن ينتي لعهد ناصلاً ، وأكن . عوى المعلان هي أتي لايحو . سماعه سقوط المتقادم . أما لله دم ليتلال فيالعقد القال الإنطال فقل العقد صحيحا كما رأيا ، وسي لعقد مراماً للمع "ثاره

#### مرة التفادم -

صد اده ما دو مهد الهد المداه المداه المداه على المحدد على دا يال .

و الداه معدد المداه المعدد المهدد المحدد الله من المداه المن المداه المدا

وقد كا عدمة العادم في العقد القابل للإطار في التقابل المدنى المصرى السائل حس عسرة سنة تسرى من وقت صدور العقد ، فرؤى في التقابل المدنى الجديد أن هذه مدة طويه بني في خلالها العقد عبر مستفر ، ومن أحل دلك جعلت المدة ثلاث سوات فقط ، يبدأ سريابها من وقت المذكال ناقص الأهبية لأهليت ، أو من وقت المكتباف العلط أو التدليس ، أو من وقت القطاع الإكراه ، محسب الاحوال فإدا تعمل بده سريان التقادم هذة المقطاع الإكراه ، محسب الاحوال فإدا تعمل بده سريان التقادم هذة إبطال العمد يتقادم في هذه احالة ما نقصاء حس عشرة سنة ، فإن الحق في العقد لا بانقضاء ثلاث سوات من وقت المكتباف العالم ، لأن المدة الأولى مي الاقصر ، فالتقادم يكون إدن بأقصر الاجلين : ثلاث سوات من وقت صدور العقد ، ولا تكون وقت روال العيب أو حس عشرة سنة من وقت صدور العقد ، ولا تكون فقت روال العيب أو حس عشرة سنة من وقت صدور العقد ، ولا تكون ذكرها الذة التابية أقصر من المدة الأولى إلا في حالات استشائيه كالحالة التي تقدم ذكرها (1) .

ال وبالاحط أن دعوى الإنطال في حالة نقص الاهلية لها ميعاد نقادم وأحد،
 عو ثلاث سيوات من أليوم الذي نزول فيه نقص العلية ، ولا نتقادم عده

وقد حد التقس المدنى المصرى الجديد فى نقصير مدة التقادم حدو التصياب خديثة . أما لتقس المدن السورى الجديد فقد أمعى ، على عرار لتقنين السويسرى ، فى تقصير مده النفادم ، إد جعلها سنة واحدة ، أبطل المبادة ١٤١ من التعبين المدنى السورى ) .

وبلاحط أرب منة المقوط في الاستعلال - وهو عيد من عبوب الرصاء - أقصر من مند التقادم في العبوب الأحرى ، فإن دعوى الاستعلال بحد أن يرفع حلال سنة من وقت صدور لعمد (م ١٧٩ مدفي) ، فتكون مده المقوط في لاستعلال أقصر من ناحبتين ، باحيه المقياس برمن و باحيه مدأ السريان ، هذا إلى أنها مناه سقوط لامدة نقادم ، فلا ينقطع سريانها ،

# ١٤ ٣ - تقرير البطلان

#### مه الذي تقسك ببطعون العقر :

المقد الله أن للإعمال، مقرر فاحيه الإعاد إلا لمصلحه أحد العاقدين. فهذا العاقد وحده، مول العاقد الأحر، هو المدى خو له أن يتمسك بالمطلال، فإذ كال سنت القائدية للإعمال مقص الأهلية، عسك بالمطلال باقتصر الأهدة وقد كول كل من العاقدين فض لأهلة، فمكل مهما أل تتمسك العلال ، ولا يكول عقد بدلك ، صلا من يس قائلا بلإعلال، فتصح إحارته ودول علامة بالقائدة، ولو كان لعقد باطلا لما حد دلك.

الد يوى تجميل عبد السنة من وقت بمام القعد ، لان هذا احتمالا الا و مصل الأهلية ، قد يرافي المحل الأهلية ، قد يرافي الرسيد ، إليه ديا يم يما المستقد الحميل المارة المستقد المتعلقة المالكوي أو توشك الممادم فين روال المصل الأهلية المالكون الإطلام المداد يمادا المستكمال الأسلية الرفع فيها دعوى الإنطال ، وهي بلاث السوات كاملة بعد السنكمال الأهلية

و دا كان لسب هو عب شاب الإ الله عن شب إلى به العيب هو الذي يتمملك بيطلان العمد .

وفی بینع من عبر المشتری و حدد هو ابدی بسمات البطلال.
و لا بسطیع آن نصب رضان العقد لا ابدائر و لا خدم العام و لا
خدمت الخاص تنقضی حق ماشر هما و اکن دسطیعوان دان اعمار هما
د این العاقد ، فسیعموان حقم فی طب راهان العقد عن طریق الدعم ی
غیر المباشرة .

كداك لا يستصبع الحكمة أن تقصي يوعد بالعقد من بنقاء يسبه إدا. تنمسك بالإعداد للعاقد دو المصبحة.

# متى يحور التمسك بالسطيون

ورحی حدیث منظلان دعوی آن بعد مدیره السلان مرسط بالمعاده بالقط مالده بلغ راه الان سام الله من وقت و ال علم أو حمس عشرة سنة من وقت صدور العقد ، م يحور إيداء الدفح السال في أية حاله كانت عديد الدعوى عي بحم الدي بدد في أنعقد الماض ،

# كيف يتقرر البقعول :

هدما أن حقد عدى الاصدرة وحردة بال من أن يقرر مالا ومن أد لابد في قرار مطلان من خراص أم الندص أما خرص فد الم المتعاقدين نشرط أن نتوافي لاحدة في كل وبها الإمام على إعلى لعقد و فاحقد لاحل حتى فع والمصاحمة من الدعدة معود المالك و وحصل على حكم منذ وحكم تقاضي هذا الدي يحس العقد أني أن هذا الحدكم هو المدى بشرة الطلان و ولا علما عني الكشف عد كما في الحقد الباطل ولكن الرفعت دعولي الإصال أو دفع به ، ووجد القاضي سعبه فائماً ، فإو لايمك لا أن يعلن عقد، والنسب به السطة التقد، يه التي يملكما في لفس كما سبق الفوال .

ويسر من دين أن للعافد - يميحة - يساعم الأعاق مع المعاق الأحر عيى عدن العقد ، فلس أماعه إلا أن - فع عاران العظال العصال عي حكر يو عن العدرو لاحم ما أن يسمل بإعلال لحلال بر ادم لمعرادة كَمَا أَحَا دَانَ يَا مِن أَهُـلَ اللَّمِينِ لَا لِمِنْ اللَّهِ لِمِنْ لَا مِنْ أَسُولِيمِ فِي فقہ فصب تمندہ لاوں س اساد ۱۶۳ می بھیں کسی لاکمانی ک الملان به . عال موجه إن عاف الأج الأقصب المادة ١٠١ من لقبير الإلماعات سولم إلى عدر ساله عند أو مانس أم يكرو همر فد أجر ہے کال بنا می بدی یہ مده العقد سک بسته دول آل على للطرف الأح صميمه عي إعاله أداري أن ساء ما فعد ه ساري لسلم د وف الكتاف المنظ أم السلس أم م وفي و . الأكرام مفدائل بدروع أماق مفدل المدي مصدي الخديد وجرا عال لعفد في حية عين الأهدية عن طريع الرعلان بالم ادو المعرب وكانت الله و الديم من الله من ١٤٣٩ من هذا الله ولا عني على ما لاي : وولكم لاندن المساد ب تقص كاهده إعلان النعاف لاحد الإعلام المدا الله سب فال أله في م العال عن ها مح عبر المقد الملامي وفال صدراء والأراجل الألواق الأحاقي الما فصيحه العقد بدعوي ، فعم في خلال سه من وعت وصف لاعلال وفي لحاله المران المدن المحس الدرج التداف عاص بة حوال تقام اطلال لعقد لعص الأهم عن طريق الإعلان، و عسمت محم في الك، وم ه الأعلية مور ه. احك عفرو حلى هذه بلق ه الله يوس للحمير القواعد الدعه، طلب الإعال ، وأنحد لد يحتمل أن بندعل أطليق عن المفترح من صعوات خلم ، أنظ محماعة الأعمال النحصر 4 م ص ۲۲۰ - ص ۲۲۰).

ود نصرر نظلاق العقد الفالي بلاطان، عتر كأن ما يكن، فيها ناين المتعافدين وبالنسبة القالعير ، فيوافي هذا والعقد لناطل سواء .

و كل أثر للعقد في بل لمعدد من و يحب إرجاح كل شيء أن أصله كا ق العمد لناص و و كان العمد للدن الإرعاب بعا و نقر و بطلامه . . المشترى المبيع أن المائع ، ورد أنه ثع أثن ألى المشترى ، عني التمصيل الدن فسماه في العمد لناص ، وردا كان العقد فاخلا للإ عال يقص أهلية أحد الماقدين و عرا ، علامه ، فإن نافعيل الأهلية فسير د مادفع بطيقاً بنقو عد أنى في ما أما أما أما أما فاقد الآح فلا بستره من نافص الأهلية الا مقد و ماعاد عدم من منعه فسبب نافيد عمد و الأصل في ديك فاعده عمه فر رجا المادة ١٨٦ من المائل المدى المصرى في دعوى عبر المستحق ، إذ فصب أنه و إدا م سوافر أهلية لتعاقد فيمن قدر عبر المستحق ، إذ فصب أنه و إدا م سوافر أهلية لتعاقد فيمن قدر عبر المستحق ، إذ فصب أنه و إدا م

ورول كل أثر معمد أنصد بالديمة إلى لعير وهو ريب لمشوى معقد وس للإيدال على معلى المي الميدال كل الديال أوحق وعدق و مدق مثم أعلل لمنع وهول لماخ مسترد لعيل حالية من احقوق لعيهم تي رسب المشترى وكدن إدراج المشترى لعيل من حراء فإلى لدانع الأول معمر ملاء الميدا الميادر منه فسترد لعيل من المشترى الذي وهذا عين مافر رياه في صدد المقد الباطل.

# الفرع الشانى نظرية البطلان ق العقه الإسلامي

تمهيرم

أقسام العقد من حيث الصحة والنصلان

# تدريح العقرمن البطعود الى الصحة

بطرية الطلان في الفقه الإسلامي أو سع مثاقا من بدرجا في الفقه العرف، في عند إلى آفاق أدملا . فيدحن فيها إلعام الفقد وعدم سراء في حق لعير وفسحه والفساحة . من وبدحن فيها إلى مدى محدود كان من الشرط الفاسح م شرط بواقف . لذلك شطول وقفنا عد هدد الطرية أكثر بما وفقاعند بطرية البطلان في الفقه الغرفي .

و لعقد في لعقه الإسلامي، من حوب النصلان و لصحة ، أكثر الدرحا مدى لفقه العربي، فهو إسدرج من النصلال إن العساد، ثم من العسادري و فقت الدمن الوقف إن النفاد، ثم من النعادري عرام، فهدات المعقد في الفقه الإسلامي أفسام حملة ، (1) العقد الناطل (٢) والعقد العاسد (٣) والعقد الموقوف (٤) والعقد النافذ (٥) والعقد اللارم ،

وكل من العقد الناص والعهد القاسد عقد غير صحيح . وكل من العقد

١٣٤ . . . . . . . . . . . . . . . . ١٣٤

نر قوف و عقد باه و عمد الا ه عبد صحيح.

عالممو مسيمه ما إن عقد حراء عمد عير هما مرا الصحيح إلى الطال أو فاهل غير المحيح الطالق المرافقة في على فاهل ما أو فاهل غير الله ما أم داد أو داهل المرافقة في الله المرافقة في المرافقة

فيدر في أفيلياه أن يعد يعطن بالناص العالم الرالم فترف م يعاقب والنمال عديد مياضتم التجليفة حتى سمء على مايا من الأحر

#### العقد الباطل

عدل رحاية ما جوه به في عقد إلى حبات ألات

أولا إصاعة عدد أو عمر عن في دد و يردك بوخات وفاد ل متطاعين في محلس العدد هذا على عن الأناه ها ركن العدد الله ها كن الوحاد الكاعم ل صاحب المداج ، والله عدم اللاحرى لدات إلا شرائط بدكن أو أوصافاً له وهذا تكشف عناء عه الموضوعية لواضحة مقده الإسلامي، فأحد عن لإداد، أي لإ اده طاهره لا الإرادة للاصه هو ركن العقد، ولا ركن غيره.

و مطوی هد کی عی عصرین (۱) مطابق لم خاب والصول و هما هو النر صی (۲) اتحاد تحصی عصد ، وقد سنق الکلام عصالاً فی کل می هامن لعنصرین ، (۱)

ه العرب نجر من الأدر ما بناي من منت قر الجنق في العقه الأسمام. عدد والمرح حدد معص المعتود القنيمة التي النداد دلفيطان الهيام ما العدال الملطان الهيام ما العدال والعرف الأميان والمرافق البيادل في تعصل الفعود الدستهود. ما الرواح

ا ثانیا ) لعاقد ال مرا تعییر می فران مه ص صعة حال شخصه صدر عنه هذا النظیر و لا هند عد رلا ردا صدر علی مد أی علی عقل علی علیم ما مرا النظیر و الحد الله و المحر الله و المحر الله و المحر الله الله و المحر الله الله و المحر الله علی عدا الله و المحر الله علی عدا الله و المحر الله الله و الل

( ثالثاً ) المعمود عليه أو محل تعدد و و أرب أن محل لعقد شد صافه أن يكون : ( ) إمر جو را أو تكماً أن متداس السر ١٠ معمد أو فاللا لمعيين (١٠) صاحا للنعامل فيه أي بالا متقد ما تما كذّ وهذه العدام المعالم في تقدم ال

فإدا تو افر معقد هذه العاصر السعه () عان بإجاب و هذه ل (٧) اتحاد مجلس العقد (٣) معاد عامد (٤ لعقل أو عاد (٥) محل مصاور المسلم (٣) محل معين أو فا يستعدر (٧) محل صاح معامل فيه أي مال متقوم عواك (٢ ، فين احق كون فراحتمه له ركبه أن الإحداد في عمل المسوفيا اشر تطه وهي العناصر السنة الآحري . أمارا حاف علم مهافي العقد لا يتعقد ، وكون عقد باطلا لا وجود له

#### العقر القاسرة

والعقد الفاسد مرتبه من مراب العلال لايعرف. إلا "عقه الحنيي.

<sup>(</sup>١) أنظر الجرء الثالث من مصادر الحق .

۲۱ وبیکی اصافه استند المسروع - نیز اسعد بدی بنید د فیمست تقدم ) الی هذه العناصر السیفة .

١٣٦ . . . . . . . . . ١٣٦

أما المداهب الأحرى فلا تمير بين العقد الفاسد والعقد الباطن ، فكلاهما عفد باطل ، تدعوه تاره بالراطن وطوراً بالفاسد .

و يمير الفقه الحنى بين المطلال والفساء على توجه الآتى . إن العناصر السبعة التي تقدم ذكرها . وهي مصوبه لانعقد العقد ، لاسكني لصحة . تل يجب أن تصاف إلى هذه العناصر أوصاف معينة . وحودها صرورى الصحة لعقد . فإذا تحلف وصف منها . اعتبر العقد معقدا بال عم من ذلك لاشتهاله على الركل وشرائطه أي للوافره على أصبه . ولكنه بعض هسدا لخلل في وصفه . وتدلك بتمير لعقد الفاسد عن العقد لركل ، فالعقد المال هو ما لا يكون مشروعاً بأصله ووصفه . أما العقد الفاس فهو ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه .

ثما هي الأوصاف التي بحث أن بكمن عناصر العقد، حتى بكون العقد صحيحاً؟ أما نطابق الإعجاب والقبول واتحاد محلس عقد .. فهدان عنصر في لمبها في حاجه إلى وصف بكليما وكماك عصر العدم، فيو كامل بديه أما عيصر النميار الذي نفوم عليه التراضي . فنحب أن يكله واصف لا إم الصحه العقد. هو حبر فاصاء من لإكراه فالعاف اد شاب إرادته إكراه كان عقده فاسدا . ضيتالمناصر اثلاثه التي ، جع ي خرالعقد ، وأولها أن يكون المحل موجوداً مصاور النسليم، وهذا العصر في حجه ألى وصف بكايه , من الى وصفين العالوجود تحت ألا يدخيه العرار ، والعف يدى سطوى على عر لكون فاسداً والقدرة على الصفيم بكملها أن لكول هاد الصارة من عبر صرر فإن كان لمحل مقدور التسليم والكن في تسليمه صرر ، تعمد العقب فاسمآ للصرر الذي يتراب عني التسليم. والعنصر الناق في المحل هو أن كون محل معيدًا أو قديلًا سعين . وهم العلصم أنصا في حاجة بي وصف كمله . هو نفس وصف الذي بكن وجود المحل أن انتفاء العربي. فيجب أن كون محل حالة من العالي في وجوده وفي تعبيه . والعصر الماث في المحل هو أن يكون محل صاحًا المتعامل فيه ، وها العصر في حاجه بي وصفين يكملانه ، هما أن يكون امح إحالاً من اشرط لقاسد وأن تكون حالم الرباء

فالأساب التي مجعن العقد فاسداً في المدهب الحتى ، «لوعم من العقاده . هي إدن حسة : (١١) الإكراه (٢) العرد (٣) الصرد الدي يصحب التسليم (٤) لشرط الفاسد (٥) الريا (١).

وهده الاسباب دائها تجمل العقد باطلا في المذاهب الأحرى ، على تفصيل سيأتي ذكر ه فيها يتعلق بالإكراء .

#### العقد الموقوف .

في عناصر العقد التي قدمناها وفي الأوصاف التي تلحق بهده العناصر ، . « نظ بين العاقد من حمة وبحن العقد وصبعته من حمه أحرى . فتي يقو م هذا الربط بحث أن يكون العاقد . ( ١ ) لولاية على محل العقد : (٢) الولاية على توج النصرف. والعقد بنعقد صحيحا ، و كنه لاسمد ، بن تكون موقوها إذا تخلف أحد هذين العنصرين .

واولايه على محل المقد حكول على نعت للعافد حلى الملك في هذا على أو المائه على المائك و والا سعلى المحل حلى للعير كان يكون مرهو المؤ منت جراً . فعار المائك الله العصول للهائك له ولاية على محل المعد وردا كان العمد الصادر مه قد صدر من أهل له في محل صاح حكمه ومن أم سعقد صحيحا ، إلا أن هذا العمد بكول موقوط لا بعدام الولاية على المحل علا عمد إلا ياجاره المائل ، و مائك العيل المرتبي المرهوية أو المستأخرة بست له ولايه على محل المقد شعلق حق المرتبي أو المستأجرا به ، ها مقد لدى بصدر عملة على محل المقد شعلق حق المرتبي أو المستأجرا به ، ها مقد لدى بصدر دام و فعاً على هذا المحل يكون موفوظ على إحداد المرتبي أو المستأخر .

والولاية على لتصرف تكون بالسكال العاقد لقدر الوجب من اليميير أوع النصرف الذي يناشره أومن التصرفات ما تكني فيه محاد التمين ، ومنها

ا وحکم نع لمعدل فیل فیصله مخلف فیله ، ومل بری ن هیدا
 سع فاسلا برجع (هد. "لفتر ۱ (علر المنسوف ۱۲ میل) د فیل ۱ ۱۱ میلاد.

بدلا يكون عمد فعل يجب عرج من لاشد . فاولا له عني مصرف هي الأهلية للتصرف .

وس أ. - ى ال محمد الموهوف هو العقد الذي العقد صحيحا الموافرا عامر الألعقاد وعامر الصحة فيه . • كن قصله أحد عنصرى النفاد . الملك أو الأهلية .

و دانسان ما بنه عقد النوفر في على حلاف ، فالسوفعة بلك وال هاد با الله اورياهماران إلى العقد الموقوف هو عقد باطل، وإجعاران المرك الأهلية من عناصر الانعقاد لا من عناص النفاذ ، رئيساني سان ديك .

وفي المدهب أحري بالدرأن بالهب إن أناعهد المرفوف عقد عمر حب و دافی فی مد . العقد طره العمد العالم ، فالعقد عدد می هولون بالأي أهالكالدوق لدام إماعها عبر مح والململ لعملا باص فالعقد المواقياف فالعقد الداسيداني هاد المراسب أورما عقد صحدت و سمل العقد الباف فالعصر اللا ما و لكن أبي الحراقي بدهب هو أل العمد الموقوف م لله مان مان العمد الصحيح فيما ليس لعقد الص والا عقد فالبداء إلى هو فدر من أفلياء العقد الصحب وهو من عراب السلحة للمع في أدياها (وبده في الموة عقد الدم عائمتنا الارم كياسين القوب. حاه في المحر الدالين . و يشاح طا تقل و فليم من بدحل الموقوف تحت اصحيح فهوا فدرامه ، وهو اخلي الصدق التداعب وحكمه عليه ، فإنه ما أقاد الماك من غير الوقف على الفيص ، ولا يصر الوقفة على لأجا ه كتو قف المع المني فيه الحيار عن إلىقاطه ، ومنهم من جعله قسم مصحيات وعاليه مثني القارح آبریعی، فربه فسمه (ی محسه و حن و فاسد و مو فرف ، و قسمه فیفتج القديرين حالًا وعبر حالًا وهو للاث عطروفاسد وموقوف ، تجعيد من عير الحالُّم، وبدأ بالحالُم النف ، وفي لمادس من جامع الفصوارُن أن يسع مان لعير بعير إدن بدون فسممه لس تمعصية . و. أر في عبدي من الكتب

من عاه عاسداً . إلا في علم هون و المستاج فقال في للد الى من عبر الطه اللا يكون في المسع حق لعه السائع في كال لا سفد كلا هون و المستاجي و حلفت عالم ب الكلب في هده المدائة في عصبا أن البيع فاسد ، وفي مع مع عصبا أن البيع في حد الله على حد المعافق في المعافق في المعافق على المعافق المعافق

و بدى أد فيه الدس في مديه المقسد بده في و هن هي من مدي المعد اصحب أو من مرس المقدعيد بدح ما وقع من الاستداب في حكه ، وسلا المكرة في بطال تداهي في حكه ، وسلا الكرة في بطال تداهي في حكه ، وسلا ي أن هد تدمن هو يه باص ما من تقول به فاسيد ومن نقول به موفوف ومن نقول إله معلى كسد المقه أنه فاسيد فو ومن نقول إله مدووف ومن نقول إله مدووف النجر بدائق ها ص ١٠٠٥ من عدين في ص ١٠٠٥ من ما فو وفي المدووف في عاسد و بكون قسيمن أفياه عبر صحب و صحب و صحب بالما المنافقة عد من يقول بالوقف أن المرد به في عاسد و بكون قسيمن أفياه عبر المحلان ، أو مه فو وفي أن المرد به في عدم يقول بالوقف أو موفوف المادة عدم يقول بالوقف أو موفوف المادة عدم يقول بالوقف أو موفوف المادة عدم يقول بالوقف بالمادة عدم يقول بالوقف أو موفوف المادة و هو صحبح عدم يقول بوقفه أو بعده بومه ، فلايند من تقول بطلانه أوفساده - و هو صحبح عدم يقول بوقفه أو بعده بومه ، فلايند من تقول بطالانه أوفساده - و هو صحبح عدم يقول بوقفه أو بعده بومه ، فلايند من تقول بطلانه أوفساده - و هو صحبح عدم يقول بوقفه أو بعده بومه ، فلايند من تقول بوقفه أو بعده بومه ، فلايند من تقول في حكمه بين الطن وفاسد ، والصحبح أنه باص لان الهدر عدا الماد بالموالية الماد ا

عير راص أصل ابيع (المسوط ٢٤ ص ١٥٥) ، وبرى من داك أن بيع المكره الإيجمع بين لصاد والوقف من هو إما هاسد أو موقوف ، وأن بيع الهارل باطن لافاسد ولا موقوف ، فلا بتد حل الوقف في العساد ، ولا تتلاقي العساد مع أوقف أصلا ، فالعقد العاسد غير العقد الموقوف ، الأول غير صحيح والنافي صحيح ، فيكون العقد الموقوف ، دن فسها من العقد لصحيح الشطر في هذا المعنى ، عثاً في العقد الموقوف للدكتور كي عند ابر في محلة القانون والاقتصاد ٢٥ ص ١٦٦ ) ،

#### العقد البافئر غير اللازم :

إد احمعت للعقد عناصر الانعقاء والصحه والفاد، فصدر العقد من أهله في محل فان خسكه، وكان لعاقد له اولاية على محل العقد والاهلة واجمه للتصرف الدى يعشره، فقد العقد العدم ال

والأص أن لعقد الدى سعقد صحيح الد لاعو لاحد لعافسين أن وجع فيما لرحة للمرده ، ولكن هناك عقودا غين طبيعها أن يرجع فيها أحد العافدين دون يوقف عنى إلى ذا العاقد الآح ، كاوكالة والشركة واهية والوديعة والعاربة والإهن والكمالة وهديد عقود يكون فيم لاحياتها في بي حل الرحوع ، وقد من من هذه احيار الديل حيار العلط وحيد الوصف وحيار الديلس وحال العالم وحرر مر في اصفقة ١١ ، وهذا وحيار التوقيق وحيار الترابعة معروفة عيرا لحيارات المقدمة بدك ، هي حيار الشرط وحيار النعيين وحيار معروفة عيرا لحيارات المقدمة بدك ، هي حيار الشرط وحيار النعيين وحيار

ا بصر الحرد انتائي مي معدائر الحق في العقة الإسلامي، ما حيدال لحسر فيو محدث فيه به ابتد عب كد عمد به وهو على كل حال بعس عقد العقد . وحدر العبول الرائر افتران القبول بالإيحاث ، وهدالة دار حيار في غوار أرافعك المولة.

الرقريه وحيار العيب . إن "نعت حياد علها لأحد العافدين استطاع بإرادته المنفرادة أن ترجع في لعقد , وسيأتي بنان دلك .

فإدا كان لعمد قابلا لأن برجع فيه أحد العاور بن بيراديه وحده دون بوقف على صاء لعاقد الآخر ، زما لآن صبعته نقتضى دلك وإما لآن فيه حياراً من الحيار ب التي أشر با إليها ، فهذا عقد باقد عير لارم ، هو عقد باقد، لابه العمد صحيحا منبجا عمم آثاره ، ثم هو عقست عير لارم ، لأن أحد العاقدين يدنطيع وحده أن يسمن بقسحه فهو غير لازم له ،

أما إذا السوق العمد أيضا شرائط الداء من الصلعة تستعص على العسج بإرادة منع دة وحوام الحيارات احلته الله فقد العقد المحتجا العداكا إماء فللج حملع الآثارات التراكب عليه الويراء كالآس العاقدان تحيت الانجوار الرحوع فادر لا التاقيما معاً على الشان منه، وهذه هي المرابة العلما من الصحة والقوة في العقود (1).

مهم التدرج ماج الدتمه الإسلامي سحة العمد ، فسحت على تتعافب .

١ — حكم العقد الباطل.

٧ \_ حكم العقد الغاسد.

٣ ـــ حكم العقد الموقوف.

ع ـــ حكم العقد الثافذ غير اللارم .

١٤٧ . . . . . . . . . ١٤٧

## المبحث الأول

#### حكم العقيد الياطل

## لبسق از وجود شرعی فیلایتنج آگرا ۲

لعقد النظل لا خواله إلا من حدث الصورة اللمس له وحدد تترعى و
من أبرهم عدد ، والعدم لا يشح أشاء في اجاملة أماده ، أو حراً ، كال
عد الطلا الا أثر له ، كل الدله السل عدل و من مداح ، أو حراً من
مسير ، كان يبعد كرائان طلا لا أرائه النازلة بالسل عال مقوم ، وكراله السير ، كان يبعد كرائان طلا لا أرائه النازلة المن المن عوام ، لا أشر له من عوام ، لا أشر له ، لا أشر له ، لا أشر له والمنافر عن صبي عالم أو من عوام ، كول الصلا
لا أثر له ، لا تعدام القبلا في العادر عوام من دال في العقد من وافر الله والمرافقة التي تقدم داكرة

حده في مد و الأد م الحد المو الما من حال عالم الأل المسرف الموجود اله المدون الأهلية و محلية شرع كالأوجود المصرف حمل الألم الأهل في حل حمله المدالة على الألم الأهل في حل حمله المدالة على المدالة المدالة المحلولة المول المدون المدالة المدال

المانى، لا ، لاصمه إدا تقويم بى عى العزة والشرع أهان المسمى على المسلم فكيف ينعقد بقيمته ولاقيمة له ، وإذا لم ينعقد ، ينطل ضرورة . . واختلف مثانجا في بنع العند باسنة ، له م . قال عاميم باعس ، وقال عصمم نفست و صحيح أنه بنص . لأن يستمي أنما بنس بمان أصلا وكون الآن مالا في منه شرط الإبند د . وكدا الحسد في ردا قال بعد بعد أنمى . قال نعصم بنا على والله دهم الكرحي من أصحاب وقال نعصم بنا أنمى . قال نعصم بنا على والله دهم الكرحي من أصحاب وقال نعصم بنصد ولا بنص كان المن وسكل عرب كان من ، والدا عن صنا على المنا عرب كان المنا عن من من والله دهم الكراحي من أصحاب وقال نعصم بنا بنا والله دهم الكراحي من أصحاب وقال نعصم بنا الكراحي من أصحاب المنا عن المنا على المنا عن الكراحي من أصحاب المنا عن المنا عن الكراحي من أصحاب المنا عن المنا عن الكراحي من أصحاب المنا عن ا

و حام في لأشار و يطائر لاس عهد ، الماض ، الماسد عبد الفي الحد دب مرادهان وفي السكا - كريت و أما في الده قد مان ، فياصه مالا تكون مسروع صده و عصده و في مده مكل من و با صده دم و صده ، وحد الأمل أنه لا عرب أنه لا عرب المصد وحدك الله أنه عرب به وأما في بإحرة شمايان ، فاو الأحب لاح في مصده كار ساح أحد الله تكل ثمر كم شمايان ، فاو الأحب لاحب لاح في مصده ، وأما في هم ، فقا في جامع المصد با في مده با في هم ، فقا في جامع المصد با في المسدد معلق به الصيان ، أصد لا معلم به صبح با برحماج ، عمل الحس لمدين في عامدة منا و عام من المراف المدين في عام المراف المدين في عامدة من المحم بالمراف المراف المراف المدين في عامدة من وعيد المدين كالمحم بالمراف المراف المر

### وإذا تقروجت الرد وإعادة الحال إلى ما كانت عليد:

و مدارا العقد الناص لا و حداله شداع و لا بدح أي أثر و هامه يتر تب على ديث أن أحد العاقد من لا يمث أن بجبر الأحراعي تنصده و يرا المد العاقد الحتيارة و سنواه كان بعد الرحال أو لا عد وكان له أن يسترد مسمه نده و المعدد و في السنع او عن ملا و لا كور المشترى أن بحبر الدنع على مسليم المسع و ولا لميامع أن يجبر المشترى على دفع شي و و سير لنائع محتياره

١٤٤ - مصادر أحنى

المبيع للمشترى. أو دفع المشترى باحتياره التملك تع كان للمانع أن يسترد المبيع والمشترى أن يسترد النمن.

ولو سد المشترى بعقد باص مبيع و تصرف فيه لآج باسع ملا. فإن نصرف المشترى لايمنع آبانع من استرداد المسع من بد المشترى المانى. دلك أن لسع لباص ما ينفن الملكية بمشترى، فيكون المشترى قد باح مالا غير بموئة له، فالسع موقوف على إجارة المالك وهو هذا الهائع، فإدام يجزه، كان له أن يسترده، كما نقدم القول.

حام في العناوي الحالية ، و بيع الصبي الذي لا يعف والمحتول . . ص . . والنبع الناص لا يقيد الملك وإن النصل له الفيص ، حتى لوكل سبع عبدا فاعتقه لا يسد إعناده . . ولو ال أم الولد وسنها ، لا يسكم المشتري . والمشتري المشتري المناه والدالا يملك وأل قيص ، إهامش الفد وي أهديه الاس ١٩٣٣ .

والعاسد سواه في هذا المدهب سد بحروح المنيع عن بد المشترى بيع صحيه والعاسد سواه في هذا المدهب سد بحروج المنيع عن بد المشترى بيع صحيه أو عنواً وهذا أو صدفة ، و تتعلق حق لعير البيع ، كرهم داء يقدر الراهن على خلاصه لعسره فيه قدر لملاء ته لم يكن فوه ، وكرحا انه اللا منة ( الشرح الكبير للدر سر في هامش الدسوق ٣ ص ٧٤) ، فيحمى المدهب الداسي الدير في العقد الماسيا عن المدهب الداسي في العقد الماسيا عن المعمد الماطن المحمد الماسيان مدهب ماكاكا غده القول ، ولو فات المبيع العلا على المتعمد الماطن المحمد العاسدي مدهب ماكاكا غده القول ، ولو فات المبيع العلا عن المتعمد في المتابع والماسي المتابع ، فود الماسيات الرامع حكم المائع القيمة في القيمي والمن في المتابع ، فود المان عوده ووجب رد المسع باطلا المائع إلى عاد لحده الأصلية ، سواء كان عوده حتيارياً أو صرورياً كإرث ، وهذا مام يحكم حاكم بعدم الرد ، أو كان القوات واجعا إلى تعير السوق ثم عاد السوق إلى حانته الأولى ، فلا يربع حكم المفيت واجعا إلى تعير السوق ثم عاد السوق إلى حانته الأولى ، فلا يربع حكم المفيت والجعا إلى تعير السوق ثم عاد السوق إلى حانته الأولى ، فلا يربع حكم المفيت والجعا إلى تعير السوق ثم عاد السوق إلى حانته الأولى ، فلا يربع حكم المفيت والانجاب عن المشترى الرد (الشرح الكبير المدر ديرى هامش المدسوق وصوف).

ويفوت الرد أيصا في مدهب مالك تنعير المبيع ريادة أو نقصا في يد المشترى ( الشرح الكبير لندر دير في هامش الدسوقي ٣ ص ٧٢ — ٧٣ ).

### ولا ترد عليه الاجارة وينمسك بالبطلان كل ذى ملعن:

ولما كان العقد الباطن عبر موجود شرع، فأنه لايتصور أرب بلحقه الإجارة إد الإحارة لاتنحق إلا عقدا موجودا قابلا لإنتاج أثره فينقد بالإجارة، والعقد الباطل، كتصرف شرعى، معدوم وغير قابل لإنتاج أي أثر، ومن ثم لانمكن إحارته.

وإدا كان العقد الباطن منعده ، فلكل دى مصلحه أن يتمسك بالبطلان ، يتمسك به كل من العاقدين ، وقد رأينا أن النائع في ليبع الباطن لايجبر على تسلم المبيع ويسترده إدا كان فد سبه وهذا عن هر يق المست بالبطلان، ورأينا أن المشترى لا يجبر على دفع التن ويسترده إدا كان قد دفعه وهذا أيضاعي طريق المحسك بالبطلان . كذلك الشفيع لا يمث الأحد بالشفعة في يبع باطن ، إد يستطيع البائع أن يتمسك ببطلان ليبع لمنعه من الأحد بالشفعة ، وهما المتمسك بالبطلان هو أحد العاقدين وليكن يتمسك به صد العبير لاصد العاقد الآحر . كذلك يجور لمرتهن أن يتمسك سفلان البيع الصادر من العاقد الآحر . كذلك يجور لمرتهن أن يتمسك بطلان البيع الصادر من المؤجر للعبن المؤجرة ، واست حر أن سمسك بطلان البيع الصادر من المؤجر للعبن المؤجرة ، وحار الورثة أن سمسك المطلان البيع باطل ، دخلت لعبن بطلان البيع الناطن ، وحار الورثة أن سمسكم المطلان البيع باطل ، دخلت لعبن الملبعة في تركنه ، وحار الورثة أن سمسكم المطلان البيع الأن لهم مصلحة في دلك .

# ولسكه العفدالبالحل قد ينتيج أثراكو قعة مادية لاكتاء رف شرعى :

و لعقد الناطل إدا لم يكن له وحود شرعى فإن له وجودا هعلياً ، وإذا لم ينتح أثرا كنصرف شرعى فمن الجائر أن منتح أثرا كو اقعة مادية . ١٤٦ ميييييييييييييييي مصادر الحق

و تستعرص أثرين نما قد ينتجه العقد الباطل. لاكتصرف شرعى، بل كرافعة مادية :

(أولا) انتقال العنمان إلى المشترى . فإدا فرصنا ، في عقد بيع ماطل ، أن البائع سلم المبيع إلى المشترى ، فإن البيع الباطل كتصرف شرعى لاينتح أثرا كما قدمنا ، فهو لا ينقل الملك للمشترى . وإدا هلك المبيع في يد المشترى ، فقد كان يبنى أن يهلك على البائع ، لأن المشترى قبص المبيع بإدنه دون أن ينتقل الملك إليه فيكون أمانة في يده ، والأمنة تهلك على مالكها فتهلك هما على البائع ، ولكن تسلم لدائع المبيع لمشترى وقد اقترن بييع باطل ، وهذا البيع الباطلة وحود مادى ، فهو كو اقعة مادية إدا اقترن بو قعه التسلم يجعل المشترى قد قبض المبيع نقصد تحقيق مصلحة له ، فليست يده إدن بد أم نة .

وم هنا وحد رأيان في لفقه لحنى . رأى يقف عبد تسليم المبسع بهدن البائع ، فيحعل بد المشترى بد أمانة ، ولا ير ب على افتران التسليم بالبيع الناطل أى أثر ، ومن ثم يكون الهلائ على النائع . ورأى ير تب على افتران التسليم بالبيع الناطل من بوصف البيع وافعة منادية لاتصرفاً شرعا أثرا ، بد يجعن التسليم حاصلا لتحقيق مصفحة للمشترى فتكون بد المشترى بد صماء من ومن ثم يكون الهلاك عليه لاعلى النائع ، قياساً على سوء الشر ، حيث نقص العاقد الدين لتحقيق مصلحة له فيكون الهلاك عليه .

وقد ورد في الدائع في هذا المعن ما يأتى . ، ثم إذا باع مالا بما لسن عمال حتى على السبع ، فقيض المشترى المال بهدر البائع ، هل يكون مصمو العليم أو يكون أمانة ، لائه مال عليه أو يكون أمانة ؟ احتلف المشيخ فيه . قال بعضهم بكون أمانة ، لائه مال قبضه بهدن صاحبه في عقد وجد صورة لامعن ، فالتحق العقد بالعدم ، و بني إدنه بالقبض . وقال بعضهم يكون مصمو نا عليه ، لأن المقبوض على حكم هذا البيع لا يكون دون المقبوض على سوم لشراء ، ودلك مضمون فهدا أولى ، (البدائع ماضمون فهدا أولى ، (البدائع ماض ٣٠٥) .

وحاء في فتح القدير . والباطل لايميد ملك النصرف ولو هلك المبع ق بدالمشترى فيه ـــ أى في البيع الباطل ـــ يكون أمامة عند بعص المشانح ـــ هو أبو نصر بن أحمد الطواويسي ـــ وهو رواية الحس عن أبي حتيفة . وعند البعض . كشمس الآئمة السرحسي وغيره . يكور\_ مصمو ما بالمال أو القيمة وهو قول الأئمة اللائة.لأنه لا يكون أدنى حالًا من المقبوص على سوم الشراء . وقيل الأول قول أني حنيعة رحمه الله والناني قولهما . كالخلاف لكائر بينهم في أم الولد والمدم إدا بيعا فاء عبد المشترى . لا يضمنهم عبد أتى حنيفة، ويضمنهما عندهما والمقنوص على سوم الشراء هو المأحود ليشتري مع تسمية الش ملا إبرام بيسع . كأن يقول أدهب بهدا عال رصنته اشتريته أنجشرة ، فإدا هلك صمى قيمته ، فإدا صمى هدا مع أنه لم يوجد فيه صورة العلة ، فلأن يصمى فيما يحل فيه مع أنه وحد دلك أولى . ولأني نصر المروى عنه من عدم الضيان أن الصيان في المقبوص على سوم الله أم. إن قلت إنه عد صحة كون المسمى ثما كالدراهم على ما دكرنا من قوله إن صيته اشتريته بعشرة سلماه . وهو منتف في تسمية المحرم كاخر . وإن قلت عند التسمية مطلماً منعاه ، فيحب عصالِه ، وهو أنه إن كان السلان العدم مالية الثي أصلا لانصمي وإن كان لعدم المبيع كما لو ماعه عي أمه ياقوت فإدا هو رجاح نمن صحيح دراهم مثلاً فقيصه يصير مصموناً ، ( فتح القدير ه ص ۱۸۷ -- ۱۸۸ ) ٠

وجاء في ابن عابدين : وقوله لآنه أمانة ، ودلك لآن لعقد إدا على بق محرد لقبص بإدن المالك ، وهو لا بوجب اضمان إلا مالتحدى . درر . قوله وضح في لقنيه صحنه الح ، قان في الدرر وقيل بكون مصمونا ، لانه يصير كالمقبوص على سوم الشراء ، وهو أن يسمى الش فيقول أذهب بهد فين رضبت به اشتريته بما ذكر . أما إدا لم يسمه فذهب به قبط عده ، لا يصمن عليه الفقية أبو الليت ، قبل وعليه الفتوى ، كذا في العنابة ه . . . . كن في النهر واختار السرحسى وعيره أن يكون مضمونا بالمان أو بالقيمة ،

لانه لا یکون أدنی حالا می المقبوض علی سوم الشراء . وهو قول الأثمة الثلاثة . وفی القنیة أنه الصحبح . لکونه فبضه لنفسه . فشابه الغصب . وقیل الاول قول أنی حنیفة والثانی قولهی ، ( ابن عابدین ع ص ۱۹۳ — وانظر أیصاً البحر الرائق 7 ص ۷۲ — اریلمی ع ص ۶۶) .

وتري من دلك أن الصحيح من الرأيين في المدهب الحنبي هو أن المبلغ معد ماطل یکوں مصمو ما فی بد المشتري . لأن المشتري قبضه لـ مسه و لتحقيق مصلحته ، فلا تكون أدنى حالاً من المقنوص عنى سوء الشراء . وهذا هو الحـكم في مدهب مائ جاء في الحطاب : ، وإنما ينتقل صمان الفاسد ( أي الباطل ) القبص : هذا قول اس الفاسم . وأما الملك فقال في التوصيح وإن قلما إن لصمان في الحبيع بعاً فاسدا انتمن بالمنص، فالمنك لاينتقل بدلك، س لاد من صميمة الفوات، ( الحطاب ع ص ٣٨٠ ). وجاء في الشرح الكبير لسردير . ، ولما أنهى البكلام على ما أراد من اساعات التي و إد النهى عنها . أنبع دلك عا يوحب صمان المبيع على المشترى فيها . فعال وإنم " يدمن صمان مبيع البيع الفاسيند ، عني البت متعما عليه أم لا ، إلى المشترى ، لقبص المسمر ، هذا المشرى شَ أَمَلًا . كَانَ المَيْعِ يَدْحَنِ فَي فَعَانَ المُشْتَرِي في اسبع الصحيح بالعقد أو بالقبص، ونفيت القبص بالمستمر للاحترار عما لورد المشتري السلعة الماتعها على وحه الأمانه أو عيرها . كمالو استش ركو بها مدة و أحذها معد فيص المشيري ها فاسدا فيلمكت فالصيان على الباتع. ورد المبيع فاسدا لربه إن لم نفت وحوياً ، ويحرم انتفاع المشترى به مادام هائمًا . ولا علة تصحبه في رده . بن يقور بها المشترى لأنه كان صحانه و لعله بالضمان . ولا يرجع على البائع بالنفقة . لأن من له العلة عليه النفقة . فإن أَهْقِ على مالا غَلَة لَّه رجع بِها ، وإن أَعْقَ على ماله عنه لا تبي بالنفقة رجع برائد لنفقة . فإن فات المبيع فاسدا بيد المشترى ، مصى امحتلف فيه ولوخارح المدهب بالثمي الدي وقع به البسع . وإلا يكن مختصا فيه بل متفقا على فساده ( وهو الباطل ) . صمى المشترى قيمته إن كان مقوما حيئد أي حين القبص ..

وصمى منل المثنى إدا بيع كيلا أو و إذا وعيركمله أو ورنه ولم يتعدر وجوده ، وإلا صمى قيمته يوم الفصاء عليه بالد . ومحل رد القيمة فى الجراف حيث م بعير مكيلته بعد وإلا وحب رد المثل ، ( لشرح الكبير للدردير فى هامش الدسوق ٣ ص ٧٠ — ص ٧١ — وانظر أيصا حاشية الصاوى على الشرح الصعير ٢ ص ٣٠ — ص ٣٣ - احرشي ٥ ص ٨٥ — ص ٣٣ ) .

و عدهما نشين أن اسيع الدطن بسح أنَّا اكو اقعة عادية ، فهو إدا اقترين القبص يجعل لمبيع في ــ المشيري مصمع با عبد الهلاك .

ا ثمياً ) عدد بروح ، الرواح ، طلاكات أو فالمدا الآل مطلال الروح وفساده سال حتى في المدهب الحلي الدس له وحود شرعى ، وإل كال له وحد فعلى فلا علج أثره كنصاف : عن ، مالكن يدح عص لآثار كو اقعاء مال ، إذا فيران بالمداء الدعل أو حد ، فالدحول مقدرها بمقد رواح داخل أو فالمدو افعه مادية تداء حد صبعتها أثاراً معينه ، كدره الحد واثنوت الدليب وه حوب العدد والمها ،

جاء في البدائع في هـا الصدر ما دي . و أما التكاح عاد. و فلا حكا له فس لد حول . وأما بعد اند حول . فيتعلق به أحكاه . مها شوت ليسب ، ومها وحوب العدة ، وهو حكم الدجول في حقيقه . ومها وجوب المار . والاص همه أن السكاح الماسد ليس بسكاح حقيقه . لا بعداء محله أم محل حكمه وهو بيث ، لأن بيث بنت في الدفع و مافع البصع ملحقة بالأجواء والحر بحميع أح الله الس محلا بيد لأن احد يه حدوص ، ولان الملك في والحر بحميع أح الله الس محلا بيد لأن احد يه حدوص ، ولان الملك في الأدمى لا يات بلا والدف والحراء تنافى الرق . يلا أن الشرح السقط اعتبار للمدى في سكاح العالمات بعد المدى في سكاح العالمات بعد بدات عدد الدون السب بعد العدد ، وصاحه الصع مح العدد ، وصاحه الصع عدد العرورة ، وحداد العدد ، وصاحه الصع عدد العرورة ، المدر العدد الصرورة ، العدد العرورة ، المدر العرورة ، المدر الله المرورة ، المدر الدون المدرورة ، المدر العرورة ، المدر المدرورة ، الدون المدرورة ، المدرورة المدرورة ، المدرورة المدرورة ، المدرورة المدرورة المدرورة المدرورة المدرورة المدرورة المدرورة المدرورة الكار المدرورة ال

ولا صرورة قبل إستيماء المنافع وهو ما قبل الدحول فلا يجعل منعقداً قبله .. ثم اختلف في تقدير هــا المهر وهو المسمى بالعقر . قال أصحابنا الثلاثة بجب الأقل من مهر مثلها ومن المسمى ، وقال رفر يجب مهر المثن بالعا ماطع ، وكرا هذا الخلاف، في الإجارة الفاسدة. وحه قول رفر أن الماقع تتقوم بالعقد لصحيح والفاسد حميما كالأعيان . فندم إطهار التقوم ودلك بإيجاب مهر المش بالعا ما لله لأنه قيمة منافع البصع ، وإنما العدول إلى السمى عند صحة السميه ولم تصر ، هذا المعن أو حدًا كمال القيمة في العقد القاسد، كذا هما. ون أن العافدين ماقوما المنافع للأكثر من المسمى ، فلا تتقوم لأكثر من المسمى، قصلت أد بادة مستوفاء من عير عقد فم بكل لها قسمة .إلا أن ممر أسن إذا كان أقل من المسمن لاسلم به المسمى، لأنها رضبت بدلك القدر . ساها تمهر ملمها - واحتلف أيصا في وقت وحوب العدة أنها من أي وقت مدير . قال أصحامًا الثلاثة إنها تحت من حين يفرق سنهها، وقال رور من آخر وطء وطئها حتى لوكات قد حاصت ثلاث حيص بعد آخر وصموطئها قبل التمريق فقد نقضت عدتها عده . وحه قوله أن العدة تحب بانوط . . لانها تحب لاستبراه الرحر ودلك حكم الوطء. ألا ترى أنها لاتجب قب الوصه. وإدا كان وجوبها بالوطء محت عقيب الوصاء بلا فصل كأحكام سات العلل والياأن الكاح الفاسد بعد الوصِّء متعقد في حقَّ القرَّ أشَّ لما بينًا ، والقرَّ أشَّ لايرول فس التفريق، بدليل أنه لو وطنها قب لنفريق لا حد عليه ولا يجب عليه يتكرار الوطء إلا مهر واحد، ولو وطنها يعد التفريق له مه الحد، ولو دحلته شبهة حتى امتنع وجوب الحد بلرمه مهر آخر،فكان التفريق في الكاح القاسد بمرلة الطلاق في الكاح الصحيح. فيعتبر ابتداء العدد منه كما تعتبر من وقت الطلاق في النكاح اصحيح . و لخوة في النكاح الداسد لاتوجب العدة. لانه ليس نكاح حقيقة إلا انه ألحق بالكاح في المتافع الم توفاه حقيقة مع فيام الماقع لحاجة الناكم إلى ديث، فيـتى في حق غير المستوفي عني أصل العدم، وم بوجد استيعاء المافع حقيقه بالحلوة . ( البدائع ٥ ص٣٥٥ ) . وقد بقال إن الآثار التي تترب على الرواح الناطل أو العاسد – إنما تترتب لا على واقعة الرواح المادية ، مل على واقعة مادية أحرى هي واقعة الدحول بالروحة ، ويقول الاستاد محمد أبورهرة في هذا الصدد : ، وقد قرروا أن دلك لنس موحب النكاح، ولكنه مقتصى الدحول مع شهة العقد، وهو يئت لبوطه بشهة ولو لم يكل عقد ، لان الشهة ها الحهل الدي لم تتوافر معه أسباب العلى (المدكية و مطرية العقد في الشريعة الأسلامية ص ٣١٤).

وهذا لقول صحيح فيها لو أحدما برأى رو السابق الدكر فيها بتعلق بابتداء العدة، فإن رفر لا يجعل لو اقعة ارواح الباطل أى أثر فى هذه المسألة بلريجعل الأثر لو اقعة الدحول، فيعتبر بدابة العدة من وقت آخر اتصال بالمرأة لا من وقت التفريق. أما لو أحدثا برأى الائمة اللائة ــ ألى حيفة وصاحبه ــ وحب أن بعند، إلى حانب واقعة الدحول، بو اقعة الرواح الباطل ذاته ، فالمهر المسمى بدحل فى الحساب ادا كان أمن من مهر المن ، والعدة لا تبدأ إلا من وقت التفريق أى من وقت روال واقعه الزواح المادية. من ينه يمكن القول، أحدا برأى الائمة الثلاثة، إن الرواح الباطل أو العاسد يبتى صعقدا في حق المستوفاة حقيقة، وسى في حق غير المستوفى على أصل العدم، وهو ما يصرح به صاحب البدائع فيها قدمناه.

#### انتقامى العقد في حالة البطعود: :

ويمكن القول بأن الفقه الاسلاى يعرف فكرة انتقاص العقد في حالة لبطلان . وتستعرض في هذا العدد بعض الصوص الفقهية في كل من المداهب الأربعة .

هى مذهب مالك جاء فى القواس العقبية لابن جرى : وإذا اشتملت الصعقة على حسلال وحرام ، كالعقد على سلعة وخمر أو حبربر أبو غسير ذلك ، فالصفقة كلها باطلة ، وقبل يصح البيع فيها عدا الحرام

١٥٢ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٥٢

لقسطه من اش ولو باع الرحل ملكه وملك غيره في صفقة واحدة ، صح البيع فيهما ، ولومه في ملكه ، ووقف الروم في ملك عيره على إجارته ، (القواس المقهية ص ٢٦٠ ، وترى من دلك أن البيع ، في مدهب مالك ، إذا كان في شق مه صحيحا وفي شق واطلاً. في رأى بكون الصففة كلها باطلة ، وفي رأى تحر ستقص البيع ، في ول النق الناطن ويدي الشق الصحيح بقسمه من الثن ، أما إذا كان السع في شهرمه رودا وفي شق مو فرفا ، صد البيع في الشقال ، فإذا أحر الشق الموقوف ، عد السع في الشفار جميعا وإذا ما يح الشق الم قال في من ، المقص العقد هذا في شق وسفط في السق الأحر

وفي الما هب أحسى تفصيل سقله عن أ. ينع فيم يأني . وومن حمع من حر وعد، أو س شاه دكيه ومنة، ص لنبه فيها، وإن جمع به علم ومدير او اين عيدهوعيدعا و او دن ميٽ وه فيت صحيق آهان وايد ويد ك. ما الاول فالممك على إطلاقه قول الي حدمه ، وعدهما إلى تر عمل على واحد منهم حارفي العند والدكية وإلا فلا الأنه إدا أن أسها صارا صفقتون. فيتقدر الفساء نقدر المصلم بخلاف ما إداء سم لكل واحد تما لأنه يبهي بيعا بالخصة اشاه وهو لا يحور . وله أن لصفقة محدة فلا يمكن وصفها بالصحة والفساد فتنطن، وهم لأن اخر والمالة الايدخلان في لعقد عدم شرطه وهو الماليه . فيكون قيول أعند في أحر و سيته شرطا خوا العقد في أصدو إلدكة فينض وأما عاق فهو قول عمالنا للأنه وقال في لايصح لان محل العصد المحموج . ولا يتصور ملك لانتمام محمة في مدير وبحودكم الولد والمسكات ، وقد حمل فنول العقد فيه شرط بصحه العقد في المال . فيفسد كالفصل الأول والعرف بالقصير - أي حلفه مثلة ولهما إدا م معصل من الله و عدد بدخا عن أسه ، ما يعصر في حقه، فيلام أيَّى عبهر حرية العاموهم عم مقسد وفي عص دول حر و تحو فالدحل في ليع اصلا ١٠٠ ح سع يا صريم كال عالميه ما و فالحق لجهاله اللَّى عبد العقد . والدار عني بالساء وأما ويداو كاب وعبد العير يدحل فى البيع أن القاضى لو قضى بجوا. يبع المدر وأم الولد يبفذ، وفى المكانب ينفد برصاه فى الأصح. وفى عبد العير بإحارة مولاه، ولولا أنهم مال ولم يدحلوا فى العقد لما بقد كما فى الحر والمبية الوابما بحرجول من العقد بعد الدخول لاستحقاقهم أنفسهم فى المدير وأم الولد والمكاس وفى عبد العير لأحل مولاه، فلا يكون بيعا بالحصة النداء الى في حابة لمقه فلا يفسد ، وقيها إذا حمع بين مال ووقف دوايتان: في رواية يفسد فى الملك لأن البيع لا ينعقد على الوقف لأنه صار محررا عن الملك والتمك ، فصار كالوحمع بين حر وعبد ، ذكره الفقية أبو الميث فى بوازله ، والأصح أنه يحير فى الملك ، لأن الوقف مال ولهما ينتقع الماتماع الأموال ، عبر أنه لاما : لأجل تعلق حق به ، ودلك لا يوجب قساد العقد فيا ضم إليه كالمد و يحود . يحرف المسجد حيث يبطل العقد فيا ضم اليه لأنه ليس بمان ولهما لا يتقع به انتفاع الأموال ، فصار كالحر ، (اليلمي في ص ١٠٠ ص ١٠٠ ص ١٠٠ والص أبصاً : المسوط ١٣٠ ص ٢٠ ص ٥٠ التحر الرائق ٢ ص ١٠٠ ص ١٠٠ والها العلوي الهدوي الهدية ٣ ص ١٠١ ص ١٠٠ ) .

و بدو می هده مصوص آن انتقاص العقد لابتم علی للجو الدی یز به فی الفقه لحربی . فی الفقه العربی ، کیار آیا، منتقص العدد إلا إدا سس آنه ماکان لیتم سیر اشنی الدی وقع ناطلا أو قابلا للإسٹال ، فالعبرة إدن مصد العاقدین . أما فی لفقه الحمی فتم الانتقاص علی آساس موضوعی لا عی آساس دانی ، دلک آنه لایحور اسیع بالحصة می ایش ابتداء ، ویحور دلک بشاه ، فادا کال السیع فی شقی باده وفی شی موقوها ، بحل المسیع کله فی العقد إذ یسعقد لسیع فی اشتقی ، فادا سقط الشنی الموقوف العدم ، جدر به ، می اشتی مدف محمد می آن تراکی فیدا ، وسیقی فیدا الله می المحصه می آن تراکی فیدا ، وسیقی فیدا الله می فیده می آن در کی فیدا ، وسیقی فیدا الله می فیدا می فیده می آن در کی فیدا ، وسیقی فیدا الله می فیدا می فیده می آن در کی فیدا ، انتقاص بعقد فی آنه حاله لان لعقد عد وقع عی الحمور بر و المحمور المدر آن الفاص بیع فی شی صحیح وفی شق ناصلا ، می حق فیدا می فیدا بر الشق آما یا کان سیع فی شی صحیح وفی شق ناصلا ، می حق فیدا بر الشق آما یا کان سیع فی شی صحیح وفی شق ناصلا ، می حق فیدا بر الشق آما یا کان سیع فی شی صحیح وفی شق ناصلا ، می حق فیدا بر المقد بر الشق آما یا کان سیع فی شی فید وفی شق ناصلا ، می حق فی فیدا بر الشق

١٥٤ . . . . . . مصادر الحق

الصحيح لعدم الانعقاد في الشق الناص . فيكون بقاء الشق الصحيح وحده يما بالحصة من اغل اعداء وهذا لا يحو ، فيسقط الشقال معاً به الباطل والصحيح بيا بالمطلب ويسم من دلك ، عد الصاحيح ، أن يعين ابتداء لكل شق حصته من الأن ، فعد دلك تعتبر الصنفة صفقتين مستقدين تجور فيها التجر ته . فتصبح واحدة و بطل الاحرى ، وفي هذه الحاجين ، فين الشق الصحيح وقي هذه الحاجين ، فين الشق الصحيح فائد الله السن بها بالحصة من الأن ابتداء ، بن هو ليس بها بالحصة من الأن ابتداء ، بن هو ليس بها بالحصة من الأن المدارة .

وفي مدهب الشافعي خلاف في جيرا التقاص العمد نبقله عن المهدب لمشارای فیما باقی ، وإدا حمع فی السم لین مایجور بیعه و نین مالا یجور بعه ، كاحر والعبد وعبده وعبد عيره ، فمنه قولان . أحدهما تفرق الصفقة فيطن اسع فيما لايجو \_ ويصح فيما يجو \_ ، لأنه ليس إطاله فيهما البطلانه في أحدهما باولى من تصحيحه فيهما لصحته في أحدهما ، فيطل محل أحدهما دون الآخر ونضا على حكمهما ، فصح فيها بجو ونص فيها لايجوز ، والقول الثاني أن الصفقة لانترق فيبطن العقد فيهما ، واحتلف أصحابًا في علته . فنهم من قال ينظل لأن الفقد حمع خلالا وحراما فعلب التحريم ،كما لوحمع مين أحتين في ليكاح أو ناء درهما سرهمين . ومنهم من قال بنظل لجهالة الثني . ودلك أنَّه إنا باب حرا وعدا بألف ، ينقط مانحص الحر من الثِّن ، فيصير العبد مسعا عا دم ، و ذلك محمول في حال العقد فينظل ، كما لو قال بعثك هذا العيد محصته من ألف درهم . فإن قلما بالتعليل الأول ، بطل لبيخ فيها ينقدم الثمُّن فيه عني القمة كالعدين وفيها مقسم التن فيه على الأجر اء كالعبد الواحد نصفه له و بصفه لعير هأو كرين من طعام أحدهما له والآخر لعيره، وكذلك لوجمع بين مايجور ومالا يجور في الرهن أو الهية أو الكاح بطل في الحميع ، لأنه حمع مين الحلال والحرام . وإن قلما إن العلة جهالة العوض ، لم يبطل البيع

ويا بيقسم الثم فيه على الآجر أو لآن العوص غير مجهول، ولا يبطل الرهل والحمة لآنه لا عوض فيه ، ولا يبطل الكاح لأن الجهل بالعوص لا يبطله . فإن قلنا إن العقد يبطل فيهما ، رد المبع واسترجع الثم ، وإن قلنا إنه بصح في أحدهما ، فله الحيار مين فسح البيع و بين إمضائه لآنه يلحقه ضرو متعريق التسممه فعت له الحيار ، فإن احتار الإمساك ، فكم يمسك كويه قو لان : أحدهما يمسك تجميع الثمن أو يرد لأن مالا يقا ل العقد لا ثمن له فيصير الثمن كام في مماعة الآحر ، والناق أنه يمسكه فقسته لأنه لم بدل حميع العوض إلا في مقد لمتهما فلا يؤحد منه حميعه في مصلة أحدهما ،، فإن قلما يمسك تجميع الثمن لم للبائع الحيار لانه لا ضرر عليه ، فإن قلما يمسك تجميع الثمن لم الحيار كويه و حيان : أحدهما أن له الحيار لأنه معصت عليه الصفعة فيتت له الحيار كويه و حيان : أحدهما أن له الحيار لأنه معصت عليه الصفعة فيتت له احبار كا ست ليشتري ، والناق لا حيار له لانه دحل عن صيرة لأن الحر مجاد كا ست ليشتري ، والناق لا حيار له لأنه دحل عن صيرة لأن الحر الم صفحة العيار أيضنا الوحير لعرالى

و ملاحط أنه لابرد في مدهب اشاهي أن يكون العقد في شق عاهدا وفي شق موقوها ، فالعقد الموقوف في هذا المدهب كالعمد الناطل ، والصورة أني ، دهي أن بكون العقد في شق صححا وفي شق عاصلا . وفي المدهب آراء ثلاثه ، (١) رأى يدهب إلى جوا انتقاص العقد دائما ، فيني الشق الصحيح قائما ويسقط الشق الباطل ، ولمشترى الحبار مين فسح البيع في الشق الصحيح ومن إمصائه لنفرق الصفقة علمه ، فإدا أمصاه ، دفع كل التي في قول ، ودفع قسط الشق الصحيح من التي في قول آخر ، وعلى هذا القول الآخر يكون قسط الشق الصحيح من التي في قول آخر ، وليس له الحبار في قول آخر ، لابن وليس له الحبار في قول آخر ، (٢) ورأى ثان يدهب إلى عدم جوار انتقاص لعقد إطلاقا ، لأن العقد حمع حلالا وحراما فعل التحريم ، فينظن العقد في الشعبق حميعا ويرد المشترى خلالا وحراما فعل التحريم ، فينظن العقد في الشعبق حميعا ويرد المشترى المبيع كله ويسترد الثي ، (٣) ورأى ثالث بدهب إلى عدم جوار انتقاص المبيع كله ويسترد الثي ، (٣) ورأى ثالث بدهب إلى عدم جوار انتقاص

العقد عد حيالة على . وجوار الانتقاص فيها ينقسم التم فيه على الاحراء لأن لعوض غير محبول وفيها لا عوض فيه كالرهن وفيها لا ينطله الحمل العوض كالمكاح فردا لم يجر انتقاض العقد لجمالة التم ، سقط العقد قى شقيه جميعا ، و . - المشترى المبيع كله واسترد التم وإدا حار اسقاضه فى الأحوال لمشه رأيم ، و الشم لصحيح فأنه وسقط اشتى الناص، وأستم ي الحيار من فسح المح في الشمى الصحيح و من إمصاله لند في السعقة عنه ، في النصيل الذي أشر الرايم سها غيره

وفي المدهب الحدال حلاف أعدا علمه عن المعارفين بافي و الا أن ا أن كمن لمنعان تا يقدر الأن عليما بالأحد، كعند مثير ثار ١٠٠٠ عراد ،عه كه بد إدن شريكي وكيند. من من صبره واحدد باعرب من لايماث إلا مصومة الرفيلة ما حراق الأحدام الصاحاق ملكم تقليطه من الأن ما فيلاح فيه لا عدكم ، و مال لا عند فيهم كان صفقة حمل حلالا و حر ما قام لنجرت ، وكان صفقه إذا بأيكن فتحجها في حمله اللعفود عمله طات في لكل كامرة من المسترة من المسترة من الربيان على المستميد ما الكل لو کان معرب ورا مه بها به بحل و حدميما حکمه از و اج شعف مسها ، ولأن ما حمد الدارو، فياصف فيه الله على عبه في تحمه لك عام فيد كانو له دوك سوس ده د كاف د د م و حدد في أحد المحدين سوء عرفيه فيصدي لاد كالدارص سره لادي، يسه والم الد عمان والاحدار فالحس وأحد مايما أول بالمساد من الأحر عمالك فسيد فيهم دو هيد خاجه الاعدر الادع أن كم ل المعال محم ما يما لا باقسي عليم أرلاد أد كدوم ود وجر وعدووعد عرووسه م ه سي في يمن المعلى لاعت معه وي لاحدود يري . . . و تقول الساد ومالا حوركاء وفي العاري العامر أراحه الأبهار الماعة المستحافي المالي المالية معاوصة فلا توجدجهالة ، عرفه . وعبي ا و في سير رون م الله الله و الما و الما و الما و الما الما

مثل أن أشترى عبداً يطنه كله أنبائع قبان أنه لا علك إلا نصفه أو عبدين فنتين أنه لا علت إلا أحدهما ، فله الحبار بين الفسح والامساك لأن الصفقة تبعضت علمه وأما البائع فلا خيار له ، لأنه رضى يزوال ملكه عما يجور يبعه بقسطه (المعرع ص ٢٩١ ــ ص٣٩٣ ــ وانظر أيضا المرداوي عص٣١٦ ــ ص٣٢٣).

ها طاهر في مدهب أحمد أنه يحور انتقاص العقد إدا كان العوص يتقسم على المحل بالآجراء او كان العقد لبس معاوضه كالرهن والهمة، فتي الحالتين لا يوجد حهاله العوض، و سي الشق الصحيح في العقد قائماً ، و يسمط الشق الباعل، ولا حيار المشترى إن كان علما بأن أحد شي العقد باطل لابه دحل على صيرة ، وإلا فيه الحار، أما لمائح فلا حيار له إصلاق . لانه رضي بروال ملكم عما يجوز يعه بقسطه .

ويتين تما قدمناه من أحكام اسفاص العقد فى المداهب المختلفة أن نظرية انتقاص العقد معروفة فى عمه الاسلامى ، ولكن المعيار فنها موضوعى ، بحلاف الفقه العربى فالمعيار فيه دانى .

### المبحث الثاني

### حكم العقد الماسيد

### تمييز الفقر الفاسر في المرهب الحنفى "

يتمير العقد الفاسد . كمرتبة حاصة فى البطلان ، فى المدهب الحسى دون عيره من المداهب كما قدمها. في المداهب الآخرى لاتميير من عقد باطل وعقد فاسد ، وسواء كان العقد غير مشروع بأصله ووصفه أو كان مشروعا بأصله غير مشروع بوصفه ، فالعقد باطل فى الحالتين .

أما المدهب الحنى فيقيم العقد الفاسد إلى جانب العقد الباطل. ويرسم لـكل منطقة سبق تحديدها ، ثم يجعل للعند الفاسد أحكاما تتمير عن أحكام العقد الباطل . إد يجعل العقد الفاسد معقداً له وجود شرعى ، ويرتب على هذا الوجود بعض الآثار .

فشكار إدن في مسألتين : ( ١ ) التميير من العقد الباطن والعقد الفاسد في المدهب الحتني ( ٣ ) الاثار التي تنريب على العقد الفاسد

### المطلب الأول

التميز بين العقد الناطن والعقد العاسد

#### ق المستدهب الحبق

### أساس التعريق بين المفتر البالحن والعقرالفاسرا

يقوم التعربي من لعقد الباطن والعقد العاسد عبد الحنفية على أساس العير بين أصن العقد ووصده فاصل العقد هو الكن وشرائسه ، واكم هو الإيجاب والقبول ، وشرائط الركن في الصبعة هي التوافق ما مان الإيجاب والقبول واتحاد المجلس،وفي العاقد العقل والتعدد ، وفي المعقو دعليه الإمكان والعبين والصلاحية لمعامل أما أوصاف العقد فيرجع أعلم الإلى المحن، فلا يكون المحن مهما عنه ، ويكون مهما عنه إذ كان هناك صروفي تسلمه أو دخله العرر أو لنبرط العالم أو الربا ، ويهى بعد ذلك وصف يرجع إلى الرصاء ، هو أن يحلو الرصاء من المركز أه ، وقد سبق بيان كل ذلك .

ولحفية يميرون ، في العقد ، بين احتلال الأصن واحتلال الوصف . فإن احتل الاصن ، مأن تحلف الركن أو شرط من شرائباته ، فاعقد باطل ، فإن خس الوصف، بأن محلف أحد الأوصاف المنقدمة الذكر فدحل المحل العرد أو الشرط الفاسد أو الربا أو الصرر عند التسليم أو شاب الرصاء إكراه ، فالعقد فاسد لا باطن .

في المقه الإسلامي ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٥٩

أما المداهب الأحرى فلا تمين بين احتلال الأصل واحتلال الوصف. فسواه احتل الأصل والوصف معاً أو صح الأصل واحتل الوصف، فالعقد باطل أو فاسد، والناص والفاسد سيان.

## ما فتيج بدا لحذاهب الأخرى فى عرم التقريق بين العقراليا فل والعقرالعاء:

وأهم مامحتج به المداهب الأحرى فى عدم التفريق بين العقد الباطل والعقد الفاسد أمران:

(أولا) أن كلا من العقد الباطن والعقد العاسد منهى عنه شرعا ، والعقد المنهى عنه بكون حراما ، والحراء لا يصلح سنبا لنبوت المائل أر ترتيب الانتراء ودلك أن إم العاقد لعقد منهى عنه عصيان لامر لشارح ، فكيف يترقب أثر عنى أمر هو في نظر الدرج عصيان اوردا ورد بهى عن تصرف ، فالك لا يكون إلا لسال إن هذا التصرف قد حرح عن الشرعية ورد أحرح الشارح تصرفا عن الشرعية فليس سنب إلا حكما منه منطلان ها تتصرف ، وقد قال لنبي عليه لسلام : وكل عن عس عليه أمرنا فهو را ومن أدحن في ديننا مالس منه فهو راد ، والتصرف المنهى عنه وقوع طدا التصرف عنى عير ماأمر به الشارح ، فيكون ودا أي مردوداً ، ومعنى راده ألا كون له غير ماأمر به الشارح ، فيكون ودا أي مردوداً ، ومعنى راده ألا كون له غير ماأمر به الشارح ، فيكون ودا أي مردوداً ، ومعنى راده ألا كون له أثر ، و هذا هو معنى الطلال .

(ثانيا) يسنوى أن يرد النهى عن أصل انعقد أو عن وصعه في الحاتين قد ورد النهى عن عقد إما أصلا و إما على وصف معين ، و المنع إن ورد عني الوصف فقد ورد على الأصل . دلك أن لعقد ادا احتل وصعه فدحله شرط فاسد مثلا ، م يجر أن نعتد بهدا لشرط العاسد وإلا لما كان هنات معى لمهى عن لشرط لهاسد ، ولاحتلط العمد العاسد بالعقد الصحيح ، وهذا بمنوع . كذلك لايجود أن يسقط لشرط العاسد وثبتي ساء العقد ، فإن العاقد بن قد بو فقا على العقد حملة واحدة ، و يكون إسقاط الشرط العاسد محالفا لما تفعا ٠٩٠ ٠٠٠ مصادر الحق

عيه. مع أن أساس العقود التراضى، وقد قال الله تعالى ، ويأيها الدين آمنوا لا تأكلوا أحوالكم يذكم بالباطل ، إلا أن تكول بحارم عن تراص ، وقال صبى الله عليه وسلم ، والابحل مال امرىء مسلم الاعلى طيب نفسه ، فلم ينق إلا أن تسقط العقد والشرط معاً لنهى الشارج عن تعقد المقترن بشرط فاسد ، فلا ينتج العقد الفاسد أي آثر ، ويحلط بالعقد لباطن و بكوتان من البطلان عبرلة سواء ، ومن ثم لايجور التميير بن العقد الباطن و العقد الفاسد .

# والمحتبج به الحنفية في التعريق بين العقراليالحل والعقرالقاسر:

وتحتج احممة وحوب لنفريق مين لعقد الماطل والعند الفاسد على النحو الآتي:

ا أولا بدا ورد الهي عن السع ، فإن النهي عا كون في الحقيقة عن عير السع لا عن عيد ، دلك لأن شرعة أصل السع ثامه ه لسع سبب لثبوت الاختصاص وائده الشارعة ، ولا سين إلى استيقاء النفس سوفير أسباب العيش من أكل وشرب وسكن ولباس إلا بسوت الاختصاص والدفاع المارعة أي دلسع و لشراء وحي لوسير حوار ورود النهي عن السع في خلفه فإن حمل ورود بهي عن عير السع أولى . لأن في خن عني السع سن مشروعية وفي حن عني عره ترك لعم تحقيقة لكلاء و خل عني السع سن مشروعية وفي عن اعر أولى من حن عني الناسخ ، لأن احمل عني المحار من ماب مست الحكلاء والكلاء والكلاء والكلاء والحن عني التناسخ من ماب مست الحكم هو المحسود ، ودست الوسعة أولى من صدح المصود .

فإدا ثبت أن الهي عراليع إنما هو نهى عر غير بيح لا عر عيم ، بني أصل البيع قائما سلبه من الحلل فالعقد، فأى من حهة النهى المساد لا البطلان. ومن ثم يكون البعالفاسد بيعا معقدا، فعيد الملك في الحلة استدلالا بسائر البياعات المشروعه ، والدلين على أنه يبع أن البيع في عرف الشرع هو مبادلة مال متقوم بمال منفوم، وقد وجد، فكان بيعا

( ثانیا ) انعقد الإحماع علی أن البیع لحلی من اشروط الفاسدة مشروع ومفید لسلك . و ذكر هذه الشروط فی لبیع لا یقت . فاتحق ذكر ها ناعدم . فالبیع مقترنا نهده اشروط كالبیع حان عن المفسد . وقبد تقدم أن البیع الحالی عن المفسد مشروح و مفند سبت بالإحماع .

و النا ) تجب النمرقة بين الهي الوارد على الأص والهي الوارد على الوصف ، فالأول بصب على ماهية العقد أي أركاه ، فلا يكون للعقدوجود في نظر الشرع نعدم تحفق ماهيته ، ولكن إدا وحدت الأركان سالمة عن الهي ، فقد وجدت ماهية ، فابعقد العقيد ، فإن فترن بوصف ملارم منهي عنه وجدت ماهية التصرف سليمة من الحلل وخق الحلن وصف، فينعقد العقد ولا يسرى إيه لهي الوارد في الوصف إلا بمقدار افترابه به وملارمته إياه ، فيدا ولكن العقد منعقدا ، ولكن يحب فسحه مادام هذا الوصف مفتر نابه ، فإدا وكان النهى في وصف حارج عنها ، ثم قلما يسموط العقد مطلقا لسوينا بينه وبين العقد الدى لم قسلم ماهيته عن المفسدة ، أو قلما بصحة العقد مطلقا لسوينا بينه وبين العقد الذي لم قاهيته عن المفسدة ، أو قلما بصحة العقد مطلقا لسوينا بينه بينه وبين المقد الذي سلمت ماهيته وسلم وصفه عن المفسدة ، فلا بد إدن من ومرتبة وسطى بين مرابة البطلان المطلق حيث احتل الأصل و لوصف ، وهدده هي مرتبة الفساد حيث سلم الأصل واحتل الوصف ، وهدده هي مرتبة الفساد حيث سلم الأصل واحتل الوصف ، وهدده هي مرتبة الفساد حيث سلم الأصل واحتل الوصف .

(رامع) إد ورد الهي من الشارع لأمر حارج عن الأركان، فالأركان سالمة والتصرف موجود بوجودها بالرعم من قام الهي عن الوصف، ويمكن التوفيق بين الوجود والنهني، فالوجود قائم من حيث أن الأركان سسلة، والنهني يمكن إعماله من حيث دسن التصرف ووجوب التخلص منه، وهذا هو حكم العقد الفاسد،

والتوفيق مين الوجود والهي عير ممكن إلا في المعاملات. أما لعادات

فيبي فا ب حاصة و يها حصيان ولائضو احياء به لقربه مع له العصبان وبديث لاكتول لعابات الاصحيحة واطنه والقديدهمها بكون في حير الباطل . و للحق عقد د. و أح الما عد دات ، فلا فا. في در فاسد إ و أح ه اصه حتی عبد الحدیث و رحم به بایی و ح من الحن و احر مثم ومعنى التقال به تعالى عامل والأساعي احسف في أحكام للعاملات لما عام ص١٠٨٠ وأنه الصدما هيما لأستار محمد أنها الهاله على عائد - الأعلى في الم الإسلامة فقره ۱۹۷۹ ص ۲۹۳ و د ف مد ا در ایک ص ۱۳۹۶ سد و اید ایا شد ۱۳ کمت ما على مدير في الأمر روز معتدى منه الإساري ص ١٧٨ ص 333

استكناه المهدد للماعات والأرام والأعلى was the contract of the

### بعقب النصوط الفقرية في الفقر باطن و عقدالفالد

حاقي ۾ ۾ شڪ ان ۽ منطي سامي گلاسو - فعال ۾ ا وصريه صحع ورلافياكل ساء عله صحبة حديق ألامه ه د سه و ص و و د فسسه ... می دا کر و ایسحه و از سال ه د د معال متعالله الحاصليا أن أصحاح ما إليان مثار وبالناصية وأوصفه بوالناص عالا يکون ما و عد اصم و لا و صفه والفاسد د کون مشروعا صله دون وصفه بارهدا معارعوهم البلجيا ما استجدع أركالهوشر اتطهاء محلث لكون معبيراً شرايا في حق حــاكم ، والناسد ما كان مشروعا في نفسه ، فائت المعنى من وحد بلازمه ما بيس بمشروح إياه كحكم حال المع لصور الانفصال في

احملة . والدعل ما كان فائت المعنى من كل وحه مع وجود الصورة . إما لا بعداء معنى عصر ف كيع المنة والدم أر لا عداء أهنيه متصرف كبيع الصبى وانجنول . وقا يصلق الفاسد عنى لداص ، وعدد سافعى . حمه بعه نعالى لااص و الدسد سمار مم المعال لما المس صحاح المنا ي محسلام

the topical against the

أحمد س حسن في إلعاء هذا التم قي . حتى أنايل اصلاه بالنوب المعصوب والوص عالماء بدروق الدخ بالسكين المعصوبة وسري فيه دين مواد لهي. ويوسط مالك و شافعي بين لمدهني , فأوجها لفساد في أفض الفراوام دون عص ، وأن أدكر حجم الفرعين ، أم أدين دلك بممائل توضح الفرق ـــ الحيج أبو حشتة رحمه مله مأن الهي إد كان في بيس الماهية ، كا ت المنسدة في بعس الماهية . والمتصمل ليصيده فالله ، فإن اليهي إلما يعبل العالم الما الم أن الأمر إعا رصيد المصاخ، كانهي عن سع الحديد والميلة و بع السفيه. وتحريره أن أركل العقد أربعة ، عوصان وعاقمان. فتي وجدت الأربعة من حدث الجله سالمه عن النهي . فقد و حدث الماهنة المعمرة شرع سالمة عن الهي. فيكون لبهي إنما بعلق نأمر حارج عنها . ومتى انحه م ، احد من الآر هة فقد عدم عالماهية . لأن الماهية المركة كما بعدم لعدم كل أحر الهر تعدم عدم . مص أحراثها وهد باع سفيه مرسفيه حمر ، محديد ، شميع الأركان معدومة ، فالماهية معدومة. والنهبي والفساء في نفس الماهية، وإدا ياع رشيد من رشيد ثو بالمحترج، فمد فقدرك من الآربية وهو أحد العوصين، فتكون الماهية معدومه شرعا. ولاهر وفي دلك مير واحد من الأرجه أو اثبي أو أكثر عودا باع رشيد هصة عصة . فالأركان لار بعةموجودة سالمة عن النهي الشرعي، إداكات رحدي الفصتين أكثر فالكثرة وصف حصل لأحد الموصين . فالوصف متعلق النهي دون الماهية . فهدا هو تحرير كون النهي في الماهيةأو فيأمر خارج عنها. و حاج على دلك حميع عقود الربا.وحميع ماهو من هذا الصابط عبي مادكرته في لمال . ثني وحدت الأركان كاما وأحراء الماهمة فالنهي في الحارح ، ومتى كان الهبي في جرء من أجراء الماهية أو في حميع أجرائها فالنهي في الماهية رِدَا تَقَرَرُ هِمَا . قَالَ أَبُو حَيِفَةً أَصِلَ المَاهِبَةِ سَالًا عَنِ المُفْسِدَةِ ، والنهي إيما هو في الحارج عنها . هو قلما بالصياد مطلقاً . لسويها أين الماهية التصمنة الفساد وبين السالمة عن الفساد , ولو قلما بالصحة مطلقًا . لسو بنا بين الماهية السالمة في داتها وصفاتها وبين المتصمنة للفياد في صفاتها ودلك غير جائر ، فإن

النسوية بين مواطن المساد ولين السالم عن الفساد حلاف القواعد - فتدن حيثت ان نعابي الأصل بالأصل ، و الوصف بالوصف ، فتعول اصل الماهية سالم عن النهي، والأصل في تصرفات المسبين وعقوده الصحه حتى يرد بهي، فلُّمت لأصل الماهنة الأصل الدي هو الصحة . وبقَّت الوصف الدي هو اريادة المصمة النفسدة الوصف لعارض وهو النهيء فلمسد الوصف دون الأصل. وهو المطوب. وهو هه حس ـــ واحتج أحمد بن حسل رصي الله ع به بأن النهى بعلماء المماسد، و مني وارد تهيي أ علما دلك العقد و دلك التصر ف بحملته . فإن دلك العقد إنما اقتصى عك الماهية بدلك الوصف . أما بدوله فلم يتعرض له لمتعافدان ، فدن على الأصل غير معقود عليه ، فيرد من لد قالصه بعير عقد 14 الفروق ٢ ص ٨٦ — ص٨٤ ). وحاء في حاشبة الفروق تعقيباً على ما عدم ﴿ وَقُلْتُ مَا أَنْ أَنْ يُقُولُ لِيسَ ٱلْأَمْرِ كَذَلِكُ وَفِي الوصف إدا نهي عه سري النهيي إلى الموضوف، لأن الوضف لا وحود له مقديقا للبوصوف. فيؤول الآمر إن أن لهني ينسلط على الماهمة الموصوفة بدلك الوصف ، فتكون الماهية على ضر ص عار عن دلك الوصف فلا تتسلط لهي عليه، ومتصف بذلك الوصف فيسلط الهي عليه ، (الفروق،ص١٨٤).

وحاء في البدائع ، وقال الشافعي رحمه الله لاحكم لديم الفاسد قالم عنده فسيال ، جار و باطل لا أن ت هي ، والفاسد والباطل سو م وعندا الهاسد قدم آخر وراء الحار و الماطل ، وهد على منال ما نقول في أقساء لمشروعات إن أهر صوراواجب سواه ، وعدياهم فسيان حققة على ماعر من في أصرال الفقه ، وحمه قوله أن هذا بع ميهى عنه فلا يقيد منك ، قاساعي بع الخراو خراء والمينة و قدم و دلالة الوصف ماروى عن سول الله على الله عليه أصلاة والسلام بن عن بع وشرط و روى أنه عليه الصلاة واسلام قال ثبتان من أسيد حي بعله ين دكة المهم عن أربع عن بنع مالم واسلام قال ثعتان من أسيد حي بعله ين دكة المهم عن أربع عن بنع مالم يهمسوا ، وعن يبع وسلف ، يعمل يبع وسلف ، وعن يبع وسلف ،

وروى أبه عليه الصلاة والسلام قال لاقتعوا الطعام الصفاء إلا سواملتم أما وبحو دلك و لمهي عنه بكون جراما,واخراء لاصلح سما لمنوت الملك. لأن منك نعمة . والحراء لانصلح سبنا لاستحقاق النعمة : ولهذا على سع الحر والخرج والمبه والدم، فكنها هذا أوانا أن هـ. ياج مشروح،فيميد الميث في أحمة ، استدلالا بساءُ الداعات سمر وعة والداين عني أنه سع أن السع في اللغة منادلة شيء مرعوب بشيء مرعوب مالا كان أن عبر امان ممه وفي عرف الدرع هو مناشة مان متقوم البعدة حنا فكان بنعاء والعالين على به مثه و ح النصوص العامه المطبقة في باب بياج من يحو قويه تعاني عروجي . وأحن الله البينع ، وقايله عار شأنه ، لأيه الله بألموا لا لأ كاوا أمر لكم بلكم بالناص إلا أن كون بحره عن واصمك وبحو دين تما ورديم النصوص ف هذا الناب بأما مشق ، في أدعى التحصيص و تصد فعيه الدين - والما السدلال سلاله لإحار أيصا ، وهو أما أحمعنا عني أن البيع الحال عن التاء صاعات قاهره عامليد بدت وفال هذه الشروط بالبرع داكرا ميصاء، فالنحق ذكا ها ، حام إن المباحرات الملحق العام تا عا والعا الأصلى سواء ، وإما أحق احدم ترص في صل السع كان كالسع حالية عن المصنب وأبيع حال عن المصنب مثر والحرميد أبيث بالإحماج وهما ستدلال قبري . والما الهني ، فاحوات عني تعلق به أن هذا بهني عن عو البيح لا عن عيم لوج ۽ ثلاثه . أحيط أن سرعة أصل لمح وحسه ثب معقبال للعلى، وهم أنه ساب " من الاحتصاص السف الثازعة ، واله سعب بقاء أفاء إلى حل إلا لأو إماله تدريلاً ، لا كار والشرب وأسكل والداس، ولا ساس إن السائماء النصل بدلك إلا بالأحتصاص به والمعاج المبارعة ، وبالك ساب الاحتصاص والدفاء المداعة ، وهم البيع ، ولايخو . ورود الشرح ، سهي عما عرف حسم أو حسن أصله بالعفل، لأبه يؤدي إلى الناقص ، وهذا مريح على الإيمان بالله على وجن وشكر النعم وأصل لعادات، ليوت حسما . عقل . فحمل الهي المصاف إلى لبنع على عيره

ضرورة ، والذي به سه حود و درالنهى عن البيح في الجهة ، لكى حمله على الفير همها أولى من وجم ر . أحدهم أنه عن بالدلان بقدر الإمكان . والدي أن في حمل عني لبيع بسخ المشروعية وفي احمل عني عيره به للعمل تعصفه الكلام واحم عني عن عيره ب للعمل عني الناس ، لأن خمل عني المحار من باب بسخ الكلام ، ويسبح المشروعية عني السخ الحك والدكرة وا

### المطلب الشاتى

الآثار التي تبرتب على العقد العاسد

#### مسائل تمرث :

كاصر في معقد الدست أمالا سم أدًا في القبص أما معد الديص فقد سم معص لآثار والدست المارات على الإكراء بختلف في معصر احكامه عمى الفساد الماترتب على غير الإكراء

فللحمع للمسائل ثلاث ( ) العقد العالمد على القبص ( ) العقد العالم على الأكر و العالمات على الأكر و

١٦٨ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٦٨

## ١ = العقد العاسد قبل القبض

# اللفاق في العقر العاسران الإيانتي أثرا:

العقد الدسد ليس عقد صحيح . لأنه عقد منهى عنه كما قدمنا ، فالأصل فيه أنه لاسح اثراء ومن تم لاناجعه الإحارة . ويجوز لكل من المتعاقدين ان يتممك نصحه ولا نئمت فيه لشفعه ١١١.

ولا ينتقل به الملك قس القبص ، فلا تصبح المشترى بعقد فاسد مالكا للهبيخ ولا يجور الدائع ال يجبر المشترى على دفع الثن ، كما لايجور البشترى ال يجبر البائع على تسليم السيع ، لأن كلا من النابع والمشترى علك فسيح ليسع كما سعرى .

#### ولكن العقرالقاحدمتعقر:

على أن العقد العاسد ، إذا لم بدكن عقدا صحيح ، فهو مع ادبث متعقد ، وله واحواد شرعى لا واحواد المادي فحسب الفهو عقد قائم ، واسكن جوار فسيحه من كل من العاقد من على أن هذا العسن بالبل على أن العقد له واحواد شرعى ، ولولا هذا أو حراد ماكن هذا الحاج، أن الفسح

فالعقد الماسدلة دروحود لمرعيءو كمهوجو دميدد بالروال في كالرفت

را) حتى يعد الفيض و بعل اينكه الى سيبرى و لان حق ايب ع م ينقطع و والتبعيم الها تجب بالعطاع حواله بع لا بيوت المنت بمسترى حاء في الدائع حواد كان المشترى داوا و لا بيب السميع فيها حق سبعه و ما كان المشترى داوا و لا بيب السميع فيها حق سبعه و ما كان عبد الملك ممسترى و لان حق الديم لا برى المن فر سبع داره من فلان وقلال بيكر بيب استمعه وان لم لا برى المن فر سبع داره من فلان وقلال بيكر بيب استمعه وان لم المنا المنافعة و من بيانع وقلال بيكر بيب المنافعة وان لم المنافعة في المنافعة على المنافعة و حقال المنافعة و المنافعة المنافعة المنافعة و المنافعة المن

### وجوب فينبخ العقرالعاسداهاؤا زال المقبدة

وادا كان العقد الهاسد قائما معقدا كا قدما . إلا أنه عقد في أدفى مراتبه من القوة والنفاد ، رد هو عقد و حد الهدم دلك أنه ، وإن كان سليما في أصله . مختل في وضعه ، فالفساد مقبران ، د كرا ، ودفع الهداء واجب ، ولا يمكن إلا يفسح المقد ، وفعله معصة ، فعلى العاقد التوابه مه نفسحه (البحرة ص ٩١) - فيحور إدن ، ل بجد على كل من لعاقدين ، فسحه وحي لو انتقل البلك بالقبض كا سبرى ، فان الملك بعقد فاسد إدا أصر عليه العاقدان ولم يفسح أبهما يصدح ملكا عجبه . فهو لا يحبر الانتفاع المموث، وهو مع دلك ماك فائم ، لا ينتمع به المائم كالا ينتمع به المتسرى ، ومن ثم جاء الفاضى معدلك ماك فائم ، لا يتمع به المائم كالا ينتمع به المتسرى ، ومن ثم جاء في البحر ، فسحه حبراً عني العاقدين ، بناه على طلب كان دى مصلحه ، بن و بدون طلب فان للقاض من بنق من نفه أن بصرح العقد المسد إدا على به عام في البحر ، وقال في البريه و اد أصر الدام والمشترى عني زمساك المنتزى بأني الدائم صاد وعلم به القاضى ، له فسحه حقا للشرع ، فإي صيف في زده المشتزى بأني الدائم صاد به القاضى ، له فسحه حقا للشرع ، فإي صيف في زده المشتزى بأني الدائم صاد بالكال للبيم ، و من "من عوانه ، و المحرة من أدل المحرة من المنتزى بأني الدائم صاد بالكال للبيم ، و من "من عوانه ، و من "من من عوانه ، و من "من من عوانه ، و من "من عوانه ، و من المن عوانه من عوانه ، و من "من من عوانه من المناك و من المن من عوانه ، و من المن من عوانه المن من المناك المن المناك المناك المن

وردا كال العقد الهاسد استحق الفساح ، فاله رسيحهه الديرة لا نعيم ، حتى لو أمكل دفع الهساد سبول فسح العقد لا نفست و سفلت صحيح ، من دلك أن يكول الفساد حيالة الأحل ، فإم أن نعيمه العاقدان قبل الفضاص مجلس العقد أي قبل أن سمكل الهساد ، وإما أن سبقتاله أصلا بعد عصاص محلس العقد و يمكل الهساد ، فيرول المهسد في الحديل ، وسفلت تعقد صحيحا ، العقود كالك بحوال متحيح العقود الذي يم إلى الهارية شروط فاسدة بإسقاص هذه الشروط الاركال بيع م في سليمه المهارية شروط فاسدة بإسقاص هذه الشروط الاركال بيع م في سليمه

١ وهذا صرب من التفاض انفقد ، فان الفقد القاشيد الكون من فين ووصف ، والإصل صحيح مشاروع وأنوضف بالل غار مشاروج ، فيسقص

ضرر . ردا ، عه الدنع أو قطعه وسبه رد المسترى فين أن عدد الدرى السيرى فين أن عدد الدرى السيرة . أنقلت العقد صحيحا وأجبر المشترى عن الأحد الدن الدراء . أن الدراء على التصحيح بمكد ، كما هو الأمر في الدينة الدالية . أن ادال المساد راجعا إلى الدال نفسه مال كان التي ملا حمر أو حال المدالة بمكل المساد واحد المالة العقدة والمالة والعقدة الدالة عالى بدلت والمدالة والعقدة الدالة عالى بدلت والمدالة العقدة والدالة عالى بدلت والمدالة والمالة العقدة والمالة والمالة

فادام ، ل للصد أو كان لا يمكن و له ، في المقد فاسا ج عاما وه حد فسحه ، و عرب فل من العافدين أن يسبقل الفسح ، فان كان معد لفات عام كان سكل من الله و للسعر و أن عسل لفقد من عام رصاه لاح ، و لاح ح المسح ين فقد م القاصي ، و لكور أن نفون أحاء العافدين فسحت أو قصاد أو راد ب أو أنه عامرة في هم المعن ، فيها فعن بدل عن و سن من الصروران أن كول عسم يالهوان ، فأي فعن بدل عن له الدال كور كان معلى بدل عال أو راد الله و المدل الدال كور كان معلى بدل عال أو راد الله و المدل من منافر حراء و على منافر بدل المحمد عسم ساعد أي حافه و عمد الله حراء و السن في أن العدم به مورد من عال فضاء ما أن العدم به مورد من في على عدد الله عدد

ولا تعود كان من العاهدان الروال عن حق عساج ، لأن العقد العاسما

العقلاء باستعاف الوصيف ( حن والتستقاء الأصل الفسخليج ، الأن الأستهاف المحاص الفسخليج ، الأن الأستهافي المستحديد للاستقال التعالى التعالى المتعالى المتعالى

لاترد علمه الاجارة كما عدمه ، هذا أسقط عامد حقه في لفسح أو أحار العقد صراحة أو ضمنا ، هانه يستطع ، إ عدم دلك أن بفسح لعقد ، ولا يعتد لا يسماطه حمه في الفسح ولا اجا به للعمد ، و تحول الحكامان في هذا المعر ، ، لفسح في اسع الماسد لا ينص نصر ح الإبطال و لإسفاط ، بأن يقول أعلمت أو أسقمت أه أو حمت لدع أه أو مته ، لأن و حول الفسح ثمت حمد به عالى دوما لمساد ، وما ألب حد به على حالها لا يقدر لعبد على إسقاطه مقصوراً ، والدائم في ص ٢٠٠١)

و إدا مات أحد العاقدان. كان و رئته حق منس مكانه ، لأن البالك موارات عن م كان سم الله ، و راء هو احده فأنا مقامه ، م نفساج البالع في مواحهه و رأم المشترى ، كما الفساح المشارى في مراحهه و الله لبالع .

#### ◄ ٢ العقد الماسد بعد القبض

### يجب أدديكون القيص بادن العاقر

وهم دران في مرحمة "مه تعقد العاسد ، حيث بشداو هوي الده . هاداكان لعقد الماسد عاملا عد قدما أن المسترى لا يستقيع إحمار للا يم عن تسليم نفسع ، و كل أناع يستطيع ، احياره و يرد ، أن يجعل المسترى يتمض عدم قصا صحيحا

و بحد أن كون اقتص بإدر النائع ، ولا يصبح لقنص بعير إدبه بأن سهى المشترى عن القنص أو بأن يقبض المشترى المبيع بغير محضر منه ودون إداء فإن م يسه و لا أدن به في القبص صريحا ، فقنص المشترى المبيع بحصرة النائع فهناك وأى يدهب إلى أن قبص المشترى المبيع بحصره الدائع دون أن ينهاه عن لقنص كمون ف الالة فبعد بالقبض والرأى المشهور أمه لا بد من الإدن الصريح . و إلا كان القبص عير صحيح (١) . و لا تشهر ط إدن البائع إدا قبص المشترى المباع في محاس لعقد ولم يمنعه الما بع من قبصه ، لأن لبيع تسليط منه على القبص . فإدا قبصه بحصر ته قبن الافتر أف ولم ينهه كان يحكم التسبيط السابق ( الحانية ٢ ص ١٦٩ ـ فسح القدير ٥ص ٢٢٠ الرابلي ٤ ص ٦١ ـ البحر ٢٢٩ ) .

## يبقى العقدالقاسد يعدالقيصى فأبهل لمقسيح

ومى مرقص المسع صحيح بإدن لدائع ، فإن العقد الفاحد يقوى عماكان عليه فان القبص ، فقد أكد اله قدان سهما في ناميزه والرعم من فساده . عي أن هذا التمد الايعمر إجارة للمعد ، فقد قدم أن العقد الفاسد لاتدحه ، ويس المقد فوالا للندح .

ا المعول الكانسي في هذا الصمد المال في إلى يكون العنفس بأدل التابع ، قار فيص بقد أدية مثلاً لا تبيية لهك و يا يهاه عن العيص! وقيص بقد محصد منه من عدا ديه ، قال له لبية ولا دن به في القبص ضراحه ، فقيضه بحضرة الباثع ، ذكر في أبر عدات أنه نبيت المك ، وذكر الكرجي في الويالة المشهدرة به " بنسب أوجة زوالة أراءلات الدادا فيصل تحصرته ولد الله با كان دلك ادا السنة للأمليس داراته مع ما في المعه الناسب من دلالله الأدن بالقبض ، لاية سينتف له على القبض فكالة بالنب ي الأدن بالقيض ، والآدن القبض به کول صابحا وقد کول دلاله ، کما را یا ق انهام اد فیص لوهوات الداجعيرة الواهب ماات بهاد بنيج فنصله وكذلك ههيبت أداوجه ورواله السيورة ل الألب عنص لم وجد لقد - ولا سيس الي سيامه نظر عي الدلالة ليا وكراد إلى في العيض بقرائز العيناد ، فكان الأدن بالقيض الدر لما فيه نفر و القساد ، فلا لمكن الله نفار من الدلالة : وله للين أن العقيد القاسيد لا مع سيسط على القيلس ، جاجود المنع من القيلس على ما سيا بجلاف الهيلة ، لان هماك لا مالع من القمض ، و مكن اسامه نظر مي الدلامة ما دام المعلس فانها - وأنما باره المعلس لان العلص في ألهله بمبرله الركن فيشترف به المحسن كما سيبرم العيدن " البدائع ٥ في ٢٠٤ ـ ص٥٠ ١٢ في المعه الإسلامي. . . . . . ١٧٣

و کن هما بعد به عص ، خلاف با ساه قدر الفیص ، یجب عمیم بین حالین اهیم آن مکون الفساء راجعا بن البدل ، ویت آن یکون راجع یبی عمر البدن ته هو بدس فی صدب العثما کشرط فاسد .

ون كان راجه إلى السال، كالسع باحر م الحور، كان ليكل من لعاقدين حق لفسح ، كما كان دلك لحي فين القيض ، والأن القساد الراجع إلى السال \_ كما يقول السكامائي .. فينا من صلب المفسيد ، ألام ي أنه لا يمكن بصحيحه يحلاف هما المصيد ، لما أنه لا في ما للعقام الا بالبدان ، فكان المساد قو .. في ترقى صلب العقد دسال اللا ما عدم فيصل عدم الدوم في حقهم حميعا ، (المدامع 6 ص ٣٠٠٠).

وأن كان راحم إلى سرط فاستند، فهاك رأى يدهب إلى أن كلا من العافدان بملك حق الفسام أنصاكما في احالة الأولى . وهم شارأي آخر إلحاف إلى أن صاحب المنفعه في السرط هو. وحده الذي يملك الفسح. فإن أسقط شرطه رال سب لفساء وأنقف العمد صحح . ولا يملك اطرف الأحر حق فسح العقد . ويقول الكاساني في ما الصدد . ماران كان بعد الصص ، فاخ كان الفساد راحمًا لى البدل. فالحواب فه وفيها قبل القبص سوا. . . . . ولو لم يكن راحًا إلى البدل. فقد ذكر الإمام الآسبيحاني في شرحه مختصر الطحاوي أن ولاية المدح لصاحب الشرص لا لصاحبه. ولم يحك حلافاً. لآن العساد الدي لا يرجع إلى البدل لا تكون فويالكو به محتملا للحدف والإسقاط . فيظهر في حق صاحب الشرط لاعير ، ويؤثر في سلب اللروم في حقه لا في حق صاحبه . ودكر الكر حي الاحتلاف في المسألة . فقان في قو ل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله يمنك كل منهما اللسنج. وعلى قول محمد رحمه الله حق الفسح لمن شرط له المنفعة لاعير. وجه قوله على نحوما دكر نا أن من له شرط الممعة قادر على صحيح العقد بحدف المفسد وإسقاطه ، فنو فسحه الآحر لأنظل حقه عليه ، وهـا لابحور . وجه قولها أن العقد في نفسه ١٧٤ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ مصاهر الحق

عبر لا ما به من الفساء الله هو مسحق الفساح في تسه راهما مساماً . وقوله المفساد تمكن الحدف همم الكنام إن أن تحديق فهو كائد ، وقدمه تمام بروم العقد دوله مار أن الفسل من صاحب بيس إليان لحق صاحب الشراد اللان ما ما الحق في تنويه تحال ١١ أند أنع ٥ فس ٣٠١)

د بدين من دايم أن معد الماسد بدي حم ساماد إلى وه ٠٠٠ و وسد عقد قال بلا مع سامع صاحب المراف الماسك صاحب المراف الماسك على الماسك صاحب المراف الماسك ألم وافي في المعالم والماسك ألم والماسك الماسك من المحالم والماسك الماسك من المحالم والماسك من المحالم والمحالم والمحالم والمحالم والماسك من المحالم والمحالم والمحالم

و می داد دوق می او در ای در ای در ای در ای است اداره ای ای در ای

# ولكه يشت موع مد الملك بالقبصه في التقر العاسر

على أن العقد لناسد عد المصريف ميث في احيد و بكيه ميث من و عاص فهر لمس ملكا مست كام به يو يمياد العبد العبد العبد العبر في السبحق لفت ، و مصدول العبد لا بالسبل المستد العام العبر في الصرف بول لا لله العبر العبر الماري الماري الماري العبر العبر الماري الم

وها وى و بدر به من بال في خرد المداخ و في المراف المداخ و و المراف المداخ و المراف المداخ و المراف المداخ و المراف المداخ و المدا

 صعام ، وعدم حى أد ، أو كان قيت وعدم حى وطنه أو كانت جارية والسبر أها وأو وصها وحب العمر إد فسى ، وعد وجوب لشعة لشعبعه ، فلا حال فيه ، لأن عدم الحل لا بدل على عدم المائ ، سايل أن رنح ما م يصمل عموات و لا بحل ، والاحت رصاعاً إذا ملكها لائتل له وطؤها ، وإنما ، نحب اشقعه لأن حل المائح مدام عها وهي مائحت ، عطاح حقه لا بمك ما في بدليل أن من أفر سع حرد و حجد المشترى وحت اشقعه عددا وقد ذكر المهدى في قصوله حلافاتى حرمة وصها ، فقيل يكره ولا يحرم ، وقل عرم ، وقم إشاره أيضاً إن أن المائع عمل النمن علم طاقصه لانه كالسع ، كافي القسة ، و الحر ، أن الاص ١٩ - ص ١٢ ) ،

وجاه فی الدائع ، نأكيدالأن المث المدی ينتقل إلی المشتری بالقبص هو مبك حدث لا يميد إطلافا الإسفاح نعيل للموث ، ما يأتی : ، لان السالت مهار البيع ملك حدث ، و لمك احدث لا عبد إطلاق الإنتماخ لانه و حب الرفع ، وفي الإدعاع به نقرر أنه ، وفيه تفر ، الفساد ، (البدائع ١٥ص١٣٠) ،

ومهما يكل من أمر ، فإن للك ابدى يدفل إن المشترى بالعبص ، حبدا كان أو غير حبدت ، هو ملك من نوح حاص ، فهو كما قدمنا ، ملك مستحق الفسح ، ومصمون دانقسة ، ولا يفند حل الانتماع بعين المملوك ، فقيم يفيد هذا الملك إدن؟ يعيد في أمرين ، (1) في تصرف المشدّى في المبيع (٢) وعد تعير المسع باريادة أو بالقص أو في الصورة .

### تصرف المشترى في المبيع المقبوم بديعقر فاسر:

دا باع المشترى المديع لمصوص معقد هدد أو وهيه أو تصدق به ، طل حق لصدم ، وانتقل الملك مشترى الثانى أو لمبوهوت له أو للمتصدق عليه ، ولا يستطيع الدائع أن يسترد المسيعس تحت بد أحد من هؤلاء ، كاكار يستطيع المدردادة من المشترى ، ولكنه لا يرجع على المشترى باش المسمى

في الفقه الإسلامي ٠٠٠٠٠٠٠ ١٧٧

ال يرجع نفيمة الشيء أو ممله(١) .وهذا يدلعلي أننا نعمل العقد انفاسد هنا لاكتصرف شرعي وإلا لوحب اثمن المسمى. ولكن كواقعة مادية جعل لها الشرع هذا الآثر ,

وبعلل لفقهاء بفاد نصرف المشترى للعير في حق الدنع بأن المشترى قه انتقل إليه العقد الفاسد ملكيه لصد التصرف في الحدو ك دول الانتفاع عيم كما سق القول. ولا يحو الدائع نقض تصرف لمشـــترى لأ. محصل عن تسابط منه . و نقول النكاسان . د إدا ،اع المشترك( أي لعبر المبيعة إبعاً فاسداً ﴾ أو وهمه أو تصدق ٢. اعلن حق الفـــح.. وعلى المشترى الهيمة أو المس. لأن تصرف في محل علوك له . همد تصرف . ولا سيل للنائع إلى نقصه لاً.، حص عن تسليط مـ. . و عليب البشتري اليابي لانه ملكم معقد صحیح ، محلاف المشتري الأول فإ. لا يطب له لا مهمل كه مقدها سد... و حرح المبيع من أن يكون مستحق الرد على البائع لحصول البيع من المشترى نسليطه والله عز وحن أعم . ولو ناعه فرد عليه نحيار شرط أو رؤيه أو عيب نفضاء قاص، وعاد حكم الملك الأول، عاد حق الفسح.لان الرد بهده الوجوه فسح محص ، فكان دفع للمقد من الأصل وحملاً له كأن لم يكن . ولو اشتراه ثانيا أو عاد إليه نسف مندأ . لايعواد الفسح لأن الملك احتلف لاحتلاف السلب ، فكان احتلاف الملكين عبرلة الختلاف لعقدين . . . وكدلك لوكانه . لإن الكنانة قد صحت لوجودها في الملك . ولا سبيل

والآولی فی راسا ن نقال آنه لما انتقاب منکته المسع آلی می تعیر ف له المستوی - صار المستوی عاجرا عی رد المسع آلی التائع کما لو کان المنبع قد هلك - فوجت علیه الصمان - والصمان نكون بالقیمة أو دعثل لابالسندی -

ا حاء في البدائع الشاسا باسم القاسد مثل مصمون بالهيمة أو بالمثل لا بالسمي ، تجلاف السم المسجع ، لان القيمة هي الموجب الاصلى في البياعات لايف مثن المسمى في المسمى الارامة عليا عيم الي المسمى المسمى المسلمية فاذا لم تصبح وحب المصبي الي الموجب الاصلى ، حصوص اذا كان القسيد من قبل المسمى ، لان السلمية اذا يد تصبح به شبب المسمى ، فضار كنه باغ وسكت عن ذكر النمي ، ولو كان كديث كان بيما تقليمة المسلم - لان كنه باغ وسكت عن ذكر النمي ، ولو كان كديث كان بيما تقليمة المسلم المسلم مذكورا ذلالة ، فكان مسمد تقيمة المسلم أو تعليه أذا كان من قبيل الإمثال المدكورا ذلالة ، فكان مسمد تقيمة المسلم أو تعليه أذا كان من قبيل الإمثال المدكورا ذلالة ، فكان مسمد تقيمة المسلم أو تعليه أذا كان من قبيل الإمثال المناشرة المناشرة في ٢٠٠٤) ،

وى عيع هذه الاحرال من المشترى في حكم لداسب ، بالرعم من أن الهيم و م يون لدائع ، وودكان يسمى هذا كاكان سعى في لبيع الدعن المعلى و على فادما حد أن نعير بد المشترى يد أمانه إذا لم بعد ، لعقد العاسد ، وهو واقوه ماديه ، دا قبر من قعة مدية أحرى وهى البيع الهاسد ، تعقل بدالمشترى بصهان لا بد أمانه ، أد تعقل التسليم لتحقيق مصلحة للشترى ويكون هذا و بصا للعن كالك، ومن أم يكون صاما اللهلائ ولمنفس و مريادة ، شاء في دلك شأن العاصد ، لا أن الشترى مقد في نعير بدن المائن ودون قساط مد ، فيكانت بد المشترى بد صهان المين نعير بدن القاص بالمنع يودن الدائع و مسليط مد ، أما العاصد بد صهان بسبب اقبر من القيص بالمنع الهاسد ، وكانت بد المناص بد عنهان بسبب العصد د مه وسم و وق قليمة بن لمشترى والعاصد بد جع إلى احتلاف العصد ، ومستعرض الآن الأحكام التعصيلية لعير المدى من عليه ضهان العاصد ، و مستعرض الآن الأحكام التعصيلية لعير المدع في بد المشترى ؛

لو فسح ، إما أن يفسح على الأصل وحده ولا سعيل إلى دلك تتعــر الفصل ، وإم أن يصح على الأصل والريادة حميعًا ولا سبل إلى دلك أيضاً لأن الربادة لم تدخل تحت البيع لا أصلا ولا بيعا فلا تدخل تحت الفسح . ( ٧ ) وإن كانت الريادة منفضه عن المبيع . كما إدا كان المبيع رقيقاً وكــــ مالاً من عمل أو هبة أو صدفة أو غير دلك . فإنها لا تمام الفسح . ولنبا تع أن يسترد الاصل مع الريادة . لأن الاصل مضمون الرد و الرد ينفسم العقد من الأصل . فنبين أن الريادة حصلت على ملكه . ولو هلكت بريادة دون بعد ، فلا ضمان على المشترى كما في الريادة المفصلة المتولدة مرالمبيع . وإن استهلكها المشبري صمن عبد الصاحبين كما فياتريادة المنفصلة المتولدة من المبيع ، ولم نضمن عند أبي حيفة لأنه ملك الريادة بنات عني حدة لا نسب الاصل . ولو هلك المبيع وهده الريادة فائمة في يد المشترى، نقرر عليه قيمة المبيع والريادة له ، وهذا بحلاف الريادة المتمصلة المتولدة من المبيع ، لأن المشعرى لم يرد المبيع حتى برد معه الريادة بل رد القبمة ، وقد ملك الريادة سب على حدة لا يسب الأصل ، وهذا كما في العصب ( أنظر في كل دلك الدائع ه ص ۲۰۲ – ۳۰۳) .

ثانياً — وإدا بعير المبيع بالمقص: (١) فإن كان القصان آفة سموية أو يفعن المبيع أو بفعل المشترى ، اإنه لا يمنع الاسترداد ، ولبائع أن يأخد المبيع مع أرش القصان . لأن المبيع بيعاً فاسدا يصمن القبص كالمعصوب على ما قدما ، والقبص ورد عليه بحميع أجرائه وأوصافه فصان مضموناً في حميع الآحراء والأوصاف . (١) وإن كان القصان بفعن الدئع ملاشيء على المشترى ، لأن البائع صار مسترداً بفعله . حتى أنه لو هلك المبيع في بد المشترى ولم يوجد منه حبس على البائع ، مهلك على المائع ، وبن وجد منه حبس ثم هلك بنظر : إن هلك من سراية جناية لبائع فعلى لمشترى فعانه ولكن يظرح منه حصة المقصان الجناية لأنه استرد دلك الصدر بحياته ولكن يظرح منه حصة المقصان الجناية لأنه استرد دلك الصدر بحياته ولكن يظرح منه حصة المقصان الجناية لأنه استرد دلك الصدر بحياته . (ح) وإن كان المقصان بفعل أحتى فالبائع فالخيار : إن شاء أحد

۱۸۲ . . . . . . . . . . ۱۸۳

الارش (فسمة لتقصال ) من المتنترى والمشهرى يرجع به على الجابى، وإن شاء انبع الجابى وهو لا يرجع على المشهرى . كما في العصب ، لأبه لما أحد قيمة نفصال من المشهرى ، فقد تقرر ملكه في دلك الجرء من وقت البيع فيه ، فتبين أن الجنابة حصلت على ملك مقرر له ، فيرجع عليه . والاجي لم يملك ، فلا يرجع .

وكالقصان الهلاث الدكلي هو هاك المبيع في يد المشترى كان اهلاك عديه ، وصحى للبائع العيمه أو المثل ، وإدا كان المشترى قد قبص البيع بإدن البائع فإن هذا القبص قد اقترى مواقعة مادية أحرى هي البيع العاسد ، فضارت بده يد ضمال ، كما بقدء القول .

و رصم المشترى فيمة المسع يوم القبص ، لأنه إنما دحل في ضماله ، لقبص ، وقال محمد علمه فيمته يوم الهلاك ، لأن الهلاك هو الدى تقرر به الصمال و فيح القدير 6 ص ٣٣٠ – أريامي ٤ ص ٣٣ – للحر ٦ ص ٣٠٠ ) . وحق الدائع إنما هو في المبح لا في القيمة ، وإنما ينتقل حقه إلى لهيمة عند الملاك، فإذا أبرأ المشترى عن الفيمة فين الحلاك ، فقد أبرأه قس الوجوب، فلا يضم ( الفتوى الحابة ص ١٦٨ ) .

الناأ وإدا نعرت صوره المسع . كا لو كان المبيع ثواً فقطه المشرى وحاءه قيصاً أو المنه وحشاه . على حق الفسح ، و نفرات عليه قيمته بوم القبص . ، والأصل في هذا - كا يقول لكاساني - أن المشترى إدا أحدث في المبيع صنعا لو أحدثه العاصب في المعصوب يقطع حق المالك ينظل حق الفسح ، وبتقرر حقه في ضيان القيمة أو المل . كا إدا كان لمبيع قطناً فعرله . أو عراقه مسيعا أو عماً فعصره ، فو ساحة في عليها ، أو شاه فريجها وشراها أو صحها ونجو دلك . وإنما كان كذاك لأن القبص في البيع المستكفيص الغصب ، ألا ترى أن كل مسيعا مصمون الرد حال قيامه ومصمون القيمه أو المثل حال هلاكه ، فكل

ما يوجب انقطاع حق المالث هـاك يوجب انقعاح حي النـــ لدائع هـا . ولوكان المبيع أرصا في عليها . طل حقالفسج عند أبى حنيفة وعلى للشترى صمان قيمتها وقت القبص . وعدهما لا ببطل وينقص البناء . وجه فر لها أن ها القيص معتبر تقيص العصب ثم هناك ينقص البناء فكاذا هذا . لأن الناء ينقص بحق الشفيع بالإحماع وحق البائع فوق حق الشفيع ماليل أن الشفيع لا يأحدُ إلا نقصًا. والبائع يأحدُ من عبر قصاء ولا رصاء ، فنبأ انقض لحقَّ لشفيع فلحق البائع أولى . وجه قول أبي حيفة أنه لو ثبت لدائع حق الاسترداد لكان لابحو إما أن يسترده مدونالباء أو مع الباء ، لا سير إلى الماني لأنه لا يمكن . ولا سيل إلى الأول لأن السناء من المشتري تصرف حمل نتسليط البائع وإنه يمنع النقص كتصرف البيع والهبنة وبحو دلك . بحلاف العصب والشفعة لأن هناك لم يوجد التسليط عنيالساء وكادا لا يمنعان نقص البيع والحبة ، ( البيدائع ه ص ٣٠٣ - ص ٢٠٤ وانصر أيصا فتح القدير ٥ ص ٢٣٥ ـ ٣٣٦ ـ البحر ٦ ص ٩٦ ). وقي هــزه الجرئيه الأحيرة - البناء على الأرض ــ نحد حكم العقد العالم. يحتلف عن حكم العصب عند أبي حتيفة ، في العصب لا يمنع الناء على الأرض المالك من استرداد أرضه مع نقص الناه . أما في العقد الفاسد ، في رأى أبي حنيفة ـ دون الصاحبين ـ أن تعتد بالبيع الفاسد مقتر با بالقبض بإدن المالُك ، و يستخلص من هاس الواقعتين. معا تسليط البائع لدشترى في الساء على الأرض المبلعة بعقد فاسد ، فيسقط الداء حتى الصدح ، وعلى المشترى صمان قيمة الأر ص وقت القيص(١١) .

ا هذا وقد قدمت أن المداهب الثلاثة الإجرى لا فرق عندها بين البنيع الناطل - والبنغ الفاسد - فالبنغ الفاسد حكمة حكم البنغ الناطل وتصرف المنشرين في المسنغ المفوض وفي بعير المنبغ وهو في حد المسترى بالريادة أو بالتقصيان أو في الصورة - انظر في مدهب السنستافعي شرح البهجة ركزنا الانصاري ٢ ص ٣٤٦ - وفي مذهب الجمد بن حبيل المعنى اطبقة ثالثة ٤ ص ٢٣١ - من عبد مالك فيصرف المسترى في المبيغ المهوض وبعير المنبغ وهو في بد المسترى بمنعان الفنينية في البيغ الناطل والبنغ

١٨٤ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٨٤

# تأصيل المصدر الذي تترتب عليه أكثار البيع الفاسد بدر القيصه:

رأدا أن لعقد الفاسد حد الفيص الصحيح ودن لعافد ، تتر س عليه آثار معدة ، فإد كان العقد الفاسد يع ، وقبص المشترى الموبع فيص صحيحا يؤدن الدائع ، انتقلت إنه ملكية عيد ،طلاق التصرف ولا تفيد الانتفاع معين المملوث ، فوده الملكية لا طهر أثرها إدن إلا عندما نتصرف المشترى في المبيع للمير ، والا عدم بعير المبيع .

والمُتَأْمَلُ في كُلُّ هَمُ الْأَحْكَامُ يَسْتَطِّيعِ أَنْ يُسْخِلُصُ لَذَائْجُ الْآمِيعِ .

أولا: العقد العسد دانه كتصرف شرعى لا كوافعة ماديه لا يديم اثرا، فهو والعقد الداطل في هذا سواء، وإذا كان العقد الفاسد، على خلاف العقد الباطل ، له وحود غانوني لأنه قد العقد، فان هذا وجود على خطر الروال، إذ العقد له سد كنصرف شرعى مستحق الفسح، ويستطبع كل من العاقدين أن يفسحه قبل القيض و بعده دون حاجه إلى رصاء العاقد الآخر ودون حاجة إلى حكم القصاء (١).

العائدة معا ، فكان الناطل كالعائد لا العائدة كالناص ، ثم تهير في السع العائدة معا ، فكان من المجرم والكروة ، فالمجرم اذا فات مصى بالهيمة ، أما الكروة قالة أذا فات اعتباضيجيجا ، وربعا العلاصيجيجا العلق بالهيمة الكراهة ، فال البرائدة في بدائة المجتبد العقائماء على الليوع الفائدة الذاء فقت والمنظمة على الليوع الفائدة الداء وعتبال وجوائة سوف القائدة أذا الفيائم الرد ، أعلى أن برد السابع النفل والمسترى الشهول ، واحتلمه الالمائة فيصب وتضرف فيها بعض أو عيم أو بنع أو رهن أو غير ذلك من سائر فيصب وتضرف فيها بعض أو عيم أو كذلك أذا نهب أو بعسنا أفهال النفلة في السنع العائدة وأل الواجب المنظمي المنائم في السنع العائدة وأل الواجب الرد ، وقال مثلك كل ديك قوت توجب الهيمة ، . ومين ذلك تو حسمة ، الرد ، وقال مثلك كل ديك قوت توجب الهيمة ، . ومين ذلك تو حسمة ، وأنه المكروهة فائي اذا فائين صحب عندة ، فائما أذا فائين صحب عندة ، وأنها أذا فائين صحب عندة م ذلك وربعاً ضبح عندة بعض أنبوع العاشدة بالعائدة العائدة عندة من ذلك وربعاً ضبح عندة بعض أنبوع العاشدة بالعائم المائة الكراهة عندة من ذلك وربعاً ضبح عندة بعض أنبوع العاشدة بالعائمة الكراهة عندة من ذلك وربعاً ضبح عندة بعض أنبوع العاشدة بالعائمة الكراهة عندة من ذلك المائية المجتبية في المنائمة المحتبة المنائمة المحتبة في عندة من ذلك المنائمة المحتبة المنائمة المحتبة الكراهة عندة من ذلك المنائمة المحتبة المحتبة الكراهة عندة من ذلك المنائمة المحتبة المحتبة المحتبة الكراهة عندة من ذلك المائية المحتبة المحتبة المحتبة الكراهة عندة من ذلك المنائمة المحتبة ا

 <sup>(</sup>۱) وهذا لاتمنع من الاستثمار الفقد العائدة تصر فاشرعه آخر سنجائرة،
 ولا يكول عدا تحولا للمقد العائدة ، قال التصرف الشرعي الآخر عوم على

ثانيا: ولكن لماكان العقد الهاسد قد يرجع فساده إن وجود شرط فاسد. فيفصل تقاص العقد وإسقاط الشرط، أى يزلة المفسد، ينتج العقد الهاسد أثره كتصرف شرعى لاكو اقعه مادية، ولكن الدى أسح الآثر هذا كتصرف شرعى ليس هو العقد الهاسد في محموعه، بل هو لعقد الصحيح الدى استحصص من العقد الهاسد بعد انتقاصه .

ثالباً : على أن العقد العاسد له وحود على كواقعة مادية ، وهو بهدا الاعدار بنتح آثاراً قانوبة ، من هده الآثار أثر بتمثى مع طبعة الواقعة المادية و بتعق فيه العقد الفاسد مع العقد الباطل ، وهدا الآثر هو انتقال الصمان إلى المشترى، دلك أن العقد الفاسد، كالعقد الباطل، إذا قتر ب بالقبص وكان القبص بإدن البائع ، جعل المشترى يعمص لمبيع لتحقيق مصاحته يتصرف فيه نصر في المالك ، فتصبح بده يد صمان لابد أمانة ، فإذا هلك لمبيع في بده في ناهيمة أو المثل .

را ما . ثم بعد دلك يتمير العقد العاسد عن العقد الباص ، في وجوده لفعلى كوافعة مادة ، في أنه بنتج أثرا لاتقتصبه طبيعة هذا الوجود الفعلى كوافعة مادية . مل في الشرع هو المدى تولى فرست هذا الآثر على العقد الفاسد لمصلحة قصد إلى محقيقها . وهذه المصلحة هي حماية الغير الدي يتصرف له المشترى . ختى يكفل الشرع حماية هذا العير من أن يسترد البائع المبيع

الراده حقيقه لا على اراده احتماله ، حاء في النحر الرابق \* وفي الترارية باع منه فيحت بم ناعة فاسدا منه - القسم الأول - لان الشبياني لو كان فيحت بنفسم الأول به لان الشبياني لو كان فيحت بنفسم الأول به ، وكذا لو باع المؤجر المستاجر من المستاجر فاسدا - تنفسم الإخارة كما أذا ناعة صحيحا \* البحر \* في 18 . والقساح السجام أو الإخارة الصحيحة بالسم القاسلة أنما يأتي عن طريق أن المهم القاسلة للما ينفسم اتفاقا آخر بين أسائم والمشترى على القدول عن الفعد السنافيات بالسم الصحيح أو الإخارة الصحيحة ـ فيتصم البيم القاسة فسنحا باسرافي لهذا القفد السابق . وسنعود الى هدة المبيالة في مكان آخر .

من تحت يده ياسمينه حق الفسح ـــ و ليست هناك و سلة للشهر تنبه لعبر إلى فساد العقد مع كثرة أسباب الفساد و نوعها ــــ لجأ الفقه الحمق إلى ضرب من الصناعة الفقيية نستوقف النظر ، فتصور ملكية تنتقل إلى المشتري بالبيع الفاسد ، لا لعرض أن تلفع المشترى بعين المبوك كما يفعن المالك عادة ، ال الصحح التصرف الذي يصدر من المشترى إلى العيرا. فيمنع النائع من حق الفسح ، ويحمل الدير الدي تصرف له المشترى تنتقل إليه ملكية صحيحة عصل هــه الملكنة التي صورتها الصاعة العقهية منتقعة إلى المشترى . فالمشترى إد تصرف إلى النير . اعتبر مالكا لكي يستطيع أن يمك العبر . وحكم إداكات الملكية الى انتقلت إلى الدر مصدرها عقدالييع الصحيح ايدي صدر للمير من المشترى ، فإن ملكيه المشترى ليس مصدرها عقد البيع العاسد باعتباره بصرفا شرعيا ، فقد قدمنا أن البيع الفاسد باعتباره تصرفا شرعيا لاندح أثراً . ولكن الدي نص الملكية إلى المشترى هو البيع العاسد المقترن بالقبص بإدن النائع باعتبارهما معاً واقعه مادية. وهذه الواقعة المادية لاتقتصى حتماً ، بالمحلر إن طبيعتها ، نقل الملكية إلى المشترى . ولكن الشرع راب علها هذا الآثر لانها تنصمن تسليما من النائج للشيري على التصرف في الشيء المبع . فحلها نقرالملكيه . حماله للعبركما فدمنا ، حتى لايفسح البائع البيع القاسد ويسدُّ د العن من يد العير ولوكان البيع القاسد هو الدي نقل الماكية إِي المُشْتَرِي وَعَمَارُهُ تَصَرُهَا شَرَعِياً . لَعَلَمَا وَثَمَى المُسْمَى فِيهِ ، وَلَكُسُهُ مَثلُهَا بالقيمة أو بالمن . فهذا دلين على أنه نقلها لا باعتداره تصرفائنز عيا. بل باعتباره وأقعة مادية رتب علمها الشرع هذا الأثر الحاص حماية لحق العبر , ولم يعتد لشرع في ترعمه هذا الأثر باغن المسمى لصناد العقد . وجعل الملكية التقل في مقابلها الطبيعي وهو القيمه أو المبار ( ) .

اطر في هذا الهمي الاستناد سعيق شجاله في النظيرية العيمة للالترامات في استرعه الاسلامية عفرة ١٧٠ و فقرة ١٧٢ .

خامساً : ويتمير العقد الفاسد عن العقد الناطل أحيراً ، في وجوده الفعلي كوافعة مادية ، في أنه ينتج أثراً آخر لانفتضيه هو أيصا طبيعة هذا الوجود الفعلي كو اقعة مادية ، والشرع هو الدي تولى تربيب هذا الأثر لمصلحة قصد إلى تحقيقها. وهذه المصلحة ها هي حماية المشترى نفسه . لا حماية الديركما هو الأمر في الأثر المابق . يحمى الشرع المشيري إدا زاد المبيع في يده بعد قبضه قبصا صحيحا بإدن البائع . رياده غير متولدة من المبيع ولكمها متصلة به . فيمنع البائع من حق الفدح . كذلك يحمى الشرع المشتري إدا عير من صورة المبيع تغييرا يحرجه عن حالته الأولى ، فقد كان مسلطا على دلك من الناتح إد قبص المبيع بإدنه ، فاعتد الشرع بدلك ومنع البائع من حق الفسح . ف<sub>ی</sub> ه این الحالتین نتأبت ملکیة المشتری وتستقر هـ أن کانت مرعرع**ة** مهدده بانفسح، و نصير ملكية الله, وقد التقلت هذه الملكية الباتة إلى المشترى بالمقد الفاسد ، و لكن لا باعتباره نصرها شرعبا فهو كتصرف شرعي لا ينتح أثراكم قدمًا ، بن باعتباره واقعة مادية اقتر بت بها واقعتان ماديتان أحريان. القبض الصحيح وتعير صورة المبيع . فهذا في على الشرع كاف لتنبيت ملكية المشترى ، إذ لبائع هو الدى سلطه على المبيع حتى عير صورته . وتنتقل الملكية إلى المشتري لاناش المسمى إدهي لم تدعل يتصرف شرعي، بل بالقيمة أو المثاركما في الحالة السابقة , إد أنَّ الملكية قد انتقلت بوافعة مادية .

## ٣ ﴿ حَمُوصَةِ الْمُسَادُ الْمُرْتَبِ عَلَى الْا كُرَاهُ

# المتموف المذاهب في عكم ببيع المبكره:

قدمنا في الجزء الذي من مصادر الحق في الفقه الاسلامي أن الاكراه يختلف حكمه في المذاهب المحتفة، وقد تدرج في هذه المداهب على حميع المراثب من البطلان إلى عدم اللزوم .

فالإكراه نفسد التصرف عد أن حيفة وصاحبيه .

ويجعله موقوفا عندرفر

أما عند الشاقعي فالإكر أه يبطن النصرف. لأن لناطن و لعاسد الموقوف عنده سواه.

ومالك يتحفف . فيحعل تصرف المكره نافيا غير لارم ، أسوة بالعلط والتدليس والغين .

والحمامة يبطنون تصرف المكره ، وهما هو المدهب عندهم . على أن هناك قولاً بأنه نافذ غير لازم(١) .

وقد سبق أن أوردا حجح كل فريق(۴) الا بعود إن دلك

### شعوص المذهب الحتفى فى فساد ببيع المسكرة "

و نقتصر هذا على رأى أنى حبهه وصاحبه ، وهم تقولون بفساد نصرف المكره ، لذين حصوصية هذا الفساد ، فهو في نعص أحكامه يختلف عن لفساد الدى نقدم بياده .

بقول الكاساني في بيان حكم صرف الدنع المكره على البيع و لقسيم معاً ما يأتى . و فإما إدا كان مكرها عليهما حميعاً . فاع مكرها وسلم مكرها ، كان البيع فاسداً . . و ست الملك المشترى لما قدا ، حتى بوكان المشترى عبداً فاعتقه بقد إعداقه ، وعليه قبمه العد . لان بالإعتاق تعدر عليه الفسح إد الإعتاق بما لايحتمن الفسح ، فقرر الفلاث ، فقررت عليه القيمة ، فكان له أن يرجع بقيمة العبد عليه كالمائع والمكره بالخيار ، إن شاء رجع على المشترى ، وإن شاء رجع على المشترى ،

 <sup>(</sup>۱) جاء في الانصباف للمرداوي « جرء ) من ۲۹۵ » « قال كالحدهما مكرها لم صبح هذا الله ، هذا المدهب بسرطه - دعلته الإصحاب وقال في الفائق قلب وتحليل الصحة وسوب الحيار عبد روال الإكراد » .
 ٢ أنظر الحرء أساني من مصادر الحق في الفقة الإسلامي ص ٢٣٩ ص. ٢٣٤ .

ولو أحتمه المشيري فين القنص لايعم إعناقه . لأن البيع الماسد لايفيد الملك قس القبص والإعتاق لانتعاد في عير لمك . فإ \_ أجار البائع البيع تعد الاعاق، هـ البيع وم مما لإعاق وهذه المسألة من حيث الطاهر سال عي أن المبث ثنت بالإجارة ، فكانت الإجامة في حكم الإنشاء وكحا بقول إن لملك . ب بالبيع السابق عبد الإحارة نصريق الاستباد . والمستبد مقتصر من وحاء طاهر من وجاء فجار ألا يطهر في حق المعلق بن يقتصر . وللبائع حدار اعساح والإحارد قبل الفيصرو بعده دفعاً للفيناد ، وأم المشترى فيه حق الفساح فين القبص . لأنه لاحكا هما البريع قبل لفيص . و ييس له حق الفساح بعد القبض ، لأنه طائح في الشراء فكان لا ما في جامه ، لكن إعا يماك لنائع صبح هذا العقد إذا كان تحدم العسم ، فأما إذا لم يكن بأن نصرف المتبري بصرفا لايحتمل الفدح كالإعاق والندبير والاستيلاد لايمك الفساء وتنزمه القيمة . وإن نصرف صرفا يحتمل لهــــ كا بنع والإجازة والكفالة وبحوها ، يمك الفدح ، يحلاف سائر الساعات الفاسدة فإن نصرف المشتري بإرالة الملك بوجب اطلان حق الفـــج. أي نصرف كان . ووجه الفرق أن حق الصبح هناك ثبت لمفرر جع إلى المموك من الرياءة والجهالة وبحو اذلك، وقد رال هـ، لمعنى بروال المماولا عن ماك المثمري ، فيطل حق الفسح ، هبا ثبت حق الفسح لمعر يا جع إلى المالك . وهو كر اهنه وهوات رصاه وإنه فائم ، فكان حق الفسخ ثانيّاً . وكذلك لو «عه لمشترى الناني حتى بذاولته الآيدي ، له أن يفسح العقود كلها لمــا دكر با . وكن إنما يملك الإجارة إدا كان بحتمل الإجارة ، فأما إذا لم بكن أن نصرف المشتري نصره لايحتمل الفسح لاتحور إحارته. حتى لا يجب الثمن على المشترى بل تجب عليه قيمة العبد ، لأن فيام المحل وفت الإجارة شرط لحوار الإجارة ، لأن الحكم شت في امحل ثم يستد ، و الهالك لايحتمل الإجارة ، و المحل بالإعتاق صار في حكم الهالك و تقرر هلاكه لا يعنمل الفسح . فيتفرر عبى المشترى فيعته . وإن نصرف تصرفا يحتمل الفسح كالبنع وبحود . يملك الإجارة وإرب تداولته

الأيدى، وإدا أجار واحداً من العقود جارت العقود كلها ، ما نعد هذا العمد وما فيله أيصاً . محلاف العاصب إدا باع المعصوب ثم باعه المشترى وهكمد حتى بدأو ثنه الأيدي و توقفت العقو دكلها . فأحار المالك و احداً مها . إنما كان يجور ذاك العقد حاصة دون غيره. ولو لم بحر المالك شيئاً من العقود و بكنه ص واحداً منهم ، يجور مايعد عقده دون مافيله . والفرق أن في باب العصب لم ينقد شيء من العقود على تو قعب بعاد لكل على الإجارة . فكانت الإحارة شرط النفاد ، فينقد مالحقه الشرط دون غيره . أما هيما فانعقو د مانو قف نفادها على الإحارة لوقو عوا نافدة فين الإجارة ، إدالفساد لايمنع النماد ، فكأنت الإجارة إ الله الإكراد من الأصل ، ومتى حار الإكراء من الأصل ، جار العقد الأول ، فنجور العقود كلم ، فهو القرق وبخلاف ما إدا صمن المعصوب منه أحدهم . لأنه منك المعصوب عند احتيار أحد الصيان مـه من وفت حديثه وهو القبص . إما علريق لطهور و ما طريق الاسماد على ماعرف في مسان الحلاف، فلا يطهر فيها فبله من العقود ، وهما بحلافه على مامر ، ( لبدائع جر - ٧ ص ١٨٧ – ١٨٨ – وأنظر أيصا المنسوط لنسر حتى ٢٤ ص ٣٨ ـ ص ١٥٥ فتم القدير ٧ ص ٢٩٢ ـ ص ۹ ۳۰۹) ،

و نبین من لنص ابدي قدمناه أن يسم المكر ه فلسد ، و لكنه يختلف عن البيع الفاسد و نوافق البيع الموقوف في وحود ، ويتفق مع البيع الفاسد ويح لف البيع الموقوف في وجود أحرى .

أ من يختلف بيع المبكرة عن البع الفاسد ويوافق البيع الموفوف. يكون دنك في الوجود الآية .

أولاً - دعلى البع إجاره العافد المكردوهو الاتع، فين القصا وبعده، فيقل البع صحيحاً، لأن الفساد فيه حق الدتع لا حق الشراح. بحلاف البيح الفاسد لعير الإكراه . فلا ترد عليه الإحا ة أصلا .لأن الفساد فيه لحق الشرع .

ثانيا - يتقطع حق العاقد غير المكره، وهو المشترى، في الفسح بعد لقبص، فيلرمه البيع إدا قبص المبيع، لأن رصاءه لم يعت إدام شنه إكراه. والدى فأت هو رصاء البائع، والدلك يمك الفسح بعد القبص كماعات الإجارة. وهذا بحلاف البيع الفاسد لعير الإكراد، فلكل من العاقدين فسحه حتى بعد القبض، ولا يتقطع حق الفسح إلا مصرف المشترى أو نعير المبيع.

ثانت في بيع المكره إذا نصرف المشترى في المسع تصرفا قاملالله على كالبيع ، لم ينقطع حق الدائع في الفسح في وذا مافسع إسترد المبيع من أي بد مهما تداولته الآيدي وهذا بحلاف البيع الفاسد ندير الإكراه ، قعيم إذ تصرف المشترى في المبيع فقطع حق الدائع في الفسح وديك الآن حق المسع والمتناخ في المعلق برحم إلى المملوك من الريادة والحجالة وبحو ديك وقد رال هذا المعن بروال المملوك عن ملك المشترى ، في فل حق الفسع . فيما ثبت حق المسح لمعن يرجع إلى المالك ، وهو كراهته وقوات رصاه وإنه قائم ، فيكان الفسيخ ثابتا و ، (١)

أبن يقعق بيع المكرة مع البيع الفاسد و بخا ف ا بسيع الموقوف · يكون ذلك في الوجهين الآتيان :

أولاً — يجور في بيع المبكرة لبكل من لنائع والمسترى فسح البيع قبل لقبض، أما البيع الموقوف فلا يملك أحد فسحه إلا في حالات معبية ، وإيما

۱۱ وسدو آن حكم الهلال في سع المكرة سفق مع حكمه في كن من سبع الموقوف والسع العاسد ، قادا فيض المسترى المسع وهنك في بده ، قاركان قبل الاحترة هنك بالقيمة أو بالمش ، وأن كان بعد الإحترة هنك بشمر المسمى وكذلك الحكم في البيع أبوقوف بعير الاكراة ، وفي السبع العاسد ، أدا هلك المسع في يد المنشري هنك بالقيمة أو المسسر ، «لا بنصبور هلاكه ، معن المسعى لأن البيع القاسد لا ترد عليه الاحازة ،

علك من بوقف البيع للصلحة أن يجبره فينفذ ، فإن لم تلحقه الإجارة بطل دون فدم.

الله و سع المكره إد تصرف لمشترى مد القص تصرفاعير قابل النه و البائع في العدم يقطع و النه و كان المبيع عدا فأعته و بان حق البائع في العدم يقطع و ويرجع على المشترى بالقيمة أو المن و لا وحع به شي المسمى لفساد البيع . أما إد كان الإعتاق قبل العبص . في يقطع حق الدنع في العسم فإن فسح سقط البع و الإعتاق و إن أجار في السع و سقط الإعماق الأن استاد الأحاره هنا مقصر و وفي البيع الموقوف لمصلحة ابائع ، إذا تصرف المشترى ولو تصرفا عير في البيم الموقوف لمصلحة ابائع ، إذا تصرف المشترى ولو تصرفا عير في البيم و الإعتاق معاً ، و رجع على سقط البيع و الإعتاق معاً ، و رجع على سقط البيع و الإعتاق معاً ، و رجع على المدرى المشرى المسمى الا القيمة أو بالماركاكان برجع في بيع المكره على مامر .

## ترميج الواقف على الصادي بينع المكره: ويمكن أن دستحلص بما قدماه الدُّنّج الآلية .

- (١) يبع المكره قد يبح أثرا باعداره تصرفا شرعيا، ودلك إد خقته إحارة لدائع قبل القبص أو بعده . والسع الفاسد لعير الإكراه لاينتج أى أثر
   عنداره تصرفا شرعيا كما سبن القول .
- ( ۲ ) بیع المکره، کواقعة مادیة . لایر س علیه الشرح کما یو ت
  علی البیع الفاسد لمیر الإکراه ایسفرار الملك إذا تصرف المشتری فی
  البیع و تداواته الایدی .
- (٣) في غير مانقدم نتفق بيع المكرد مع البيع الفاسد لعير الإكراه.
   فهو كنصرف شرعى قاس للفسح فين القنص ، وهو كوافعة مادية ينقل مستقرا إد تصرف المشترى في المبيع نصرفا غير قاس للفسح .

و لاوى الآحذ برأى رفر واعتبار بنع المكره موقوط لافاسدا . فإن ما ينفق فيه بنع المكره مع البنع الموفوف من الاحكاء أهم بما يتفق فيه هذا السع مع البيع الفاسد لعير الإكراه ، دلك أن تصحيح بيع المكره بإحارة البائع قبل القنصر، بعده، والقطام حن الشدي في الفسم بعد القنص، وشوت حق لبائم في اساً داد اسم مهما تداء لته الأندي . عل هده أموار حوه بة وفيها يتفق بيم المكره مع البيع المرة في . أما جدا ﴿ فَمَا الْمُشَارِي لَلْمِيعِ في أفيض، ورح - ثانه عم الشعب بالقمه لا ناش الممي و عمرف المشترى في المسم عمد أند عن نصر فا عرا فاس عمد ﴿ وَهِي الْأَحْكَا ﴿ لَيْ يتغق فيها بيع المكره مع برح لفاسديد الأكرم ، و أم رع رحوه يه يمكن الإنتقال فيها من أحكاء أبيه الاسدال أكا أنب الموغوف مون تعارض مع طبعة الأشاء ودون أن بحق أصور عداعه القربه الدارل أن أهم ف واصح بي حلق يصب كراء كما هم الأمر في بع السكرة. وحل نصف انحل کیا ہا، اگر ہی ہے۔ اسد نے الم کے اور فوجت آن بكولكل من احد حدد علما عن احدد على الأخر ووهدا الفرق وصل حداهم الوسوح أحله حتى عداء بدس يدالون بصاب بيع المكرة، قدوا المسادق، من عدد صار على مساد عير الإكراه س إن الأولى هو الاحد عدمت مالك ويقول في مذهب أحمد بن حنبل، وعبا په انکره نه ، هـ عير لار ، حتى يت ې ي الحرام ندوب الإراءة حمعاً . أملط والتدلس و لاكر دو الاستدال . قومه العدب كليا من طبقة واحدة عادُّوني أن برحد فيها بداء ، باكان وقف كدِّراه لعيم ب الإراءة أهس م عدم الرحم كل سمى .

المبحث الثالث

حكم العقب دالموقوف

منی یکونه الفقد موفوفا وی ی المراهب <sup>.</sup> قدمنا أن لعقد یکون موافوفا را اثان صادر آمن اقص الاهلیة . أما ١٩٤ . . . . . مصادر الحتى

إدا كان صادراً من عديم لأهنية فاحقد دعن . ويكون عقد أيصا موقوها إداكان محله غير مملوك المتصرف ، أو كان مملوكا له و تعلق نه حق لعير فسعب توقف العقد يرجع إدن إلى إرادة نافضة أو إلى محل ناقص .

وحالات العقد الموقوف كنيرة متعددة ، حتى فيل إن عددها وصل إلى عائل وثلاثين حالة ، كثير منها لا يكون العقب دفيها موقوف النفاد بالمعى الدقيق . بن موقوف الانعماد أو موقوف الصحة أو موقوف للروم ، والحالات التي تكون فيها لعقد موقوف النفاد يمكن ردها إلى أحد السمال السالي الدكر ، نقص الأهلية أو نقص المحل .

ويتمثل السف الأول في الصبي المدين ويندرج تحته العبد و معتبره المدير والسفيه ودو العفلة ، وكدلك المسكر مفي قول رفر من حيث أن إن داء ناقصة كإرادة ناقص الأهلية .

ويتمثل السب الذي في الفصول ، وبعدرج تحتب لدائع إدا ماع مرة أخرى من غير مشتريه ، والعاصب ، والمراقد ، والنائب ووكيل النائب إدا جاور الحدود المرسومة النيانة ، ومانت العام المرهوئة أو العيل المؤجرة أو العيل المعطاة مرازعة إدا كان البدر من قبل العامل ، والمريض مرض الموت إدا باح الوارثة ، والوارث إدا باع عده المورثة المريض ، والورثة إذا باعوا التركة المستعرفة ، أو المولى إدا اع عده المأذون (1) .

والعقد الموقوف معروف في الفقة الحنبي وفي الفقه المالكي وفي رواية عن أحمد س حنبل في الفقه الحنبلي ، وفي الرواية الآحرى في المذهب الحنببي وفي مدهب الشافع لايعرف العقد الموقوف ، وهو والعاسد والباطل سواء .

فنحي إد يستعرص حكم العقد الموقو فينستعرضه في المداهب التي تعرفه،

انصر في دنك معالا للدكتور ركى عبد النو في الفعد الموقوف في الفعه الإسلامي وفي القانون المدني العراقي وما نقاسه في القانون المدني المصرى . .
 مجلة العانون والاقتصاد السبه انجامسة والعشرون ص ١٢٢ – ص ١٤٢

ونتكام تباعاً: (١) في حكم العقد الموقوف أغص الأهليه (٢) وفي حكم العقد الموقوف لتعلق حق العير بالمحل.

#### المطلب الأول

## حكم العقد الموقوف لنقص الاهلية

# رثيب الولاية على القاصر والمحجور :

أول الأولياء هو الآب، ثم وصيه، ثم وصي وصيه . ويلي دلك الحد لأب، ثم وصيه، ثم وصي وصيه . ويلي دلك القاضي، ثم من نصبه القاضي وهو الوصي . وليس لمل سوى هؤلاء من الأم والآح والعم وغيرهم ولايه التصرف في مال الصعير ، إلا من يصبه الفاضي وصياً .

ویلحق بالفاصر المحجور علیه لجنوں أو حته أو عدمة أو حده . فیصب له قبم یکون ممثابة الوصی

# مدى والمدية الولى في التصرف في مال الصغير أو المحجود :

لا يملك الولى . أياكان ، أن يتصرف فى مال الصعير أو امحجور تصرها صارا ضررا محضاً . فليس له أ\_\_\_ يهت مال الصعير أو امحجور . ولا أن بتصدق به ، ولا أن يوصى به . ولا أن يعتق عده . ولا أن يقرص ماله .

ويملك الولى، أياكان، أن يباشر لمصلحة الصمير أو المحجور تصرفا ناصاً معاً محضاً، فله أن يصل الهية والصدقة والوصية والعاربة والكمالة وأن يزوج أمته.

أما التصرفات التي تدور بين النفع والصرر . فيملكها الولى بشرص "لا يلحق بالصغير أو المحجور العنن الفاحش . فله أن يتبع مالىالصغير أو المحجور م كر من عيده أو عدا الأو دافل منها فد حديثان الله فله عادة . وله أن يسترى عدله شن أدفل من ممته أو عديا أو لا كثر مم قد حائماس الدس فله عادة وله أن قوح مد اكثر من أحد للن أر باحده المن أو ده ما للم منها قدر ما يتعالى الله من المار من يتعالى أر باحده المن أو ده منها قدر ما يتعالى الله والمن أو كرد منها عدد ميتعالى الدس لام عدة وله أن بعر مده مدحما والفيا من أل الإمارة المدالة وصرور مه محمل عمل و كمه مدالة و من الا عود المن المنافذة و منه ورامه محمل عمل المنافذ و من المحرد و الله فصاء الدس وهو المن قصد الله وليس الله فلا المن من المنافذة و مدال ولا الله فلا المن من المن الله ولا أن الله المن الله من الله ولد أن يرهن الله بدين الأل الدهن من المنافذة ولم أن المنافذة المن المن المنافذة المنافذة المن المنافذة ا

## مد. أهله: الععير والمحيور في التصرف .

أماردا التر لصعير عمد أو محجول شير عصر فات بعده ، الإله يملك منها ما يده ع بعد محصا على وحد الساعب الماكل و فصرفه كول سحيحا بافداً . ولا يملك عمم عايضر صرا محصا على النحو المدى قدم ه ، و بصرفه يكول اصلا ، وردل لا يملك أحد الا دعال الأهلية ولا لولى الماأن يتصرف في مال الصعير أو المحجة ، فصرفا بصر صررا محصا ، أما النصرفات التي تدور بين المعم و قصرر ، فهذه إذا باشرها باهض الأهلية بنفسه بعقد عجيجة مو فوقه ، فإد أجارها الولى ، أو أجارها باقض الأهلية بنفسه بعد أن يستكن أهليته بيم عه مس الرشد أو بعث الصحر عنه ، فعدت في حقه ،

فنظر إدن في حاد هـ د التصرفات قبل الإجارة . ثم نبطر في الإحاره وحكم تحققها أو تحلفا . 

#### تصرفات باقعى الاهلية قبل الاجازة و

النصرف الدى يدود على الدمع والصرار و بياسره عافض الأهنية ينعقد صحيحاً . دلك أن عبارة عاقص الأهلية صالحه لإنشاء التصرفات ، فهو فاعمر عن فهم معانى الحبارات التي تتعقد بها العقول .

و كل لمناكات فدرة نافيس الأهلية على الله فدره محدوده، وكان التصرف يدول الله المسلح والصراء، فإنه لايؤمران على عدم هرج وعليه التصرف من نفح أو ما بلحقه الامل حسارة، فبكان تصرفه موقوفا لاستد هذا السداء حلى والحله الولى، أما عد اشاطى فالتصرف التي لاستقداء وو أحاده الولى.

والدرق دن الحكم عاه ، فسن معي أن لتصرف موقوف هو أوه سعقد ، أو أنه بعقد فالسال النصاب قد بعقد عليه و كمه لا دح أثره قبل لمجرة الوي له عصل الماء فركون مع القاص الله و أو و كنز من قسمته موقوف الأناء ولا معمر ممكنة المسه إلى المشترى ، ولا ما المشترى دفع الأن ولكن لسم ولي كان موقوفا ، لا كما فا للا لمساح على أبرو فسجه ولا لا حراء فه ، لا من سعرى ولا من دقيل ولا هنوه . ولى من على هديل أن يتربطا باسع إحراة الوي ، في أحد عد البيع ، ولى من يجز بطل ،

و محلص من دئ أن مصرف في فترة وقفه لا تكون به وجود ماني فحست ، مل يكون له أيضا وجود فانوى ، لا به معقد ، بن العقد صحيحا ولكن هذا انوجود القانه في لا تترتب عليه آثاره ، فهو من هذه الماحة مقارب العقد الباطل ، و تكنه بعد فه في أن الآثار موقوفة لا متعدمة وهي على خطر النفاذ أو الزوال . ۱۹۸۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ مصادر الحق

### الاجارة — تحققها أو تخلفها

يبق بصرف ناقص الأهلية موقوفا على النحو الدى قدماه ، إلى أن يسبى مصيره بإحارته أو بعدم إجارته ، فإن أجر نهذ ، وتمير عن النصرف الباطل تميرا كبيرا إد أصبح بصرفا ناف لأثر ، وإن تحلفت الإجارة العدم، واحتلط بالنصرف لناظل فأصبح باطلا مثله ، ويس هناك وقت معوم إدا القص اعتبر لتصرف محارا أو غير محار ، لل يبتى النصرف موقوفا إلى أن يعل من له حتى الإجارة إحارته أو عدم إجارته

والإحارة نصرف قانون تسدد إن وقت التصرف، وسدس دلك مصيلا عند الكلاء في ح ة تصرف العصولي والدي علك الإحارة هو الولى أو ناقص الاهليه نفسه عندما يستبكل أهليته كما سبق القول ، ويحب أن يكون هناك بحير لمنصرف وقت صديره ووقت صدور الإجارة . فإدا صدر من ناقص الاهلية صرف لايملكه وليه ، كان لتصرف باطلا فلاتلحقه لإجارة ، وقد يكون الحجر وقت صدور الإجارة غير المجيز وقت صدور الإجارة ، في المحين وقت صدور التصرف ، ثم التصرف ، فيكون هو المحير ، من يحير التصرف ، اقص الاهلية عند استبكال أهليته ، لكن ادا أعلى الولى عدم إجارته التصرف ، فم تصح الإجارة ، عد دلك من المتصرف نفسه بعد استبكال أهليته ،

ا وبقول الكاساني في صدد أخاره بقير في باقض الإهلية ما دي و الورد وكذلك القسي المحجود عليه أذا باغ مال بقسة أو الشيري أو تروي أمراه أوروح أمية و كانتخباه أو فقل بقسة ما أو فقل عينه وينه لجازعينه بنوفف على أحازة وليه ماذام صسيفيرا ، أو على أجازته بنعيسته بقسية بنيوع أن لم يوجه من وليه في حالة صفره ، حتى يو بلغ القبيني قبل أحازه الولى ، فحار بنعيسة ، حير ، ولا يتوقف على بقيل أبيوغ من غير أحازة ، لان هذه التصرفات لها محير حال وجودها ، ألا ترى أنه أو فقلها وليه حازف فاحتمل النوع كما يتوقف على الجازة ، واتما يتوقف على أجازته يتقسيه أيضا بعد النبوع كما يتوقف على أحازه وليه في حالة صفره ، لائه لما بلغ فقيد منك

في العقه الإسلامي ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٩٩١

### المطلب الشاتى

### حكم العقد الموقوف لتعلق حق العير بالمحل

صور مختلفت

قدمنا أن حق لعير معنق المحل في صور محتلفه. أهمها و ابر هاأن يكوف محل نموكا لمعير ، وهذا هو تصرف القصولى ، وسنجعل كلاما فيه أصلا ، وقد لا يبلغ حق العير هذا المبلغ ، فلا يكون مالكا من يكرن مرتها وهذا هو يبع المرهون ، أو مستأجرا وهذا هو بنع المستأخر ، أو وارث إذا باغ المريض مرض الموت مايه منه ، ويوجر القول في هذه لشور المحتلفة بعد الكلام في تصرف الفضولي ،

الاستاد قاوين أن بملك الاخارة ، ولان ولانه على بعيبه قوق ولانه وليه عليه في حال منفرة فلما خار باخارة وليه قلال تجوز باخارة تعليه أولى . ولا تحور بمجرق النبوح لان الاجارة لها حكم الانساء من وجه وأنه فصيبل فاعل محمار ، والنوع ليس فسمه فلا معل أخاره . . وبمثنه إذا طلق التبيني امرانه أو حالفها أو اعلق عبده على غير مال أو على مال أو وهساماله او نصفی به او روح عبده امر « او ناع مانه بمحاباه او السنري شبينا بأكثر من فيمية فقر ما لا المعاني في مثلة عادة أو غير ذلك من التصرفات مما لو فعله وسه في حال صغره لا نجور عليه ، لا تنعقد ، حتى تو آجار وليه أو الصبني بعد البلوغ بنغف تصلحالاتساء مان بعول بعد آليلوغ أوقمت دلك الطلاق ودالك العباق - فلحور ولكول دلك السباء لا أحاره . وكذلك وصيه للمسمى لا يتعمله ، لايها تصرف لا مجتبر به حان ، خوده ، الا يرى أنه أو فعق الولى لايجور عليه ، فلا بنوقف ، ومنسواء أطبق أو أصافهما ألى حال البلوع كما فشاحتي لو أومني بيامات قبل البلوع أو نقلاه لا بحور ومسته الا أذا طع وأخار بنك الوصية بعد اللوع فيجوز 4 لان الأجازة منه بمبرقة الشباء الوصية ، ولو أنشأ الوصية بعد النبوع صح ، كذا هذا ﴿ النَّفَائِمُ وَ ص ۱۶۹ با ص ۱۵۰ سا

### ١٠- بصرف الفصولي

#### س هو الفصولي :

المصول في عقه الإسلامي عبر العصول في الفقه العربي ، في عقه العرف شصول هو من في عقه العرف شصول هو من في عاجه إلا العمل لنصلاميه، فيرجع عليه عمد ألما عليه الإسلامي فيو من يتدخل في شئون العبد عمد أن يقيد من أن يوله ، و مس من اللالم أن يقيد عدد طر ، ريميا حله العبر الدال عدد عدد عدد طر ، ريميا حله العبر الدال عدد عدد عدد عدد العدد العبر العبر الوال العدد عي أن ماله هدا العبر العبر أو أن دلعد على أن ماله هدا الهرا العبر العبر الوال العدد على أن ماله هدا الهرا العبر العبر الوال العدد على أن ماله هدا الهرا العبر الوال العبر على أن ماله هدا الهرا العبر الوال العبر على أن ماله هدا الهرا العبر الوال العبر الوال العبر الوال العبر العبر الوال العبر العبر الوال العبر العبر الوال العبر الوال العبر العبر الوال العبر العبر

١٠ ومع ذلك فقد جاء في البحر الرابق ما عبد أن القصوبي بو الم مال على به ماية هو أم العقد السع اله ويوفان المصاعب رجهة الله بعالي بالح منك بـ « لمالكه أكان » ي « لاية و ناعة ليفينية بد المقد فيلا كما في التدايم؟ المحر ٦ ص ١٥٠ . ، اكر ير عالمان فسجة هيال الهيال واعسو آل القصيمين لوالماح ملك بداد على الدالة هو العقد البينغ مواقواق كما لوالياع على أنه مال الله . واستنبيه من أستم إذا استحق لوقف الشع على جارة المستخف والسانع في فق عن الدامان على اله مدلة عمر ومع بالك المعد البيع مو يواف على حاراً المنك وهو المستحم ، حاد في الراعالة إل في عالم الصلاد " وله عبر له مالله له الله ما الله لا الله لا الدل out the solution of a color of the solution of كمالكه لكان أداني و الله تنفسته لم المقلد للبلد كما في البدائع الاط لكن فيتاجب لمنجه فان و البيجة إلى المنكن فأو المالعية السيحية من الله للع ملقانوه من أن المنبع أذا السيحق التقييج القعد في فيهن الروالة لقفات م tolow Mures. . , married enter been "man for a . a تنفيله لا للماك بدي هو المستحق مامع أنه وقف على الأخيرة الأرسيان عليه بله الناصب , فأيه ليونف لني الأجارة , والناهر بليقة الأي أثاله لغ في معى ل مال عليه يم عامره م يماهما ها و فكر بحود الحد الوطلي و لم المنتجر الي ما في الله مع روا له حارجه عن فياغير الرواية ، المهال علهر لي ال ما و الله له لا اللكال فله ، أن هو علجلج ، لأن قدل الله لغ يو بأعه لنفسته لم سعفد صلا مفتاه لو عه من نفسته . فاللام بمفتى من . فيو المسانة الناسة من لمسان الحمس، وحسيد فمراد البديع إن لودوف مادامه لعدده مراوعه سفسه برعفه فسلأ فالحس المديادمم فيديه صاحب البحر من أن الأم سعين ، وأنه أحيراً ، عمد أذا ياعه لأجل مالكه والله در احيه صاحب الهر حيث دفقا سي جعيفه عيوات وفعال عيم قول الكبر ومن ياع طلك عا العلي عدد والدا لذع ينفيله لم ينفقله . كذا في البدائع أ هـ ". تكنه به عبر بمن بدل اللام لكان أبعد عن الإنهام - وعلى كن فهو عين ما ظهر أي و حمد الله رب العليمي ٨٠٠ اس عابدس } ١٠٠ ٢١٠ ـ ص ۲۱۱) . ق الفقه الإسلامي . . . . . . . . . . . . .

وسواء عم المشترى أنه مصوى أو لم يعيم . ومن اشترى لعوده عالا دون توكيل أو بهامة يكول هشم لها . و فل مش دلك في سبائر النصر هائل . الصة والإجارة والعاربية والقراص وغيره . و نفرض أن القصري بسع مال العير أو يشترى مالا سعير ، فتكلم في تصرف الفصولي قبل الإحادة ، ". فكلم في الإجازة إذا تحققت أو تحلفت .

## بيع الغضولي قبل الاجازة:

كون ليح لصادر من عصول معقداً صحيحاً ولكدم موجوم ، . فلا مدح أن السع لى أن يجل ، منه متن بصرف تافض الأهلية فيها مر . فكون للتصرف وجور فادري، وللكن، قصائره، فلا بدهن ملكية السعرب المسترى موقعت الترام المشتري سفع الثمن (١) ، وجاء في فتح القدم (حرم 6 ص ٣١٦) .

وحد في المهدات ولا تحور بع مالا يملك من عداد مالكه - يب
روى حكيم بن حرام أن اسبى صلى الله عليه وسيم بان لابيع مايساعيده
ولان مالانملكة لانقلار على تستسمة فهو كالطار في الهواء أو السيك في المه
المهدات المن ٢٦٢ - وحاء في الوحيواء المسلم القصولي مال الفيرلانفت
على احازية على المدهب الحديد ، وكذلك بنع القاديب وأن كثرات بير فاية
في أنبان المعصوبات على أفيس الوحهين ، فيحكم بنطلان الكل ، وأو باع
مال أبية على طن أنه حى قاداً هو منت والمبلغ ملك النائع ، حكم تصحيفه

ا قال البدافعي عبد في المعلق الأسمعلاء فهو الأمعلاء الدالي . را الما الم السلال على ولأنه سرعته الأدام ألم أنه الله الماليان المالك و الد عقليا - وال العقاد الله عليه السد عله ، و عدب المالف المال ما ان فيرات القصولي نصواف بهلت حالك ينقر من علمة نفاقل التابع ي محله باهو اللي السعوم ، فوجب العدل د معاده د ٧٠٠ را فيه مع بعاد . ال فيله المعه حيث لكفي مؤولة صب السيبراي والمعوف المعد أداياً "توجيع الى المائك ، وقيم عن العافد صول كلامة عن الاعام، وقيم نفح السيداري لانه أقدم عليه طائعاً ولولا عمع لما أقدم ، فتثبت القدرة الشرعية تحصيلا الهدد الوجود ، هذا في اله في بالله ولاية ، أن العاص در في سال الساقع أواستنفل الحصمة العيد بجديث عروة الدراقي أن السواحتان اله علیه و سلم عیده دسرا بیشیری به صحیه اماسیری سایدر آمام اجلهما تدعيرات وجاه بالسيام واللاسار الي النبي تبيي الله عليه وسيالة و حيره بديك ، فعال عليه النسالام الأول لله لك في فيعتب كا أوروا ا الترمدي بن غروه وجائم بن خرام كما سبة في النهالة - التحر من ١٤٧ و نظر فنج العدير ٥ ص ٣٠٩ ۔ ص ١٠٠ ٪ ومعنی دلک ان عروہ کی فصولًا في ليع احدى السالين ، وقد أجار اللي عليه السلام السعفة دي به سروة بالتركة فيها .

۲۰۲ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۲۰۲

معالفصول لا يعدى حق الحكم عند محد وهو الملك لا بعداء الولاية.. وعدهما يوجبه موقوها ، لأن الاصل اتصال الحكم بالسب ، والتأخير لدفع الصرر عن المالك ، والضرر في بعاذ الملك لافي ثو قمه ، وعند ما لك تصرف المصول موقوف أيضا (١) ، وهن إحدى الروايتين في مدهب أحمد من حسن عن .

اسع عني أسد القولين \* الوحس ١ ص ١٢٤ . وحاء في سرح استحسه « برد بيع الفصولي بان باغ مال غيره بلا ولايه ، كذا بريا شراؤه بعا ه عين مانملکه سبواد او غیره او نشمی فی دمیه کمه فهم بالاولی ۱د لاسیس ای بلی دمية بجان ۽ کان نمون اشينوانت بقلال گذا بايف في دمية ۽ قال يہ بعينين في دمية وقع انفعد للمناشر كما ذكره الرافعي في الوكالة ... أما لو السيراه بقراه يمال الحبية واقل لرا منمه وقع للساسر وأن أدن الباء أوان سمياه فان لم الذرالة لعب التسلمية وقع للمناسر والا وقع للأبان وكول للمعلى قرضا ولا تقوم البية هيا مقام السيمية كما ذكرة السيحان ، وفي القديم عقد القصوبي موقوف على الأخارة لجير في داوود عن عروة الباردي ، وهو فوي في اللمس على الجبر المدكور فانه فللحجة لكن صعفة لا م. ، فإن الخطائي أنه غيرمنسل ، وقال سنجب سنع الإسلام أن حجرا متوات له منفسي في أسبناده منهم ( سرح النهجة بركزياً الانتساري ٢ س ٦٠) . ١ حدد في القوالين القعهمة - ١١ قاما السراء لاحد تغير اذبه أو السمع عليه كلالك فهو بنسع العصولي ، فللمفياذ ويوفف على ادل زنه و ويال استافعوا لاسمعت "القوانع الفعهية لاس حرى ص ١٤٥ ــ ص ٢٤٦ . . وجاء في بدانه المجتهد " ٥ واحتلفوا من هذا في بنع القصولي هن. عقد م لا ، وصورته أن سيع الرحل مال غيرة تشرط أن رضي به صاحب أمال أمضى السلع وأن لم ترص فسلح ، وكذلك في شراء الرحل للرحل بعير أدبه على به آن رضي السينوي صحالسراء والالم نصح ، فمنفه استافقي في الوجهين حميماً ، وأخاره مالك في آلوجهان جميعاً ، وقول بينه أبو جبيعة بان يسلع واستراء فغال تجور في أنتيع ولا تجور في السراء ، . وعمله المالكية ماروي أن النبي صنى أنبه عليه وسلم دفع الى عروه البيراقي ديبارا وقال استريب من هذا الحلب شاه ، قال فاشتو ب شائين للدنار ولقب أحدى ألسباس بدييان وحب بالثياة والديار فقيت بارشون أبية هذه شاتكم وديياركم ، فقان اللهم بارك له في صفقه تمنية . ووجه الاستقلال منه أن النبي صلى أمه عليه وسلم لم نامره في الساة الثانية لا بالسراء ولا باسيع - فصار ذلك حجة على ألى حبيقة فيصحة السراء للقيراء وعلى الشافقي فيالأمراس حميقا وعمده السنافعي النهي الواردعن بيع انرجل ماسس عبده ، والتاكية تحمله على بيمه لنعسبه لا لعيره ، قالوا والدِّليل على ذلك أن النهى أنما ورد في حكيم س حرام وقصيمه مشهوره ، وذلك أنه كان بنبغ لنعيمه مانسن عبده . وسنب الخلاف المنالة المنهورة هل أذا ورد اللهي عن سنب حمل على سبيه أو بعم ( ابن رشية طبعة الجالجي ٢ ص ١٤٢ ــ ص ١١٤ حاء في المعنى « وأن اشترى نعني مال الأمر أو ناع نعم أدنه أو

في العقه الإسلامي . . . . . . . . . . .

## ويترتب على أن يع الفصول موقوف النتائج الآتية .

اإدا سلم الفصولى المبيع إلى المشترى ، فهنك قين الإجاره ، فلما لك أن بصمن الفصولى أو المشترى أجما شاه ، وأجما احتار صمائه برى الآخر ، لأن في النصمين تمليكا منه ، فإدا ملكه من أحدهما لا يمكن تمليكه من الآخر ، فإن المشترى على الله يرجع عليه بالقيمة لا بالثن فإن احتار تصمين المشترى على الله يرجع عليه بالقيمة لا بالثن .

استرى عدر ماكنه بعيل ماله بدياح ماله نفر الانه - فمنه رو سان، أحقاظه السع بأص ، و عجب رده ، وهذا مذهب السافقي وابي بور والي المسافر ، واللاسة البيغ والسراء صحيحان ونقف ننى اجارة الأثلك بأقان أجاره يقلا ارم السع ، وأن لم حرد نفس ، وهيمه مدهب مالك وأسحق وقول أمي حسفه في السع فاما اسراء فمناده مع للمسترى بكل حال ، ووجه هينده الروالة ما روى غرود بر الجعد الشرقي رضي أبله عله أن النبي قبلي أثله علمه و سلم اعطاه د را لنسسري به شاه ، فالسوى سالين بم باع احداهما بدينار في الطريق . قال قانيت النبي صلى عليه وسيم بالدينال واستساة فحسرته ، فقال تاريد الله بك في صعفه يمينك ، رواه الاثرم وابن هاجة ، ولاية عقد به مجبر حان وقوعه ، فيجب أن عف على أجارته كالوصية ، ووجه الروأنه الاولى فول النبي صلى الله علميه والبالير لحكيم س حرام لاتسع ماسین عباید ، رواه این ماجه والترمذی ، وقال خلیب حبین صبحت : عنى مالانملك ، لانه ذكره خواد به جين ساله ان سيع الشيء لم تمضى فسيسريه وسنيمه ولانفاقيا عني صحابيع مال العالب ، ولاية ياع مالانقلار على تستيمه فاسته الطبر في الهواء . والوسسة تستنجو بها الفيول عن ٧١ تجاب ، ولا تغيير أن خول لها مجير حال وقوع القفد ، وتجوز فيها من القرر ما لا حور في السع ، قاما حديث عروة فتحمله على آن وكالته كانت مطلقة بدليل أنه سلم ويتثلم ويسني ذلك لقير الماتك باعدفياً . ، ولو ياع سلعه وصاحبها حاصر باكبراء فحكمه حكم مالو باعها من غير علمه في فول اكتر اهل العلم ، منهم أنو حيفه وأنو نور والسافعي ، وقال أبن أبي ليلي سكونه افرار لانه ديل على الرصاء فاسته سكوت الكر في الادري بكاحها. وساأن التبكوب محتمل ماقلم بكن اذبا كسكوب البيت ماوفارق سيكوب الكر لوجود ألجناء المامع من الكلام في جفهيب وليس ديث بموجود هيا ٣ ا العني طبعة ثالثة } ص ٢٠٥ ٢٠٦ )

وحاء في الانصاف للمرداري « قال باع ملك غيرة بعير ادبه أو اشتري بعين ماله شيئ بعير ادبه - لم نشيع ، وهو المدهب ، وغيبه أكثر الاصحاب وهنه نشيخ وبعف على أحازه المالك ، احتازه في القائق وقال لاقتص ولا أقياص قبل الإحازه » ( حرء ٤ ص ٢٨٣ ــ وانظر أنصا القواعد لابن رجب العائدة الحامية والسبي فيعن تصرف في شيء يظن أنه لايملكة فيبين أله كان بملكة ) .

۲۰۶ م م ، ، ، ، ، مصادر الحق

المسمى، وأحد القدمة كأحد العرب فكالما المرافعير عن يده ولم إلى السوقين و ورجع المشارى على المصول باشر الدى دفعه له . لا عد صما . وإن حار تصور المصول، عطر ها كان النصول قد فصل الما علم مالكه مصمو ما عليه فكون في ملكم بالصهل مستدأ إلى وقت القض أى إلى وقت سابق على صدور اليح إلى المشبرى ، فيكون الله قد صور من دالك فيعد . أما إذا كان القصول في قد قبص المنه من ما لك فيعد . أما إذا كان القصول في قد قبص المنه من ما لكم أمانة في عدد فيكون وقت أن ما عدا المشارى عد الشارى عد المناز من بالقيمة الأن المشارى المدور المنه ، فلا معقد المنه ، والمحم طعور المنه ، فلا معقد المناز من بالقيمة الأن المشارى المدور المنه ، فلا معده و يده يد المناز و المدار و ص سابق المناز و المدار و المدار

(٣) وما سير القصولي عليم ولي علم بي ، قيام عليم ي المنام من مستر أن ، فاي عقد أحا ما لمان حاله العقد حصة دون المعد الأحر ، دلك أن اعضوان السليمة المنه أي المنظري مكون عاصاً ، والعاصب دا ما ه المحصوب رسيه ، أد ناعه المنه ي من عيره ، ثم أجا الملك أحد اللعم . وره سعد ما أجا و للدك حاصه . لأن اعسب لا - ين مديك ، فكل عاص هـ من ألبيع ﴿ وَقُمْ عَلَى إِجَا لِهُ لِمُنْ دَفَّهِ مَلَكُمْ ، فَلَكُولَ رَجَا لَهُ لَأَحَدُ "سَعَل تمدكما للعبد من المشمان محاز هند بالعالم المواد والسرحس في مسوط ٢٤ ص ٩٩ ). وقد نقال ان دينت إذا أحل ما الأول فانتص المك أن المسترى من الدعب . وجب أن عدم معالدين الله أن في أيسب أن المشغري من العاصب قد يا الملكيم إلى المداني . و لكو ما على دلك بأن ملك المشتري من أماضت أصد الله الله أم و ملك الشري س المشترى موقوف عدم إجاريه بروالهك سات بالرورد عني المك الوقوف أطله حام في اس عامدين : ﴿ وَأَمَا عَدَهُ نَفَّتُ لَبِيعٌ ﴿ أَي السَّحِ لَسَادَرُ مِنْ لمُسْرى من العاصب بعد اجارة الماك ليع العاصب) ، فصلانه بالإحارة ، لأنه يتُس مها الملك للبشتري باتا ، والملك آبات ادا ورد على الموقوف أعلمه

وكدا وهم مولاه معاصب أو صدق ما دده أو من فورية وبدا كله من الملك المرقوب وأهر العالم مع ما مالك المرقوب وأهر العالم أل مع معاصب بنده بأداه العالى مع أله ها أدات الدعب الدي تدعي الموقوب والحيال ملك المشهى المالت طرع الدي هو أداء ماله الله المالة المشهى المالت المرابع في المرابع المرابع والمرابع المرابع المراب

ما ردا صراع ملك ما كالم ما عدا صراء المع مه ، في يعم المسلم ، وله عدا أن سم ما الله المسلم ، وله عدا أن سم المسلم المسلم المسلم عقد مسالا إجارة العدد الأو حدا في المشاوي الهديم ، ومن الما المعيود أد المشرال الموسلم المسكم على بعد ، حمى أن الوصل إدا الما المعسوب أد صحم المالك حاليعه ، وو الشهر و حصل من المن أو وه مساؤ ورائه ما لايعد بعلاقس دلك ، كما في المصول عهده ، ( عدا ي لهديه ٣ ص ١٩١١) ، ويمكن أن يقال هذا أيضا إلى ملك المسترى مه وهو مشل المسترى منه وهو مشل المسترى المن المسترى مه وهو مشل المسترى المدين على المسترى المه وهو مشل المسترى المه وهو مشل المسترى المه وهو مشل المسترى المسترى المسترى المه وهو مشل المسترى المسترى

وتميز المانكية بن ما إذا ملك المصول المسع بالميرات فيتقل ما كال لمورثه له قصح أن ينقس اسع الصادر منه في الممثل الميرات ، و يرما إذ ملك المبيع نسب آخر كالهبع والهية و الصافة فيسم البيع الصادر منه ولا يجود له نقصه ، و يبكون الماهب المالكي على حلاف الماهب احتى فيها إذا صاد العضولي ما مكا لمبيع نسب عير اليراث العاصور البيع منه ، في المدهب الحتى يبطن البيع ، ويصح البيع في مدهب مالك، جام في المسوق على الشرح الحتى يبطن البيع ، ويصح البيع في مدهب مالك، جام في المسوق على الشرح

الكبير لدردم ، والعاصب د باع المصوب قس ملكه من ربه نقص يع ماباعه أو وهه أو أعتقه أو وقعه إن ورثه من المصوب منه الانتقال ماكان لمورثه له ، لا إن اشتراه من المعصوب منه بعد أن باعه أى أو ملكه بهمة أو صدقه من المعصوب منه فليس له النقص لل درية ، من فروع هذه المسألة شريك في دار باعها كلها تعديا ، ثم ماك حط شريكه، فإن ملكه بإرث رجع فيه ويأحد نصيبه بالشفعة ، وإن ملكه نشراه أو هذأو صدقة قلا رجو مهه ( المسوق عني الشرح الكبير للدردم ٣ ص ١١ ) .

## بيع الفضولى قبل الاجازه قابل للعسيخ من الطرفين :

عبى أن بيم الفصولى، وهو موقوف قبل الإجارة، هو أيصا عامل المسلح من الجهتين: حمة المشترى وجهة المصولي نصبه وهذا بحلاف بيع ماقص الآهلية، فقد قدما أنه موقوف، ولكنه عيرقابل منسلح لا من حبة المشترى ولا من جهة ناقص الآهلية، ومن ثم يكون المعصولي فسلح البيع الصادر منه حتى لوأن المالك أجاره معددلك لا ينعد لروال العقد الموقوف، وإنما كان له المسلح لبدفع الحموق عن نصبه، فيه بعد الإجارة نصير كانوكين، فترجع حقوق العقد إليه ، فيطالب بالنسليم ويحاصم بالعب، وقي دلك ضرر به ، فله دفعه عن نفسه قبل شوته و لبشترى فسح البيع قبل الإجارة ، تحررا عن بوه ، فله دفعه عن نفسه قبل شوته و لبشترى فسح البيع قبل الإجارة ، تحررا من بوه واسترد المبيع إن كان قد سم ، وبرجع المشترى باش على الباتع إن كان قد بقده ، وضحه المشترى بيصبح ، إن البيم الموقوف نوجع إلى الدقد ، فهو بالمسح بدفع المهدة عن نفسه ، فله دلك ، (البدائع قاص ١٥١ سـ الطر أيصا فتح القدير ه من نفسه ، فله دلك ، (البدائع قاص ١٥١ سـ الطر أيصا فتح القدير ه

أما في مدهب مائك فيع الفصول لارم من جهة الفصوى ومن جهة المشري، محل من جهة المالك . في الفقه الإسلامي . . . . . . . . . . . . . . . .

#### شراد الفضو في :

فى المدهب الحنى إدا يشترى لقصولى شبت لعيره، وأصاف العمد لنفسه، هو والبائع، وم يصيعاه بن العائب، فإلى العقد يبعد فى حقه هو ولا يتو فعن على إجارة العائب. فيصبح بحكم هذا العقد النافد فى حقه مشتريا لمصله، وهو المالك لما اشتراه والمدين بنمه. وله أن يبيع ما اشتراه، بعقد مبتدأ، بل لعائب أو إلى عيره، وهذا مالم يكن الفصولى من عير أهل لروم العهدة. بأن كان صديا أو محجورا، قلا بحد لعقد نقادا عليه لعدم الأهلية، فيتوقف على إجارة الدى اشترى له. أما إذا أصاف العاقدان العقد إلى الغائب، فإنه بنصرف إلى هذا العائب و يتوقف على إجارته، كا فى يع العصوف.

وقد جاء في الفتاوي الحانبة في هذا الصدد ما يأتي : . وشراء العصولي لا يتوقف ، ويكون مشتر ياً لـفسه . وهو على وجوه أربعة : أحدها أن يقول البائع بعت هـ! من فلان العائب بألف درهم،ويقول الفصولي اشتريت لفلان أو يقول قبلت لفلان أو قال فبلت ولا يقل لفلان.هردا العقديتو قف على إحارة العائب . إن أجار يكون الشراء لفلان ، وإن لم يجر بطل لعقد . والثاني أن يقول المالك من هذا مك تكذا.فقالالفضولي فبلت أو اشتريت و بوي الشراء لفلان . فين الشراء ينفذ عليه، ولا يتوقف. ولو قال الفصولي اشتريت هذا لفلان بكدا ، وقال البائع منت مك ، قيل فيه روايتان . والصحيح أنه باطل لا يتوقف ... والرابع أن يقول المالك بعت ملك هذا بكداً لأجل فلان، وقال المشتري اشتريت أو قبلت، أو قال المشتري أولا اشتريت هذا لاجل فلان فقال الناتع بعت،فإنه ينفدعني المشتري ولايتو قف. رجل اشترى عنداً وأشهد أنه يشتريه لفلان، فقال لمانع اشتريت منك هذا لعبد لفلان ، وقال البائع ست ، وقال فلان قد رصيت . دكر "لناطبي رحمه الله تعالى أن للبشتري أن يمنع العبد عن فلان ، لأن الشر أم و جد الفاداً على العاقد فيمال عليه . فإن سلم المشرى إلى فلان، كانت العمدة للبائح على المشرّى وهو لعاقد . وحكون نسليم المشتري إن قلان ٤- لة بيع مستقل جرى بين المثنغري و بان فلان . . . رجل ناع عبد عيره ند . ردن ادرني بعرض نعيبه أو نشيء نعيه سوى الدراهم و لدنادير . ثمر أحار المول بعه ، حا يبعه ، و لمشتركي بالعمد بكون ليشتري وعليه قيمة العبد لم لاه . لأن شراء مالك ^ م لايتو قف فكان مشتر يا لصه . فاصياً ثمه بالعبد بإدن مولى ، فيكو ب مستركن العمد له ، ( الفتاوي الخالية على هامش الفياري الصدية ٢ص ١٧٣ ص ١٧٤ ــ اعظر أيصا البحر الذائق ٩ ص ١١٤٩ . . وفي حصوص هذه لماله الاحرة حام في فتح القدر . وهذا الدي دكر هرد كان اللهن ديد . هي کل عبا ، سي واع القصولي مثل عبره بعرض بحي الله مدافضة ، الله الله عنام الكريعة المدكورة وحامس وهو دلك على المراص،وأذا أجر م بك المنام و التن عرض ، فالقصولي بكون مالكا بند الله ، و بدي تقلمه رْج وَ أَيْهُ أَجَا عِصِولَ أَن مِعِد أَنَّ مِ الشَّرَاهِ مِن دِيكَ الدَّرِ مِن ماله. ل إن الله هذا العاص للمنبث والقد تمه من مالي قرضا عدث ، الله كان منيا دويه مانه . وان كان فيما كنوب أو حاربه فعيمته . فيعنين مسه صابح ربه الدلوب، والقرص والداعا في الفحيات لكن دلك ردا كان فصداً و هد وعد بات صما معصى أصحه اشراء ، فيراعي فيه شر الط صحه المقطي ، هو الله أه لاعب كالكفس بالمسرفية إذا أداه من مان هسه يصر عدر صاحتيء جه نظيمته ان کان اه ما . اگان ادو ب مني، في ناب السلم هك، فيها حمل معانه عكم ا هذا، إذ لا سحة لشر م لعبد لا تقرص الجارية. والشراء مشاروا مثما صمنه تكون مشروع إفدح القديرة ص ٣١٣ — وأعطل المحر " أنني ٦ ص ١٤٨ . ويسمى إحرة إحده نقد لا إحدة عقد ) .

أن في ما هم المالكي، فشراء القصول كنعه موقوف دائما ، أصيف عقد إن ماك أو أصف إن القصولي ، حاء في احصاب ؛ وم يدكر المصف حكاشاء القصولي ، وحكمه كاماء ، فان في الماطلة من ماع سلعة لغره عام إداء ، وإن السع يعقد ، والا يكون المشاع أن يتحل عنه إدا أجار في الفقه الإسلامي ، ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠٩

ذلك ربها ، وكدلك إذا اشترى له سلعة بعير إذنه ، فلا يكون المبتاع حل الصفقة إدا أحدها المتاع له لنصه انهى فإن لم يحر الشراء ، لرمت السلعة المشترى المضولى ، ولا رجوع لرب المال على البائع بما دفعه له المشترى الا أن يكون المشترى أشهد عد الشراء أنه إنما اشترى لفلان بماله وأن البائع يعلم دلك أو صدق المشترى فيه أو تقوم يبة أن الشيء الذى اشترى به ملك المشترى له ، فإن أحد المشترى له ماله ولم يحر الشراء ، انتقص البيع فيما إذا صدق البائع ، وم يعتقص في قيام البية أن المان له مل يرجع على المشترى بمثل اشرى وياره مه البيع من المبترى المان والمستع ، ( الحطاب بم ص ١٧٧ ) .

## اجازة تصرف الغضولى — شروط صمتها :

الإجارة تصدر من المالك، وبجب لصحبها أن تتوافر الشروط الآدية:

(1) فيام الأطراف اللائة وقت صدور الإحارة. البائع والمشترى والمالك. هو مات أحديم قبل صدور الإجارة من المالك، م تصح الأجارة، ولا تقوم الورثة مقاء من مات حاء في فتح العدير. وولو هلك المالك، لاينفذ بإجازة الوارث ... وهو بجلاف العسمه عدأ في حنيفة وأني يوسف، فإن لقسمة المه قرف عي إحارة لهائب لكير جارت بإجارة ورثنه بعد موته استحسان، لأنه لا فائدة في نقص العسمة أنه الإعدة ، وقول بحد القسمة مهادلة كاسع، فلا تحو بإجارة ورثته ، هو القيس ، والإستحسان مقدم ، مهادلة كاسع ، فلا تحو بإجارة ورثته ، هو القيس ، والإستحسان مقدم ،

( ۲ ) قيام المبيع ، وكمان الله وكان عيا. هو هك قيل أجرة ألماك ،
 لم تصح الإجرة ، وركان قد هلك في بد ألماك ، هلك عليه ، وإن هلك بعد التسليم الى المشترى، فالمالك ، الحيار إن شاء صحى المصولي وان شاء صحى المشترى على التقصيل الذي قدمناه .

(٣) أن يكون التصرف بجيز وقت صدوره . ذلك أن التصرف اذا لم يكن
 له بجيز وقت صدرره ، لم تنصور إجارته فوراً عقب صدوره ، وإجارته ى

المستقبل قد تحدث وقد لا تحدث، فإن حدثت كان الانعقاد مصدأ وإن لم تحدث لم يكن مفداً ، فلا ينعقد التصرف مع التلك في حصول الفائدة أحداً بقاعدة أن مالم يكن ثانتا بيعين لا بثنت مع الشك . فإدا لم ينعمد التصرف لاتلحقه الإجاره لأن الإجارة للمعقد . أما إدا كان لسصرف محير وقت صدوره. أمكن تصور الآجارة في أخال عقب صدوره، فكان الانعقاد مفيداً فينعقد ،فتلحقه الآجارة . وبرى من ذلك أنه يشترط لصحته الإجارة قيام كل عناصر التصرف — العاقد سوالمحل والمجيز — وقت صدور الأجارة ووقت صدور التصرف. أما أنها نكون قائمة وقب صدور الإجاء، فلأن والإجارة لها حكم الإشاء من وجه , ولا يتحقق الإنشاء بدون العاقدس والمعقود عليه الدلك كان قيامها شرط للحوي الإحرية بريداته ٥ ص١٥١). وأما أنه يكون فائمة وقت صدور التصرف ، فندو أن النب في دلك يرجع الى فكرة استاد الإحرة إلى وقت صدور التصرف، فادام العقد إدأ أجبر ببعد من وقت صدوره وجب أن يكون عاصر البعاد قاتمة في هذا الوقت . فإذا وهب الفصولي مال البالع أو تصدق بهأو أعثق عده ، العقد النصر ف موقوقًا على الإحارة. لأن البالع يمث هذه التصرفات ننفسه فكان لها محير وقت صدورها ، فتتوقف على إحا ة المالك . أما إدا كان لما لك صيبا أو محجوراً ايس من أهل هذه النصرفات ،، بكن للبصرف نحير وقت صدوره. فلا ينعقد ، ومن ثم لاناجقه الاحا ة .

### كيف شكود الاجازه :

والإجارة تكون بالقول أو بالفعل.وأى لفظ يدل عنى الإحارة يكبي. فإذا قال المالك أجرت البح أو رصيت به أو قائله أوأى عط في هذا المعن. كان هذا إجارة و الفتاوى الحالية ٣ ص ١٧٤ -- حدامم الفصولين ١ ص ٣١٥ - ص ٣١٩ ). والإحرة بالمعل قد تكون صريحة أو صمتية. فقدلم المالك المدع للشقى أو أحدد شي هنه إجازة صريحة بالفعل: وهية

في الفقه الإسلامي . . . . . . . . . . . .

المانك التم لمشتري أو النصدق به عليه إجارة بالفعل صمية . وسكوت لمانك بعد عمه مصرف الفصول لا أجير، لمانك بعد عمه مصرف الفصول لايكول لمحارة، ولو قال المالك لا أجير، يكول ردا للبيع فيسقط ولا نتحقه الاحام معد دلك (النحر ٦ ص ١٤٨ — الفتاوي الخالة ٢ ص ١٧٦ — الناس ٤ ص ٢١٨ ).

# محقق الاجازة وتخلفها :

وإن و حدت الإحارة مسجمعة لشر الطهاعي النحو الدي أسلماه ، هد المبع وصاراله صولى عمد له الوكس ادا لإحارة اللاحقة عثرلة الوكاله السائمة ١٠ ولما كان المصول الصبر كالوكي ، فإن حقوق العمد ترجه الله كما ترجع إلى الوكن ، أما حكم لعقد فيصرف إلى المالك، والنص السبع بالإجارة مستندا للي وقت صدورها أي أن الإحارة أز الرجعيا وإن كانت للي وقت صدورها أي أن الإحارة أز الرجعيا وإن كانت لا لشاء من واحد كما فسمو ، حدى لنح ، والاص في نصرف المصولي أن كل نصرف جعل شرع سنا حكمه والدة شرعية ما نستعقب كل نصرف جعل شرع سنا حكم لا الوج ، من عبر ولاية شرعية ما نستعقب حكمه والدة قص ، إن كان مما في علم علمة حس معاقما ، والا احتجا أن محله المنا للحال ، في المدن من أحراء حكمه إن أمكن الماليات السرعا المعق ، فيجعن سينا للحال ، في المدن وحوده ، ولدا

ا وه عدد بدر با انعصولی ، ثمه باغها فصوی من رحل وروحها منه آخر ، فرحند آمو ، شب الأفوى ، فيضير مقو كه لا روحه ، ويو روحها كن من رحن فاحيرا ، بنصف بسبيت ، محر كا منهما بين أحد النصف أو البرلد ، ولو باغه فصوی و حرد حر ، رهبه ، روحه ، فاحيرا معيا ، بيب الأقوى ، فصوی و حرد حر ، رهبه ، روحه ، فاحيرا معيا ، بيب الأقوى ، فيخور أبيع و على بيره كن سبع قدى ، وكذا بيب الهيه أذا وهيبه فيضوى و حرد حر ، وكن من أهما والكديه والبلد أخلى من غيره ، لايه في فراه بلايه لا مه بحدف عرف و لاحره أفيان من الرحل لا فاحده المنعية ، ويوسابع بدلاف الرحل وأحد ، فأحال المالك لم حر الان فائدة سبع بسوت عاصبا عرض لرجل وأحد ، فأحال المالك لم حر الان فائدة سبع بسوت الملك والرقبة في النصرف ، وهما حاصلان أنمائك في بيدين بدول هيدا الماك والرقبة في النصرف ، وهما حاصلان أنمائك في بيدين بدول هيدا المالك ، حال ، ولو غصما البعدي من واحد ، وعقدا السرف وتفاضه ، واحال المالك ، حال ، ولو غصما البعدي في الماوضات ، وعلى كل واحد من القاصبين المثل ماغضية لا البحر الرائق ٦ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضية لا البحر الرائق ٦ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضية لا البحر الرائق ٦ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضية لا البحر الرائق ٦ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضية لا البحر الرائق ٦ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضية لا البحر الرائق ٦ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضية لا البحر الرائق ٦ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضية لا البحر الرائق ٦ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضية لا البحر الرائق ٦ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضية لا البحر الرائق ٦ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضية لا البحر الرائق ٦ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضية لا البحر الرائق ٦ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضية لا البحر الرائق ٦ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضية لا البحر الرائق ٦ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضية لا البحر الرائق ٢ ص ، ١٥ هـ مثل ماغضا الله مدر الرائق ١٠ مثل ماغضا الله ماغضا الله مدر المؤلفة المؤلفة الرائق ١٠ مثل ماغضا الله مدر الرائق ١٠ مثل ماغضا الله مدر الرقبة ١٠ مثل ماغضا الله مدر الرائق ١٠ مثل ماغضا الله مدر المؤلفة المؤ

۲۱۷ ، ، ، ، ، ، ، ، ، ۲۱۷

هلك الزوائد ، ( البحر ٦ ص ١٥٢ ) . ولدلك كان كل مايحدث في المبيع من كسب أو ولد او عقر قبل الإجارة ، فهو النشتري . وينتقل ملك المبيع إلى المشتري من وقت البيع الصادر من الفصولى. لامن وقت الإجارة الصادرة من المالك . ويكون الثمن للبالك إن كان قائما ، لانه بدل ملك . وإن هلك في يد الفضولى جلك أمانة ، كما إدا كان الفصولى وكيلا في الابتداء وهلك الثمن في يده .

أما إدارد المائ البيع وأعلى عدم إحارته له ، فقيد قدما أن البيع يسقط ولا يستطيع المائ إجارته بعد رده ، وفي هذه احالة إداكان المبيع قد سلم إلى المشترى وهدت ، وحد أن يرد قيمته إلى المائ لأن بده بد صمان كما قدمنا ، وإداكان المشترى قد سر الله إلى الفصولي وهدت في يده ، هدك أمانة ولا يرجع المشترى عليه بشيء ، عني تفصيل جاه في البحر عني الوجه الآتى : وواو لم يحر المائك وهدي الله في بد الفصولي ، احتمل لمشامج في رجوع المشترى عليه بمثله ، والأصح أن المشترى في عم أنه فضولي وقت رجوع المشترى عليه بمثله ، والأصح أن المشترى في عم أنه فضولي وقت الأداء لا رجوح له ، وإلا رجع عليه ، كدا في القية ، وصرح الشارح بأنه أمانة في يده فلا صمان عديه إدا هدك ، سواء هدك قس الإجارة أو بعدها ، أالمحر ٢ ص ١٤٧ — ١٤٨ ) .

وإدا سكت المالك لايحبر البيع ولا يرده، عليس هماك وقت معير إدا الفضى يعتير المالك باعصائه بحيرا أو عير بحير، فيبق السعموقوه حتى بحيره المالك أو يرده. وفي مدهب مالك إدا باع الفصول بحصره المالك، وسكت عاما من هدا، اعتبر سكوته إحارة، وإن ماح بعير حصرته، وبلعه، فسكت عاما من وقت عليه، اعتبر سكوته إجارة، وفي هذا المدهب أيصا بطاب الملك المحيز العصول باثن ما لم يحص عام، فإن مضى وهو ساكت سقط حقه هدا إن بيع بحضرته، وإن بيع نفير حصر به ما لم تحض مدة الحيارة عشرة أعوام (الدسوق ٣ ص ١٢ – الصاوى ٢ ص ٧ سـ الحطاب ٤ ص ٢٦٩ – من المحقة ٢ ص ٢٧٢ – الحرشي ٥ ص ١٧ ن ١٨ – المهجة في شرح التحفة ٢ ص ٢٨ – المهجة في شرح التحفة ٢ من ٢٥ – ٢٠٠ )،

في الفقه الإسلامي . . . . . . ۲۱۲

## § ٣ — يبع المرهون والمستأجر وتصرف المريض مرض الموت

### بيع المرهوند:

المرهون تعلق به حق المرتهى، فيمه ينعقد صحيحا موقوفا على إجارة المرتهى. فإذا أجار، نقذ البيع فى حق احميع، النائع والمشترى والمرتهن، وإذا لم يجر، فرأى يدهب إلى أن البيع يدقط حتى لو افتك الراهى الرهن، والرأى الأصح هو أن البيع لا يتوقف إلا فى حق المرتهى فإد. افتك الرهى نقذ البيع فى حق البائع والمشترى (المسوط ١٣ ص ١١).

وليس للراهم فسح البيع استي صدر منه للشترى. أما المشترى فله حيار الفسح إن لم يعلم بالرهم عند أنى يوسف، وعد أنى حسفة و محمد له حيار الفسح وإن علم بالرهم، وهذا هو المنجيح وعليه الفتوى. فسكون تأويل هذا الرأى الأحير أن المشترى، وقد عم بارهم. اشترى على أن يفتك البائع العين المرهو نة من مرتبها ويسلما زيه، فإدا م يعمل فسح لمشترى البيع.

وإدا باع الراهل لعين المرهوانة للمرتبين نفسه ، نفذ السيع الداهة في حقى الراهن و لمرتبين دون حاحة إن إجارة .

ا نظر فى يبح المرهون . العناوى الهنـــدية ٢ ص ١١٠ — ١١١ — الحطاب ع ص ٤٦٩ ـــ الحرشى ٥ ص ١٧ ــ الدسوقى ٣ ص ١١ - ١٢ – المهدب ١ ص ٣١٢ ــ المعنى ٤ ص ٣٦٣ ــ المردأوى ٤ ص١٥٦ – ١٥٨

# ببع المستأجر:

المستأجر متعلق به حق المستأجر ،كالمرهون تعلق به حق المرتهن . فبيع المستأجر كبيع المرهون بنعهد صحيحاً موقوفاً على إجارة المستأجر . فإدا أجار المستأجر البيع ، نفس في حق الحميم ، وانصحت الإحارة ، ووجب على المستأجر تسليم العين للمشترى . ولكن له حق حسماً حتى يسترد ما عجله من ۲۱۶ . . . . . . . . ۲۱۶

الأجرة . وادا م بحر المستأجر البع ، فالبيع لاينوقف الا فى حقه ، فإدا القصت الاجارة ثفدُ السيع ، ووجب تسليم العين الى المشترى .

و بس للبؤخر فسح البيع الدى صدر منه للبشترى . أما المشترى فله حيار الفسح ال لم يعمر الإخارة عند أبي يوسف ، وعند أبي حبيقة ومحمد له حيار الفسح وال عم بالأحارة، وذلك على لنحو الدى قدماً في يبع المرهون.

وادا باع المؤجر العين سستأخر نفسه ، نفد البلغ في حقهما دون حاجة الى اجارة ، كافي يبع المرهون .

و برى من ذلك أن عملة الأحكام "في قررناها في بيع المرهون بسرى هنا أيصا في بيع المستَّاحر ،والفروق مين البحين محل حلاف ، حدم في ابن عابدين : ه ووقف بيع المرهون والمستأخر أح،أي فإنأجاره المرتهن والمستأجر نقد. وهل يمسكان الفسح 1 قيل لا وهو الصحيح وقيل يملسكه المرتهل دولي المستأخر لأن جهه في المنعمة. ولذا لو هلكت العين لايسقط دنه وفي الرهي يسقط . وجرم في الحالبة نالتاني . ولكن في حاشية الفصو لين البرملي عن الزيلعي لا يملك المرتبي المسن في أصح الإواسي، (ابن عابدين ع ص ٢١٣). وجاه في البحر . . وقر ف سهما الكر أنسى ، فجعل للبرتهي الأحارة والمسح دون المستأجر فلا علمكم ، فارقا بأن لمستأجر حقه في المنفعه ويد لو هلكت الدين لايسقط دمه ، وفي الرهب بسقط وهو استيماء حكمي . و نفرع على الفرق ما تو تعدد بيع المؤجر ، فأحار المستأجر ( البيع ) الثاني . هد الأول ، ولو نعد بيع الرهن، فأجار المرتهن ( البيع ) الثاني ، هد لا الأول ، ( البحر ص ١٤٩ - ص ١٥٠ ) . دلك أنّا لو قلما بالفرق بين المرهون والمستأخر ، وناح المؤجر العين مرتين، فإجارة المستأخر للبيسع التاني ليست الا ترولا عن حقه في المنعمة . فحلصت العين من الحق الدي تعلق بها ، وسلت نصرفات الـاّح فيها ، فند البيع الأول لأنه ،قدم على البيع النائي. ولو ماع الراهن العين مر مين ، فإحارة المرتهن لمبيع النابي لرول عن حقه في الفقه الإسلامي ١٠٠٠ م ٢١٥٠ م

في العين دائها لافي المتمعة إلى المشترى النائي، فتحلص العن لهذا المشترى، وينفد البيع الصادر البه دون البيع الصادر إلى الأول. أنظر أيضا في بيع المستأجر: الفتاوي الخاتية ٧ ص ١٧٧ ـــ الفتاوي الحمدية ٣ ص ١١٠٠

### بيع المريصية مرَّصية الموت:

يبع المريص مرص الموت حكه عبد المحادة حكم الوصية ، لاينفذ في المقدار المحاد به الا في ثلث التركة ولعير الوارث. أما إداصدر البيع لوارث مهما كانت قيمة المقدار المحابي به ، أو صدر لعير وارث ورادت قيمة المقدار المحابي به على ثبث التركة ، فالبيع للوارث ، وكذلك البيع لعير الوارث فيها راد على الثلث ، ينعقد صحيحا موقوفا على إجارة الورثة ، فإن أحاروه نفذ في حق الحميم ، والا ، طل البيع للوارث ، و ، على فيها راد على النلث لعير الوارث .

والأصل في دلك أن التركة يتعلق بها حق الورثة ، لا من موت لمورث هست ، بن أيضا من بده مرصه الآخير وهو مرض الموت . ذلك أن المورث إدا تصرف في مرض موته ، فهو إنما يوضى ، ويكون لتصرفه حكم الوصية ، فتكون تصرفات المريض مرض الموت موقوقة على إجارة الورثة الدين تعلق حقهم بالتركة ، كما توقف بيخ المرهون على اجارة المرتهى ، وبيخ المستأجر على إجازة المستأجر ،

والورثة بتعلق حمهم غلثى التركة أدا كان النصرف لعير وارث ، ويتعلق مكل التركة أذا كان النصرف لوارث ، وفى مصرسوى قانون ألوصية بين الوارثوغير الوارث، فلا بتعلق حق الورثة في الحالتين إلا بثلثى التركة ، ومن ثم جاز النصرف فيما لايزيد على ثلث التركة للوارث ولو نغير أجارة سائر الورثة . 

# المبحث ألرابع

# حكم العقد البافذ غير اللازم

### متى يكون العقد ناقدًا غير الارم —الخيارات الاربعة :

قدما أن العقد يكون نافذا غير لارم إدا كان طبيعته لايلزم أحد العاقدين أو كايهما . أو كان في العقد حيار الأحد العاقدين أو لكليهما ببيح فسخ العقد .

والعقد لا ينرم بطبيعته أيا من العاقدين في الوكالة والشركة والهبة والوديعة والعارية . وقد ينزم العقد أحد العاقدين دون أن ينزم الآخر . في الرهي لا ينزم العقد المرتهن ، وفي الكمالة لا ينزم العقد الدائن ، ونيس للرجوع في حالة عدم بروم العقد لاحد العاقدين دون الآحر أثر رجعي ، فإذا رجع العاقد الدي لا ينزمه العمد الفسح العقد من وقت رجوعه ، ونفيت آثار العقد الى وقت الرجوع قائمة

وقد يكون فى العقد حيار يجعله غير لارم. والحيارات كثيرة متبوعة . درسا منها حيار العلط وحيار الوصف وخيار التدليس وحيار العين . فلا تعود اليها . أما حيار المحلس وحيار القيول فهدان لابتعلقان سروم العقد بل بالعقادة ، وقد سبق بحثهما .

عبت حيارات أربعة معروفة ادا لحق أحدها العقد جعله غير لارم، وهى حيار الشرط وحيار التعبير وحيار الرؤية وحيار العيب، وهى التي نتولى بحثها هنا في إيجاز (١).

۱۱ وللاحث دادىء دى بدء أن كلا من حيار الشرط وحيار النعيين بمثانة شرط واقف ، فيكون المقد لازما من جهه وموقوقا من جهه أحرى .
 اما حيار الرؤنة وحبار الميت فهمانمثانة شرط فاسح ، فيكون العقف

في الفقه الإسلامي ٠٠٠٠٠٠٠ مــ د بروم

# المطلب الأول

#### خيسار الشرط

#### قبام الخبار وأحكار :

سرص لقيام حيار الشرط ، ثم للأحكاء التي تترتب على قيامه .

#### ماهو خيار الشرط :

حيار الشرط حيار يشترطه أحد العاقدين أو كلاهما، بموجه بكون لمن له الحيار الحق في نقص الفقد في خلال مدة معينة ، فإن لم ينقضه نفذ ، فالعقد الدى فيه حيار الشرط يكون ادن غير لارم من جانب من له الحيار ، اذ يحور له الرجوع فيه كما قدما ، وقد جاء حيار الشرط على حلاف القياس ، إد القياس أرب المعارضات لاتحتمل التعليق على الشرط ، وخيار الشرط من شأنه أن يعلق العقد ، ولكنه شرع بحديث لمنى عليه الصلاة والسلام ، ولحاحة التعامل اليه ، فقد يحتاج ، في لبيع مثلا ، المشترى أو الناتع أو كلاهما الى التأمل والنروى — ومن أحل دلك يسمى في الفقه المالكي بجار النروى — وقد بحتاح المشترى الى نجر بة المبيع قبل إمضاء البيع .

جاء فى المسوط للسرحسى: و للعباعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جعل رجلا من الأنصار بالخيار فى كل مسع يشتريه ثلاثة أباء . واسم هدا الرجل حبان بر منقد وأبوه منقذ بر عمرو . . . وقد كان يعير فى البياعات

لمامومة أصاحت أسه ، هقال له رسول الله صبى الله عليه وسلم : ادا با يعت فقل لا حلاة ، ولى الحيار ثلاثه أيام ، وكان ألتع باللام ، فكان يقول لا حرية ، في الحديث دليل حوار البيع مع شرط الحيار والقياس بأبي دلك لان شرط الحيار بعلق العقد ، وعقود المعاوصات لا تحتمل التعليق ، وبيق مقتصى العقد وهو المروم وموحمه وهو الملك ، ولكنا بقول ترك هذا القياس للحديث ، ولحاحة الناس الي دلك فابيع عقد معاينه ، والمقصود به الاسترياح ، ولا يمكمه تحصيل دلك إلا أن يرى النظر فيله ويربه بعض أصدقائه ، فحتاج لاحل دلك إلى شرط لحيار ، فإذا كان بحور بعض العقود المحتملة ، الشرط ، لان الحيار صفة في العقد ، يقال بيع بات وبيع بحيار ، وناصفة لا يتعلق أصل الموصوف ، وإنما يدحل الحيار في الحكم فيجعله في وناصفة لا يتعلق أصل الموصوف ، وإنما يدحل الحيار في الحكم الأن يتصل من المعلق بالشرط ، لأن بالشرط ، لان بالشرط ، لان مالشرط لا الميام وحوب تسليم من المعلق بالشرط ، لان مالشرط لحكم عنه لمؤجر كما يتأخر وحوب تسليم الحكم به ، فقد بحو أن بتأخر لحكم عنه لمؤجر كما يتأخر وحوب تسليم المحرك به ، فقد بحو أن بتأخر لحكم عنه لمؤجر كما يتأخر وحوب تسليم المحرك به ، فقد بحو أن بتأخر لحكم عنه لمؤجر كما يتأخر وحوب تسليم المحرك به ، فقد بحو أن بتأخر لحكم عنه لمؤجر كما يتأخر وحوب تسليم المحرك الأسوط الأحل ، (المسوط ١٢ ص ٤٠ – ١٤) .

وجاء فى فتح الهدير : ، الموابع حملة أقسام ، مانع بمنع العقاد العلة . حريه المبع فلا سعقد البنع فى الحر ، لانها لا تعقد الا فى محلها وبحل البيع المال والحر ليس بمال ، فلا وجود لبيع أصلا فيه ، كانقطاع الوتر يمنع أصل الربى بعد القصد إله ، ومابع يمنع نمام العله ، وهو البيع المصاف الى مال لدير . كإصابة لسهم بعد الربى حائطا فرده عن سده ، ومابع يمنع ابتداء الحدكم بعد ابعقاد العبة ، وهو حيار الشرط ، يمنع ثبوت حكمه وهو حروح المبيع عن ملكم ، على مثال استئار المربى اليه بترسى يمنع من اصابة العرص منه ، ومابع يمنع عام الحكم بعد شوته ، كحيار الرقية ليشترى ، ومابع يمنع لمومه كحيار الديب ، وإصافة الحيار إلى الشرط على حقيقة الإصافه ، وهى إصافة الحيار إلى سبه إد سمه الشرط ، وحين وردت شرعيته ، جعلناه داحلا إصافة الحيار إلى سبه إد سمه الشرط ، وحين وردت شرعيته ، جعلناه داحلا في الحكم مابعاً من ثبونه ، تقليلا لعمله بقدر الإمكان ، ودلك لان عله في الحكم مابعاً من ثبونه ، تقليلا لعمله بقدر الإمكان ، ودلك لان عله

في الفقه الإسلامي ٠٠٠٠٠٠٠

إثبات الحطر في ثبوت الملك، وبدلك يشه القار، فقلنا شهه، ولقائل أن يقول القار ماحرم لمعني الحطر من باعتبار تعليق الملك بما لم يصعه الشارع سبا لدلك، فإن الشارع لم يصبح طهور العدد الفلائي في ورقة مثلا سبا لدلك، والحطر طرد في دلك لا أثر له. مع يتحه أن مقال اعتبر ماه في الحركم تقليلا بجلاف الأصل، وأما كونه فيه عرد وقد نهى عن بيع العرد فذلك الغرد في المبيع وهذا في أن الملك بنت أولا، (فتح القديره ص ١١٠).

وقال اس رشد: وأما جوار الحبار فعليه الحمهور ، إلا التورى واب أبي شبرمة وطائفة من أهل لطاهر ، وعمدة الحمهور حديث حان بن منقذ وفيه ولك الحيار ثلاثا ، وما روى في حديث ابن عمر السعان بالحيار ما لم يفترقا إلا سع الحيار ، وعمدة من منعه أنه غرر ، وأن الأصن هو اللروم في البيع إلا أن يقوم دليل على جوار السع على الحيار من كتاب الله أو سنة ثانتة أو إجماع ، قالوا وحديث حال إما أنه لمس تصحيح ، وإما أنه خاص لما شكا إليه صلى الله عليه وسلم أنه يحدع في البيوع ، قانوا وأما حديث ابن عمر وقوله فيه إلا يبع الحيار ، فقد فسر المعن المراد بهذا النقط ، وهو ما ورد فيه من لفظ آخر ، وهو أن يقول أحدهما لصاحه احتر ، ( بداية انجتهد طبعة أول ٢ ص ١٧٧ ) .

### معدر خيار الشرط:

وحيار الشرط حيار نشترص فى لعقد دانه ، أو فى اتفاق لا حق للعقد . هو قال أحد المشايعيين بعد البيع ولو بأيام جعلتك بالخيار ثلاثه أيام ، صبح بالاجماع ( فتح القدير 6 ص ١١١ )

ويرد حيار الشرط فيها يحتمل الفسح من العقو داللا, مة ،كالمبيعوا لإجارة قبل بدء منسها والصلح . ولا يجور وروده فى السكاح والطلاق والصرف والسلم والإفرار والهبة والوصية ، وقد جاء فى المادة ٣٣٠ من مرشد الحيران : ۲۲. ۰۰۰۰ مصادر الحق

والمساقاة والمرارعة وقسمة القيميات المتحدة والمحتلفة جنسا والصلح عيمال والمساقاة والمرارعة وقسمة القيميات المتحدة والمحتلفة جنسا والصلح عيمال والرهن والكفالة والحوالة والحوالة والإراء والوقع والإقالة والحلم وفى ترك الشفعة بعد الطليل الأوليل ، وجاء في المادة ٢٣٠١ . وحيار الشرط لا يصحفي الكاح والطلاق والصرف والسلم والإفرار والوكالة والحبة والوصبة ، ويطهر أن عدم صحة خيار الشرط في الكاح والطسلاق أن هدين تصرفان لا يحتملان الفسح فلا يحتملان التعليق على شرط ، وفي الصرف والملم أنهما لا يتمان إلا بالقبض فلر مان به ولا يحتملان الفسح بعد دلك، وفي الإفرار أن طبيحته لا تحتمل التعليق ، وفي الوكالة والحبة والوصة أنها تصرفات غير لارمه من الأصل التعليق ، وفي الوكالة والحبة والوصة أنها تصرفات غير لارمه من الأصل فلا حاجة فيها لحيار الشرط ،

### لمن يكود الخيار:

و بجب تعبين من له خيار الشرط وقد يكون هو المشترى . أو لمائع ، أو كلاهما . وقد يجعل حيار الشرط السبيع نصبه إداكان آدماً رقيقاً .

ويصح أن يكون حبار الشرط لاجى، ويعتبر وكيلا عن العاقد إدا رأى هدرا لعاقد أن الاحلى حسر هو في حاجة إلى حبرته لإتمام الصفقة، ويكون الحيار ثابتا للعاقد وللاجلى معا ، وقد جاء في المادة ٢٣٢ من مرشد الحيران : «يصح أن يجعل خيار الشرط لكل من العاقدين ، أو لاحدهما دون الآحر، أو لاجنبي وجاءفي لهداية (فاح لقديره ص١٣٦٠ ص١٢٨٠) مقص الشرى شيئاً وشرط الحيار لعيره ، فأيهما أحار جار الحيار ، وأبهما مقص انتفض ، وأصل هذا أن اشتراط الحيار لعيره جائر استحساما ، وفي القياس لا يحوروهو قول رفر لان الحيار من مواجب العقد وأحكامه فلا يحوز الشيراطة لعيره كاشتراه التي على غير المشترى ، ولنا أن الحيار لعير العاقد لا يتبت إلا نظريق لنياية عن العاقد فيقدر له الحيار اقتضاء ثم يجعل هو نائيا عنه تصحيحا لتصرفه ، وعند ذلك يكون لكل منهما الحياو ، فأيهما أجار

جار ، وأيهما نقص انتمس ، ولو أجار أحدهما وفسح الآحر ، يعتبر السابق لوجوده في رمان لا يراحمه فيه غيره ، ولو خرج الكلامان منهمامعا ، يعتبر تصرف العالمين ، وجه الأول أن تصرف العالمين أخرى ، وجه الأول أن تصرف العاقد أقوى ، لأن النائب يستفيد الولاية منه ، وجه الناق أن الفسح أقوى ، لأن الجارة ، .

وقد بجعل المائع الصدحيار العد، فشترط أنه إن لم يتقدائن في حلال مدة معينة هي المدة الحائرة للحيار فلا بيع ، والحجار على هذا الوجه ليس موضوعا للتروى ، ولدكن لفسح البيع عد عدم دفع اثمن في مدة معية ، ولكن قد يقبص البائع اثمى ومع دلك يشترط أن له الحبار ، فإذا احتار فسح البيع ود الثمن ، والحبار على هذا الوجه هو حيارشرط للتروى (فتح القديرة ص١١٤).

#### مدة الحيار ،

تفاوتت المناهب في تعيين احد الأفص لمدة الحيار .

فعند أبى يوسف وتحد وأحمد من حسيس يجور الاتفاق عنى أية مدة ولوطالت .

وعد مانك نقدر مدة الخيار نتقدر احاجه سنراً لتعاوت المبعات، في احتيارالنوب يكني ليوم واليومان، وفي الحارية لكني الاسبوع، وفي اختيار الدار قد تصل مدة الحيار إلى الشهر و تحوم.

وعند أبى حيفة ورفر والشادمي لا يجور أن تزيد مدة الحيار عي ثلاثة أيام في جميع الأحوال ·

ويقول ابن رشد في هما المعنى. وأما مدة الخيارعند الدين قانوا بجواره قرأى مالك أن دنك ليس له قبدر محدود في نفسه ، وأنه إنما يتقدر لتقدر الحاجة إلى احتلاف المبيعات، ودلك لتفاوت المبيعات ، فقال مشل اليوم واليومين في احيار النوب ، والحمة والحسة أيام في احتيار الجارية . والشهر وبحوه فى احتيار الدار . وياخمة فلا بحور عده الأجل الطويل لدى فيه قصل عن اختيار المسع ، وقال الشافعي وأنو حليقة أصل الحيار ثلاثة أيام لا يجو. أكثر من ذلك . وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسس يجمع الحيار لأى مدة اشترطت ، ومه قال داود ، إ مدامة المحتهد طعة أولى ٢ ص ١٧٢ ) .

فإد م تحدد مدة أصلا، أو شرص الحيار أبدا، أو متى شاه، أو إلى مدة عهولة كقدوم ريد أو برول المطر أو مشاوره إنسال، فعد مالك يصح لعقد وبحدد القاضى المدة المألونة في العادة لاحدار من المسع . وعند أن يوسف ومحمد والشافعي وأحمد بفسد العقد وعد أني حيفة إدا استعمل الحيار في للائة الأيام صع العقد ، وإن النصاب اللائة الأيام دون استجال حق الحيار فعد العقد .

# § ۲ — حكم خيــار الشرط

#### مرحلتان :

يمر العقد المقدّر للعبر الشرط بمرحلتين . أولاد أشاء مدة الخيار وقس استعاله . أا بها حد بعد القصاء مدة الحيار أو بعد إستجاله .

أولاً . أنه مده لخيار وفين استعاله .

### ملكة المبيع :

ولمعرفة ما إدا كان لمنع المقارن محار الشرط تقل ملكة المبيع الى المشارى أو كان الحجار للمشعرف، أو كان المناء أو كان المباتع أو كان أو كان أو كان المباتع أو كان المباتع أو كان المباتع أو كان المباتع أو كان أو كان المباتع أو كان المباتع أو كان أو كان المباتع أو كان المباتع أو كان أو

فإدا كان الحيار لبشترى. انتقلت مكية السع اليه لأن البيع لادم للبائع ، وعد أبي حامه بحرح المسع من ملك لائع ولكن لا يدحن ملك في الفقه الإسلامي - ٠ ٠ ٠ ٠ - ٢٠٢٠

المشترى. أما الثم فلا يحرح من ملك المشنرى. بن يسي دينا موقوها ، لأن البيع غير لازم للبشترى .

ورداكان الحبار سائع. بن المبيع على مليكه، لأن البيع غير لارم له . وحرح النمى من منك المشترى إلى منك السائع، لأن المبيع لا م البشترى ، وعند أبي حبيمة يحرح عن من منك المشترى و لكن لا مدحل في منك لنائع.

وإدا كان الحيار للاثنين مع الله على منك البائع لأن السع غير لارم له اوك لك من التمن على منك المشترى لأن البسع غير لا ماله أيصا . فلكية كل من لمسيع و اثن تكون في هذه الحالة موافي فة

وبحلص عا فدماه أمران . (١) أن حير الشرط شرط و فف لاشرط فاسح ، عني حل أن كلا من حيار الثوية وحدار العب شرط فاسم لا شرط واقف . وكون حيار لشرط واقفا فيه خلاف . فعند أبي حنفة ومالك وفي قول لأحمد و نشائمي هو المشهور المنث لا عتقل حي بنقصي الحار فالشرط واقف . وفي قول آخر لأحمد وهو طاهر المدهب وقول آخر للشابعي لمث ينتقل ثم يعود إذا احتار صاحب الحار العب ، فاشرط فاسح , أنظر اشرح لكبير على المقمع وتسورت ما حاء فله فيها بلي . . فإذا سايرنا الـ أي العالب وقلما بأن الشرط شرط واقف لاعاساره الصل حيار الشرط بالعفد موقوف (في أحد السابرأو في كابهما)لا العقدعين للا م، والعقد في حيار الشرط موقوف على إجاء العاقد بفسه لا على إجازة أحسى . ويطيره إحاة لصى الممير معمد عند موعه من الشد ١٠١ لا يوجد رياط مير السايين حتى أن أحد المدلير ــــ المبيع أو الثمن - لدحل في ميك العافد لآح ولا بحرح من ملكم لندن لمصال أأوهدا ما دعي أنا حشقة إلى القوال بأن النمن لا يدحل في من العاقد الآحر ، حي لا يجمع البدلان عبد عاة. و حد ولکمه هول فی توقت دا ۱ بان لندار بحرح من مک صاحبه افکیف بحرح من مك صاحبه ولا يدحل في مك لعاقد اللَّح ١ وأبن يكون ١ . 

# مق التصرف في البيع :

إذا كان الحيار لبشترى، فقدقدما أن لمبيع دحل في ملك، في ملك التصرف فيه بالبيع والأجارة وعير دلك من التصرفات. رؤدا نصرف فيه ، كان هذا إمضاء صميا للبيع المفترن بحيار الشرط. ولا يمك البائع التصرف في المبيع فقد حرح من ملك .

وإداكان الحيار للبائع، أو كان لكل من المائع والمشترى، فقد رأيا أن المبيع يبنى على مث البائع، ومنك التصرف فيه، أما المشترى فلا علك دلك. وإدا تصرف لمائع في المبيع ، كارب تصرف فسحا صينا لبيع المقترن مخيار الشرط،

### حتمال الحبيح

إدا هلك المبلح في يدال ثع قبل العبص ، طن البيع في حميع الأحوال ، وكان الهلائة على البائع . وعليه أن يرد التمن إلى لمشترى إد كان فد قبصه.

أما ردا هلك المبيع في يد المشترى بعد قبصه له . اعتبرت بده يد صمال لا يد أمانة ، لانه قبص المبيع لحساب بعسه لا أمانة عده لعيره . فإدا كان الحيار له ، فدحل المبيع في ملكه ، لرد البيع وهلك المبيع عليه عاش . وإدا كان الحيار للبائع أولهما معاً ، فر يدحل المبيع في ملك المشترى ، بطل البيع وهلك المبيع على المشترى بالقيمة .

#### النصوص :

جاء فى البدائع: والحيار لايحو إما أن كان البائع والمشترى حميعاً، وإما أن كان للبائع وحده، وإما أن كان البشترى وحده، وأما أن كان لعيرهما بأن شرط أحدهما الحيار لنالت. فإدا كان الحيار لهما، فلا يعقد

العقـ في حنى الحدكم في البدلين حمعاً . فلا يرول المبيع عن ملك البائع ولا الله مرث المشكري ، وكدا لايرول الثي عن ملك البائع ، لأن المانع م الانتقاد في حق الحكم موجو ، في الحابين جميعًا وهو الحيار . وإب كان ما تع م حده ، فلا يعقد في حق الحدكم في حقه ، حتى لا يول المبيع عن ملكه، ولا يحور البشتري أن يتصر في فيه،ويجرح الثمن عن ماك المشتري لأن اسع بات في حقه . وهن سحن في مث البائع ، عند أبي يوسف و محمد يدحل وإن كان مشتري وحده . لا معقد في حق الحدكم في حقه ، حتى لا إن أنَّى عن ملكه ، ولا يحمد المائع أن تتصرف فيه إذا كان عبنا ولا يسحقه عن لشهري إدا كان دير ، بحرح المسع عن ملك البائع ، حتى لانته الله النصر في فيه لان السع ات في حقه ، وهن مناحل في منك المشترى؟ عند أبي حدمه لا حل ، وعدم ما يحل وحه قرفها أن ثنوت الحديم عبد وح السيديد هو لأصل والامتياء بدرص، والمابع هما هو اخيار . وأنه وجد في أحد الجانبي لاء ﴿ وَمَمْنِ قُ اللَّهِ فِهِ لَا فِي الْحَالِبُ لَاحْرٍ . أد ، بي كف ، ح المديد عن منك الماج إذا كان الحيار للبشتري ، والتي عن من ل عن بـ "سُنَّاء " الله عدل أن لسع الت في حق من لا به ، هندم في ب ه خد المني وضع له وجه قول أني حبيقة رحمه مدأل المدرر فالساح فالمع ميجرح على ملكه ، وإما كان السمان هاش ، بحرج عن مسكه ، وهما بمنه الدحول التي في ميك البائع ف لام ١٠٠ حول المبيع في ملك المئمة مي في الثاني، لوجهين . أحدهما أنَّه حمج المنا والمدرق عقد أسامه ، وهذا لابحوا ، والنائي أن في هذا تراء السولة - العاقدين في حرم العاوضة، وهذا لايحو الأمهما لايرضيان الساوب وقرطي لبح مت في حق من لاحيار له، قدا هذا يوجب البتات في حق واللافي حق سوت، لأن الحار من أحد الحاسر له أثر في المع من الزوال،وإمتناع اروال من أحد الجاند عمم التيوت من الجانب الآخر إلى ديالا على السماريس وجين، . . وإن كان المبيع داراً ،

۲۲۰ . . . . . . . . . . . . ۲۲۰

وال كان الحيار للبائع ، لا يتبت للتنفيع فيه حق الشفعة ، لأن المبيع م يحرح على ملك الدائع . وإن كال للشترى ، يثبت حق الشفعة الإحماج . أما على أصلهما فطاهر لأن المبيع في ملك المشترى ، وأما على أصل أف حبيفة فالمبيع وأن يدحل ملك المشترى لكفقد رال عرملك البائع بالإحماع وحق الشفعة يعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المشترى ، ( لمدائع وصحق الشفعة يعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المشترى ، ( لمدائع وصحق الشفعة يعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المشترى ، ( لمدائع وصحق الشفعة يعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المشترى ، ( لمدائع وصحق الشفعة يعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المشترى ، ( لمدائع وصحق الشفعة يعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المشترى ، ( لمدائع وصحق الشفعة يعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المشترى ، ( لمدائع وصحق الشفعة يعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المشترى ، ( لمدائع وصدق الشفعة يعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المشترى ، ( لمدائع وصدق الشفعة يعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المشترى ، ( لمدائع وصدق الشفعة يعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المشترى ، ( لمدائع وصدق الشفعة يعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المشترى ، ( لمدائع وصدق الشفعة يعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المشترى ، ( لمدائع وصدق الشفعة بعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المدائم وصدق الشفعة بعتمد روال ملك البائع لا ثبوت ملك المدائد والمدائلة والمدائل

وجاء في لاح القدير ا وحيار النائع يمنع حروح المبيع عن مسكه لأن تمام هذا السنب، الدي هو الينع ، بالمراصاة ... ولا يتم الرصا مع الحيار لآنه يعيد عدم الرصا - وال ملكه . فير بأبر السب في حق البائع لاً، لايعمل ألا مع وجود الشرط وهو الرصا. فلا يوحب حكمه في حقه ، فلا يحرح المبيع عن ملكه . فلودا جار تصرفه فيه ، فنفد عقه فيه ولو كان في بد المشتري ، ولا يمث المشتري التصرف فيه وأن فضه يودن النائب لبقاءمنك النائع فيه ملا احتلال. و بالتعليل المدكور معرف أن حدر عشتري يمنع حروج ش عن ملكه لإعاد نسمته لى كل من له الحبار ، وابه أدا كان الخيار لها لابحرج المبع عن منك النائع ولا الثي عن منك المشتري ولو قبص المشتري المبيع وكن اخبار لنبائع . فينك في بده في مدة الحب صمه بالقيمة . لأن البيع يفسم بالهلاك . لأنه كان موقوفا في حق المسم ولا يمكن تفاده بالهلاك لأنه لإصاد للا محل. فاق في يد المشترى مقبوط لا على وجه الأمانة اعصة كالوديعة والإيارد ... لأنه مارض النائه نقيصه لا على حربه العقد . فأقل ما فيه أن بكون كالمقبوض على سوم الشراء . . و سوت الضال بالقلمة عني المثلم يقال مالك والشافعي في المشهور. وعمد ع وحه في صماعه ،الش ، وهو قباس فول أحمد ، لأنه قال يح ح المبيع عرب مثلك لبائع شوت لخيار له. لأن السب قد تم بالإيحاب والصوال، وشوب الحيار أنه بنت حق النساح . و بيس من ضروره أنواب حق عساح النقاء حق الملك كحيار العيب . قدا قولك ثم البلغ بالإيحاب والقنوب، ن أرشت في حق حاكمه منصاه. أم أتمت صوراته تسير ولا يفيد في ثبوت حكمه حتى يوجهد

شرص عمه وهو تمام الرص على ما دكريا . . ولو همث المسع فى بد الباتع والحال أن الخيار له ، ولا إشكال فى انه بنفسج . . . و حبر مشترى لا يمنع حروح المبسع على ملك لمائع . . . الا أن المشترى لا علمكه . وهما عمد اللى حيمه وقالا يملكه المشترى ، وبه قال مائت وأحد والشافعي فى قول ، لأنه لما حرح عن ملك البائع ، لو لم مدحل فى ملك المته بى ، يكون . أئلا لا الى ملك مالك ، ولا عهد لما به فى اشرح فى ماك المته بى ، يكون . أئلا في كون كالسائمة . . . والا في حسمه رص لله عنه المه لما يجرح التمن عن ملك ، فو قلما أنه يدحل المسم فى مسك حتمم الدلال التمن والمبيع فى ملك احد المتعاوضين حكما لمعاوضه والا الص له فى اشرح ، والى تكون فى ملك احد المتعاوضين حكما لمعاوضه والا الله فى اشرح ، والى تكون المنع والمعاوضة فقتصى المساواة بين المتعاوض فى تبادل ملكهما . . فإن هلك المن فى يد المشترى ولو فى مدة الحير ، همث ماش . ، قد الله م العقد وإد م العقد بوجب الثن لا القيمة ما فتح الهد ، ه ص ١١٥ حص ١١٥ .

ثانياً ـــ بعد إنفصاء مدة الخيار أو بعد إستعاله :

### كيف تنقضى مدة الخبار :

للقصي مده الحبار بأحد طرقي للابه ل

(۱) پرهضاء المدة اتى عينها لعاقدان ، حسب الأحد ـ ، حد سعصيل الدى قدما .

 (۲) بموت من به حق احيار ،و ديمالان حق الحيار لا يه رب الإدا مات من بملكة لم يسقل الى وارائته على يرول ، ويعتمر السع لا بالا لا حار فيه ، أما عبد الشاهى شيار الشرط يوارث ، ويقوء وارث من له احدا السامه فيه .

(٣) باستعیاد من له حق الحیار حداره حتی قبل القطاء المددون أمضی
 العقد لرم ، و إلا التساح ، عني الوجه الماي سنسه

۲۲۸ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ مصادر الحق

# كيف يستعمل من الخيار :

من له حق الحيار ، ما لعاً كان أو مشتريا أو أجليا ، يجور له قسم العقد أو إمصاؤه ، ولا يشترط في دلك حكم لقاضى . ال لانشترط أن يكون دلك حصور العاقد الآخر عند أبي يوسف والشافعي ، وعند أبي حنيفة و محمد يشترط أن يكون دلك بحصوره أي نعله ، وإدا المصت الله الحيار دون أل عسم من له الحيل فيه ودون أن يمص لعقد، عند عدم العسم إلى القصاء المدة إمصاء للعقد ، كا اعتبر موت من له الحيار في مدة الحيار إمصاء المحمد .

ولم الله أما الصريح فيحو أن عول الدنع أو بالمعلى و بكون صريحا أو طريق الدلالة أما الصريح فيحو أن عول الدنع أو بالسيم أو أو حده أو أسعت الجار أو أعنه أو أما الصريح فيحو أن عول الدنعة و ما الدن أو الإمصاء شريق الدلالة و ما أن بالإمصاء شريق الدلالة و ما أن بالإمصاء بالمعلى الله أو الله بالمعلى الدن المعلى أو الله بالمولى المعلى أن المعلى أو الله بالمولى المعلى أو أو هده أو أو هده الدلالة بالمدار المعلى المعلى أو المعلى المعلى أو المعلى المعل

# الاثر المترتب على ستهمال من الحيار .

ورا در من له حل حرار عقد على بحد الدي قدم م العصم العقد عثم كان ما كان ما والعالم الأحر عصم الدين كان ما والعالم الأحر عصم م وقت المسل عد أي توسف والديني كان سق تقريم

أدار ما أمص العقد باعوال او بالمعلى صراحة و دلاله. أو معت في مدة قيار ، أو لك عن الفسح و الإنصاء حتى إنقضت مدة الحيار ، فقد زال حل بعد راوا م العلم، والسيد ديث ، الرجعي إلى وقت شوم العقد . في الفقه الإسلامي . . . . . . . . . . . .

#### التصوص:

جاء في المسبوط . و وزن كان احبار البشعري ثلاثه الماء قات قبل أن يحتار ، فقد انقطع حياره ولرم البيم . وكدلك إدا كان للمائع فات الداء أو كان الحيار هما خمعا فماناً . فقد لرم لسبع ﴿ وَاحْمَعُواْ عَلَى آنَهُ إِذَا مَاتَ ﴿ إِ عليه الخيار، إن الحار الي. و لا نورث حار الشرط عندنا، و قال التنامي يورب ويقوم و رك من له الحبار مقامه في النصرف يحكم الحبار . لأن هما حق لارم تستافي عقد بيع فيخلف أوارثافيه الموارث كمافي ملك المبيع وأشروالكفالة والرهن، بحلاف حدار لقبول فإنه غير لا م ولا تابت في يتع منعقد، ومحلاف الأجل فإنه ليس ناست في البيم والكنه صفة الدين أثم الإرث فيها تسفع به الوارث او المورث ولا منعة لواحد مهما في إيقاء الآحن فإن دمة لميت مرتهنة بالدين ماء يفص عنه فلا سبط بد الوارث في التركة العيام الدين على المورث، فأما في توريث الخبار ، فيه صفعة الوارث و لمورث حميعاً ، فإن الضرر والعلى يدفع له . ور بما يقولون هذا حيار ثالت في عين مبيعة فيحلف الوارث المورث فيه كحيار العيب ، والآن الدن الذي من حالب من له الحاد بهتي على ملكه ما بيي له حياره والوارث يحلف المورث فيها كان بمنو كا له . فإذا كان الملك باقيا للنائع في المسع إلى وقت مونه انتقل إلى وارثه ،ولا ينص العقد بهذا الانتقال. فمن صرورة النقال الملك الى الوارث مع لقاء العقد التقال الحيار اليه ليقوم الوارث مفام المورث في التصرف بحكمه وحجما ما قال في الكتاب إن البع معقد مع الخيار ،وقد كان الخيار مشيئة في رده،ولا يتحون بالموت مشيئته الى غيره، لأن إرادته ومشعته صفة فلا تحتمل الانتقال مم إلى غيره . وإعا يورث مايحتمل الانتقال إلى الوارث . فأما مالا يحتمل الانتقال إلى الوارث لا يورث كلمكه في منكوحته وأم ولده. وك. لك العقد لاينتقل إلى أنوارث، لأنه إنما يورث ما كان قائمًا والعقد قول قد مصى ولا يتصور انتقاله إلى الوارث. وإنَّمَا عَبْكُ الوارثِ الإقالة لقيامه مَمَّاءَ مَلُورِثَ في المَيْكُ

لا في العقد في الملك سب و لا في رابع به ألا برى أن إفاية الموكل مع البائع عجيجه والعاقد هو الوكن دول الموكل وإعا يجلته في لملك الباقي بعد موته ، وما نقصع حياره بالموت رب العار عادكة المشارى ووارث البائع لايحلفه في ميث العرب . . . وثما حرر عب لا سوال بأنه بورات ، ولكن سب الحيار عد في حق الوارث وهو ستحدي مند منه بنسليم الحراء المائع المسلم من منال مسحق المشرى عدم بهذا صب المائع بنسليمه و تحر عن النسليم عدم المعقد لا جله ، وقد و حد هد معلى في حق الوارث لا به بحدف المشترى في مؤث دائ الحراء . . . فالمصود هد مناس هو العسم ولكن المطالبة في مؤث دائم المحر المدين ولكن المطالبة عليم ماهو المدين والوارث عدف المورث في هذا العب وجع محصة العب من المراد والوارث المعرف المورث في هو العسم ولكن المطالبة عن المدين والوارث عدف المورث في هو العسم ولكن المطالبة من المراد والعار المدين المورث في هو العار المدين وحمله العب من المراد المدين والوارث محملة المورث في هو العار المدين والوارث محملة العب من المورث في هو العار المدين وحمله العب من المورث في المدين المورث في هو العار المدين وحمله العب العب المورث في المورث في المورث في المراد في المورث في المورث في العب المورث في ا

وجاء في التدايع . ، وأمان ما يستط به الجيار الويثرم البيسع فلقول و رسه التوفيق: أما حدر الدائم ، فما ساعط به حياره ويدم السع بوعان في الأصل. أحدهما احتدري والآح صروري. أما الاحتياري فالإجارة ، لأن الأصل هو لروم البيع. والامتنام عدارص الحيار وقد علل بالإجارة فدم النبع . والإحارة نوعل صرح وماها في معنى الصريح ودلالة . أما لاول محو أ\_\_ بقول النالع أحات الدم أو أوجته أو أسقط الحيار أه أ عليه ومايجري هذه محري السواء عوالمشتري الإجارة أو ما بعلى. وأما الإحارة طريق للدلالة فيي أن موحد منه بصرف الأن يدل على الإحارة وإحاب البع ، فالإقداء علم تكون إحارة للبيع دلالة . . وعلى ها يحرح مرزدًا كان الله عيدًا يتصرف الذات فيه تصرف الملاك بأن اعه أو ساومه أو أعتمه أو دره أو كامه أو حرد أو رهنه وبحو دلك. لأن دلك كون رجاً و نميع . وكد لو ؟ \_ ش دينا فأرأ البائع المشترى من الثم أ، شتری ردشیئا ممه أو وهب من مشتری، فهو إجرة لبیم كما قلف . . م اشترى باعن شيئا من عبره ما يصح الشراء وكان إجارة ، أما عدم صحة الله المعلانه شراء بالدس من عد من عليه الدس، وأما كونه لجارة للبيمع

علاً الشراء عامل عيده ول مريسج لكنه فصد الألك ودا دايل الإحارة ، كما يد لما وهم بن أولي لأن لشراء مافي الدلالة على قصاء الحرك فوق المناومة. فیما کا یہ ایسار معربے ، قاملے ماأولی ، محلاف ما إذا كان ابائع فیص الثمن بدي هم دين فانسري ۽ نشئا به لا يکون إحارة للبيع ، لان عين المعاوض لص مسحق " ما عبد السام الأن الدر هم والدراج الانتعين عندرا ي الفراح كما لا يعدان في العقد ، في يكن المقبوص فيه مستحق الرات، فلا يكوان التصرف فيه تأس الإحاء بخلاف ماردا شيرى يه قبل لقدعن لأنه أصاف الله أم ين على ماهو مسحق بالعقد، فبكان دلس القصد يلى الملك أو تقرار لله على معد أم وكان الخيار للشعرى فأبرأه الدائع من الثمي، قال لا يوسف رحمه الله لايصح الإم والأن حيار المشتري يمنع وجوب عني. . لإبراء إسقاط ، وإسقاط ما بيس ثالت لانتصور . وروى عن محمد رحمه عه أنه إذا أحار البيع عد الإبراء . لأن الملك ينت مستند ُ إلى وقت البيع . فسين أن الثم كان واحد، فيكان إم ؤه عد الوجوب، فيند والله عروجن ُعلى وأما الصروري فبلائه أشياء : أحدها مضي مده الحيار . لأن الحيار مة قت به ، والمؤقت إلى عامه ملتهي عنا وجود العامه الكن هل تدخل العابه ى شرط الحيار ، مأن شرط الحيار إنى الليل أو إلى العد ، هل يدحن النين أه العد؟ قال أبو حيمة عليب، الرحمة تدحل، وقال أبو يوسف ومحمد لاسحل . . والتابي موت البالع في مده الحيار عنده و قال الشافعي رحمه الله لاسطن الحبار تمويه بن تقوم ما ثه مقامه في الفسيح والإحراق. أحمعوا على أن حيار العيب وحدر المعامر النوارات ، وأما حيار الاثرابة فيم يذكر افي لاص ودكر في احل أنه لايوري، وكدا روى ال جاعة عي محد أنه لأورث أروالا عارجاء أحد الشربكي عبد أبي حسمه رحمه عه بأن بايعا على أنها بالحيا فأحل أحدهما، بطن الحيار والم السع عقده حتى لايماك ما حه الفسح ، وعدهم الاسطى وحيار الآخر عي طاله والدائع واص VEY - AFY ) .

وحام في الهداية : ﴿ وَمَنْ شُرَطُ لَهُ الْحُنَارُ اللَّهِ أَنْ يَفْسُحُ فِي الْمُدَدِّ ، وَلَهُ أَن بحير . فإن أجاره بعير حضرة صاحبه جار . وإن فسح . بجر إلا أن تكون لأحر حاضرًا عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف بحدر، وهو قول النافعي . والشرط هو العير، وإنماك الحصرة عنه . له أنه مسلط على الصد-من جهة صاحبه فلا بتوقف عني عليه كالإجارة. ولهذا لايشترط رصاه وصار كالوكين باسع ، ولحي أنه نصرف في حق العير وهو العقد بالدفع ولايعرى عن المصرة ، لأنه عداه يعتمد عام الدع السابق فيتصرف ف فتلزمه عرامة القيمة الحلاك فيها إداكان لحيار للدانع أو لابتثلب لسع مشتريا فيها إدا كان الحبار النشة ي ، وهذا بوح ضرر فيتوقف على عمر وصاركعر ل الوكيل ، بحلاف الإجا له لأنه لا يه اه فيه ، ولا يقول أنه مديط وكيم بقال دلك وصاحب لا يملك المسح ولا تسليط في غير ما يمسكم المسلط ولوكان فسم في حال غيبة صاحبه واللعه في الده ، ثم الفسح خصم ل لعل م، ولو بلغه بعد مصى الدة تم العقد عصى الدة قبل الفسح . . و س اشترى داراً على أنه بالخيار . فيعت أحرى بجنها فأحدها بالشفعه . ابه رصاً ، لأن طلب الشمعة بدل على إختياره الملك فيها ، لأنه ماثنت إلا ! م ضرر الجوار ودلك بالاستدامة ، فيتصمن دلك مقوط الحيار سابقا عدم فيثنت الملك وقت الشراء . فيقيل أن الحو ركان ثاننا . ( فتح القدير ٥ ص

وجاء فى الشرح الكبر عى منى المفع ، و ينتقل الملك فى بع الحد منعس العقد فى ظاهر المدهب ( مدهب أحمد ) ، ولا فرق بين كون الحد في أو لا حدهما أبهما كان ، وهو أحد أقوال الشافعي ، وعى أحمد أن المدن لا ينتقل حتى منتقص الحيار ، وهو قول مائك والقول التابى لشافعي و ه فال أنو حنيفة ، إذا كان الحيار لهما أو لبائه ، وإن كان لمشترى حرح عر سد لمائع ولم يدخل فى ملك المشترى ، لأن البيع الدى فيه الحيار عقد قاص في مقل المنتوى ، ولك المنتقل أن الملك كالهمة قبل القيص ، ولك هي قول ثالث إن الملك موقوف ، فه مقل المنتوى ، ولك هي قول ثالث إن الملك موقوف ، فه

أمصيا البيع عبنا أن الملك للمشترى، وإلا تعيا أنه لم ينتقل عن البائع . وك قول الني صنى الله عنيه وسلم . من ياغ عبداً وله مال ثاله للبائم إلاأن يشتر طه المبتاع، وقوله . من باح تحلا يعبد أن يؤبره فثمره لسائع إلا أن يشترطه المتاح ، متفق عديه . قعله للستاع بمجر د اشتراطه ، وهو عام في كل سيه ، لأنه بيم صحب . فقل مثلك عقبيه كالدي لاحبار فيه . ولأن السع تمليلك لدليل أنه نصح غوله ملكتك، فيثنت به المنت كأر لبع . لأن التمليك يدن عي بقل الملك إلى المشغري ويقتضيه الفطه ، وقداعتبره الشراء وقضي بصحته فرجب أعتباره كما يفتصيه وبدل عليه لفظه ، وأسوت الحيار فيه لا ينافيه كما وباح عرصاً بعرص فوحدكل واحد مهما بما اشتر ه عيبا. وقو لهرانه قاصر عير صحاح ، وحوار فسجه لا يوجب قصوره ولا يمنع بقل الملك فينه كسم المعيب، وامتماع التصرف إعا كان لأحر حنى العير ، فلا يمنع ثبوت الملك كَالْمُرْهُونَ . وقولهُمْ إنَّهُ يُحرَّجُ عَنْ مَلَثُ النَّالِحِ وَلَا يُدْخِلُ فِي مَلَكُ الْمُشْتُرِي لا يصح. لأنه يفضي إن وحود مثلث نعير مألك وهو محال . ويقصي أيصا إلى ثبوت الملث للما مع في التمن عن عير حصون عوص لبشتري ، أو إلى قال ملكه من المبيع من عبر أموته في عوضه ، وكون العقد معاوضه بأبي دلك وقول أصحاب التنامعي إن الملك موقوف إن أمصيا البيع عيبا أنه انتقل و;لا فلا غير صحيح. فإن انتقال الملك إنما بني على سعه الناقل وهو البيع، ودلك لا يحتف بإمصائه وفسحه . فإن أمضاءه ليس من المقتضى ولا شرطا فيه إد بوكان كدلك لم ثبت الملك قبله ، والقسحاديس عابع قول المبع لايتقدم المابع كما أن الحركم لا ينقدم سنيه ولا شرطه . ولأن البيع مع الحيار سنب يسبق الملك عقيمه فيما إدا لم نفسح ، فوجب أن يثبته وال فسح كبيع المعيب، وهو طاهر إن شاء لله نعالى . فما حصل من كسب أو تماء فيو له. أحصيا العصد أو فسجاه . ما يحصل من علات المبيع وعائه في مدة الخبار . فهو للشغري أمصنا العقد أو فسحاه . قال محمد فيص اشترى عبداً ووهب له مال قبل التفرق تُم احمار النائع العمد - فالمال للشترى وقال الشبافعي إن أمضيا العقد وقلا وعدد أحق

### الملك الثاني

#### خيار التميين

## ميار التعيين متدرع من خيار الشرط :

نفرح عن حيار الشرط حبار التعيين ، ويدكر في كتب عمه عاده صمى حيار الشرط أو عقبه ، ومن ثم بنجت ، كما محنا في حبار الشديد ، فيام حنه التعمل ثم الأحكام التي بر اللت على فيأمه .

## ٤ ١ ـ قيام خيار التعيين

#### ماهو قبار التعيين وما هو مصرره :

حار النمبين حيار يشترطه المشترى عادة بأن بكون المبيع أحد أشب. معينة بختار المشترى واحدا مها بعد التحربة أو بعدالتأمل والنروى . شار التعيين بثبت المرك للمشترى في أحد هذه الأشباء عير عين . وهوفي الرف د ته يطوى على حيار شرط عموحه سمك المتشرال من التروى في الاحتيار. و بدلك كال النبخ المقد ان محيا التعبين عام لارم من حاسب لمتسرى في حميع الاشياء كما سنرى.

و شترط ألا ريد الاشباء التي يحدر مها لمشعرى على ثلاثه ، لان حيار النعيس شرح استحساءا على حلاف القباس للحاحة إلى دفع العبر بالتحرى ، و لحاحه بدفع بالتحرى في ثلاثة الا أكثر الاقتصار الاشباء على الجيد والوسط و از دى ، فيهى الحسلا فيها يريد على اللائه مردوداً إلى أصل لهياس وهو المنع ويحتاج المشعرى إلى حيار النعيس إذا كان لا يمكنه دحول السوق بنفسه أو كان في حاحة إلى استشاره حام فيها يأحاد وقما يدح ، فشترط هذا الحيار المدارة الحيار العيار عاد الجوح الحراراي الحيور .

و ١٠٠ رفر و لشاهعي بالقياس . فعدهما حيار التعيين عدم السيع .

و مسدر الحيار اشتراطه في المقدد و و و بلا بدأل بشترط في عقد البيع أن يكون للمسترى الحيار في أن يأحد أي الأشياء بحتاره شمل معين و فإدا حلا السع من هذا الشرط فسد و فإده قال النائع للمشتري بعتك دارا من هذا المدرك على أنك بالحيار في أبهما شنت و لا يجور اتفاقا و كفاوله بعتك دارا من تورى و لا بدأن بعين ثمل كل واحد من الأشياء للم وصة على المشتري و وإلا فسد البيع لحمالة التأن .

حاد في الدائع . و د قال بعنك أحد هذه الآثو ب الآر بعة لكذا ، د كر حبا التعال أو سكت عند أو قال بعثك أحد هذب التوبيل أو أحد هذه لآثو النائلة سكدا وسكت عن الحيار ، فاسيع فاسد لآن المسبع محبول. ولو د كل لحيار بأن قال عني أن بالحيار بأحد أبها شئت شعر كدا وبرد النافي ، فالقياس أن يفسد البيع وفي الاستحسال لايفسد . وحد القياس أن السيع محبوب لآده الح أحدهما عير عيل وهو عير معلوم ، فكان المسبع محبول لاده الح أحدهما عير عيل وهو عير معلوم ، فكان المسبع محبولا ، فيمان المسبع الحيار على الميار على المي

وجه الاستحمال الاستدلال بحيار الشرط ، والحامع بفهما مماس احاجه إي دفع العبن وكل و احد من الخيار بن طريق إلى دفع العبن . وورود الشرع هما بكون ورودا هنا . والحاحة بدفع بالنجري في النلالة ، لاقتصاء الأشباء على الحيد والوسط والرديء ، فبتي الحكم في الريادة م دوداً إلى أصل الفياس ولأن لناس تعاملو ا هذه البيع لحاجهم إلى ذلك . فأن كل أحد لا تكمه أل يدحل السوق فشتري مابحتاج إليه ،حصوصا الأكار و الساء . فيحت إلى أن المر غيره ، ولا بدفع حاجبه نشراء شيء واحد معن من بالك الجنس الت على لابو فق الآمر ، فيحتاج إن أن يشتري أحد النبي من ذلك لحس فيحممهما حميما إلى الآمر فيحتار أيهما شاء ماش المدكور وياد لباقي. هو أن دلك لتعامل الباس، ولا نعامن فيها أد على الثلاثة. فني الحبكم فيسمه عني أصل القياس. وقوله المعقود عليه محهول، قلما هما تمنوح. فإنه إدا شرط حجير بأن قال على أن بأحد أجما شئت ، هند العقد السيم موحمًا للبلك عند احتما ه لا للحال. والمعقود عليه عند احتاره معاوم . مع أن هذه حيالة لانقصى إلى المارعة لابه فوص الأمر إلى احتيار المشترى بأحد أسهما شاه فلا تفع الما عه . (الدائع وص ١٥٦ - ١٥٧)

### ان يكول خيار التعيين :

رأما ما تقدم أن الاصل في حيار التعيير أن يكون المشترى ، هبو الدى معتاج لهذا الحيار حتى يأحد الاوفق له , أما الدائع فالاشاء كلها كانت في سه مهو أدرى بما يرى يعه منها ، ولا يكون في حاحة ,في الحيار ، ومن أنم دهب رأى الى أن حيار التعيير يحتص به المشترى ، ولكن هناك رأيا آخر رسف إلى جوار أن يكون لبنائع خيار التعيير قياما على حيار الشرص ، وقد كون في حاجه ،له ادا كان رأيه لم يستقر على أي الاشياء بليع .

حاء في فتح القدير . . وإدا طهر أن جوا . هذا البيع للحاجة الى احتيار

معو الارفق والاوفق لمن يقع الشراء له حاضرا أو غانيا ، طهر أنه لا يجور البائع . س يحتص حيار التعيين بالمشترى ، لان البائع لا حاجة له إلى إحنيار لاوفق والارفق ، لان المبيع كان معه قبل البيع ، وهو أدرى بما لامعه منه ، فيرد حال البائع إلى القياس ، فلهذا نص في المجرد على أنه لايجور في جانب البائع إلى القياس ، فلهذا نص في المجرد على أنه لايجور في جانب البائع ، وذكر الكرحى أنه يجور إستحانا، لانه يبع يجور مع حيار المشترى فيحور مع حيار المشترى فيحور مع حيار المشترى فيحور مع حيار البائع ، قياساً على الشرط ، ( فتح القديره ه ص ١٣١ ) .

#### مدة الخيار :

حتلف المقهاء فيها إذا كان يشترط بان المدة في حيار التعينى . فقال مصهم لابحو هذا السع إلا بدكر مدة الحيار ، لأن اسبع لوكان شئا واحدا ممنا وشرط فيه الحبيل كان بيان المدة شرط الصحة ( في غير مدهب مالك به وكه بك ركون الحكم لوكان لمبح شئا واحدا غير معالى و أن تراك التوقيت عبين لمدة الحبيار وهذا مصد للبح . وقال آحدون بصح حيار التعين من عبد ذكر المدة ، لأن حيار التعين محلاف حيار الشرط لا عدم شوت الحكم في الحال في أحد الأشاء غير على ، وإعا بمدم بعن المبيع ، فلا يضترط في الحال في أحد الأشاء غير على ، وإعا بمدم بعن المبيع ، فلا يضترط فه بيان المدة .

 الصحرح هو وجوب عال المده ، وكون حدد هو حد لمده في حمار الشرص فعيد أن حيفه لاجور أن ثريد لمده عي ثلاثة أيام، وعبدأ في بوسف « محمد بجور الا عاق عي أبه مددو و طالت، وعبده المك سقدر المدة سقد ير الحاجة.

جاء في الدوقع : و وهن يسترجد بيان المدة في هذا الحيار يزجتك المشايخ فيه لإحتلاف ألفاط تحد في هذه المسائة في للائت ولك في الحديم لصعير على أن يأحد المشترى أيهم شاء وهو فيه بالحدار ثلاثة أيام، و دكر في الاصل على أن ياحد أنهم شاء بألف و ما سكر هذة الحيار فقال بعصه لا بجور ها سع بلا به كا مدة حدر الشرص، وهو ثلاثه أيام هما دو به عند أفي حقيقة

رحمه الله ، وعندهما التلاث ودار الدعليها بعد أن ينكون معلوماً ، وهو "قول لكرحي والطحاوي رحمهما الله . وقب مصهم يصح من غير دكر المدة . وجه قول الأولين أن المبيع لوكان ثوب واحدا معينا وشرط فيه الحيار كان والالمدة شرط الصحة بالإحماع. فكدا إداكان واحداً غير معين. والجامع ينهما أن تم كالتوقيد بحبيل لمدة الحيار ولقه مفسط للبيع ، لأن للشترى أن يردهما حميعاً و لثانت بحيار التعيير د أحدهما ، وهذا حكم حيار الشرط . فلا بد من ذكر مدة معلومة . وحه قول الآخر بن أن . . . التعبين لا يمنع ثبوت الحبكم . . وإنما يمنع تعين المنبع لاغير , فلايشترط له بيان المدة . . والدليل على التفرقة يسهما أن حيارً لشرط لا يورث على اص اصحابياً . وحيار التعيين بورث بالإحماح . ,لا أن لسشترى أن يردهما حميعاً , لاحكما لحيار الشرط المعهود ليشترط له بإنالمدة . سالان البيع المصاف إلى احدهما غير لارم فكال عبر مقد- كالبيع بحيار شرط معبود ، (البدائع ٥ص١٥٥) -وجاء في المسوط . . ثم نصرفي هذا الموضع على تعدير الحيار بثلاثة ايام وهو الصحيح. لأن هذا حيار ثبت بالشرط، فلا بدقيه من أعلام المدة. وإن اطلق داك في عير هذا الموضع من لكتب ، ( المساوط ١٣ ص ٥٥) وجاء في فدح القدير . ولا بد من توقيت حيار التعيين باللاثة عبدأ في حيفة كما في خيار الشرط لاء أصله. وعدهم أي مدة تراصيا عليه بعد كونهامه و مة، ( فتح القدر ٥ ص ١٣٢ ) ،

# ١٥ حسكم خيار التعيين

# العقد غير لازم الى وقت أعمال الخيار:

دا افترن لبع تحبر لتعیی ، هد ، و است سك لمشترى في أحد الأشیاء عبر عال إدا كان الحیار به ولم ، ل شیء عن ملك المانع إدا كان الحیار للمانع ، ولمكن البیع ، وإن كان فاقداً ، تكون عبد لاره و سئرى حیارالتعیین علی حیار شرط هو اللهی محمل لبع عبر لاره ، فیدا كان لحیار سسترى كان له ان

رد الاشاء حميعاً ولا يلزمه أحد ثبىء هما ، وإدا كان الحيار المانع كان له فسح السِم واسترداد كل الأشباء ولا يلم مه ترك شيء منها للشقرى ، ودلك كله طوال مدة النخيار .

ولمن اله الحيار أن يحتار أحد الاشياء، في حلال مدة الحيار ، ليكون هو المبيع ، والاحتار قد سكون صراحة أو دلالة ، ويكون دلالة إذا تصرف المشترى في أحد الاشياء نصرف المالك فيكون هذا دليلا على اله احتاره، أو قصرف المائع في أحد الشيئين تصرف المالك فيكون هذا دليلا على أنه احتار أن سكون المبيع هو الشيء الآح ، فإذا حتار من اله الحار ، نوم الديم ، واعمر المبيع متعينا عند المداية واستعد نعيت إلى وقت العقد، مرن انقصت عدة الحيار دون أن يحتار من له هذا حي ، نقص لبيع في حميع الشياء عند المائكية والمشر ، لحظات في صن ١٤٤٥ ، وعند الحينية و يمرم المبيع في أحدها وعلى من مه الحيار ان يعين ( قدم الديم ، هن صن ١٣٧ ) .

ولتمصيل ما قدماه بمير بين ما أدا كان البحال للبشتري أو كان البحيار لك م

أولا – الحيار للشيري

#### تبوت الملك :

وداكان حيا، العين لبشترى، فحكه سوت المائ له في أحد الأشيه عبر عين ، ومايي من الاشياء لمدا فصم، المشترى تكون أمامة في يده ، لابه هصها بيدن للمالك لاعلى وجه التمليك ولا على وجه التبوت ، فكان أمامة ، فود فرصنا ان الحار في شنين ، وقصر في المشترى في أحده ، فقد معين هذا الشيء عبيما منذ المقد مستنداً إلى الماضي، لان التصر في احتياز عن طريق الدلاله كما قدما، وتعير لشيء الآخر المانه في بد المشترى، ولان تصرف ابائع في أحدالشيئين ، كان تصرف موقوفا إلى أن يختار المشترى، وإن اختار الشيء في أحدالشيئين ، كان تصرفه موقوفا إلى أن يختار المشترى، فإن اختار الشيء

لدى تصرف فيه البائع صار هو المبيع من العقد مسدداً ان الماصى، وسقط نصرف البائع فيه فقد نبين أنه تصرف في ملك غيره. اما ادا احتار المشترى الشيء الآخر، فقد تعين هذا الشيء ليكون مبعاً مدالعقد مسبداً الى الماضى، وبعين الشيء الأخر الدى تصرف فيه البائع للأمانه مند الدابه، وبقد تصرف البائع فيه إد ظهر أنه تصرف في مك نفسه

### عدم لزوم العقد

و بكون ليم عير لايم بشتري ، ولا ما ثنائع و مع دلك أن المشتري مستطيع أن يس الدع في الاشاء هما ، وليس بدنع أن بفسح ليم إد احتال بلشهري شده منها ، فإدا كان فحر باسمه ي في أحد شدن ، كن به ن و دالسم ، لا في شام ، ما فحس ، با في السدن همد، وكان مصص حر النع بان برد الراح في ما منه ي على حافظ الأحد بالكه بي في احتا و الالله و بكن بد تا ما يع حافظ الله و بكن بد تا ما يع بد بد بد كان في المشتري و بكن بد كان حافظ النام الا بد الما يم النام الا با عام حيار بدراد ، باك أن حافظ الميان شرح كند بالمنام في لا يا المنام في المنام و الدول ، والدول ، والدول المرود المنام في لا يا المنام أن من النام ، كان له ان ادام ما هم د .

عی آمه به به مای اشتری به سع ورثه ، له سقیع حار اشرطهیو لا بورث کیا صما فیره سبع و بس حیا حد سه به مد لمنع ، وعی ورثة لمشتری آن بحت آی لاشیاه حکون هم اللمع خراسعین، عطاف حا الشرط ، بو ش کیا ، ش خیار العیم ، لتعلق الخیار اسیع آکثر می تعلقه عمییته العاص .

کراك برم الدي عمل سران معاً وتعينهما النبيع فينقطع خيسار "مرصوب من حدر أنه بروس الشرى الرهاء حمه أن عرباً حد نسين محمد سكرن هو شرح وقد "حكم ي أستاها. فی نتقه لإسلامی. . . . . . . . ۲۶۱

### الهلاك:

يمر بين ما إذا كال الهلاك قبل القبص أو بعد القبض .

ود كل طلائ قس قص المشترى ليسم ، وهنك أحد الششين في يد السن من و يكون المشترى ليسم ، وهنك أحد الششين في يد السن من يملل السع ، ويكون المشترى بالحيار إن شاء أحد الشيء واحد سنه ، إن شاء بركه لأن المبيع قد تعر فين القبص بأتحصاره في شيء واحد و حد الحيار ، أما إذا هنك الشيئان حمعا ، فقد نقل البيع مهلا السع قبل القبض بيقيين .

و إن كان الهلاك بعد قبص المشهري السيع و هدك أحد الشيش في مد مسترى ، تعيي طالك للسع ولوم المشهري شمه ، و تعلي اشيم لآخر للاهامه . در أن الاهامة من الشيش مستحقة در دعي الدانع ، وقد حرح اهالك على حمال الدامه ، فعل الباقي المرد و بعيل فالك صروره السيع ، أما إن هيك منشل و ما فيل هيك على التعاف هدك الاول منبع والآخر أمامة ، وإن همكا في والمن و حريب ، وم المشاري ألمن عليم على واحد مهم الايه مس أحد من معين أولى من الآخر ، فتدح منبع فيهم حملها .

# ثانيا ـ الخيار للبائع:

### ئىوت لىك:

إد كان حمار التعبير المدائع . . . ان أى المدائن عن مسكم . وبه أن سره المشترى أى شره منهما شاء ليكون هو المسع مد البيع مسداً إن المناص . والمسلم به أن يلا مهما المشترى لأن السبع أحدهم . والا يجوز المشترى أن المصر ف فيهما أو في أحدهما إلى أن بجتار المائع . لأن أحدهم المس مبعا سما و الآخر مسع لكن بيا مع فيه حيار و حيار المائع المع روان المبع عن ملكم . والو تصرف بالمع في أحدثم حدر تصرفه فيه . ويتعين الشيء الاحرام

۳٤٣ . . . . مصادر الحق

للبيع مستنداً إلى الماضي، وللبائع فيه حيار لإثر م أو الفسح. ولو تصرف فيهما جميعاً ، جاز تصرفه ويكون فسحا سبع ، لان نصرفه فيهما حميعاً دلين إقرار الملك له فيهما معاً فيتصمن فسح البيع .

### عدم لرّوم العقر :

بكون البيع ها غير لارم المائع ، ولا ما لمشترى ، ومعى دلك أن البائع يستطيع أن يفسح السع في الأشاء حمعا ، ولمس للشترى حيار الترك في ألزمه البائع بشيء مها ، فإدا كان الحيار للدائع في أحد شبئين ، كان له أن يرد البيع في الششير جميعاً . في أحدهم بحيار النعار وفي الآخر بمنا بنطوى عليه حيان التعيير من حيار الشرط ، وإد مان الدائع ، ه البيع ورثته ، إد يقصع حيان الشرط فهو لايون وساء لبيع وسي حيان التعيير لأنه يورث على ما فلدما ، وعلى ورثة لمائع أن يحد أن الشئير يكون هو المبيع ، يورث على ما فلدما ، وعلى ورثة لمائع أن يحد أن الشئير يكون هو المبيع ، كذلك سرم البيع تعيد الشيئين معا ، د العدم حياء الشرط و يوق حياء التعيين ، وعلى المائع أن المدمد عياد الدائم أن الحكاء كابا عدمد التعيين ، وعلى المائع أن بعين الشيء المبيع وهاه الأحكاء كابا عدمد عثارها في حالة ما إدا كان الحيار الشيء المبيع وهاه الأحكاء كابا عدمد عثارها في حالة ما إدا كان الحيار الشيري

# الهلاك:

نمير هما أيضاً مين ما إدا كان الهلاك فس "فيص أو معد تقبص.

فإن كان الهلاك قبل لقبص ، وهنك أحد لتنتب في يد به نع ، هنك عليه ، ثم إن البائع بنق على حياره ، إن شاء أرم المشترى الشيء الماتى الآمه تعيير لمبيع بهلاك الشيء الأول ، وإن شاء فسح لبيع فيه لأن لبيع عبر الارم له كما قدما ، وليس لذائع أن يلره المشترى اشيء الهالك ، لأنه هنك عليه كما سق القول ، أما إن هلك الشئان حميعا ، فقد على البيع بهلاك المبيع قبل القبض بيقيين ،

وإن كان الهلاك معه القبص، وهلك أحد الثبيني في يد المشترى الشيء أمانة على الدائع كما لوكان قد هلك فيرانقبص، والمبائع أن يلزم المشترى الشيء الدافي لام تعيير للبيع، وله أن هسم السع فيه لانه عبر لارء له. دلك أن حيار البائع بمنع روال السنعة عن مدكم، فهلك الشيء على المائع، وله الحيار في الشيء المائق، وليس له أرب مده المشترى الشيء الحالك، إد هلك في يد المشترى أمانة كما تقدم الهول. أما إن هلك الشيئان معاً، فإن هلكا على التعاقب، هلك الأول أمانة وهلك الثاني قبصه لانه معن للبيع وفيه خبار التعاقب، هلك الأول أمانة وهلك الثاني قبصه لانه معن للبيع وفيه خبار النائع، وإن هلكا في وقت وأحد، فعلى المشترى نصف قبمة كل مهما، فليس أحدهم أولى التعيين من لاح، فياع المشترى نصف قبمة كل مهما، فليس أحدهم أولى التعيين من لاح، فياع الصيار فهما بالقيمة إد المائه فهما الحدار.

#### التصوص

حاه في المسوط: . و هد أحد من أو بحله عيد برمه تمه . و و د الباقي وهو فيه أمن . لام غراع من المنالك مسهما يحكم العالم وتعين ليع فيه . وهد لا يه عين أشرف على الحلال . فقد ثمت في بده و غراعي رده كا قيصه ، فيرم السع فيه . ثم يكول هالكاعي مدكد . فإذ بعين البيع في الحالك كال هو أمينا في الآخر . لا يه قيصهما بإدن الباسع عني أن يكول البيع أحدهما دون الآخر أمانة لا يه ما قيص دون الآخر ، فيكال أحد ثما عبر عبيه منعا والآخر أمانة لا يه ما قيص الآخر الشراء . فإذا تعين سع في أحدهما بين ابيع في الحالك وكان أمينا في الآخر ، لا يه قيصهما بدن البائع على أن يكول بعين الآخر بلامانه . . في الآخر ، لا يه قيصهما بدن البائع على أن يكول بعين الآخر أمانة ، ولس وإن هلكا معا فعليه صف ثمن كل واحد مهما إن كان الشي منعة أو مختلفا . . لان أحدهما لتعيم مبيعا بأول من الآخر ، لان حالها قبل الحلاك سواء ، فعد أحدهما لتعيم مبيعا بأول من الآخر ، لان حالها قبل الحلاك سواء ، فعد الحلاك لا يتحقق بعين السع في أحدهما . فلمعارضة قلما فيتم حكم الأمانة وحكم المبلغ فيهما ، فيكول هو أمينا في نصف كل واحد مهما مشتريا قصف

كل و حد مهما . و لأن كل و احد من الثمين يبر مه من وجه دون وجه فلهدا يبر مه نصف ثمن كل و حد مهما . فان و إن كانا فأثمن بأعيابهما و أراد ردهما فله دلك . لأنه أمين في احدها فرده بحكم الأمانة . وفي الآخر مشتر فد شرط لحير نصبه فيسكن من رده . فإن حال أحدها لرمه ثمه . لأنه عين البيع فيه والبرمه ناحياره فيد مه ثمته . وكان الآخر أمنا فإن صاح عده بعد دلك لم كل عدم فيه صمال لم دكر د . فان و إذا اشترى حاربتين أحدها بألف و لاحرى بحدمانة عنى أن ناحد أيهما شه و برد الأحرى . . وحدث العيب بهد مع . ، د أيهما شاء و أمنت الآخرى . بحاف ما إذا المنكنا ، لأن الحل عدم بعد ما بعد

وحد في المحد المحد و المحد المن في المحد المحكم المح المح المح المح المحد الم

أن يبركهم كما لو اشترى أحدهما من الاسداء . وبو هيث "سكال قبل النبص علل البيع . لأن المبيع قد هلك بيعار فسطل لبيع . والله عراء حل أعيرا وأما صفة هذه الحدكم فهو أن الملك لئانت سها المنع قسرالاحتيار منت غير لاره. واللشتري أن يردهما حميعاً الآن حيار العلن تمنع، وم العقد كمه أنا علم وحال لرؤية فيمنع ، وم المك ، فيكان محملا لتنسخ . . . وأند بنان دا ال له الحدار ماداء الله و فقول و نافه التوقيق و ما تنس ما لحال و مام أماع في الأصل عامل حدا ي وطروري عالاحدادي مامان أجاهم طرح الاحدروم عرى مح ي لصح ، مثلو الاحدر من طاق لدلام أم عمر عادم أن يقل أحدث هذا أوب أماشه أما رصيب بدمها عوال هدأ أعراق الأمال حيال أحدام فقداء المدكي فأم فسقط حا المهال ويدم إو أما لاحد من صريق الدلامة بالأن واحدد فعل في أحدهما سلعي م ي من فه . وو عد من الماج في أحدثما فعد فا ما قوف. إن بعد ما عمر في قه مديد ما عدد العراقة لا به دين أما عمر من في مات م، وإل عام عالى ١٠ أمية م الله الله عالى و ما همه فيلدره أم أها واي فلحا أن لياث حدثها عد أمليان فا عال لحيار لأر الحالك منها نعر نسبه و مه تُنته و بعير الاجر الأمانة. . . ولم هسكا حميم عد مصل ، ولا خر إما أن هسكا عن المعاف و إما أن هلكا معا . وں ملکا علی العاقب فالوں بہت سے 4 الاجر الله ما کریا وہا هدكا مناً ﴿ مَهُ ثُمُنَّ مُصِيبٌ وَ حَدَّ بَالَ مُهُمَّا لَا يُدْ أَسِنَ أَحَدَثُمُمَا بَالْمُعِينِ أَوْسَ من الأحد فيناء المسع فيهما عملها .. و و عيب أحدهم ، فإن كان فين أعلهن لا يتعن العيب سبع . لأن أتعمل ما يوحد لا صاّ ولا دلالة ولا صروره إلى البعلين أنصا لإمكان ارد . و لشترى عني حياره . إن شاء أحد المعيب منهما. ورب شب احد الأحر . وإن شاء تكهما كما نوام يتعب أصلا . في أد المعيد مهد أحده محمد أنه ، لأنه تين أنه هو سيع من الأصي . وكالك م عنا حميعاً ، فالمشترى على حياره لـ قبياً . وأن كان بعد الفيض . تعيين المعيب للبيع ورمه تمه وتعين الآخر الأمانة ،كما إذا هلك أحدهما بعد القص ، لأن ثعيب المبيع هلاك معصه ، فلهذا مع الرد ولوم البيع في المبيع المعين ، فكدلك في عبر المعين يمنع الرد و بعين المبيع ، ولو العيا حيما ، فإن كان عن التعاقب، بعين لأول للبيع والإله تمه ، ويرد الآخر لى فلا ولا بعيم يحدون العبيب شدًا ما قل إله أمانة ، وإن بعيا معا لا يتعين أحدهم المبيع لأنه لس أحدهما المبعين أولى من الآخر ، و مشه ي أن يأخذ أيهما شاء بعمه ، لأنه إذا لم يتعين أحدهم للبيع بق المشرى على حاده ، إلا أنه بسله أن يردهما حيما وهذا يؤيد قول من بقول من المشائح إن هذا المبع فيه خياران ، حيار التعيين وحيار الشرط ، ولا بدله من رامة معنومة إد لو لم يكن ، المك رادهما حيما كا لو م يتعيب أحدهم أصلا . كمه لا يملك ، لأن رادهما حيما قبل لتعييب ثبت أحدهم أصلا . كمه لا يملك ، لأن رادهما حيما قبل لتعييب رادهما ، وقد على حير الشرط العد بعيهما معا فلم يملك رادهما ، ويق حيار المعين فيملك راد أحدهما ، (البدائع م ص ١٦٦-ص٢٦٠)

وحاه في فتح الفد. . . ثمر احتلف المشايح في أنه هل شرط حوار هددا البيع . أعلى البيع ، لدى فنه حيار التعبيل ، أن بكون فيه حيار اشرط كافدهناه في الصوره ؟ قيل نعركا هو المدكور في الحامع الصعير تصويراً على مادكرتاه . . . وقيل لا يشترط في لحدم الكبر وغيره . . . وصححه غر الإسلام فقال الصحيح عندنا أنه بيس نشرط ، و هو قول أبي شجاع . وحه الاشتراط، وهو قو لالكرحي . أن العباس يأبي جوار هذا العقد لحهالة المبيع و قت لروم العقد ، وإنما حار استحسانا بموضع السنة و هو شرط الحيار ، فلا يضع بدونه . ولا يحق صعف هذا الكلام ، فنه يقتصي أن شرط الاحاق بالدلالة الله يكون في عن الصورة المنحقة الصورة اللاحة بالعارة ، وكان يلزم ألا يصح ليع بحيار المقد إلا في بيع حيار الشرط ، لأن صحه البيع على إنه آن لم ينقد التم إلى ثلاثه أيام فلا بيع ، مما أشد بدلالة ص حيار الشرط ، ولا يعلم المعرف ، ولا يعلم ، مما أشد بدلالة ص حيار الشرط ، ولا يعلم ، ولا يعلم المعرف ، ولا يعلم ، مما أشد بدلالة ص حيار الشرط ، ولا يعلم ، ولا يعلم ، عما أشد بدلالة ص حيار الشرط ، ولا يعلم المعرف ، ولا يعلم المعرف ، ولا يعلم ، عما أشد بدلالة ص حيار الشرط ، ولا يعلم المعرف ، عما أشد بدلالة على حيار الشرط ، ولا يعلم المعرف ، عما أشد بدلالة على حيار الشرط ، ولا يعلم ، عما أشد بدلالة على معرف ، عما المعرف ، عما أشد بدلالة على حيار الشرط ، ولا يعرف ، عما أشد بدلالة على المعرف ، عما أشد بدلالة على عما المعرف ، عما أشد بدلالة عما المعرف ، عما أسلام بدلاله عما المعرف ، عم

دلك . غير ألهما إلى ترحيا على حيار التدرط مع حيار التعيين ثبت حكمه ، وهو جوار أن و دكلا من الوابين إلى ثلاثة أيام ولو بعد تمين التوب الدى فيه البيع . لأن حاصل لنعس في هذا ليج الدى فيه شرط الحيار أنه عين المبيع الدى فيه الحيار ، لا أنه يسقط حياره ، ولوارد أحدهما كان محيار التعيين وشنت لبيع في الآحر بشرط الحيار ، وتومضت الثلاثة فين رد شيء وتعييه ، في حيار الشرط حيار الشرط ، والمراء أبيع في أحدهما وعليه ألى يعين ، ولوامات المشترى قبل اللائة أند بيع أحدهما وعي أوارث التعيين . لأن حيار الشرط لايورث و لنعيس بنتمن إلى الوارث نبير منكم من ملك غيره ، موان لم ينز أب على حيار الشرط معام ، لابد من توقيت حيار التعيين بالثلاثة عند أن حياء الشرط أمد من من وقيت حيار التعيين بالثلاثة عند أن حياء الشرط كما معام ، لابد من توقيت حيار التعيين بالثلاثة عند أن حياء الشرط كونها معلومة ، إ فتح القدم في ص ١٣١ - ١٣٧ .

وجاه في لحطات: ووان اشترى أحد ثوس وقصهما ليحتار عادعى صاعهما صي واحدا مثل ولو سأل في إقاضهما ، او صياع واحد صي صعه وله احتيار الللى . . قوله وقيصهما ليحتار ، أى وقيصهما معاً ليحتار واحداً منهما ، إن شاء أحده ، وإن شاء رده ، وإن شاء رده امعاً . قال في الرصيح ولس له أن يتمسئ إلا بواحد مهما . فين صاعف هذه الصورة ، فيه يصمى واحدا باش ولا سمان عليه في الآح ، فأله المصمة وعيره ، فان في لجواهر وسواء كان الحيار له أو المائه ، لانه قادر إد كان الحيار له على ان يقس أو يرد ، ونه القبول في معامه وتلعه ، كانت قبمة أقل من الشي أو أكثر ، وكذاك إلى كان احبار لمائع ، فإله المشترى يصمه باشي لكون لمن التي سبه له عني أن عدصه التي سب المقاعلية ، فإن كانت القبعة أكثر من الشي حلف المشترى عني الصباع ودفع شي اه . . وقوله وبو سأل في المناصهما مناسمة ، وأشر به إلى قول به الناسم الدى يفرق فيه بين أن ينطوع لمائع بالدفع فصمن واحداً وبين أبي يسأل المشترى تسليمها له فيضمهما ، بقله في الوصيح ، وأما قوله أو صياع واحد صي نصفه وله احتيار فيضمهما ، بقله في الوصيح ، وأما قوله أو صياع واحد صي نصفه وله احتيار

الدقى، فعل مه أن ما نقده مركز و هو حكم إدا صاع النوس معا، وأما إما صاع أحدهما فالحلكم في ديث أنه صمل صف أنمي الدف وهو في الواللهاي محير إن شاء الحدة باش و را در فال وحر حي و و الراسمي عسال الدي محير إن شاء الحدة باش و را در فال وحر الم أريحة المدي صاع أو الدي أحدهما و فلا محمو صاعه من أثراء أو حد إلما أريحة المدي صاح أو الدي يورأو أميه الأمر و في كان مني صاح هو الدي الحدود مشارئ و في را الدي و فلمة الداعم و و يركن مني صاح هو الدي حدره و أنه يعرد أمنه و يا الدي و فلمة الداعم و و يكه أنه الداعم و ما يك الداعم و ما يك الداعم و الدي الداعم و و يا الداعم و ال

وأماق مدهب شرفعی خما البعد را دیر خدا الدار مده فی مدلت را حرم آول ص ۲۹۲۷ ، ، کور الله عال تحدولة كنج المداد عسد ، ما من أثوال ، لأن المثاعر رامن عبر حاجه روانخوا أن الله فدا المرضام ه لأن إداع في الصادع في عدم أميد الدارات ال

## المطب الثالث

#### حبار الرؤبه

#### المتبوف المذاهب :

ی حار اا قربه محسف الدر هف حتلاقه می فور مدهف محملی و حده یظهر فی وضه ح آن حیره ۱ قرنه ست فی لعقد دون شرد . و آن العمس

ا مستخلص منه بهذم می مصنح سن السلم عرم اد عادم به الحمار فلوم ولدا عليم المستول الحمار فلوم وربه ل هموا السلم و وادا تقلت السلمان مقاق بد السلم و فلام السلم و فلام المحلم بالمحلم و فلام المحلم و فلام و فلام المحلم و فلام المحلم و فلام و فل

لكون غير لارء نسب هذا الحدر. أم ساهب الثلاثة الأحرى عالامر فيها ليس على هذا القدر من الوضوح.

فَجِحَتُ أَوْلًا حَالَ لَـرُوْيِهِ فَى الْمُدَّفِّتُ جَوَّى أَمْ تَبِحَتُهِ فَى الْمُدَاهِبُ الآخرى .

#### ١١ حير الرؤية في المدهب حلى

## متى يثبب خبار الروّبة :

یدهت عقه حبی بی آن ها عقی عمر من لاعد را معه و که ن غیر لازمة لاحد العاقد بی لان ها آه در با بی له فیم من حی عصد فیکون له خیار الرؤ به حی را بی له را معد با سه لان به آن مص عقد آو آن بنسخه ، و سند عقه حافی دلک إلی ما روی عن التی علیه السلام آمه دل ، مر الله بی شد با با در با در د

و ب حور فراہ ہے کہ یہ حد اول شریع لا مراحی ہیں۔ ایست اِحکا ایشہ الدول حاجہ ہی در مردین اللہ فی عدد الدول اللہ علام حیار الشہ در وحد المعین، فضر رائد اُن ہے۔ اید اللہ فی اُنہ تہم می شرط حاص (از العام مال عدر ایجہ

و من حيد أه في عقود أربعه المدال و عليه على منه لا و معلة المدال وأجارة الأخيال وقديمه على منال والمعلق على ما والدال والهدوك المعود على على والدال التي لا محتم كل المعود على المدال حجاء الله المحتم المدال المحتم المدال المحتم المدال المحتم المدال والدالجاء في المنال والمحتم المدال والدال المال والمحتم المحتمل المحتم المحتمل المحتمل المحتمل المحتمل المحتم المحتمل المحتم المحتم

-۲۵ . . . . . . . . . . . . ۲۵

و برى من دلك أن هناك شرصين لتبوت خيا. الرؤيه :

أولا ـــ أن يكون المحل المعقود عليه عا شعين بالتعيين ، فلو ببايع العافدان عما بعين ، ثلث الحيار الكل واحد مهما . ويقول الكاساق في تعليل دلك . . وأنما كان كدمت لأن المبيع إذا كان تما لا ينعين التعليق. لابتصاح العقد رده. لأنهإذا لم يتعين للعقد لا تعين للفسح. فبين العقد، وقيام العقديقتصي ثبوت حق المطالبة عثله ، فإدا قيص رده وهكدا إلى ما لانهايةله ، فلم يكرالرد مفيد . علاف ما إذا كان عينا . لأن العقد ينصبح برده ، لأنه يتعين بالعقد فتعين في الفسح أيصاً . فكان الرد مفيداً . ولأن آلفسح إنما يرد على المعلوك بالعقد . و مالايتعين التعيين لايمك العقدو إنمايمك بالقبص ، فلا راد عده الصبح. ولحذ ينت حيار الرؤية في الأجارة والصلح عن دعوى المان والقسمة وبحو دلث. لأن هدهالعقود تنصيب دهاه الاشباء، فيثبت فيهاحيار الرؤية مولايثنت في المهر و بدل الحلع والصلح عن دم العمد و بحو ديث، لأن هدهالعقو د لاتحتمل الانفساح ودهده الأمو الخصار الأصل أن كلما يفسح العقد فيه وده يثبت فيه حيار الرؤية , ومالافلا ، والعقه ماذكر باوالله عر وحل أعله (البدائح ٥٠٠٠) هذا ومن راع مالم يره ، بأن ورث مثلا عينا في للديعيد فلم يتمكن من رؤ بتهافس بِعَهَا، فليس له حيار لرؤية. وكان أبوحيقةيقول أولا له الحدر اعتبارا بحيار العب. ولأن لروم العقد نتهام لرصا روالا وثبوتا ولا يتحقق دلك إلا مالعم بأوصاف المبيع وديث دارؤية . فلم يكن النائع راضنا «لروال قبل لرؤية . ". رجع أبو حتيمة عن هذا القول ، ولم يحمل للبائع حيار الرؤيه فيها لم يره . وجاء في فدح القدير لهذا الرحوع وحهان: وأحدهما أنه معلق بالشراء لما رويد هلا يثلب دويه . ولا يخبي أنه بني للحكم عمهو م الشرط إد حاصله انتقاء الحكم بالتماء الشرط. والتابيءا أحرجه الطحاوي ثم البيهق عن علقمة م أبي وقاص أن طلحه رضي الله عنه اشتري من عثمان بن عمان رضي الله عنه مالاً ، فقبل لعثمان إمث قد عندت ، فقال عثمان لي الحيار لأني بعث مام أره. وقال طبحه رضي الله عنه لي الحيار لأن اشتريت ما لم أره . حُكمًا بينهما جبير بن مطعم رصى الله عنهم، فقصى أن الحيار الطلحة ولا خيار لعثمان .. والظاهر أن مثل

هذا بكون تحصر مرالصحانة رضي الله عنهم، لأنفضية بحرى فيها التحالف س رجليركبرس ثم إنهما حكامها غيرهما، فالعالب عي الطرشهر نها وانتشار حبرها . فحين حكم حبير بدلك ولم يرو عن أحد حلاقه كان إحماعياً حكواتياً ظاهر ا ، ( فتح القدير ٥ ص ١٤٠ - ص ١٤١ ) . ثم إن قساس البائع على المشترى، ليحمرله خيار الرؤية فيما لم يره قبل البيع،فياس مع الفارق، ويقو ل الكالما في هار المعنى ما يأتي . والاعتبار بحانب المشترى ليس نسديد . لأن مشنری ما بر بره مشتر علی أنه حیر بما طبه ، فیکون بمترلة مشتری شیء علی أنه حيد فإد هو ديء ، ومن شتري شنئاً على أنه جيد فإذا هو رديء فلهالحيار . و ما الح شيء مرياه البيع على أنه أدول بما طنه ، فكان بمثرلة ما الع شيء على أنه ردي، فإد هو حيد،ومن دع شك على أنه ردي، فإذا هو جيد لا حيار للبائع. فلهدا افترقا . ( البدائع ۾ ص ٢٩٢) . و ليكن يبدو أن الفرق ما بين النائع و لمثمري في هدا الصدد ليس في طن كل مهما أن المبيع جيد أو رديء ثم سين حطُّ هذا الص . في الحالتين وقع كل من المشترىوالبائع في غلط يتر ر فسح لعمد . وإنما الفرق هو أن النائع أكثر من المشترى تمكنا من رؤيه المبيع الأن المبيع بكون عادة في بده ، وإن لم يكن في بده في النسير عليه أن يراه قبل أن ندمه ، فإد لم يقعل كان مقصر أ وكان العلط الدي عني أن نقع فيه غلطاً غير مغتفر .

ناداً \_ أن حكون العين التي يبعث لم برها المشترى عبد البيع ، فإن الشتراها وهو ياها ، كما يقع دلك كثيراً . فلا حيارله ، وإذا كان المشترى لم ين المبيع وقت الشراء المبيع وقت الشراء على حاله التي كان عيها لم تنعير فلا حيار له ، وإن كان قد بعير عن حاله فله الحيار ، لا به يد تعير عن حاله فقد صار شيئا آخر فكان مشير با شيئا لم يره فله الحيار يداراً ه .

ثم إن حيار الرؤية ليس موقنا يوقت . حلاة لما دهب إليه نعص الفقهاء من أنه موقت بعد الرؤية تقدر ما يتمكن فيه من الصبح،فإذا تمكن من الصبح ۲۵۲ - ، ، ، مصدر حس

بعد الرؤاة فلم يفسح نظل حياره ، وله السع فيه ، و محتر أنه لا سوقت ، على سي إلى أن نوحد ما يسقطه ( فتح القديم له ص ١٤١ ) ، وسمرى فيم مي مسقطات الرؤانة .

ورقت ثبوت لحد هم وقت الرؤية لا قديد حي لو حر قس مه ورص بالمسيع صرحه ، بأن فالأحرت أو رسيب أه ما حر هم حمد من ما المحمور عده في الروقية بحبول الوصلا من كال بلس المعمور عده فيل برثوية بحبول الوصلا من على المداولة والعلم حود سسه محال فيكن سيحف بالعدم برأه الدروقية المحمور المحمور

## مكم العقرحال قبام الخيار :

و لعقد، حال قدر، حيار الرؤية عدلاً عدد عدى "حد علمه وقسحه بعد الرؤية ، إن وضام كالديق أموال بأنه الداء فقد فدما أنه لاحد له ، فالعقد يكون لازما من جانبه .

و حال بولة يمم من عمم حكم العدد ، و الرب الرب الارداء أو المشعرى السع و مرده . حامق فلم القد الله على حدد الهد على حيار العدد الآله يمنع عمم خكم و ديك تمنع رام حدد و الا مد عد و المد المدير و ص ١٩٧٧) ، و حامق المدايع و من شراء مداء و المائه ي عيد الارم ، الآل عدم الدوية عمع تمام الصفقه ، و السائع و ص ١٩٩٧ . خيا الروية الا عمم الدوية عمع تمام الصفقه ، و السائع و ص ١٩٩٧ . خيا الروية الا عمم العقد صحيحاً ، ما و لا عمم الدور ، فالمساملة المشرى الروية الا عمم العقاد العقد صحيحاً ، ما و لا عمم الدور ، فالمساملة المشرى

ى سنع ، ويثبت سك بدائع في الثمن ، يالزغم من قيام حيار الزؤية . و بدي بدو من عبارات الفقهاء في هذا الصدد أنهم بقرقون بين انعقاد العقد والنواب حكمه , فقد ينعند العقد ولا يثيب حكمه ، ويكون لمانع من ثنوت سه احدكم وإما أن يملع لروم الحكم ، فالحيار اللدى يملع بقاد الحسكم هو ان صررة لا ينتقل لمك عن له الحمار ، والحيار الدي يمنع تمام ألا بعدم راء المستم كالمرورة والحيار الدي يمتع لروم الحسكم هو حاه العب إرايثت حاكم الرع الرم فيحور فسح لعقد بالعيب، وقد أَنَّا فِي قُرْجُ لَقُدِي مَقْرِنَاهُ بِينَ حَبَّارِ أَا وْنَاهُ وَهُمْ يُمْجُ تُمَّامُ الْحُمْجُمُ ، وحال عب وهو يمخ الحاك. وهذه مقارية أحرى من حيار الرؤية ما هذا الأساخ من المقدي المرث في المان ما أدار الشراط وهو إيمنح من التقال ما سه من الانعم في حي حي . في سكاسان . ووأما حكمه - . حدر الله مرف سع سي لاحدر ده . وهو شوت المك ليشيري ن سنة وأنه ب اللس بدائع في الأس بحال ، الأن ركن البيع اصدر مطلقا عي شرطه وكان منعي أن ١٠٠٠ إلا أه شب جنار شرباً لاشرطا ، علاف الع شرط الحدر الأن لحو الذي سنا كلام لدعيان ، فأمّ في الركل يميع من لا فقاء في حي حدد ١٠ ايد أي ٥ ص ٢٩٢ ) .

وه قده فی حدد می مسادر احق فی مقه لإسلامی (ص۱۳۲سی ۱۳۵ ) آن عدر رود لعقد فی حد از به به بهوم فی أساسه علی فکرة
عمل از عبر ص آن اشتری می بحد است علی لحال ای صها ، من وجده
می حال لا بصلح معا معرص مفصود ، فاسس حید از فیه در علط
سیری بی شیم میسس اد فی می وی ایسی خیار از فیه سیه احتلال
ایر مقد شیم می اعتصد داجاد فی سائع حرد ۲۹۲۵ ، دار شراه مالم

بره المشترى عير لارم . . . لأن جهالة الوصف تؤثر في الرصا فتوحب حلا فيه . واحتلال الرصا في البيع يوجب الخيار . ولأن من الجائر إعتراص اللهم لما على لا يصلح له إذا رآه فيحتاج إلى التدارك ، فيثب الحيار لإمكان التدارك عند الدم نظراً له . كما ثمت حيار الرجعة شرعا نظراً للروح تمكينا له من التدارك عند الدم ، . ولم نفترض فحسب أن المشترى يرد المبيع بعد يؤيته نسب العلط ، بن افترضا أصا أصا أن العلط ثابت إد صدفنا المشترى يدعوه دون أن نارمه إله مه لبية ، مل دون يمين . فكأن البائع ، إذا مع شدئاً لم يره المشترى . يكون قد احتكم إلى دمة المشترى من عير يمين ، والعلط لدى وقع فيه المشترى . يكون قد احتكم إلى دمة المشترى من عير يمين ، والعلط لدى وقع فيه المشترى قد لا يشكن من رؤيه النيء فعل الشراء . أما العلط الذى قد يقع فيه الدنع إذا باح العين في رؤيها فهو غيظ غير معتقر ، لأنه يتمكن عادة من رؤيه العين التي يبيعه في المنع ، فلا حيار له كما سق القول .

ولما كان العقد غير لارم السخرى خير الرؤية ، وكان له أن يصلحه ، فإن المسح هما ، كا في حيار الشرصوفي حير المعين ، لا يتو فصاعي رصاء أو فصاء و بك ب يا تقول و بالعمل ، صراحه أو دلاله ، على اوحه الدى أشرها البه في لحدين المتقدمين ، فإذا فان المسترى رددت البيع أو فسحته أو ما يحرى هذا المحرى بعد لرؤية أو قبلها ، في المنص أو بعده الفسح العقد دون حاجة إي رصاء البائع بالفسح ودون حاحه إي رفع الأمر إلى القصاء ، ولكن يشتره علم لما له بالفسح عند أبي حسمه و يحد ، ولا يشتره هد العم عبد أبي يوسف ، المائع بالقدير ، ولا يترقف المسح على فضاء ولا رضا ، بل يحرد قوله بدت يقسح قبل القيص و عده ، لكن نشرط عم النائع عند أبي حديدة و كمد ، حلافة الأبي يوسف ، كي هو حلافهم في المسح في حيار الشاط و تعد القدير دا ص ١٤٠ ) .

#### مايسقط برحيار الرؤيز:

يسقط حيار الرؤية - ؤية المشترى انعين المبيعة ورصائه بها . وهذا هو الوجه المألوف في سقوط الحيار . وقد يسقط أيضا بموت المشترى ، أو يتغير الدين ، أو نتصرف المشترى فيها . فهذه أسباب أربعة لسقوط حيار الرؤية ، فاستحرضها ثباعاً :

 (١) أما سقوط الحيار برؤية لعين المسعة والرصاء بها فيتم دلك بأن برى المشائري الهين التي لم تسبق له رؤيتها ، فيرضى مها صراحة أو دلاله .

ولا الرام رؤيه حميع أحراء المبيع . ال لكسى الرؤية المابدل على العلم بالمقصود من العين المبيعة .(١)

ا با در حاء في الهندانة من نصر التي وحه نصبره و ألى فدهر اللوب مطورا أو التي وحه المدانة وكفيها فلا حدار له والانسل في هذا أن روية حميم المسلم غير مسروف التعدرة والسكيفي برؤية مايلان على المعدرة والواحق في المسلم شياء وقال كالت لاسفولية حافظ كالمدل والواح والواحق في المسلم شياء وقال كالت لاسفولية منها والمدهر كالانتان والم المسار وال كالت من الما كان التعلق الرف منها أن فحسلت بكون له المحدر وال كالمنا بيفاولية حدفها كانستان والمدوات والاند من أرؤية كن واحد منها أن أنها بينا هذا البعرا في وحد منها أن أنها المحدل هرين المنا أنها مكيل هرين النمولية والمداه المحدل هرين النمولية والمداه المحدل هرين النمولية منكون معتبول كمولية المحدلة المحدل هرين المحدلة منكون من منا عليم المالية المداه الأدام كان في فينة منتكون معتبول كمولية المحدل المداه المحدلة المحدلة منكون معتبول المحدلة المحدلة المداه المحدلة المحدلة المداه المحدلة المحدلة المداه المحدلة المحددة المحد

والوحه هو المعصود في الآدمي ، وهو والكفن في الدوات - فيعسر برق له المعصود ولا تعبير روية عرد . وفي تسبيحة المحم لابلد من أنحس و المعصود وهو اللحم تعرف به . وفي سناه القينة و لابلد من رؤية الصرح ، وفيما تطعم لابلد من الدول - لان ذلك هو المعرف المعصبسود ، قال وال راى صحن الدار فلا حيار له و وال به تساهد سويها - وكذلك اداراي حارج اللهار أو راى استخار السيسال من حارج و وعبد راير لابلا من دحول داخسل الدار أو راى استخار السيسال من حارج و وعبد راير لابلا من دحول داخسل السوب والاصبح ال حوات الداب على وقال عاديهم في الاسته ، قال دورهم المناز الي المعاهر لابو فع المدر بالداجل . قال ويهر الوالين كنفر المسرى و وهندا حيى لابرده الا من عبيه ، ولا يكول بقير الرسو ل كنظر المسترى ، وهندا عبد ألى حييفة رحمة الله ، وقالا هما سواء ويه ال يردد ، قال معتباه .

ود الدن رقاله المنع على الوجه المتعدم ، جار البشترى إمصاء البيع المدانة المسع صر الحة أو دلاله ، ١٠) كما حاراله فسحه ، والصرح شبت له ملد الهداية ، حتى فس " فرية على الرأس صحيح كما قدما .

ا بالم المراقع من المالية و المناف و المن المواجع المناف المواجع المناف المراق المراق المراق المراق المراق المناف المناف المواجع المناف المراقع المناف المراقع المناف المراقع المناف المراقع المناف ا

وقد سق القول إلى عدر في الدهب الحيق ألى حيار الوقية الا يتوقب ، سيبني إلى أن يوجد ما سقطه عيس هدئ وقت معوم بحب أن يستعمل فيه المشترى حيده في الإمصاء أو في الدن وعدداله ساكتا خيره فائم إلى أن يصد عنه ما ندن عني الإمصاء أو الدن وعددالك يسقط حياره و مصح اليه الابما في حالة الإمصاء وسطل في حالة لهد وهناك قول، أشرها إليه فيها تقدم و حديداله به في يقسى ما المشترى من الصد و الما في عد اله به في يقسى مسقط حياره مي و و و الدن مي و و الدن المستمر و و الدن المستمر و و و الدن و المستمر و و الدن الدن المستمر و الدن الدن المستمر و الدن الدن المستمر و الدن الدن المستمر و المستمر و الدن الدن المستمر و المستمر و الدن المستمر و المستمر و

(۳) ویسقط حدار أصاعو شدی س آن محتر ، فیر السع عومه ، ولا ینتقل لحدر ال و شه ، کل لاؤنه که شد حد لایه دار أم حدار لعد الله أنه عور دار محد ،

ر ۳) ویسقط احد اسالیلا علی سایا علیه اُو به ره فیل آن مخدر اشتری د حادی لهداخ ۱۱۰ د د د با باطله اُو فیلس بان

له ه د به صد و د سبه المعد و م د م د في ليدمهميم ويده و العبد الربة و سب ساله البيس د د د به به وه مو كل البيس و م سب المعد و المدار و ال

بعيب وقة سماويه أو بعمل أحم أو بنعل لنائع عبد أنى حسنه ومحمد رحمها الله ، أو ارداد في يد الشغرى دنه منقصه متولدة أو غير منوسة . على النفصيل و لانفاق والاحتلاف بدى كما في حدر النبرط والعيب . والاص أن كل ماستين حدر الشرط والعب دسن حيار الرؤيه ، ( المد تع ها ص ٢٩٦ - ص ٢٩٧ ) . وسناتي بال دلك عند الكلام في حيار العب

مقلت النصرف الصادرة من الشمري عدر الإله، في الاستهام لان يمكن راهم الولا يمكن العدر فسجد أو ما عدا الاصادات الاستهام الوقاية ما إد أقل ما شارسته الراسم، والحيار هذا الاستهام الما الما الما أو دالا له، الا

۱ معدد دو فتح الفقال الدان کا بند ف لانقد از فعه مصفد ۱ کالای فی بعدد الدان الدان کا بعد الدان فی بعدد الدان کالای فی بعدد الدان کالیم و مارد الدان الدان کالیم و مارد الدان الدان کالیم و مارد الدان الدان کالیم کالیم

في العقه الإسلامي ٠٠٠٠٠٠٠٠ م

## ٥ ٣ حار الرؤية المداهب الثلاثة الأحرى

### مذهب مالك :

العن المنعه، إذا كانت حاضرة في محلس لعقد م، تكن في له يها مشقة. يحت ال الها المنته في العلم العقد ، فادا اشتراها معدرة يتها ، العقد المبع صحيحا نافعاً لا ماء لا حيار فيه الثوية ، وإذا الثبه لها دون ال براها ، د يصح المح ، وهذا هو الحياج عصا أدا كانت العن قد مه حدا من محلس لعقد بحيث تمكن رؤمه دون هنمة .

أما الدكان العرب عالمه من محلس العقد ، أمكان حصره ولكن في رة يتها متلفة كناب بحث الل للحاء الفلم من بكر از العشر عدله ، جا حما عن للملم ال كل أعل بعدل حداً ، فد صف مصفا بجرها من عربه ، ويصر ها المنها ، فذا بعث لعن عني هذا اللحو ، العقد الليغ باف ، ويسر بيئاتري - از الق له ، ملكن له حدر الوصف إن كانت

وكابيته مع السيليم والرعن والإجارة ، تنظن حدر أبرق له ، سواء وحسب نعم الروام والأرسام إن هذه الجعدق ماعم من العبيلجاء وأدا بعقر لقيلم شرها نظل الحيار . . وأن كان تصرفا لابوجب حقَّ سدر ، كالسم سنرطُّ well their others of and it was a budie of the be القبل الجدر كان السارة ولأبيه عني الرصاء وصريع إلى فيل ترؤيه لأسطل تحمير وافية أمله أولي والومطية بعد الرؤية وأجاد دلاله الرصار والمكان يديه وما تنظل خيار البيرط البطلة مقيدا بالتقصيل المذكوراء سيسعط الابير من بلاحد بالشفعة وبالقرص على الشع - فانهما أقا وحسيدا من السييري الذي به حيار النباط النص حييره - ولاينص يهما حيار الرؤية ، ن به أن احد باستفقه لم ايرد عبد الرؤية لما ذكوبا من أن دلاله الرضيبة لاهمل في اسعاما حدر الرؤية فين الرؤية , لم التصرف لذي علوا فيسه حق شف الأبراء عادا إلى علمه براد بقصاء أو بقك الرغر أو فيسم الاجارة فيل ارؤه ، ير رآه ٧ جي له - لاله سعط ، فلا عود الاست حديد - الاق رواله عراأتي الإسفاء وتتونا الجدرالة تصغراليص لقدموجوب لحصيصه قدات هذه يرؤيه الكالمة بقد القود من مجال اسخصيص " ، فيج القلاير ٥ ص ١٤١ ــ ص ١٤٢) .

العين على عبر ما وصاف و بسخل في بالم على الوصف مايد من البيخ على الهوائل من من من البيخ على الهوائل من من من المسلم في على على الدوليان من أنه المشاري على المن الأوصاف و فإن وحسب وم الله و والا كان لمشاري حياً وصف و ممادر حق في للفته الإسلامي ٢ ص ١٣٦ – ص ١٣٧ ) . ويش على الوصف و به متقدمة ، الله بكان المشترى فد سن له أن راى العبر في الله الله على الله منظمة في المال العبر في الله على الله على المال عدم وقت الرائم به الله على المال ماله وقت الرائم به الله على المال ماله وقت الرائم به الله على المال ماله منظمة في المال عدم وقت الرائم به الله على المال ماله وقت الرائم به الله الله المال ماله المال ماله المال ماله الماله الماله

الماها احمل ا

را این می احاص التی به حید این فی این میمه به محت ادویهٔ قس لده به بلا سی میری می اداری صع الدی می در اشتری بی سی به حد فریه در شرط ادا لم سی فی ده

ا - ال مر مرب - عبد مر أو مرب المعلم المر المراب المعلم المراب المعلم المراب المعلم المراب المعلم المراب المعلم ا

(ج) في مرتسق رؤيه لعد الدية ، ومدرص أروصف وكالت عيدة جدا ، وجب الصحة الميح أن غيرط الشقرى للصمه حيار الرؤيه ، فإن

م يشتر صدهذه الحدر كان لبيع باصلا ,وفي مدهب احتلى يكون لبيع صحيحاً. و مكون لبشترى خيار الرؤية دون شرط، فيم حيار ثاب شرعا ولاحاجة إلى النص عليه

و سلحات من منك أن حد . و به ع . در رف في مرهب ما يك ، ولا في حلم له حاله التي ، درصت أن في حالة المن المعيدة حرا ولو وصفت ، من من من في هديس الحا من دمق رؤسه ، ولا يتعت المخيار إلا بالشرط . (1)

#### (١) وهذه يعش بصوص اللاهب :

TEN TEN TO TEN TO A STATE OF THE STATE OF TH ه المسعاب على و عام السيع الأوليد من في ما فيام المام و المعاد والمستقم سالمنه واختطفر ألوفاته فيتنا لحالك القليداء فضال فيحالك الدامة لألحوق بخال من لاحوال در د وصب دد التوسف و د د اید حاوی السيدفعي بالمغو يسهور بالأصباقة على إلى أله يعالمه الألمساقة كانت فيبِته مما بؤمن أن تثمير فيه بس المندل المماه الدال بو حلمها حور بدالت التراثية مراد صعة الماداراة المحاراة المادية أسعيان وفايكنك يممي فيعطن السعيدة والروية را ب حاد على أنه بله الما ما ما ما ما ما يك السلك فيها الما عليه استاقمي لأسفقد بشع بشلا في الدصيمين ، ، قد بين في يدهب يجسور المنع عاميا مراجد المنه التي بالاستاجاء الروية والمراكة والموالهم والكرة عبد الوهاد ومن هو محمد عب لاصوات واستنام م الراعضاني لعب دعال الله در العبد بنعبل المجال با حيل الله ال الا الله سيء page of a second of the second of the second عله ف فعی ادمه عی ایک دریت در سر سب دوم انو حسفه فاله یای امام کان به حدر از و به انه اخور هدید وای له یکی له وله . الد مالة فراق ل الحيار متدر العلمة مؤاتر و العمالا البيع ، ولا خلاف عبد مانت ل عبيقه الما سوب عن المعالية لمكان بيسمة المنع ويكن المنعه أني في سيره وما نتجاف ن تتجفه من القساد بالكراي السير عليه المهدا حار التبع لتي التراجع وعلى الصفه وويا لحر عبلاه لم السلام في جو الم الفيان؛ سنة حير السنة والمالي ما حرالها . ، ولابد عبد أي جيفه من اشتراه الجيس . ويدحن التبع عبر أغمله أو على حيار الرؤية من جهة ماهو عالت عال ، وهن هو موجود و. وصه المقداد مقدوم ، ولذلك البيرطوا فيه أن لكدر فريت العبية - الأأن لكون ۲۲۲ . . . . . . . مصاد الحق

#### مذهب الشافعي

نامه عليه ١٠٠٠

للشاهعي في حيار ١١ ۋية فولال . قول قديم ۾ ق. ، حديد .

هى لقون العديم محور بيع لعن الدائم، ويتبت بنشدى حار الرؤية. ثم إن فى فقار صحة البيح إن ذكر صفات المسم اللائة أوحا: أحدها أنه الايضام حتى تذكر حميع الصفات ، الذي أنه الانسام حتى تذكر الصفات المفضودة ، والنالث أن صحة البلغ الانتشار الشائل شيء من الصفات

مامونا كالفقاران، ومن ههنا أجاز مالك سنع النبيء براؤ له متقلعه - أعلى 151 كان من الفرات تحسب اؤمن أن النفير فيله لا سفة ١١

وجاء في القوالين الفقهلة لأن حرى الص ٢٥٦ محور في الدهب للم السيء السائلة على الدهب و رؤاله منفذمة و واحاره الواجيلية من عدالله ولا رؤاله و وسعة السافعي منفذمة والحارة الواجيلية من عدالله السائلة حصيلة شروط الالول الالكون لعبد حدال كلالماسيوا فراعية الشائل الالكون فراساء كالجادير في السلام الباسب الالسائلة ما السائلة و الرابع الماجيل الواجيل المعلمودة كنها والدائلة الماجيل الاستفاد للماجيل المحد للمسائلة والرقالة الرام السائلة والرقالة الرقالة الرام السائلة والرقالة الرام السائلة والرقالة الرام السائلة والرقالة والر

وحاء في الدسوقي طي الشرح الكبير ( جرء ٣ س ٢٠ ـ س ٢٥ ـ ١٠ وحبر سع وسداء معسمه فيه على البيسات الكنوبة في الرامح . . اي المعسمة المكبوب وينه وساب المدن من أساب الماسة المسترى على بيت المستمة في وحد على المسعة برم والأحد المسترى على بيت المسترى على رؤية منعدمة في على المسترى الهاليب عبر المسعة بين رأة عليه والدعى البائع الها عليه - حيف البائع على بعاء المسعة بين رأة عليه عليه ويد يبعير - وال بيث الى حصن شلك عن بعد فيم بن الرؤ المواقعة على بيعة ويد يبعير - وال بيث الى حصن شلك عن بعد فيم بن الرؤ المواقعة بناهم والله بي المسترى كذائك وال رحمة العبر والعرب المناهم المناهم في الرحن عدم به أصباف من بيا ويحصره الباء أم و مقرأ عليهم بالمحمة والموال وكذا المستمى السابق من بيا ويحصره الباء أم و يقرأ عليهم بالمحمة ويقون في عدن كذا وكذا المحمة بصدالة ، وكذا اكدا راهة البراء وتدرية وتدرية وتدرية وتدرية المستمى السابق بين الكال من فيمال بين ذلك المواقعة المراء وتدرية وتسعد الماسة والمناق وتسعد الماسة المراء وتدرية وتسعد الماسة المراء وتدرية وتسعد الماسة وتسعد والمناق وتسعد المناق المستمى السابق والمراء الماسة الراء والمنال لين ذلك المواقعة المراء والمناق المناق المناسة المناق الم

في عقه الإسلامي . . . . . . . . ٢٦٣

هجو بيع العين العائمة دون وصف لأن لاعتباد على لاؤنة وقد تسالمشترى حيارها. وكون مشترى لحيار على لفيه علما قرية العين لمبلعه في وحه، وفي وحد أحر أن العقد إلى إيراء فرية فشت به حيار كحدر المحلس. وألما إدار أي المشترى المسع قس العمد أن اشتراه، فإن كان مما لاسعد كالعقد وعيره حاربيم، وهذا تقول المديد في ماهب الشافين يقوب مدهب أبي حضمه في حيار لوؤنة. فيه ينت استاري هذا الحيار حيى لو دكرت حيم صفات المبلع في أحد الأوحد اللائة التي عدد دكرها

وفي المدار الحديد ، فيه لليع شرط في سحه العد ، سداء كانت العلى

وجاء والحداث حرد في س ٣٩٣ - من ٢٩٨ - وحار بروية مص المنبي بسن عد حانب بالكس ، بدلك في الجراف يكفي رؤية النفض ، اذا كان الجميع حاصرا في غوارة أو تحوها ... وسنمي الاجتماد على اسس فيحي كالساهد عبد بالراء الأن حراء الأجر مج عام راه أو ١٠ فال كال ذلك بينيرا أرم ، وأن " ن كُنه الما مرم الأو خير المبنى من المقوم فاية لانكفى رؤله هصه المعلى بيرامم الأن التوسيع الرامم بفيع الناء وكبير المنم وغراعته بأرسيه سيعيشه القرياء والمرافات الدفيرالمكبوب قله صلعه ما في المدر الأولية "ليعل لعدد الذي كالب مدة للعشر قلها فالبلغ فاسلم على الأسلح ، ٢٠ ل ساح عليمة مؤالمه "والتي يه بالحيار اداری ، وصل الدد اللعد فليد ، الآخار وعالم و والد وصلحا على خيارة ديرو به العلى اله لحوار ليلا القالب و ح اللا ما فيلف و الكن سيرطيا ال حمل المسموي الحمار دارد وام ادا المعد السع عنو الاترام واسكت عن شرف بحدر و فالشع فالبيد و و فان هض كد " فيتجاب ماللا " للعقد بيع الاعلى احد امرين ؟ أما على صعه باست أو على رؤله قد عرفيت أو شرط في عقد الشعرالة بالحدير أدا راي ، فكن سع يتعقد في سبعة تعينهسا عائله على غير ما وصفيا فهو منتقص دا وقال أن مجرز ومنهم من تأويها على أن سع الرؤية والصفة فسية وسع الحيد. فتنتم المتحصن من هذا ال ما كان حاصدا عبد المعادد إلا حور سعه على صعةعلى المعروف المشهور، الإاليا كان في رؤيته عبيرا واقتدادات أواما أن كان عالياً عن محيين العقياف وهو حاصر المد . . فد حدر سعه سي الصفة الا اذاكاريق رؤيته مشقه . وأما المائب عن البيد فيجون ينفه بالصبغة ، أو كان على مستاقة أوج ، وطاهر كلامهم أن ما كان دون مسافه السام فيوا في حكم حاصر البيد فسأبى فية ماتقدم ٠٠٠ والطَّاهِر أن السِم على رؤله متغلمه لانشيوط فيه هذا السرط فيحور بنعه وأن كان حاصر البلداء مجلس النعاقد على بلك الرؤية أدا لم بيض بعد الرؤية مدة يمكن أن شعر بعدها «

حاضرة أو غالبة ، وسواء سق مشه ي رؤنم أو ، سبق هي هميع لأحوال لا يصبح لبيد ألا في المب المرقى فت تعقد ، ومن هد لا كون لسته ي حيار الرؤنة ، فيو قد رأى الدن ، قت العقد وا تصاها من أن رؤنها وقت لعقد شرط في صحة لب كا قد سا ، باق هما بحثم ماهم الشاهع في القول الحديد من ماهم أني حبيبه احلاقا بياً به لقول الحديد من حيا الرؤنة أصلا ، من هو ، حب أوية لمسه ، فلا عبر ، ها لا معتمل لحد الرؤنة أصلا ، من هو ، حب أوية لمسه ، فلا عبر ، ها لا معتمل لحد الرؤنة ، و قويد لمبه وقت سم سر ، ها لا عتمل أحازة ، و و ويد لمبه وقت سم سر ، ها لا عتمل أحازة ، و أه ما عتمل أحازة ، المبيع ، لأن برؤية البعض ول عد خونة ، وأه صا عتمل أحازة ، فرقه المبيع ، ألان برؤية البعض ول عد خونة ، وأه عمل عتمل أحازة ، ولا مكن لا من الدين و من المبيد ولا مكن والدين والمناه المبيد ولا مكن والمناه المبيد والمناه المبيد والمناه والمبيد حد من ، فإل ، تسن الماء الدين وحد المبية من كان

والشاهم في شراصه و به لميح به المقد عاجة ميه في در به الجديد وهذا من شابه أن يصل كنه من بصال لده من ما يه يه به يه سير السلا عن مع لد روالعل موجو فيه من دا الله ي ويسه عند اللاه من من ماليس عند الإسال و الدو من من دا الله ي ويسه عند الله من من المبيع هو ماليه ومقدا الماسة لا عبد مند مالا أنه ويه عادل عمدا الماسة لا عبد مند مالا أنه ويه عندل عمدا الماسة لا عبد من الراح عندا والعالم بن الراح عندا من المبيع عند الماسة من من المراح الم

۱ نصر في هذا الحجع وفي راد الجنفية عليها النسوط السيرجسي ۱۳ ص ۱۸ اصل ۷۰ ،

ومن النصوص في مدهب السابعي ماجاء في المهدب الأخور يع السين العائمة اذا حيل حسبية أو وعها . . عال عبد الحسس والنوع الذي قال نعتك اللذات المروى الذي في كمي المالسند الربحي الذي في داري أو

في الفقد الإصلامي ٠٠٠٠٠٠ ٢٦٥

## مرهب أحمد بن حليل :

عدهر في مدهب أحمد بن حسل أن العين لعائية الني لو صف و. نتقدم رؤيتها لايصـ بمها فيجب . حتى يصح العقد ، أما لـ ؤية من البائع والمشترى حميعا . ورما سسى لـ ؤية . من لانتعار العين فيه ، ورما وصف العان بحيث يذكر من صفاب ما تكني في ضحة لسير . فإن وقع لبع على هذا لنجو ، كان

القريس الانجيم المان في فيطلبي - فقيله فولان أ در في القاديم - علم ونسب به الحدير الداراه دايا روي ايل بي ميلكة أن عليان رضي الله عليه الدر من قدمة أنيا بالمقالية عاقبة درين به تايوقة ، فقال علمتان بعث مايي د فعال بيجه بد عبر ايي لايي تيمت و ليه قدار ساما البعث . فیجاند او حداد این مقتلم با فعیلی علی تنیان ان اللبع خانو و ان التقو لالت الله الله اللای مستان اولان فی الجدید لایتنام تحدیث آنی هو برد این رسون به سنی به علیه و سیانی بن بنغ المرز وی هدا نیخ شرو . فاد المنتا بقو ١١ ١١٠ يا ١٠ فيل بمنامر المنجة المنبع في باكر الصفاف أم داء فيه بلانه وجه احدف به الصبح حتى به كر حصح تصعاب المسير فيه و ال د نشيخ حالي بحار الميمات المتسوفة ال والا سادية لا عبقر الوطائر سيء من الصفات ، وهو المستوس في الصرف ، إلى الاصطار على الرؤية وشبت له تحيير بالرا اللا تحداج في قائر الصفات القان وصفه مم وجيده على خلافية ما وقسم أم سد أله الجيار أأ وال وحدة على ما وقيمة أو أعلى فقله وحيدن احدهما حباراته لأنه وجدد تلي ماويسف فليالكم له حدر المسلم الله والداني أن له الحيار لاله تعرف سيع حبسار الرؤية فلا حور ل حلو من تحيار ... وما دا ري المنبع فين لعقد للراعات عله با سبوه دافال بال میت المعير المعيار والمراف حيرا فيعه أأأ وادان مو الماسير الأنماطي الحوازاق فوله التحليلا بأن الرائة سرفتا في لعقداء فالبسر رحوده في حال مقد أستهاد و البلاء . والمعتب أ ول لأن الرؤية برا. بعلم دمينج ، وقد حصن العبم دارؤية المتعدمة ، فعلى هذا أبا البسر فألم وحده على الصفه الرواني حدة ، وان وحدة العب المدالية ما سرم تعقد فيه ١ على لك علقه الداري بعض المنبع بيون بعض بطرت في كالمم لا حليب أحراوه كان راء عن التعام والجرة من لديد احار يتفه الال برؤيه النعص برون عُزر الحيالة ، لأن القدهر أن الناص كالقناهر ، وأن كان ممًا تجييف تعرب أنان كان مما يشتق رؤية تأفيلة كالعور في أنفسر الإستفن حير تبعه - بأن روية الناص تسبق فسيعظ استنازها كرؤية الناس لحيطان، وان بر سدق رونه النافي كالبوب الطوي ، فعله طريقان امر أصحابنا من فال فيه فولان كسع ما لم يو شبب منه ، ومنهم من فان عص النيسع فدلا واحدًا ؛ لأن ما رآةً لاخيار له وعالم نود فيه الحدر بديمًا الأجور في على وأحدة ١ ( المهدب إ ص ٢٦٢ ــ ص ٢٦٤ ) .

۲۲۳ مییییییییییییییییییییییییییی

صححا لارما، ولعس استه مى و لا سائع حيار الرؤية فيه الكن اوصف المبع على غير الوصف، كان المشه مى حيا الحلف في الوصف ورها كانت العيل المبيعة حاصرة فى محس العقد د ، فأنه شهر طروية ما هو مفصود البيع ، كداس النوب وشعر الحارية وتحوهما . فو ياح ثوبا مطويا أو عما حاضره لايشاهد مها ما يحلف اثن الأحله . كان كيع الدنب ، فيجب وصف المبع حتى يصح البع ، ويتس من دلك أن حمار الرؤية غير معروف فى لطاهر من مدهب أحمد ، تحلاف الماهب الحق فقد رأما أن حيار الرؤية شت فيه المشهرى حتى مع وصف المبع ، من يصح السع فيه دون وصف المبع ، دون مع وصف المبع ، دون و مبع وصف المبع ، دون وصف المبع ، دون و مبع و صف المبع ، دون و مبع و صفح و مبع و صفح و مبع و صفح المبع ، دون و مبع و صفح و صفح

عي أن هذك يو ية أاليه في مناهب أحمد , هي أنه بحور النع العين تي لم اوصف ولا نقداء رؤيها ويكول سفتري في هذه احالة حال أرؤلة الل إن لذائع بكول به هو أيصد حيار الرؤية إبناء تنسق له رؤية المدم. فإبنا ثعت المشمري أو لدائم حيار الرؤية على هــــدا النحور عين له الحرار عبد رؤية المبيع احق في النسر أو لإمصاء، وتكون ديك على الفورعقب! ﴿ فِيةَ ، وقبل يتقيد المحلس الذي وحدت أرؤية فيه لأنه حيا اثنت بمنتصى معمد من عير شرط فقد بالمجلس كخيار المجلس . وإن اختار الله عنه الله الصدح العمد لأبه عار لا مافي جند، وإن حدر النصاء العقد الداؤية لذبار مالأن لحدر تنعلی بار قربه والآنه یؤدی ری را العقد می احبول النفض ری لصرر ، وتنفق هـ،ه ا, واله الـ بنة في هـ،هـ، أحمد منه الما هـ، الحميم ، في أن المربع بدي و لسن رؤيه و و به صف بين عه البشة ي حوار الرؤية وتختف عن مناهب حلى ، في أنها بنت حيار برؤية ساله أبض وليس للديم حيار لاؤمه في الدهب احتى دوفي أم الانتساحيا الرؤمة الاادام يوصف المرم فإد وصفء عام عن الصفه فلا حبار ليشتري ، وفي للدهب احبي ينت حار الرؤلة المسرى وواوضف المنع وحويي الصفه.

وفي واله ثالة في مدهب أحمد، أن البيع عن المنفه لابحور . وأن

الميخ على رؤية سابقة الابحور ، بيسم عاردن في صحة السبع برؤية المبيع حال العقد، لأن الصفه الابحصل بها معرفه المبيع في نصح السبع بها ، والآن ما كان شرطا في صحه العقد وهو الرؤية بحث أن كون موجودا حال العقد ، وانتفق هذه الره الذا لتا العقد ، وتحلف هذه الره الذا لتا المحدود ، وتحلف احتلافا ساعل الدها احتلى كم هذا لله الدها المحدود ، وتحلف احتلافا ساعل الدها الحلى كم هذا له المدهد .

ويسحس يا عدد أن اعالم في د هما أحمد لا يعرف حيد الدؤيه، وهد في دلك عالمق الدهم الحلق و كده يعن جين على لصفه دون رؤية لمبع ، وهو في دلك عا في مدهم ألما يعلى في قوله خديد . على أن هما لا رواس أحرس في د هما أحمد هم عرر الدهر من مدهم ، الأولى تقرب من المذهب الحني د الله على الله بالحني الله بالله بالحني د الله الله بالله ب

۲۹۸ - - - - - - مصادر لحق

المطلب اثرابع

حينار العيب

### مسائل تبوث:

ولأنفارض للأحلالت رميور الماصير الباعشة والبلاء الأفصيلا فلله المعاوضاته الأراعينية تعييناه الغوال أولا تبريد فاكره والأداملة بيء من الحيارات على الشمرات الروالة ماسعة على المحدرات وأبار رابق على ال التيمات الى منه دؤله لتبيد هو العدد وقي الدم در ما الجريل يوريها في البيع في م فقد ووي من التي يدي فياميا المام يا ديال من النموي ماله موه فهو مدر الأراد مامدر الممد لا والماد مجيمه فيد فدا روله عمر بن الرفيل " رفق وقد مثر بد الحاسم و حيمي آله الحيريم المعلاطية ويركه الأاسان الأله للأرط أي الأسسو معصبوقا يابيم أشاحى لوثب باستط ألحيرية المحدقين افتداناه توت فقوت ، عليا جي شرق النشر في المنظم مكور د. به و فللمسرول لعشر مالا رو به المنظ و المبلغ و المبلغ و و خوال على الحور ١٩٠٠ أند المسلح الذات الذال والصلح الرام المكاساء ال تعار حيار بروية فرحت الدر سيندها وقبل بلية المصنو نلي ۽ حدث آورية فيه ادبة حيدر ليا الاشتي عقد مواقد بيرها ، فلقله المحاسل كجيار للحنال الأحيارات فالم الرابالمستاكل المعقد الرادام في جعه لمنذ المسلح لمجال الروية أوال احتمر من المعقد لم للزم، لأن تجيير النعيم الروالة و الأسار إلى في الرام المعم على التجهول فتعصى بي تصاري وكذبك وينايد فيترم الاشت الحدر للمسترىء تصلح شرط بدلك ، وهل عبيد السم بهذا بدرط لأعم وحيم ، باء على الشروط القاسمة في النبع أو مسر لصحة المقد الرؤالة من الديع والمسترى حميمة وأل فيد تصحه سيم مع علم يرؤ له فياع بايد ره فيه يجيع عبد الرؤية ، وأن لم رقال . ري نصاء فيد الحد ميها الحدر و هذا قال استطفی ، «قار آلا جنبعه سنل به نجيار تحديث بيدال «ديجه «

ول فادن أنه هم أنحه ولا عرون كم آق حر هم كم تفاولات في مار ۱۹۵ و كم ان نحم أصلا في الماهم الحشي ، و نعرص في خلال البحث إن أوجر بعلال الدام في . هم الأحاى

eller to see and me and to cold co things and would وكدللة بالرح بالشاعير المعصيب والرائد معيد الراشيب به لحياران وينا اله حافي فيمه يعقود سه د اله يسترو د د الحير فيه يول حا و دخاله دادد الحليم، سدان داد به دار آن النبع عبير فيه ال سه منهم فاعتبر الرواله التي هي مهيه درايد منهم الراواد وتنف المنتج سمستري . ف د مراسته ما باقی آن فیانه است. د سیخ صفه و قد قر اید هیا د وهويون أراض بقيم ومن جمد ريسج حاي (١٠١) الصفة المصليف معرفه الماء يا محسان السداد الأسام الماعي الماعو ومه نه ادر بالنفر و سب به هسر في رؤنه أرضع على I we will be a work the sea of a commence of the strand · quellation area o ser o a 1 د ، ، ، سرد، ، ، ، واصحابه له دد ریکل حاللانه پسمی بع حدد دوله ولال الروله من عام عدد و مسعه عدم الوسود ود الحالي المالية الما end of a series of the series of a series of a series of or and a service of the service of the service of وان دید دن عدد عامد به داور وان دید دن عدد عامد , at a da as a day of the transfer on the contract of سيه او ما يموم معاميد . ١٠ راء السع ، عدا الم عبد الم a such some a fire a ment the second of the second of the second a a destar of sever a new site was a form of buy a we don't and a second of making أنبه هو أعيد وأحد الرؤلة فراعل بعلد ووليد كنني بالصفة لمحتبه بقيم ا ، والميان و الكام رال على المعاد المنت الأراب فيها المتوضية حال المقد الماد م كراه ما كراه ما رأن لأرا ووقد م الله مليا آ أ الميا ووفعا في طرعب وسنعاها صحافلا حدف مع عدم عشاهدة بلكي في الحال، ولو كالم الروية المشروف للمنهم مشروطة حال الفقد لاشتوط رؤ فاحتيفه. وحتى وحد سمع نجانه لم تنظير برم البيغ - وأن كان باقضا ثبت الحيار -

## ۱ ا – مَّى بِثُنْتُ خَيَّارُ العَيْبُ

# خدار العبب كخيار الرؤية يشت دود شرط بي العقود الى تحثول ا عسيج:

حیار لعیت نشت دان حاجه بان شرصابه ، و هم امن هده الدحمه نمارق حیاری الشرط و انتخیار الدین لایثبان ایلا باشرط ، و یو افق حیار الدونه الدی یثبت بحکم انشرع دون حاجه ایل الشرط ،

على أن هاك و قادقيقاً ، من هذه باحيه ، بين حيار الوقية وحياد العيب على الوقية والمد بالعروف، أما حدر العيب فيه و رد كي فاحه بين شاطر به به . إلا أنه يقت بالشاط طالله على العيب شريد سمى في العقد ، ولما كانت بالشاط من و مه في العقد ، ولما كانت ليلامه من و مه في العقد دلالة فقد صرب كاشرف عنا ، حمق لبدائع في هذا المعن ، وبن السلامة شرف في عدد دلالة ، في يسم المبيع لا يلزم لمن فلا يبرم حكمة و لدليل عن أن المن مسروطة في العقد أن السلامة في المبيع والمبيع مقام به لمنه في عدد أن الماسم ولا بتسكامي بناه عليه في عدد دلالة وكانت كالمشرطة ولا بتسكامي بناه للمنه مشروطة في عقد دلالة وكانت كالمشرطة والماس بناه من المبيد السلامة والماس بناه عن أنه بكر له حرواة في عدد أن المسروطة في عدم المساولة كان به العدر ، كاردا اشرفي حرية عني أنه بكر أن أن طرحة في عدما كذات وكد السلامة من منتصوب العد أنصاً أو أنه طرحة في عدما كذات وكد السلامة من منتصوب العد أنصاً

ال ديك كحدوث نفيت . . حييه في النفي ، فالقول فول المستوى الأدية برمة النم فلا تترمه مايا بعدوف به . فيا الاعقد النبع عبد دولة المستع بدات بعد الله من الاعتجابية اللبيع بدات بنعه المستع بدات الله الله من الاعتجاب المستع بنعا الله بعد فيه الانهاج بعد الله الله بعد الله بعد

لأنه عقد معارضة ، و العاوضات مياها عن المناواة عادة وحقيقه ، و محقيق المناواة في مقابية لدل المدل والسلامة بالسلامة ، فكان طلاق لعقد مقتصاً لمسلامة ، فإذا لم نسلم المبيع ليسترى يثبت له لحيار ، لأن المشترى يطالبه تسديم قدر اعالت بالعيب وهو عاجر عن بسليمه ، فيثبت الحيار ، والبداح ه ص ٢٧٤ ) ، وقد السرعي هذا المرق أن اعتبر حيار الرقية من حق اشر فلا يجور فيه الإسقاط الصرح مقصوراً ، ، إنما يسقط الالة مصاء لمبيع فلسقط علا يق الصرورة أما حيار العيب فاعتبر من حق العيد، فيحد فيه الإسقاط الله على محق العيد،

عبى أن حار العب ، إن جاب قدمه على اشرط دلاله في العقد، فقر م أصاعي نص في الشرح كحب الرؤية ، والوراء الفقياء عادة أن الأصل في شرعيه حار العيب ما وي على التي عليه السلاء أنه فال ، من اشترى شاة علية فر حدها مصراه ، فهو تحير المطراس ثلاثه أناء . . في رواله ، فا الما من تم الطراس إلى ثلاثه ، إن شأه أمسك ، وإن شاه رد والا معنا صاعا من تم المعند أن الكاساني . الارتبال المدكوران هما نصرا الإسلاء والراد ، و ذكر أنبلات في الحديث الس شوفت ، لأن هما نصرا الإسلاء والراد ، و ذكر أنبلات في الحديث الس شوفت ، لأن هما الموال الإسلاء في الحديث الس شوفت ، لأن هما الموال من الحمار على المحمد على ا

م مهما یکن من أمر فإن حیار العیب کسائر الحمارات من حمار شرط احمار رؤنه می یقوم أیصا سی فکرة احتلال الرصاء کیاسیاتی

وحيار العيب، كجيار "رقية أنصاء لابشت إلا في العقود الي مختمل الفسل، فالسيخ والأحدده الفسمة والصلح على مال على شره نعينه، وقد ورد في المناء ١٤٤٣ من مرشد احرال رويتات حق فسل العقد بجيار العيب من غير الشعرة في عقد في عدد عقد في أرحاره أراجري مع شريكة فسمه مال مدة مسمد مدن أو الدلال سنج مأو اعتدة الحسل الوصاح على دعوى مال مع عبي شرم عينه ، فيه في عقد والنس القسمة بحيال العيب الدا وجد في مشربه أو في لدر المساحرة أو في مدل الصلح أو في الحصة التي أصابته من القسمة عبا قدي مد بعد له وقد عمد أو حر القسمة ولم يوحد منه ماسا عبي الاصلام عد اطلاعه عليه ، وم يشرط المراءة على العيوب والي وحد شره من العقد واحصة التي أحد يتم في السمة ،

#### الت و لح الوامب ثو و ها بي العيب ليقبث برالحبار

ونستعرض هذه الشروط في إيجار .

## يجب أن يكون العيب مؤثرًا 3 ف: المبيع

 في الفقه الإسلامي . . . . . . . . . . . . . . . .

هـ العيوب واستمرارها في الرقيق وهو في يد المتنزى محر بحث طويل . والحران واحماح وخلع الرس عيوب مؤثرة في الحيل . والهشم عيب مؤثر في الحوائط . وهكذا . والنعويل في كل دلك على عرف التجار ، فما كان من شأمه أن ينقص تحرالمبع في عرفهم فهو عيب يوجب الحيار (١).

## يجب أن يكون العيب قديما :

ويجب أن يكون العيب ثانتا وقت عقد البيع أو بعد دلك ولكن قبل التسليم ، حتى لو حدث بعد التسليم لابثنت الحيار ، لأن شوته لفوات صفة السلامة المشروطة في العقد دلالة ، وقد حصلت السلامة سليمة في بد المشترى بد العيب لم يحدث إلا بعد التسلم (٠٠٠ .

ا وقد بكون عبد توجب الجدر سوء الجواري الدر المستجرد وما سحق لبيء من وها القامة مكن بكان الدار سؤما أو أن بكول مسهورة لعوامر الحدل ، حاء في خطب الأساق الموارية سوء الجاري الدار المكتواة عبده بدلا به أدا لم تقلم ، وقال عبرة سين ذلك عبدا في البلغ ، وقل قال أنو فسلح الجوابي سمقت مالك عوال برد الدار من سوء بجرالها بسريون أن قال في موسع آجر من البيان في اشترى داراً فوجد جيرالها بسريون أن ذلك عبد برد به الذي احدره أن عرف الهما بسيا بعبد ، وقال عبدي الله منا بكرهه النفوس فطف والدي كون الدار مسهورة عدام الحال لالمامية ، وكذا الا استهوات بالشق المامية على المامية على المامية النفوس في المامية النفوس في المامية المامية المامية المامية المامية المنابعة المامية المامية المنابعة المامية المامية المنابعة المنا

۲۷٤ ٠ - - - ، ، ، ، ، مصادر الحق

ولا يكلى أن يكون العيب قد حدث قبل التسليم ، بل يجب أيصا أن يبتى ثابتا بعد التسليم . لأن العيب إد حدث قبل النسليم ورال أيضا قبله ، فقد قبض المشترى المبيع سليها من العيب ، قلا يكون له الحيار .

أما إن حدث العيب بعد التسليم و لكنه استند إلى سبب قبل التسليم ، كأن المبيع عبدا فسرق أو قطع بدا قبل التسليم فقطعت بده بعد التسليم ، فني مذهب الشافعي حلاف في هذه المسألة . جاء في المهذب : و وإن حدث العيب بعد القبض نظرت ، فإن لم يستند إلى سبب قبل القبض لم يثبت له الرد ، لأنه دخل المبيع في ضيامه هلم يرد بالعيب الحادث . وإن استند إلى ماقبل القبض ، فعيه بأن كان عبدا فسرق أو قطع بدا قبل القبض فقطعت بده بعد القبص ، فعيه وجهان : أحدهما أنه يرد وهو قول أبى أسحق ، لامه قطع بسبب كان قبل القبض. والنافي أنه لا يرد وهو قول أبى أسحق ، لامه قطع بسبب كان قبل القبض. والنافي أنه لا يرد وهو قول أبى أسحق ، لامه قطع بسبب كان قبل القبض. والنافي أنه لا يرد وهو قول أبى أسحق ، لامه قطع بسبب كان قبل القبض. والنافي أنه لا يرد وهو قول أبى على بن أبى هريرة ، لأن القطع وجد في يد المشترى فلم يرد كما لو لم يستند إلى سبب قبله ، ( المدب ١ ص ٢٨٤ ) .

والنفعة فيها والصمان من النائع .. وأما عيدة السنبة فالنفقة فيها والصمان من المشمري الا من الأدواء الثلاثة . وهذه المهدة عبد حالك في الرفيق . وهي أيت وأفعه في أصناف اليوع في كل ما القصد منه الماكنية والمحاكرة وكان بيما لا في الدمه . هذا مالاخلاف فيه في المدهب ، وأحبلف في عسير دلك ... وأحبلف أنصا عن مالك هل تلزم أنفهذة في كن البلاد من عبر أن يحمل أهمها علمها ، فروى عمه الوجهان . فادا قبل لايلزم أهل أسند ألا أن يكونوا قد حملوا على ذلك ، فهل بحث أن تحمل عليها أهن كاليسد أم لا ١ فيه قولان في المذهب ، ولا سرم النقد في عهده الثلاث وأن أشسرط ، وطرم في عهدة السمة ، والعلمة في دلك مه لم مكس تسلم المبيع فيها سائع قياسا على بيع الجنار لتردد النفلا فنها بين السلف والبيع . . وأما سالر ففهساء الأمصار فلم تصبح عبدهم في المهدة أثراء وراوا أنها ولوا صحب محالفة للأصول . وذلك آن المسلمين يجمعون على أن كل مصينة بنزل بالمنيع بعد فنصه فهي من المشيري ، فالتحصيص لمثن هذا الاصل المنقرر الما بتكول بسماع ثانب ، ولهذا صعف عبد ماك في أحدى الرواسين عبه أن تعصي بها في كل بند الا أن يكون دلك عرف في البلد أو التسرط ، وتحاصة عهله السبية فاتله لم بات في ذلك أبر ، وروى السافعي عن أبن حريج قال سألت ابن شبهاب عن عهده اسببه واشلات ، فقال ما علمت فيها أمرا سناها ١ (لذالة المحتهد ٢ ص ١٤٤ ــ ص ١٤٦ ــ وأنفر في نقص الحنانية لحجج المالكسية ق المهدة الشرح الكبر على من المنبع } ص ١٠ - ص ٩١) .

وهداك خلاف فيها يتعلق بالعيوب الأرجة في الرقيق التي سقت الأشارة اليها : الآياق والسرقة واليول فيالفراش والجنون. فرأى يذهب إلى أن شوت هذه العيوب عند الياثع كاف ، ولا يشترط ظهورها عند المشتري . ويسقد هذا الرأى إلى أن هذه العيوب عيوب لارمة لاروال لها ، فبوتها عند البائع يدل على بقائها عند المشترى وإن لم تظهر ، إذ تبني مختفية ثم تنكشف. ورأى يذهب الى أن الجنون وحده دون العيوب الثلاثة الآخرى هو الدي ينطبق عليه هذا الوصف، إذ الجمون في الرقيق فساد في محل العقد وهو الدماع . وهذا عا لاروال له عادة لمذا ثلت . فيقتصر إدن في الجنون وحده ، وفقا لهٰذَا الرأى ، على ضرورة ثبوته عبد البائع، ولا يشترط ثبوته عند المشترى ، فهو ثانت بطبعته ثم يظهر . على أن الرأى الدى عليه عامة الفقها. أن هده لميوب جميما كميرهاقدتزول.فبشترط ثبوتها في بدايا تع و بقاؤها في بدالمشترى . ولكن العبوب الثلاثة الآحرى غير الجنون ـــ الإماق والسرقة والنول في العراش ـــ نتميز بأنها يشترط عيها العقل واتحاد الحال . فإن أبق الصبي أو سرق أو بال في المراش في بد البائع وهو صعير لايعقل، ثم كان دلك في يد المشتري وهولايرال صعيرا لا يعقل، لم ينت حق الرد ، لأن هـ.ه الأمورابست عينا في الصغير الدي لايعقل.وحتى لوبتي الصعير يأبق او يسرق او يبول في الفراش معد أن عقل وكان ذلك بعد انتفاله لملي يد المشترى ، لم یکی للمشتری حق الرد ، لان الدی کان موجودا فی ید البائع لیس بعیب والموجود فی ید المشتری عیب ولکنه حادث . کدلك ان احتلف الحال م يثنت حق الرد، بأن ابق الصي او سرق او مال في الفراش في يد البائع وهو صغير عاقل ، ثم كان دلك في يد المشترى بعد البدع ، لأن اختلاف الحال دليل احتلاف سب العيب .و اختلاف سب يو جب احتلاف الديب ، فكان الموجود بعد البلوع عيبا حادثًا لا يوحب الرد . ٢٧٦ - . . . . . . . . . . . . . . . . ٢٧٦

# يجب أن يكون البيب عير معلوم من المشترى و ألايكون. البائع قد اشترط البراءة من العيب :

ويحد أن تكون المشعرى غير عام موجود العسد في وقت العقدوفي وقت العيم معاً ، فإن كان عالم مه في أي وقت من هم إن الوقتين فلا حيار له . دلك أن إقدامه على الشراء مع العلم بالعسد رصاء منه به دلالة ، وكسلك إدا لم بعثم بالعب عند العقد ثم عير به وقت القبض ، فقصه لسبع مع عمله بالعيب دليل عني الرصا ، لان عام الصعقة متعلق بالصض فكان العلم عند القبض كالعلم عند العقد .

وقد يرضى المشترى بالعب دول أن يعلم له ، و دلك إدا اشترط عليه البائع البراء من العب فقيل منه هذا الشرط ، فإدا أم أ المشترى البائع من كل عب أو من عب بالدات فأم وقت العدد ، فأن الإبراء الابتداول العيب الدى يحدث بعد لبع و قبل المبص ، وإن أم أه من كل عب أو من عب بالدات عدث بعد البيع و فسب المبص ، فالشرط عاسد ، الآن الإبراء الا يحتمن الإصافة إلى من مستمان والا التعلق بالشرط ، فهو وإن كان إسقاطا فيه معي الخليك و لهذا الابحتمال الاربد د با د ، وكان دلك بيعاً دحن فيه شرط عسد فعسد ، وإن أم أه من كان عب أو من عب بالدات وأطلق البراءة دول أن يحصص بالعب القائم وقت العقد دول العب الحادث بعده ، الصرف دلك عدد محمد إن العب المائم وقت العقد دول العب الحادث بعده ، وعند داك يوسم تعم المراءة العبين ، وبارأ النائع من العب الحادث بعده ، وقت العقد و العب الحادث بعده ، و العب الحادث العده ، و العب الحادث العده ، و العب الحادث العده ، و العب الحادث العب الحا

ا و حدم حدد اسر عدد من العدم في مدهم سد فعي ، حام في المبيد محرم العيد حرم العيد محرم الميد محرم الميد حدد المراعد من العيد وقده في حدد المدام الميد من المدام الميد من حدد المدام الميد المدام الميد من حدد المدام الميد المدام المدام المدام المدام و دعه عدم و حدد المدام و دعه عدم و حدد المدام و حدد و حدد المدام و حدد و

## ٢ -- حكم العقد حال قيام خيار العيب

## العقد تافذخير لازم :

إدا نوافرت في العيب اشروط المتقدمة الدكر ، لم يمنع دلك من العقاد العقد صحيحا الدا لار مامن جهة المائع، ولكه يكون غير لا ممن حهة المشترى، ويشت المهت للبشترى في المبيع للحال. لآن ركن البيع مطلق عن الشرط أما شرط لسلامة اثانت دلالة فهو سن نشرط في السنب كحيار الشرط وليس نشرط في الحكم . أما حيار الوقية ، فيكون أثره في منع البروم لا في منع أص الحكم . أما حيار الشرط فقد دحن عني السنب فتع العقاده في حق الحكم مدة ، لخيار ، ولدلك لا يزول الملك عن لمائع نشرط الخيار مدة حياره وأما حيار المرقبية فقد دحن على احدكم ومنع تمامه ، فنع مروم العقد حتى بعد القيض ، وهذا يحلف حرر العيب فيه لابدحن عني لسنب ولا عني الحكم كا قدما ، فيو يحمل العمد عبر لاره في القيض ، وقابلا بنفسج عبد المبيض . أما كو به غير لاره في القبض الدين داك أن المبيع إدا كال

من عيب واحد وهو اهنب الناص في الحيوان الذي لإيمام به النائع و ١٠٠٠ من يوه و دول الناعة و المنتقد و وحول شاعة و وسما يتوا من عيب علي او حقو و فدعت الحاجة الى استرى من نعب الناص فيه لانه الاستيال الى ممر فيه و و فيف المستوى عيبه و وهذا المعنى الناص فيه لانه الاستيال الى ممر فيه و و فيف المستوى عيبه و وهذا المعنى استوى منه مع الحيالة و الطريق ساي ل المسابق عد الحيوال و فلم حر اله بيرا مرعيت بالناس في الحيد لا يملم فه ولا يترا من غيره و واحد وها المالة بيرا مرعيت بالناس في الحيد لا يملم فه ولا يترا من غيره و وتأول هذا المناس من العولين الأحرين على يه حكى دلك عن عبره ولم يدر و المعالم و لا تلكنا أن الشرط والحل و يا بنطن السع فيه ألا يحيد الحدد من لا يعنى سع و د المناس في والد من السرط في السام و اللا السيط فيه المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس عن المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس مناس المناس المناس

لا بال فى يد البائع ، وأراد المشترى و د بالعيب ، وبه لا يحتاح إلى التراضى أو التقاصى ، من يكمى أن يقول رددت البيع أو ما يحرى هذا المحرى لينفسح البيع ، ودلك لآن العقد غير لا رم قبل القيص . أما يعد القبض فقد تمت لصفقة وإنما يكون البيع قابلا لنفسح لفوات شرط السلامة ، ومن ثم لا يحو . نفسح الا بالتراضى أو بانتقاصى ، إد لسع هنا يفسح بعد أن تمت الصفقة ، ولا يعسح عحص إرادة المشترى كما كان الأمر قبل القيص والصفقة لم تتم . وفي حيار الرؤية قد رأينا ألى الصفقة لا تتم حق بعد القيص ، ولدلك به و المشترى المبيع بحيار الرؤية بمحص إرادية دون حاحة إلى التراضى أو التقاضى ، سرره كان دلك قبل قبض المبيع أو كان بعد القبص ، وفي حيار الشرط لا تتم لعيم المبيع أو كان بعد القبص ، وفي حيار الشرط لا تتم لعيم أو كان بعد القبص ، وفي حيار الشرط لا تتم لعيم أو كان بعد القبص ، وفي حيار الشرط لا تتم ليسمة أبضا حتى بعد القبص ، فإدا رد من له الخيار ونو بعد قبض المبيع د عجص إرادته دون حاحة إلى التراضى أو التقاضى .

عامره إدن، ويما إدا كان ارد بتم بمحص الإرادة أو كان لا بدى تمامه من التراص أو القاضى ، إلما تكون بعدم تمام الصفقة أو بتهامها ، وإدالم تتم الصففة، كما هو الأمرى حارى لئر طواز وية قبل العبص و بعدا نقص، وكما هو الأمرى حار العيب فين القص، كان الديمحص إرادة من له الحيار ، وإدا عن الصفة ، كا هو الأمرى فخار العب بعد لقيص، فإن الرد لايكون إلا بالراحى أو بالنقاصى ، دلك أنه إدالم نتم الصفقة ، كان الرد نقصاً إلا بالتراحى أو بالنقاصى ، دلك أنه إدالم نتم الصفقة ، كان الرد نقصاً عصفقة لم نتم فيكون العساما لاصحاء أقر بإلى أن يكون رجوعاى الإعاب قبل القبص الدى هو عثامة العبول ، فلا حاجة فيه إلى التراحى ، أما إدا كانت الصفقة قد نمت ، فلا بد فيه من البراضى من له الحار ، بن هن فسح أصفقة قد نمت ، فلا بد فيه من البراضى أو النقاصى ، فإن العقد لا يصبح إلا على النحو الذي نه يعقد ، وهو لا يعقد بأحد العاقدين غلا يضبخ بأحدها .

ويقول الكاساق في هذا المعتى : ووأما كيفيه الـ دوالفسح بالعب معد

ثبو ته . فالبيع لابحلو إما أن يكون في يد البائع أو في يد المشتري ، فإن كأن فی بد البائع بنفسح بقول المشتري رددت ، ولايحتاح إلى قضياء الفاضي ولا يلى النراصي بإخماع . وإن كان في بد المشتري لاينفسح إلا بقضاء القاضي أو بالنراضي عبدنا ، وعبد الشباهي رحمه الله بنفسح بقوله رددت من غير الحاجة إلى لقصاء ولا إلى رصاء البائع . وأجمعوا على أن الرد بحيار الشرط بصحمي عير قصاء ولارصاء، وكدلكالرد بحيار الرؤية متصلا للاخلاف بين أصحاننا . وجه قول الشافعي رحمه الله أن هـدا نوع فسح فلا تفتقر صحته إلى القصاء ولا إلى الرصاء ، كالمسح مخبار الشرط بالإحمـــاع وبحيارالرؤية على أصلكم، ولهدا لم يفتقر إليه قبل القبص وكذا بعده. ولما أن الصفقة تحت بالقبص، وأحد العاقدين لاينفرد بفسح الصعقة بعد تمامها كالإقاله، وهــذا لأن الفسح يكون على حسب العقد لأنه يرفع العقد ، ثم العقد لا يعقد بأحد العاقدين فلا ينفسح باحدهما من غير رضا الآخر ومن غير قصاء القاضي. بحسلاف ما قال الفيض . لأن الصفقة قبل القبض لبست بتامة ، بل تمامها القبص، فكان بمنزلة الغبول، كأنه لم يسترد . محلاف الرد بحيار الشرط ، لان الصفقة غير منعقدة في حق الحـكم مع بقاء الخيار . فكان الر د في معنى الدفع والامتناع من القبول . وبحلاف الرد بحيار الرؤية لأن عدم الرؤية منع تمام الصفقة لأنه أوجب حلا في الرضا ،فكان الردكالدفع . أما هــــمنا إذ الصفقة قد تمت بالقبض، فلا تحتمل الانصباخ بنفس الرد من غير قرينة القصاء أو الرصا، والله عر وجل أعلم، (البدائع 6 ص ٢٨١).

عدم لروم العقد في حبار العبب قائم على اختلال الرصاء الخوات شرط السلامة من اللبب :

فدما أن سلامة المبيع من العيب مشروطة فى العقد دلالة . وقد سبق القول—انظر مصادر الحق فى الفقه الاسلامى حر • ٢ص -١٣٠—ص١٣١— أن العاقد ، مالم يشترط البراءة من لعيوب فى الشيء ايدى نتعامل فيه . يكون قد كفل معافد الآخر ، دلالة وسون حاجة إلى شرط صريح، سلامة المعقود عليه من العيوب فإدا ، نتو افر هــه لسلامة .فقد احتل رضاء العاقد الآخر . ووجب له الخيار .

و يقول لكاسان في هذا المعن : . إن السلامة لما كانت مرغوبة لمشترى ولم يحص ، فقد احتل رضاه . وهذا يوجب الحيار . لأن الرضا شرط صحة البيع ، قال الله تعلى . يأيها الدين الدو لا تأكلوه أمواله كم بشكم بالناطل إلا أن مكون تجارة عن تراص مكم قامعنام الرضا يمنع صحة البيع ، واحتلاله يوجب الحيار فيه . إثنانا للحكم على قدر الدلين ، ( لبدائع ه ص ٣٧٤) .

وإذا كان حيار العيب نقوم على احتلال الرصاء ، فأن شأنه فى دنك شأن سائر الحيارات ، إد أن كلا من حبار الشرط وحيار الرؤية يقوم هو أيضا على احتلال الرصاء كما سنق لعول.

## كيف يكون الردمخيار العبب:

إدا ثنت البشترى حيار العساء كان له أن تنقص البيع، وينقص البيع فل لقنص يرادته وحده، كان يقول فسحت البيع أو تقضته أو رددته وماهو في معتاه، ويسترط عير لنائع بالعساعيد أنى حييمة ومحمد، ولا يشترط هذا العلم عبد أنى يوسف. كما هو خلافهم في حيار الشرط وفي حيار الرؤية. أما بعد القبص، فقد قدمه أن النقص لا يكول إلا بالتراضي أو بالتعاصي.

## ما الزی پثر تب علی الر و محیار انعیب :

إدا غضى المشترى البيع عار أعلى . سلح عقد، ورب المشترى لمبلغ معيناً إلى الدائع إن كل ما قسمه ، والسترد التم إن كل قد دفعه .

و بس له أن يمدت المبع معيه و و حع على النائع القصان وش، لأن الأوصاف لايفاللها شيء مرائش في بجر ، عد، والان أنبائع لم ير ضربروال المبيع

عن ملكه بأقل من التمن لمسمى فينظر را ينقصان هذا التمن ، و دفع الصرر عن المشترى بمكن برده المسيع ، والآن حق الرجوع ، نقصان كالحلف عن الراد والقدرة عني الآصل تمنع المصير إلى الحلف . (١)

على أن للبشترى أن يرجع نقصان الممن إدا توافرت شروط ثلاثة : (١) أن يتعذر عليه رد المبيع .كأن هلك المسع أو نقص أو راد وهو في يده على التقصيل الذي سيأتي .

( ۲ ) وأن يكون هذا التعدر غير آن من قبله . فإن كان التعدر آتيا من

(۱) وهذا هو المدهب الجدفى ، ومثلة مدهب الساففى حاء فى المهدب الا وال قال النابع صيبك المسع و با أعقيك ارش العسب ، بد تجبر السسرى على فيوله ، لاية لم يردس الا تهليغ سندم تحصيع النمن قلا تجبر على السببات معلب للعبل النابي ، وال قال المسترى عطي الارس لاميلك لمسع ، به تجبر الديع على دفع الارس ، ١٦٠ لم تبدل المنبع الا تحصيع الثمن فلم تجبر على تسليمة بنعض اللمن » ( المهدب 1 ص ١٨٠ ) .

وي مدهب مالك سفيه اصوب الى بلاية لا عساعة مؤير ويسان فيه فيء وغيب سيرى فيه تقد باليمن و وعيب فاحس و كون المسترى فيه تقد باليمن باليمن الدين اليمن و وعيب فاحس و كون المسترى فيه لحين بالدين الدين الدين الحيقي والمائي، وحع تنفيسان ينمن بالقي المنت العاجس بناء في المنت ليمن فيه فيل أن حرى الالمسالة الدينة في يواع المنوب وهي بلاية و عيب ليين فيه شيء و وين فيه رد و ما الذي بسن فيه شيء و فهو السير الذي لا يقتل من النمن و والمائية و فهو السير الذي يقتل أن المناه و منت الدي يقتل من المناه و فيل الموت و يستد و في الدين بالذي الموت الدار و وين يه يوجب الردى الموت يريحلاف و الليمن و منت ارد و فيل الم يوجب الردى الموت من النمن و وعلى النبر يوجب الردى الموت من النمن و وعلى النبر يوجب أرد عند بن وسند وقيل الناب و فيلد درى في خيب الرد المحدر بين بالردة على يائمة أو المناسكة والا برس به سي يقيب و ويسي به بن يهيب و يرجع علمه عليه الله بالنبر عوب في يائم المواتين المقابة في يائم الموات المقابية في يائم الموات الموات

وى مدهب حمد ن حدن كون المستدري الحداد ما الرد والإمسال مع برخوج بتقدين النمي . حاد في السراء الكند على صر المدع - اا فين السري معيد الأعلم بيله ، فيه تحداد من الرد والامسيد مع الأربي وهو فينط ما بين فيهه الصحيح والمعيد من النمي - وقال احتبار الحد تاليمية والسدي واحد الارش ، فيه ديك ويه في يو السحى ، وقال يو حسفه والسدي ليسي له الا الاميداد و وترد - ولا ارب اله الان تنعير ود المسع التمرح الكبر على من المعيم لا صرح الكبر على من المعيم المناسع المناسع المناسع المناسع المناسع الكبر على من المعيم المناس الكبر على من المعيم المناس الكبر على من المناس الكبر على من المناس الكبر على من المناس الكبر على من المناس الكبر على المناس المناس الكبر على من المناس الكبر على من المناس الكبر على من المناس الكبر على المناس المناس الكبر على المناس الكبر على من المناس المناس الكبر على المناس المناس المناس الكبر على المناس الكبر على المناس الكبر على المناس المناس الكبر على المناس المناس المناس المناس الكبر على المناس المناس الكبر على المناس الكبر المناس الكبر على المناس المناس الكبر المناس المناس الكبر على المناس الكبر المناس الكبر المناس الكبر الكبر المناس الكبر على المناس الكبر المناس الكبر الكبر المناس الكبر المناس الكبر المناس الكبر الكبر المناس الكبر الكبر المناس الكبر ال

قبله ، لم يرجع بقصان اش ، لأبه نصير حاسا المبع بقعله ممكاعن الره ، هو ناع المبيع المعيب أو وهبسه ثم علم بالعبب ، لم يرجع نقصان الش ، لأنه نالبيع أو الهبة صار ممكاعن الرد . ولو كان المبيع داراً فياها مسجداً مد اطلع على عبد لم يرجع بالنقصان ، لانه لما بناها مسجداً عقد أخر جهاعي ملكه فصار كالو باعها ، ولوكان المسع طعاما فأكله أو نو با فلسه حتى تحرق ، م يرجع بالمقصان في قول أن حبيعة ، وعند أنى يوسف ومحد يرجع ، وجه قولها أن أكل الطعام وليس لنوب استعمال الشيء فيا وصع وأنه انتفاع لا يلاف ، وحه قول أن حبيعة أن المشترى بأكل الطعام وليس اليوب استعمال الشيء ميا وصع وأنه انتفاع أح جدما عن ملكة حقيمة ، ولو استهمت الطعام أو التوب نسب آخر وراء أح جدما عن ملكة حقيمة ، ولو استهمت الطعام أو التوب نسب آخر وراء ألاكل والدس ، ثم وحد به عيا ، أ يرجع بالنقصار علا حلاف ، لأن السهلاكما في غير دلك الوجه إنطال محص .

(٣) وألا تصل إلى المشنزى عوص عن المبع. فإن وصل إليه عوصه.
 كان قتل أجنى العبد المبع في بده حطأ ، لم يرجع بالنقصال في طاهر الرواية لأنه لما وصل إليه عوصه صاركانه باعه ، ولو باعه شم اصلع على عبد به لم يرجع ، كذا هذا.

ودا نواد ت هده الشروط التلاثه ، وكان لمشترى الرجوع مقصان اش ، فحساب دلك يكون على الوحه الآنى . يقوم المسيع عير معيب ثم يقوم بالعيب ، ولا يدفع المشترى للمائع من الثمن إلا حصة تعادل اللسبة بين هائين القيمتين ، هو كانت فيمة المبيع غير معيب عشرين ، وكانت قيمته معيما حسة عشر ، فالنسبة بين هائين القيمتين نسبة ثلاثة إلى أربعة . فلو كان الثمن سنه عشر ، لم يجب على المشترى من الثن إلا ثلاثة أرباعه أي اثنا عشر ، ورجع بالنقصان وهو أربعة (١).

 <sup>(</sup>۱) وأذا كان بعض المبيع معيا دول بعض ، فالمبدأ الإسامي في هياد المبائة هو عدم حواز تفريق الصفقة قبل تمامها ، فإن تمت جاز التفريق.

في المقه الإسلامي ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٢٨٣٠

## § ۳ – ما يسقط به خيار العيب

## أسباب تخلفا :

يسقط خيار لعيب ، فيلزم المنع ، للأسياب الآلية .

(۱) هلاك المبيع (۲) فصال المبيع (۲) ريادة المبيع (٤) إسقاط المشترى محيار (٥) رصاء المشترى بالعيب بعد العلم به (٦) تصرف المشترى في المبيع قبل العلم بالعيب ، (١)

ونظيما بهذا المند بهيئ العمه الجمعي يين ظهون المنب فين القبض وطهورة مد العبض فالد لقبض الشكرى شيئا من المنبع ، ووجد تنفضه عند فهو بالحمار ال بناء ربني بالكل «ثرمه جميع اشمل » وأل ساء رد الكل ، وسيل به أن يرد المنب حاصله بحصله من النمل « سواء كان المنبع سيئا واحدا أو اشتاء متعدده ، لأن المنبقة لا تمام لها حل العبض ، وبعر بي الدسمية عبل تمامها باعل ، وعدد هو الحكد فيما أدا كان المسترى فيض بعض المنبع والعباحات بعض المنبع المناه بالمناه و المناه وحدا العباد وحد العباد عليه العباد أو بالمنبع والمعض دول المنبع وهو ياطل ،

أمرادا كان المستري فيص كن المسع ، يم وجد سعصه عينا ، قان كان المنبع شبينا وأجلنا تأويو تعديرا كجعين أوالعلين أوامصراعي بأب وتحييو دلك بـ فكدنك لانقلك رد المنت جانبية تحصيله من أنيمن ، وأن كان لمنتع سياه متعقدة ، فله أن برد المست خاصة تحصيله من الثمن ، ولتس له أن يرد الكن الاعبد البراضي ، وهذا لان حق الرد أنما بثبت بعوات استلامسه المسروطة في أنفقت والسيلامة تابت في أحمقها فكان له رفية تحاصية م قلو امتنع أبرد أنما بمثبع لتعتمله بفريق الصفقة ، وتقريق الصفقة بأطل قبلً اللمام لانقده ، والصفقة قد نمت بقصهما قرآن المانع ، ويو قال المسترى د امينك المقتب وارجع بتقصيان اللغن فيه تنسن له ذلك ، لان امينيناكه للمعنب دلاله الرصاانة وأله لمنع الرجوح بالتقصيل وأعيدار فرا والسافعي ليس العسيري في أنجاله الأحياد إن يرد أنفيت تحصيله من الثمن 4 سيل ردهما حميقا أو المسكهما حميعا ء ولأن في التغريق يسهما في الرد اسرارا بالنائع ، أد صلم الرديء أبي الجيد في اللبع من عادة البحار للروح الرديء بواسعه الحيد ، وقد لكول القلب بالردىء فيرده على التالع والمزمة السلع ق الحامد بشهل الرديء ، وهذا السرار بالنائع وبهذا أمنيع . نصر في كلّ ما بعدم البدائع و ص ٢٨٦ ـ ص ٢٨٩ .

 ولا تستقط خيار الفيت بقوت المسترى ، فاذا مات فاحت وراثبته مقامه في الحيار ، وقد فالميا أن حيار الفيت كعيار التفيين بوراث ، وهسلما تجلاف خيار الشرط وحيار الرؤية فالهما لاتوراثان ، فهذه أسباب مختلفة، معصها يرجع إلى تعير حالة المبيع بالهلاك أوااسقصان أو الريادة، و مصها يرجع إلى برول المشترى عن حقه بالإسقاط أو الرصاء بالعيب، ومعضها يرجع إلى تعذر رد المبيع بتصرف المشترى فيه.

فتناول في إيحار هذه الأسباب المحلفة تباعل.

## هلاك المبيع :

يسقط حيار العيب بهلاك المسبع لفوات محل الرد . فإن هلك المسبع وهو في يد البائع ، انفسح البيع ولا يرجع البائع على المشترى بشيء من الش لاته بحمل تبعة الهلاك قبل القبص . وإن هلك المبيع وهوفي يد المشترى ، فهلاكه عليه لانه قد قبصه ، ولكنه يرجع على البائع مفصان الش بسب العيب .

## تقصال المبيع:

إدا نفص المبع ١٠ قس لقص ، وكان القصان مع فعل المشترى أو معل أحنى ، أى معل المبترى أو معل المبيع أو ماقة سماويه ، فهذا و مام مكل به عيب سواء ، ويكون ليشرى الحيار ، لمن شاء أحد المبيع وطرح فدر المصال ، وإن شاء برث ، كا إذا لم بحد بالمبع عيا ، دلك أن له الحيار في الرد حتى لو إيكل بالمبيع عيب ، فلا محترج بأن حدر حر ، وإن كان المعصان ععل المشترى، كان المشرى أن ، طل المبع بالعب ولا يرجع بشيء ، وإن شاء رجع بقصان كان المشرى أن ، طل المبع بالعب ولا يرجع بشيء ، وإن شاء رجع بقصان المبيا على البائع ولكل معاتم في هناه احالة أن يأحد لمبيع في قط حميم الثن ، وإن كان القصان ععلى أجى ، فيلشة بي احيا ، إن شاء برط بالمبع بالمبائل والله من المبائل المبائلة المبائلة المبائلة المبائلة المبائلة المبائلة على المبائلة على المبائلة على المبائلة على المبائلة على المبائلة المبائلة على المبائ

ا وكالمفض طروء علي أحر على المنع عداد أو العليه الأول قال طرا العلي قائل فين العلم و فله لديا تنظيم النابع كما تقسمي النقص قبل القلمي و وأن طر العيب سابي عليد علم و فهو حديث لانصلها الدائع كما لايضلس النقيل بعد العلمي ،

وإد نقص المبيع مد القيض وهو في يد المشترى. أياكان سب النقص ثم وحد المشترى به عيبا ، م يكل له أن يرده بالعيب . ذلك أن شرط الرد أن لكون المردود عد الرد على الصفة التي كان عليها عد الفيض، ولم يوجد لان المبيع حرح على ملك البائع مصبا حبيب واحدو بعود على ملك معيبا حبين ، العيب القديم والنقصان . وهو إدا كان يصمل العيب القديم ، فإنه لا يصمل المقيب القديم ، فإنه لا يصمل المقيب القديم ، فإنه لا يصمل المقيدان لأنه حدث بعد القيص والمبيع في يد المشترى ، فانعدم شرط الرد ، وليشترى أن يرجع مقصان التي للعيب ، إلا إدا رضى النائع بأحد المبيع ورد كل الثمن ، (١)

## ريادة المبيع :

إن حداث البادة قس القبص ، فإن كانت متصبة متولدة من الاصل كالكبر واسمى ) ، فإن الاعدم الرد بالعيب ، لأن هذه البادة تابعة للاصل كالديم ميعة بها ، وما كان تبعا في العقد يكون نبعا في الفسح ، وإن كانت الريادة متصلة غر مبولده من الاص (كانسته في أدرت والساء على الارض) ، فأما تمدم الرد بالعيب ، لأن هذه أد بادة ليست بتابعة من هي أصل بنفسها ، فتعدر رد المبيع ، إد لا يمكن رده عدون ابرياءة لبعدر الفصل ، ولا يمكن وده مع لريادة لا ثبه ليست بتابعه في العمد فلا مكون تابعة في الصبح ، ويكون مع لريادة لا ثبه ليست بتابعه في العمد فلا مكون تابعة في الصبح ، ويكون ليشتري الرجوع بنفصان اش ، وإن كانت الريادة مفصلة متولدة من الاصل و كاولد وانشر و بلين ) ، فإنها لا عنه في د بالعيب ، فإن شاء المشتري ربيعيا

ا، وی مدعت مید سمستوی ی برد المنبع ی عدد الد له و رد معه ارس انفشتان و از حق برد باشت سند میرالمستوی و فلو امنبغ عا مستع بطرا بنایع و والمستوی و باشتان و ب

حميما ، وإن شاء رضي بهما مجميع التمن . وإن كانت الريادة مفصلة غير متولدة من الأصل (كالعلة والكسب) ، فإنها لاعمع الرد بالعيب ، لأن هذه الزيادة للست بمبيعة وإنما هي مملوكة بملك الاصل ، فبالرد يفسح العقد في الاصل ونبق الريادة مملوكة للمشترى سير ثمن عند أبي حنيفة لكمها لاتطيب له لانها وإن حدثت على ملكه إلا أنها رمح مالم يضمن ، وعند أبي يوسف ومحد تكون الريادة للبائع لكنها لاتطيب له .

وإن حدثت الريادة بعد القبض ، فإن كابت متصلة متولدة من الأصل ، فأنها لا تمبع الرد بالعيب إن رضى المشترى بردها مع الأصل التي هي تابعة له وإن أني المشترى الرد وأراد الرجوع بقصان التن كان له دلك عند أني حنيفة وأن يوسف ، وعند محمد ليس لمشترى أن يرجع بقصان الثن على البائع إدا أراد البائع استرداد المبيع معيا ورد التي كله . وإن كابت الريادة متصية غير منولدة من الأصل ، فإنها لا تمبع الرد بالعيب ، ويرجع المشترى على البائع بنقصان التن ، وإن كابت الريادة منفصلة متولدة من الأصل ، فإنها تمنع الريادة منفصلة متولدة من الأصل ، فإنها تمنع الرواك بالعيب . ويرجع المشترى بنقصان التي ، لأن الريادة حصلت في صمان بالعيب . ويرجع المشترى بنقصان التي ، لان الريادة حصلت في صمان المشترى ، فإن ردها مع الأصل كانت البائع ربح مالم يصمى ، وإن استيقاها الريادة قبل القبض ، وإنها تحصل في صمان البائع ، فاز ردها مع الأصل إلى البائع لحصوفا في صمانه ، ومن شم جاز الرد بالعيب كما قدمنا ، وإن كابت المائع مفصلة غير متولدة من الأصل ، فإنها لا تمنع الرد بالعيب ، ويرد الأصل على البائع ، والريادة للشترى طية له لانها حصلت في صمانه ، ويرد الأصل على البائع ، والريادة للشترى طية له لانها حصلت في صمانه .

## إسقاط المشترى للخبار :

ويسقط حيار العيب بإسقاط المشترى له إسقاطا مقصودا صريحا أوماهو في معى الصريح ، نحو أن يقول أسقطت الحيار أو أبطلته أو ألرمت البيع أو أوحته ومايجرى هذا المجرى ، لأن خيار العيب حقه ظه أن يترل عنه .

وكاسقاط الحيار إبراء المشترى البائع من العيب، لأن الإبراء إسقاط وله ولاية الإسقاط، والخيار حقه والمحل قابل للسفوط.

وقد قدما أن حيار الرؤية ، بحلاف خيار العيب ، لا يسقط بالإسما<del>ت</del> المقصود الصريح .

#### رضاد الحشري بالعيب بعد العلم بـ :

ويسقط خيار العيب برضاء المشترى بالعيب بعد أن علم به، لأن حق الرد إنما هو لفواك السلامة المشروطة دلالة في العقد، وإذ رضى المشتري بالعيب بعد العلم به فقد دل على أنه نرل عن هذا الشرط أوأته لم يشترطه النداء

والرضاء قد بكون صريحا ، كان يقول المشترى رضيت بالعيب أو أجرت هذا البيع وما يجرى هذا المجرى . وقد يكون الرصاء دلالة ، كأن بصدر من المشترى بعد العلم بالعيب فعل بدل على الرضاء به ، كا إدا كان المبيع ثو با قصيفه أو قطعه أو أرصا في عليها أو حنطة فطحنها أو خما هشواه . ويعتبر تصرف المشترى في المبيع بعد العلم بالعيب رصاء بالعيب دلالة ، فإدا باع المبيع أو وهبه وسلمه أو أعتقه أو كانبه أو ديره ، كان في الأقدام على هذه النصرفات مع العلم بالعيب دليل الرصاء بالعيب .

## تصرف المشرّق في المبيع قبل العلم، بالعبب :

وإدا تصرف المشترى في المبيع أن أحرجه عن ملكه ، حتى قبل عبه بالعيب ، سقط خياره ، لتعدر رد المسع إلى الناشع . فإدا باع المبيع أو وهمه وسلمه وهو غير عالم ،العيب ، سقط حياره . ولكن لوف حتصرفه ، وه دالميه المبيع بحيار شرط أو بحيار رؤية مثلا ، عاد حق حيار العيب المشترى ، وجاز له دد للمبيع البائع .

## الفرع الثالث

مقارنة الفقه الإسلامي بالعقه الغربي

نى نظرية البطلان

6 K

#### مسائل تهوت :

ره أن وغرا من يسط عطرية البطلات في العمه العربي وفي المقه الإسلامي ، منقد مقاربة سريعة من العقهين في هده النظرية ، فقارن بيتهما في مرابب للطلان ، وفي أحكام المطلان ، ثم سن في خلاصة وجيرة أين رئمت الصناعة المئية في الفقه الإسلامي وأين وقعت ، وكيف أحد التقليل المدى العراق عربة البطلان عي المقه الإسلامي لاعي الفقه العربي .

المحث الأول

مراتب البطلان

أرفأن العقروشرائط — العقد الباطل:

مدأ كل من العقبين تحديد أركان لعقد وشرائعه ، فيرسير بهذا التحديد م يقة عمد الدعل ، و يوسير بهذا التحديد عبر المصد عبر المصد ما يققد مدى لم يستد في حميد أركاره و شد الله . المسل فيه ركل أو حش المه شراط ، فكول عقد ما عد الدر حمع عال الأركان و شد الص ، فيها عقد عبر الطق .

ويكاد الفقه العربي بكون متفقا مع الفقه الإسلامي في تحديد أركال لعقد وشر ائطه . في الفقه العربي أركان لعقد ، كما قدما ، ثلاثة : البراض والمحل ولسب ، ولمتزاصي شرائط عقد هي العيس ومطابقه القبول للانحاب ، وليحل شرائط هي أن بكون تمكما ، ومعيما أوفائلا لمتعين ، وصاحًا لمتعامل فيه ، ولسبب شرط واحد هو المشروعية ،

وكدات الفقه الإسلامي وكن لعقد عسده هو الإيحاب والقنول. والإيجاب والقبول يفرصان بداهة وجود المحل. ويمكن القول بأن لفقه الإسلامي بعرف في نعس مداهمه نظرية السب . ثم إن شرائط الإنعقاد في العقد موافقة القبول للإيجاب واتحاد المجلس، وفي العاقد العقل والتعدد، وفي المعقود عليه أن يكون مكذا ومعيد أو قائلا للمعين وصالحا للتعامل فيه.

ه لاركان والشرائط في النقرين واحدة ، مع احتلاف يسير في لتعبير لاحظر له . ومن ثم تنوحد منطقة العقد الباطن في غل من الفقيين الإسلامي والغربي .

#### أ، صافى العقر — العقد العاسم :

ويعرف الفقه الحسى، إن جاب أركان العقد وشراطه، أوصاف العقد، ومن ثم يعرف إن جاب الفقد الناطل العقد للناسد، ودأ سلمت للعقد أركانه وشرائطه واحتل وصف من أوصاف، فالعقد منعقد، ولكنه يكون فالسداً غير صحيح، وأوصال لعقد يتصل أكثرها بامحى، فالعرز والربا والشروط الفاسدة و لضرر في تسلم المعقود علمه، هذه هي أثم أسباب الفساد، يصاف إلها سب يتصل الإرادة هو الإكراه عند الإماء وصاحبيه،

 معينة ، ولا نأبى أن يقنون العقد نشرط ، والصرر فى تسلم المعقود عليه ليس له حكم حاص بل هو يحصح لمعراعد العامة . أما الإكراء فيصعه مع نظائره من عيوب الإرادة بــ العلط والتدليس . فى صف واحد ، و بوحد الحراء فها فيجعله فانلية العقد للإنطال

ومن ثم لاخل في الفقه العربي للعهد الفاسد . إد هو لايسجيب لحاحة

## تقصى الأهلية والعدام الملك — اللقد الموقوف .

وبربط الفقه الإسلامي مين العاقد والمعقود عليه من بشعره أن يكون للعاقد والاية الماقد على العقد هي يكون للعاقد والاية على كل من العقد والمعقود عليه ، فو لاية العاقد على العقد هي الأهلية ، وو لايته على المعقود عليه هي المنك لخالص . فإذا احتلت الولاية على المعقود عليه مان العقد مان كان العاقد باقص الاهليه أو احتلت الولاية على المعقود عليه مان كان العاقد موقوفا .

ويفرق الفقه العربى مين منص الأهلية وانعدام الملك . فيجعن الجرء، على مقص الأهلية قاطيه العقد الإنطال ، والحراء على العدام المدت عدم مان العقد في حق المالك وقاطية العقد للإنطال في حق المشتري .

والفقه الإسلامي أكثر إحكام في صناعته فقد صاع فيكره العقد لموقوف صياغة موفقه والجه مها العقد الصادر من ناقص الاهلية والعقد لصاد من غير المالك . هذا إلى أن الفقه العرف في بيخ ملك لعير وهو يخ الفصول مستصدر عسمرا الواضحا في صناعته . فلم يستطع أن نواجه هذا العقد بحراه واحد من عدد الحراه . شعل العقد فاللا للإعلام من حامد لمسترى وغير سار في حق الحد أخراء على فواعد صناعته . فان حص سائك وهو غير بعده المدى غير الإعلام ملحمه حق إجارة العقد ، وها مناحل المحمل المعلماء في أجراع العقد ، وها محمل المعلماء في أخراء الملك العامل بعدم الملك العاملات بعدم الملك العاملات المعاملات المعامل

تحتدون و بصراء والم والا بسبون فيه إلى حل و حد و بيس في الفقه الأسلام أصراء أحه في دفه عقد الأسلام أصراء و بدينه بدين حمل أنتها على المناه ال

#### عيوس الازادة — العقر القابل لعورلمال :

م عقد السلامي فقد شد هذه الد د في و ح مد فه بسطمها سحت في عد فل من المشقد فالإكرام أد د أ في المراهد المحلفة بين أن كول حرود الصلال كإهو الأمرى مه هذا العلى وفي واله في مدهد أحمد أو المساد كإهم لأمر عد و ، أو عدم الدوم كإهو الأمن وصحته أو الوقف كاهم لأمر عد و ، أو عدم الدوم كإهو الأمن في مدهد مالك وق رو به أحرى في مدهد أحمد والمديس بع فه مدهد مالك في مدرود و بحول العرب أما العمل فقد نشق أكم من عروم في مدهد أما العمل فقد نشق أكم من عروم في عرف لا مدهد إلى المحلمي إلا إلى عود مهم بي حلى وصف و الحلف في وصف حررا فية أد حدرا العد . في مدهد وعد مهم من مدرى مدهد في مدهد ما الأحجار مدا و عد مهم حدا بي حد وعد المهم المهم الأحوال عبر العلم وعد مهم عدد الأحوال عبر العلم وعد المهم المهم الأحوال عبر العلم وعد مهم عدد الأحوال عبر العلم وعليك أن تجمع هذه الأحجار مدا و عد مهم حدا بي حد في المقد الإسلامي

والساب في سدر حوال إن الله الأنامي وفي صعرة

۲۹۲ میییی بایی بایی با مصادر الحق

استخلاص عربة عامة تنتمه هذه العبوب يرجع ، في رأيا ، إلى التاعة لموضوعة لمتعلبة في المقعة الإسلامي فعبوب الاراءة في أساسها نقوم على اعتبارات دانية ، والإرادة المعيبة التي يشوبها غبط أو ندلس أو إكاه أو استغلال هي الإراءة الباطنة التي تحليجي النفس لا الإراءة الطاهرة التي يقف عدة عندها الفقه الإسلامي ولعل لعبب الدي حمل مما كثر من عيرة هو عبب الإكراء ، ودلك لان له مظهراً مديا أكثر وصباحا يحمل من المسير إحصاعه لصوابط موضوعية ، ثم هو بعد دلك عبب بصارات المداهب المحتلفة في تعين الحراء المترتب عليه كما سبق القول .

ومرية الفقه لعربي أنه حم كما قدما بس عبوب الإرادة ، ووضع له مطرية عامة علجها في أستفاصه ، ولكه واجه هذه العبوب بفكرة العقد القابل للإنظال ولعل فكره العقد الموقوف ، لو استعيرت من الفقه الإسلامي نكون أكثر توفيعا ، فهي أكثر ملامة لعبوب الإردة. ثم هي تبر ، الصلة الوثيقة بين هذه العبوب وبس نقص الاهلية ، فالعقد في حميع هذه الاحوال يكون موقوفا لاعتبارات ترجع كلها إلى وحوب كمال التميير في العاقد حتى ينتح العقد أثره ، وكان رفر في رأيا موفقا عندما جعل عقد المكره موقوفا.

## مقابلات فى الصناء: الفيذيين الفقهين .

وإلى هنا يمكن لتقريب بين الفقهين . ثم تتفاوت بعد دلك الصناعة في كل منهما، إلى حد لايستطيع معماليا حث إلا أن يشير إلى بعض مقابلات بينهما.

فقد رأيا الفقه الغربي يميز بين العقد القابل للإبطال والعفد الدي لايسري في حق العير ، ويطبق عدم السريان في حق الفير في بيع ملك العير وفي مجاورة الوكيل لحدود الوكالة وفي بيع المريض مرض الموت . أما في الفقه الإسلامي فيواجه كل دلك نفكرة العقد الموقوف .

ورأينا الفقه الغربي يميز بين البطلان والفسح . أما الفقه الإسلامي فالفسح

عده بس نظرية عامه مستقه بل هو يندرج تحت بط بة لبعلان. ولا يعم العقواء المرمه للجاس إدالم نقم أحد المعاصاين شفيد الترامه فيها، أن يقتصر عي حالات معينة كما في حـار العيب وق حـيار البقد .

و أيا عقه لعربي يمير لا الجلملان ولين الشرط الفاسح والشرط واقع أما هقه الإسلاي فيوق، أبكات التعلق على اشرط كفاعدة عامة. ولكمه بنه ب من لمرط ، واقف في حيار الله عد ، ومن الشرط الفاسخ فی خیاری الہ ؤیة والعیب.

ويعرف النقه الإسلاق حيـــــار التعيير - والاجهه الفقه العراق بالالترام التحييري.

أما نظريه الفسار فيتولى بها أعفه الحنبي حماية بدر عبي عرار نصام الشهر العقاري في علمه العربي ، و مم ياليقه الإسلامي مشتري للمقول مي النصر من مع قبل فيصم، فيقار ب بدلك القرعدة التي نقص في الفقه أند في بأن الحيارة في المنقول سند الملكية .

## مقابلا وتحقه الاستلامى العقدا غربى فى تعدد مراتب البطلاق

فإدا ۾ کيا هناه لمصالات اسائرة في يو رح مختلفة . واقتصر يا علي عدد مراب ليملان و لصحه في أعقد . وحديا ليقه الإسلامي أكثر تدرجا من الفقه الغربي في ذلك.

فعندهالعقب الراص : ويقابله في التلقه "نعر في لعقد الناصل أيصاءو هماسواء . وعده العقد عاسد: ولا نقاله بعار في أنفقه العربي.

وعده لعفدالموقوف: ولا نصيرته في لفقه نعري، وأفرت شنه به هو العقد القال للإطال وبن كال يقص اربه .

وعبده لعقد غير اللام ، و تصيره في لعقه العربي العقود غير اللارمه . أم

بأنى العقد القاس للإطال مرفأ حرى ببقال العقد عام للارم في الفعه الإسلامي فيما يحص العلط .

المبحث الثاني

أحكم البطلان

١ – النقد الذط

## العقر لباطل لايعتبج أثرا كتف في فانوفى •

رأبها أن عقد الدص في عدم الإسلامي بما أن في حالانه عقد الدص في عدم العربي منهو عداليم عد في أحكامه .

و من كان أهمد من في أسد عرام حوالد بالا أهمو أن ما عقد المحور أن ما عقد المحور أن ما عقد المحور أن ما عقد الم أو أن إلى عليه الله أم أن إلى عليه الله أم أن إلى ما عكن ؟ به هو أن ما حدال و أن كان مصلحه أن يتمانت المشار و المحاد المحد الما و المحد الما و المحد الما و المحد الما يتعد الما المقدم المسلم، و و المحد الما المحد الما يتعد الما المقدم المسلم، و و المحد الما المحد الما المحد الما المحد الما المحد الما المحد الما المحد المحد الما المحد ا

## الاثار ا تى بمكن أن تترثب على العقد الباطل

وقد مترقب على العقد الباض آثار في كل من المعمون .

من دلك أرواح لباطل، فيوكتصرف شرعى لاينتج أثرًا كل البمتع ووجو سالمفقة والتوارث، ولكمه كو اقعة مادنة ينتج بعض الآثار كوجو سالعدة ووجوب المهر وثنوت النسب وسفوط الحد، وقد نقدم بيان دلك.

وإذا سلم المانع معقد باطل المسع إلى المشترى. فإن الصمان يدهن إليه في الفقه الإسلامي، فإذا هنت في يده أي لمبانع القيمه أو المن وهذا أثر من أثار العقد الباطل باعتباره واقعه مادية، كاستق القول. أما في المقه العربي فيحتلف أحكاء الضمان، وليس هما مكان بحثها، ولكن يمكن القوا في محتلف أحكاء الفيان، وليس هما مكان بحثها، ولكن يمكن القوا في محتوض المدلة التي تعريضه من المبيع معمد باصل إد همك في مد المشترى بهنك على مالدكي، أي عني المان الاعلى المشترى.

ومن الآثار في نتريب عن العقد الماض في الفقه العربي انتقاص العقد و أنهو له ، فلسنفرض في الفقه الإسلامي كلا من هادم المسألتين

#### انتقامى العقراء

رأي في لفقه العربي أن العقد إدا كان في شق منه اطلا أو قاملا الإيسال فهما الشق وحده هو المدى ينظل ، إلا إدا تبن أن العقد ما كان ليتم معير الشق المدى وقع اصلا أر فاملا بلإنطال فينظن العقد كله ، وهذه هي بعد الشقاص العقد ، فقسمة أعال بعصبا موق في وبعصب عمول نقع صه في تعدي مدول في ، في بن صحيحة في تعديق المدول عام مدا عام مسه في تعدي مدول في ، في بن صحيحة في تعديق المدول عام الله من مدت من يدفن في المسمه كم أنه من ذات ما قد الإسلامي ، والى

لمجار فيها موضوعي، كلاف أنبعه بعرق فالمعيار فيه داني . دلك ١٠١ ق

۲۹۳ ، ، ، ، ، ، ، مصادر الحق

الفقه العالى محت في نبة العاقدين للعرف هركاه ويدال أن العقد يتم مقير الشقالدي وقع الحالم الأولى ينتقص العقد. الشقالدي وقع الحالم الأولى ينتقص العقد، وفي الحالم الدينة يبطن العقد كله واللمائم ودل مردها وكارتري وإلى نبه العاقدين ، وهذا معيار ذاتي .

أما عقه الإسلامي فالعارفة موضوعي، سواء كان شق العقد الدي يراد التقاصة باصلا أو فاسداً أو موقه فا .

في حاله ما إدا كان شق من العقد صحيحا وشق ماء ناصلاً ، كبع عد وحر أو سع فاكهة وحمر ، ستان العقدكلة في المدهب احتبى ، لأن نقاء الشق الصحيح وحده تكون بيعا باحصة من اش اشداء . وهذا الايجور . وينطل العقد كله أنصا في مدهب أحمد وفي قبال في مدهب اشافعي ، لحيالة العوض ، لأن العوض هذا لاينقسم على امحن بالأحراء فالمعدار إدن موضوعي .

وفي حاله ما إدا كان شق من العقد صحيحاً وشق منه فاسداً ، كما إدا كان الفساء راجعاً إن الريا أو إلى جهالة الأحل أو إلى وجود شرط فاسد ، ينتقص العقد الرول صاحب المصلحة من العاقدين عن الحراء المقسد ، فالمعيار هما أيضاً هو ضوعي ،

وفى حابة ما إداكان شق من لعقد صحيحا وشق منه موقوق ، فها أيصه نتحد الفقه الحنى معاراً موضوعياً وإد بل شخص ملكه ومك غيره عقد واحد ، فانعقد فيا بحص ملكه ناف وهو موقوف فيابحص مك لعير ، ولكن المبيع كله يدخل في العقد إد ينعقد السع في التنفيل ، فإذا سقط اشق الموقوف عدم إلا أنه من اشق لاه . تحصته من اش ، وهذا جارً لحوا لينع يالحصة من اش مق لا اشداء ، وقد نقدم دان دين .

#### تحول العقاة

وقديصعب لقول بأن لتقه الإسلامي يعرف نظرية تحول لعقدعني النحو الذي قسطة مافي التقه الجراماني . والكمة مع دلك لايحوا من بعص نطبيفات

يمكن تقريبها من فكرة النحول. ونقتصر هذا على الإشارة إن نعص هـ.ه التطبيقات:

(١) إذا قصد العاقب إداء عقب دعين، ولم يصح، حرفي بعض احالات أن يحول العقد المقتم، إلى حقد أحر عن دمل أن يشترك في عقد الدلا أنه تراءه الأصال، فتحول الكمالة إلى حوالة. ومن دلك أبط أن يسترط في عقد الحواله عدم، أده المحن، فتتحول الحوطة إن كمالة

(۲) إذا أبط ت المصاربة على شرص بفسدها ، بحولت إلى عقد آخر ، فو شرص فل الدخ لاب فو شرص فل الدخ لاب المال فقد قرصا ، وو شرص فل الدخ لاب المال أو بعمل المال المعدد لصائمة وو شرص قدر محدد من الدخ لرب لما أو بعمل المصارب ، دون أن تكون فد ا شائعا في الدخ . كان المصارب أحراً في المال وأمينا علمه ، فستحق أحر مله ، رح أو رح خ ، ولا يستحق السعى بعما السمة عمدا النفد ، را عد أبضا في المراعة الماسدة المدة ١٨٥ من مرشد الحيوان ) ،

(٣) إذا اشترى المصولي لعيره، وديصف لعقد إلى من اشتري به ، تحول لعقد شراء مصولي صنه ، إذ وجد لعقد عدا علم فعد ، وهدا في الماهم احتى ، أما في مدهب حالت فشر ه النصولي الاشجول ، بل بعقد صحيحا موقوفا عي إجازه من شترى استمولي له ، في المتبع هذا عن إحارة الشراء ، محول العقد شراء مصولي بصنه ، إلا أن كون مصولي أشهد عند الشراء أنه إنما يشتري لعيره بعد من النائج ، أو صدق بنائع المصولي فيا الشراء من ذلك (١) .

(ع) جاء في الأشاه و المدار تسيوطي (ص١١١ ــ ص١١٣٠ ، و لوماع المبيع المبائع قبل قبصه بمثل التي الأول، فهو قلة المفط السيع ... ثم رأيت

ا وهذا المثل فريب من التحول وال لم يكن بحد إلى معياه الدفيق. فاتعقد لابرال شراء لم تنفير وضعه و بما بعير العافلا - وهذا عنصر حديد تحفل تفير العملا فرب الى التصحيح منه بي التحول

۲۹۸ ، یا و مصادر الحق

النحر يج المفاضى حد ذال عتر المعط و السح وإن اعبر ما المع و إلا الله و الله و

#### ١ - العقد العاسد

#### كثرة أسيار النساد وتنوعها

قدما أن هم أساء كبره في عقم إسلامي من شامها أن مجعل العقد منجلا أم صعب من فود الأراء في مرادي أساب النساد الجبيفة، فالعرار

ا والأحد قا لومو ها و سادي ما لم يني به حرف باصلا او فاسلما ، كان هذا التصرف الناطل أن ، بديمت تو سبه ويكي عاريه لحال العقاب أثمار ساهافي نقفه الحرماني بأأ العشر الرامصراف فلأفجول م ن هي ديد آه تي علي از يد جعيد له اللي اراده احتماليه يا و عص اوضیه ، میں فائلہ آباع ہے ۔ اسام الو استوی الیمر سیم عرف کم حالی ملائع خره لا ۱۳۳۷ با بد عصب اسراه وکی رة الما منه سعه التراك فيرية المال من المن عليه القال . ه ما أماله المسيح من الله عالم مراغيره عال با تسبح لكنه فصلالتهمة ه ١٠٠١ م. وقد قلم، له يو شع عرجر أنفي يوجره من لمستحر مقد فا به ۱۰ فللتحليم الأحرار عِلَمَ اللَّهِ الْمُ لِلَّهُ أَفْتُمُ وَالْمُعُ عَلَيْ , به جنيميه - فينسخ - جارة - وميان . الك أو يام السيبري المعل بسعة من دعة علم لعنص و؟ السع ، في فاستقا و قال هذا السع ه بنه علی میم ایجیح (ول ایک عال هیا یا بنج العالیہ فیم عدى بي ريا جيمالية بالايلي ريا جفيفية بناع فينج النبع الأون -الكوار الراسع فياسلاني فسيح صافيهم للتبع أأكادل لألاف أدياجا وأوراسهن للمسلم الأمراء الكلما أداك الأسلمان المجواد الجليم والكثم مرالأحدم ركم أو وه وه حراب حراب والما والمستح الأحراء كم الا ناعه صنحتجا 🛪 .

في أو سعمعاديه سعب لفساد والعقد، و الربا وشههائريا ، واقتر أن"عقد شرط نامع ويسمى بالشرط الفاسد ، ونحو ذلك تا سبق لنا غصيله

ولا يوحد في الفقه العرق مايقابل دلك، ومن ثم سبت قوه العقد مرمه فيه من الصعف . على أن الصناعة في الفقه الحتى كان ها أثر يعيد في الحد من بائح إسعاف القوة لل مصعفد . و بادر إن استعادالا كراه من بين أسباب مساد ، فقد سد أن الاون الاحد به رأى في وحص بيع لمكره موقوها ، مايق أن رجحه ويه اله قمت عن عداد السفر الأصل بالتساعة المقبة بقسيا .

کے بیٹر سعید صرار می سالر انحل ، فیلی الساد فلہ اوال بالسمر کے سن اعوال ،

مدح من أداب عدد أهم من ثلاثة ما حار والوا والشروط الماسدة -

ا دیا دی ایم عدی بده در عمل کر آشجیم می آر العمام دیما درا) علی طریق بدار فک در شد بداند با در ۱۹ و جعل لعقد عدید در آثار العاملات بداره هم به الدفیر عسم با بی و بصحیح العقددانه در ایما است (۱۹) داد در با در با عمد عاسد علی العمد الناطق.

وها و بيدعة العة أن به الم فدور التحمل من الاساب لكتيرة و سعف من قود العلم و بريان في بعد في بس في حاجه إن العلم عالم في الاساب الكثيرة عالم حال من حل في في قائد العمل الساب الكثيرة التي تصعف من هذه القوة الله علم على العقد دائم طاوسيق من وطاق الدران حاكم الرائل فيكان علما المداعة الدران حاكم الرائل فيكان علما المداعة علم مراحل التصور عن طابق الصاعة الفثية الماعة الفثية الماعة الفثية الماعة الفثية الماعة الفثية العالمة الفثية الماعة الفثية العالمة الفثية الماعة الماعة الماعة الماعة الماعة الماعة الماعة الماعة الماعة الفثية الماعة الما

لمالك النعلب في إنحار الطراق اللائه التي سارت فيها صباعة الفقه احتيى.

۳۰۰ . . . . . . مصادر الحق

## ابتراع فبكرة العقدالفاسر فاتها أ

رأيد أن الده ولحني الدراء بعكم قالعقد الماسد ، والسطاء الحاجع الى المقد إليها في تمري ماس عقد الناص والعقد الداسد ، والحدم التي المشدت إليها المداهب الأحرى في عدم الإحداث الحميم .

و كساوراء هذا كرام عكده حوهرية رامك أن النقد حتى أن النقد حتى أن واقع من الأمر أن رم لل عملة من الأمراب عن أن سكو بالسواء عملات العقد عهو شعيره الأصل و رصف على على الرحم الدراء لل والشرط عديد وعرضا عن أصل العقد وحق حامها عدا حام الأركال والشرائط برام ما ما ما عده أصلا في معقد راحمل أي حرافه صيب العقد دار لملال والرب ما عده وصفا في له ميرلة أنين شأد من ميرله الاصل ويه مئه أسعف الاثر الدي يتراب عني لهرار والربا والشرط العاسد بحد ستال العقد الدارة على من هي أسباب ما عورت فعلا و ودارت في سيمها إلى النظور الموكن من الممكن الممكن العقد الهاسد أن واصل سيرها إلى النظور الموكن من الممكن الممكن العقد الهاسد أن واصل سيرها في الشاراء الكاس من الممكن الممكن العقد الهاسد أن واصل سيرها في الشاراء الكاس من الممكن الممكن العقد الهاسد أن واصل سيرها في الشاراء الكاس من المكن الممكن المكن العقد الهاسد أن واصل سيرها في الشاراء الماسة الهاسد أن واصل سيرها في الشاراء المكن الممكن المكن المهد أن واصل سيرها في الشاراء الماس المكن المن المكن المكن المكن المكن المكن المكن المكن المكن المكن المناس المكن المين المكن المكن المكن المن المكن المكن المكن المكن المن المن الميرا المن المناس المكن المكن المكن المكن المن المناس المن المناس المن الميرا المن المن المكن المناس المن المناس المناس المناس المن المناس المن المناس المن المناس المن المناس المناس المناس المن المناس المناس

و در مردة من بالان هن مردة العقد الناسد، صدره عن الارعل مرتبة العقد الناص هو في الله كسب كور في القساعة السبية ورد كات هده الرابية لاحتاج الآن راك عقد بدران فلم باورد، فلا بسي أنها في دانها عمل من الها من الحادة في دانم أي فقه ، والاستعداد عمر هذا أن تؤدى مهمتها لا يدل إلا عن حفر هذه الهمة ،

و مكامع الماهب الأحرال لمعه أحمى في عبد العمد عاسد على لعقد الباطل ، ما حلطت ما الدعير الأصاح العراز والراء الشرط كام أسبا بالسلال العقد ، ولا يتمار في المثلال عقد ماشرد محمول وعقد المتران بشرط باقع لأحد العاقدين .

عي اله إحداثاً . هم المالكي اله هو أيص الا يمير البر العقد الماطل و المقد الفاسد ، تقوال إله عمر في لسم المحصر أو العاسد بين المحر موالمكروه . فالمحرم إذا فت عض مقيمة . أما للك وه فاذا فال الفقف صحيحا ، وربحا نقف صحيحا با عنص أبصا لحنة الكراهة فيه ( بداية المحتهد ٢ ص ١٦١ ) . فيكون الماهف المالكي بعد أن حلط من العقد باصل و لعقد الفاسد، وجع إلى هد التميير في صواد أحاى ، تحت المم ليح المحرم والبح المكروه . وهذا تميير يسمم بالمحمد من بعض أسباب الفاد كالدروالشروط الفاسدة ، ولعدا بواع به الراس وهو محرام عن أسباب البحل ، لحلص لذا في المدهب المالكي تمير مين لعقد المحرم والعقد المكروه يتوب عن المهر الدى يقول به الفقه الحيى مين العقد اللاطل والعقد الناطل المقد الفاسدة .

## حمايداانبر وحماية العاور نعسدى المقدالفاحد وتصحيح العقربال الدالمةسد

مالرغ من أن العقد العدسد في المذهب الحنى لا ينتح في الأصل أثراً ، ومالرغ من أن وجوده كتصرف شرعى وجود على حطر الروال إذ هو مستحق لفسح ، وبالرع من أن الملك الدى بفده ما قبض هو منك مستحق الفسح ومصمون القيمة لا بالمسمى ولا يعبد إلاا اطلاق التصرف دون الانتفاع معين المماوك، بالرغم من دلك كله يقو مالعمد العاسد بدور هام في حماية لعيروفي حماية العاقد نفسه . فه و معيد عن أن يكون عقداً ماطلا لا أثر له، والمشترى السي يشوب سند ملكيته عرد أو رما أو شرط فاسد ليس كالمشترى السي يشوب سند ملكيته عيد في أصل العقد كأن يكون محل العقد غير مال أو مالا عير متقوم أو أن يكون العاقد هافد التمييز . فهذه الأساب الأحيرة ترجع إلى أص العقد مي غرو العقد وهي أخطر بكثير من الاسباب التي ترجع إلى وصف العقد مي غرو أو ربا أو شرط فاسد .

وما بن العقد الماسد يحمى لعير ، وقد رأينا أن المنترى بعقد فاسد ردا بصرف في أمن المشتراه بعد قبصها ، كان العير الدى بصرف له المشترى أما أن سترد الدي من يسم ، وفي هد حمايه كر بعدي ، لاسبها عندما لاتكون هداد وسائل للشهر بنيه لعير المدى عامل المسترى بعقد فاسد إلى فداد عقده عي كثرة أساب الصداد و بنوعها وقد فتصت الصدعه لمعهة ، لتجمع هذا العرض ، افغراض مداكية تنتقل إلى المشترى بعقد فاسد ، و لكمها ملكيه لا سيح ليشترى أن ينتقع بعين الممود ، بن هي ملكم العرض منها بصحت الصرف الدى يصدر من المشترى بن العير ، فينقل إلى المشترى من المشترى من المشترى من المشترى من المشترى المنافقة معيادة عليه المن المساد و بالعير ، فينقل إلى المشترى من المشترى من المشترى من المشترى من المشترى المنافقة منها المنافقة المنافقة في المنافقة المنافقة

وقلا إن العد العامد تعمى العافد عسم وقد أنه أنه تعمى المشهري إذا راد المبحق بده بعدقصه بالمه عبر منولده من المسح و كم منصله و معالدة على المائع على الدائع حتى العسري إذا عبر من صورة المبيح تعبيراً بحرحه عن صورته الاولى . في ها بن خالتين سنم ملكية المشرى و تصبح ملكية الله غير مبددة بالعدج ولو أنها التقلت إليه بعقد فاسد .

فالعمد الفاسد إدن بعيد عن أن يكون كالعمد الناص، بن هو عمد نسبح حماية صافية لا عني الغير فحسب بن أبصا عني العاقد بفسه مد إلى أن العقد العالمي في أمر جوهرين آخر مهاد إذا أمن عمه المفسد انقلب صحيحا وأبنح أثره، لاكو اقعة عاسم بن كتصرف شرعي ،

## ثياراد في الفقر الحامل في شأده العقر العاسر

على أن هذه الفوة التى جعلت معقد الماسد . خماله العبر و حماية العافد نصله الل الفلاء صحيحا برائة لمسلم الاشتل لا أحد سار بن لالفقة الحليل. ف شار آخر الرامي إلى باكد في هذه الفواد و شكان ها والسدي منها

فتبعد الشائعف الفاسيد ع العقد الناص مدى أكبر ، ٩ وا يقر إ ، على عار أس ، أن المشاري بعقد ظلم بعد القبص لإعرك النصرف في العل فسب ، من هو عملك أيضا العين تنسمها كما يملك التصد من هم . ور. اكن لاخن لد لاسماح على المعلوث الدال بالدينا محم عن أن الاستدام الديتراص عن الراه وهو و حب نا الكالمات كالعد ص اللشاري وعار الصرف للسلط الك علمه ي معد أعاجم به ف هو أيم مدلط " كوروق هـ يقول الزيلجي ( جزء ٤ ص ٦٣ ) : ١٠ عا : عمل له الصرفات من أوطء والأهل لأنالاشعال للوصاء بحده معاص على الوهو وأحب تاعلما وماد أرد محمد رحمه الله من المسيط لأساع بأنه لا تلك المشهى تصرف في لماء سلط المائه سب عليك دروي و عير في المحروح والإصراء الصروب المسترك أسائل بالمان عقد فالمدائد ال الماك، فيم إداً أعلق العد الدي شَمَّ إن عقد فاسا عد فيصه صاء علقه وكان الولامية . ولو أعه كان ثن له ماه و لعت دار محاوره للدار التي اشبر اها عقد فاسد فاشتعه به ، و أو أعنى أحد العه بعهد فالدال بعثق ، و لو سرقه الناقع من المشيرين بعنه فيصه قشع ، فيه ه كانها أثمر ب ديث ، و أما ماأسيدل به من عدم حل أكل نبسع لوكل صداما ، وعدم حل بشه لوكان قبصا ، وعدم وحوب الشفعة في السم الدالمد اللابدال فيه بالآن عدم الحل لايدنا على عدم الملك - الدس أن راح ما صمن تبوية والايحل أو الأحب رصاع إدا ملكا لاعل له وطؤها . وزعاء حب استعه لأن حي النائه . . يتمت عليا وهي إعا تحب القصاح حله لا علك لمشري .

. . . .

ويدم أن هد اشر الآخر مستى عام مسد عمد مدس م ويقر م من الحقة الصحيح من حسابه ده لمث و ما من امال المداعم مسكا كاملا علمه مسايد وكره عمل هذا الماع الحاد أماك م ها محمد حرده أو كم اهه في الماسان عدال ما وهو يعدم من أسباب الفساد عن طريق الانتقاص من الرهام عاد في الماس بن العقد لدسد والعقد الصحح الناف فكلاهم ناف يفيد المنك الكامل، وعن طايق حعل العقد العاسد أثرات إلى عدد المكروه منه إلى معقد الناص، واعتبار أالى أسال الفساد هي أسنات دللية لوجب الكراهة والكنها الالوجب الصلان

وأهمية هذا التيار لآخر أنه يعاج مايعتور العقد في لفقه الإسلامي من أساب فداد معددة ، تضع فيودا خطاره عن حرية التعافد ، فيدير المقه ، عن طراق صناعه محكمة ، في سنن التطود ، وينفسح أعدل لتوطيد مبدأ سلطان الإراده .

#### ٩ -- العقد الموقوف

## العقد الموفوف يقابل العقد القابل للابطال .

رأبا أن العقد الموقوف في الفقه الإسلامي بقاس العقد القاس الإنطال في لفقه العربي ، فكلاهما يواجه نفس الحالات : اولاية على لتصرف والولاية على المحت القصرف في المحت العير . أما عبوب الإرادة فيواحهم في العقد العقد القامل للإنطال أبضا ، ولكن العقد غير للام في الفقه الإسلامي هو الأقرب إلى مواجهة ، ومن ثم نرجي عثها إلى حير الكلام في العقد غير اللام .

فعقد ناقص الأهلية موقوف في الفقه الإسلامي وغاس علايطال في الفقه الغربي.

وبيع الفضولي أو بيع ملك العير موقوف في الفقه الإسلامي وقابل للإمطال في الفقه الفرجي . مقارة العقد الموفوف بالعقد القابل للانطال - رجحان العقد الموقوف:

> والهقد الموفوف هو صورة عكسه من لعط عدل للإعمال. فانعقد الموقوف هو أطن حتى ننفذ بالإجاد.

أمه لعقد لقابل لإنصال فهو نافيا حتى عبر بعدد لإحاء.

و بواقع من الأمر أن لعمد بدى أراد الدم بتى المملان و اصحه يتصور فيه أحد أمر س . (١) إما أن يحمل دخلا حي يصح ، وهذا مااحماره عمد الإسلامي . (٣) ، إم أن تحمل صححا حي طن ، ده ا ما احماره الفقه الغربي .

و ليفاضه من الطامين سعى أن بنط أن حالات أبي الوال فم العقد موقوفا في الفقه الإسلامي ، أو هالا الإسال في النفوانع في

أوى هذه احالات هي عدد عن لأهده ودا نصرف صبي نمير في دار نموكه له وليه عبل الاول أن لمس عقده حتى عبر دوا م أو حتى نعيره هو عدد وعه نس الرشدكيا هم الاد في لدقة الإسلامي الم الاول أن عقده حتى طالب وليه أو يداب هم عند الماعه بين الرشد بإطاله كيا ها لام في المقه العربي ؟ واصح أن الاول والصبي عبر كامل لهم ومعلم الصرر المحتمل لحوقه به من النصرف منه راجحة أن بعم عد العمد و أو حتى شار هو دلك بعد وعمد الاشد عالمة والشد عالمة العربي في صناعه هذا أرق من المقه العربي .

وثانية هـاه حالات هي نصر في الشخص في مبت غيره. فإذا نصرف الفصولي في ملك غيره. فإذا نصرف الفصولي في ملك غيره. فهن الأولى إن عال التصرف حتى يجا كما نفعل الفقه الإسلامي. أو نفاذه حتى ينظن كما نفعن الفقة العربي؟ واصح هما أيضاً بــــ والفصولي نتصرف في مال لا ولايه له عليه أن الأولى هو وقف التصرف

٠٠٠ - مصادر الحق

حيي بحار . والعقه الإسلامي هما أيضا أرقى في صناعته من النعه أمرين

وسنرى في عيوب الإرادة كدلك به وهي التي يحمل لعقه العربي العمد فيه قابلا للإعطال ب أن الأولى بهدا العقه أن يستعير من العقه الإسلامي فكرة العقد الموقوف. فيحمل لعقد المشوب بالعلط أو التدبيس أو الإكراد موقوفا لا قاملا للإبطال.

وهدائــ سنب آخر لـ حجان العقد الموقوف عنى العقب الفائل للإنطال . في بيع مك الدير أو نصر ف القصول رأينًا أن القفة بدر في مجمل لعقد تافيا حي بطن ولما كان حمل العقد ناف افي حتى المالك الدي م بشير شاف عير مصوب. بدلك اصطر الفقه العربي أن يستعل عكرة أحرى ضمها إلى فكرة العقد القامل ملاحلال . شعل العقد . إلى جانب كو به قاملا للإنطال ، عير ناف في حي المالك الحقيم ، فلح إلى فكرة أو فف في حق المالك. أما الفقه الإسلامي فعندهالعقدم قوف ، فهو موقوف في حيالبانع وفي حقالمشتري وفي حقالمالك حميعًا . فلريك في حاجة إلى فكر ة عدم السر مان . التي احتاج إليه التقله لم في لما جمل لعقد باهدا . وبدلك يرجح العقد الموقوف العقد القاس للإنطب، شموله وإستماله بدته عن أي شيء آخر . فإدا فما عقد النصولي في المقه لإسلامي موقوف، فقد قدا كل شيء . أما إذ قد ب منك المعر في الفقه العرفي عقد قاس بلإنطال، وجب أن نقول لي حالب دلك به أحد حسا عير سار في حق طالك الحفيق فهو عقد قائل الإنطال في حق المشتري و حده. و تشتري هو الذي يماك إنطال العقد لأن البشلان نقرر الصلحنه هو . ولا يمبث لبائع دلك . و لما كان المشعرى عنك إنطاله . فإنه عملك أيصا إجرته . وسواءاً بطله أو أحده، فإنه لا مف في حق المائك الحقيق إلا ذا أجاره هما لمائك . فإدا ما أجد ه ، فقد سرى في حقّه وصح في حق المشترى في وقب واحدًا. وفي هذأ حروج عن اصناعه القانوبية . فإن العبود في العقد القاس للإطال أن الماي ينظل أو يجير هو وحده لعاقدالدي بفرار البطلان لمصلحته،

وهما يملك عير العدف المدال المدال الحال العقد فيصح في حق المشترى عسه ومن ثم كان حكر يع من العير المدولان الله المستكلة تحتر الماحين في الفقه العربي ، ولو السعار هذا العصام الفقه الإسلامي فكره العقد الموقوف ، وواجه بها الع من العير ، لافاد كنز أمن النار فيكون لعقد موقوف ، لافي حق لمسترى وحدد ولا في حق المائع وحده ، من أنصافي حق المائع ، ولكانت إحارة العقد نقتصر عني المائلة ، فلا مملك المشترى إحداثه ، والمائمة مناه العقد المائلة من أحكام أكثر ملاءمه لحاله عهد ، وهي أحكام تسمد من طاء العقد الموقوف و لاستعد من عام العقد المائل المرابطان

## أين والف تطور الفقدالموقوف وكياب يتسعى أن يستنكول الطوره ا

على أن تعمد الموقيرف ، على رق الصناعة فيه العداء فت الداء فاق مواضع ثلاثه كان يدعى أن ستاكل لشواره ف

أولا. يسى اهقد موقوها في سع مصوري ، يد سكت المام لاحير للع ولاير د. مسرها دوق على معلى إدا القصى بعير المائك بالمصائه محمر أو عبر خبر . وهد من شأيه أن المين أمد بوقف العمد ، ويجعل العامل لم عراء مصائر العده عير محددة . وقد عام الدعة الحدي هذه الحالم ، من حمل لكل من العصول والمشتري الحق في فيد العقد فيجلص عائمة حمل الكال من العصول والمشتري الحق في فيد العقد فيجلص عائمة من العامل المحدين إلا أنه على النظر الإعارة المائل في هذه المستمرة المائل في هذه الإعارة وقت معلوم ، وعنوان تطول المقد الإسلامي في هذه المستمرة المائل ويس لهذه الإجارة وقت معلوم ، وعنوان تطول المقد الإسلامي في هذه المستمرة المائل ، وسكل هد ، اعمر سكر ته إجارة وإن باس حصر به ، و بلعه ، فسكت عام من وقت عبيسه اعمر سكر ته جارة

الد . عد السلام الصاعة المعهد عن تحديد خروط الإجارة . عند رأيا أنه يحد الصحة الإحارة قيام الأطراف اللائة وقيام المبلغ وقد صدور التصرف ورقت صدور الإجارة . دلك أن الإجارة في لفقه الإسلام عاحكم الاستباد من وجه ومن أما وحد يا افر الشرط وقت صدور التصرف وهو الوقت الدي تستند إليه الإجارة . ولما حكم الانشاء من وحاوم أم حب أيضا توافر الشرط وقت صدورها في هذا الوقت الذي وحوده ولكن هذه الداورة الداعة المحمدة الطرة صفة . فهي الانسم يرحارة العقد عام مان أحد الاطراف الملائة وحن ورثاء عليه ، والانسم يرحارة العقد عام مانا أو عد مانا أحد الاطراف عليه أو المانية وحن ورثاء عليه ، والانسم يرحارة العقد عام مانا أو عد مانا الحارة إلى حارة المقد عد موت أحد الاطراف اللاثمة أو العد علاك الحارة إلى حارة المقد عد موت أحد الاطراف منا الاثناء أو المانا المانا أن المانا المانا المانا أن المانا اللائة أو المانا اللائة أو المانا اللائة أو فت صدور التصرف دون ومانا في مانور الإجازة .

ثالثا: على على عقد الإسلامي في هذا الموضوع قاعده للصدة فيها أثر وصح ، وهي تقص من الملك الدات إدا طرأ على الملك الموقوف أبطه وقد رأينا طبقات هذد القاعدة الصناعية المحصة يصبق بها العامل ، وكان لاولى ألا تتحكرا المساعة إلا بالقدر الذي بستجب للحاحات العمية . فقد رأينا أن الفصولى إدا أصبح ما لكا للبيع بعد صدور البيع منه ، فإن بعه ينظل ، ولا يستطبع بعد أن أصبح ما لكا أن ينقل الملك المشترى بإجارة العقد الذي عدر منه ، ولا يستطبع دلك إلا بعقد منداً . دلك أن ماك العصولى قد أصبح الا بصيرورته ما لكا للبيع بعد صدور البيع منه ، وقد طرأ عني ملك المشترى منه وهو ملك موقوف ، والملك البات إدا طرأ عني الملك الموقوف أنطنه كا تقصى بدلك العاعدة السالفة الذكر . والمذهب المالكي هنا أيما هو الذي سار في النظور خطوات أبعد . فضيه كا رأينا ، إذا ملك الفضولي المبيع نسب عير الميراث صح البيع الصادر منه الدشترى ولا يحوز له تفضه . ولكن الفقه عير الميراث صح البيع الصادر منه الدشترى ولا يحوز له تفضه . ولكن الفقه

الم كى لارال قاصر فيه إذا انص المث للقصوى بالميرات ، في هذه الحالة ينتقل الى القصولى ما كان لمورثه قصع له أن نقص السع الصادر منه قس احداد الملك الرم بالمتراث ، وكان لأولى أن بداء هذا ان من سع في حدر ماتم من جهته قسعيه مردود عليه .

كدلك إدا باع المشترى من النصولي الميسسة أن مشهر ثال ، وأحا لمالك سن الأول اصادر من القصولي عد هذا سن الأول المال المال الماليين الأول أصب الما الإجارة ، وقد صرأ عي ملك المشهري لذي الموقوف في عليه ، وكان الأولى أن عال إن إحاره أبيع ملك المشهري لذي الموقوف في عليه ، وكان الأولى أن عال إن إحاره أبيع لأول الته من هذا أنسع ، فكون ملك المشهري الأولى الته من هذا أنسع ، فكون ملك المشهري الأولى الته من هذا المنطق الموقوف لأنه لمال المنظري الأولى عصل المدار الإجادة ما كل سبع مدالة موامل أن صدر منه الهدول الى .

#### ٤ - المقد فير اللازم

عنوب الارادة وكيف عوفت في الفقهن — مواجهها بالعقد عير المزرم في العقد الاسمزمي وبالعقد القابل للإيطال في العقد القربي"

فسمنا أن الفقه العربي يعالج عيوب الإرادة كارا العلط التدايس والإكواه والاستعلان حاعلاجاً واحداً ، وانصام النبعاً في صعيد واحدا، وأن هذه العيوب مشته متنائرة في أعظم الإسلامي بداء أما عه بداصه عنه فله وتدعوها مع الإساس الماني نقوم عليه هذه العياب

في هقه لإسلامي لا عد مطرية المه بعيط رحب بيشيس أم العيط في حمية من حريات ، أهمها حدي رصف وحدر الويد وحدر العيب وحيار العلم ، وقد سطادات همد (في الحرد الدي من مصادر لحق في معه الأسلام ، و مد الدي الدي الدي الدي الدي الدي في حيل في المدالة المسلام ، و مدالة الدين الديالة المدالة المدالة

۲۱۰ ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، مصادر الحق

سمى يحيار الندلس ، و مطريه للاستقلال فيا يسمى بحيار العبن . أما الإكر اه فعد مطرية كامله ، و لكن المداهب الفقهم الخلصت في تر تيب الحراء عليه كما مبق القول .

أماله قه المرق فيواجه هذه العبوب هما بحراء واحدكما قدمه ، فيحعل المصد المشوب بعلط أو تدليس أو يركراه عقداً قابلا للإطال لمصلحة العاقد الدي شاب إرادته عبب .

و لعن لمدهب المالكي هو أقرب لمدهب إلى الفقه العربي في وحيد لحراء الدي يرسه على عيوب الإراءة عليها حميعاً بكون لعقد عو لارم، ومحار للملط أو لمتدلمس أو بعلل أو بلاك ان والعقد عير الملام هنا هو لدى هاس العقد القابل له إلى الله على والإراءة في الفقة العربي .

وقد، أينا أن ابدى يصل في المقه الإسلامي لعقد القال للإطال في سعه العرفي عبا متعلق سولاً ماعي المصرات والولاية على المحل، ليس هم لعقد الموقوف عكون العقد القال للإطال في الفقه العربي بعامل في الفقه لإسلامي العقد الموقوف من باحية والعقد عبر اللام من ماحيه أحرى .

وفی رأینا أن العقد الموقوس أكثر ملامه لمواجه عند ب الإرادة می العقد القاس الإطال، كم أستمنا القول، فاحقد الدی پذاخله علط أو تدنیس أو ركاه، فنصد عن رز د عدالة أو مصله أو عر محدره، أول به أن الرفف حتی بجا من أن ندر حتی بعكر بوطاله.

و و أن الفقه الإسلامي سب في مقوليه ، وتحديث من يعلم الموصوعية ، قعل عدوب الإراءة لمحل اللاتني مها ، و هممها كاما في مكان واحد كيا فعل العربي ، لحل به وهو يحممها أن واحمه هي أيضاً ، العمد مد في في ، فهو أكثر ملامد من العفد عبر الله مومن الحقد القابل للإطال. وقد كان هما فعلا رأى الما مها معتق الإكراء ، فعده أن يبع مسكره موقوي كما سبق القول

## نطاق العقدغيرالعازم - ما بقابلاق العقر لغربي :

ولا يدع فحس ،طاق العقد عير اللارم في الفقه الإسلامي لعيوب الإرادة ، بل هو يقابل أيصا في الفقه العربي بطا أحربي متعددة ، منها :

(1) العقو دغير اللارمة في لعقه العربي . كالوكاله والشركة و الو ديعة والعارية.

(۲) نظرية فسح العقد وانفساحه في الفقه العربي على أن نظرية فسح العقد في الفقه الإسلامي لنست نظرية شاملة ، ولا يتقرر الفسح كأصل عام كما يتقرر في العقود الملزمه للجابين

(٣) الشرط اواقف في الفقه العربي ويتمثل في حيار الشرط في الفقه الإسلامي ... والشرط العاسج في الفقه العربي ويتمثل في خيار العب قسل القبض في الفقه الإسلامي .

(٤) نظم أحرى متفرقة في العقم العربي، فينع التحرية وبيع المداق
 مقابلان خيار الشرط من وجه ، والالترام التخيري يقابل حيار التعبن .

#### الخيارات الاربعال

وإدا اقتصرنا في العقد عير اللا مرعلي الحيارات الآربعة المعروفة ،خيار لشرط وحمار التعبير وحيار الرؤية وحيار العيب، وحديا الصناعة في الفقة لإسلامي قد وصلت إلى حد بعيد من الرقى .

وحتى ندر لـ روعة هده اصباعه . نصع إلى حاب الحيارات الأر بعة العقد الموقوس . و بعقد مقارنة بين الوقف وحيار الشرط وحيار التعلق وحيار الروية وحيار العيب ، لبلحظ الندرج الحكم من النواحي الآتية : (١) بعاد لعقد (٢) كيمية الرحوع في العقد (٣) إسقاط الحيار (٤) انتقال الحيار بلغيرات . فهذه النواحي الأربع متصلة بعصها ببعض أوثق الاتصال ، وتجرى عها جميعا صناعة متسقة متسجمة .

فالعقد المردوف معقد في حق العه ، ولكن يمنع من نفاده عدم تمام لعله ، ودلك إلى أن للحقد الإجارة . ولما كان العقد الموقوف عبر تام العلة فالصفقة إدن لم تم فلا بحثاج نقصه إلى تر اض أو نفاض ، ويكنى في نقصه محص إراده من له حق النقص وهي إرادة منفردة ، ويقارق العقد الموقوف العقد المقرن محبار ، فلا برد فيه إسقاص الحيار ولا انتقابه مليزات ، من إنه أدا مات من نه حق إجاره لعقد الموقوف قبل الإجارة بطن العقد .

و لعقد المقدر بجار اسرط يرساعلى العقد لموقوف بأن العلة فيه قد
عت ، ولكه عير معقدى حق الحكم ، وحيار الشرط أقرب الى أن يكون
شرطا وافقاً في معلى للفقه العربي ، ولما كان العقد المتترن بحيار الشرط عير
معقد في حق الحدكم ، فإن الصفقة لم تتر ، فلا بحناح صاحب الشرط في مقصه
الى براص أو نقاص ، بن مكني إرادته المقردة ، ولما كان حيار الشرط عي
حق العبد ، فإنه يحور إسقاطه فصداً بصريح الإسقاط ، ولا ينتقل حيار الشرط
بالمير ث ، لأنه متصل المشنته لا با عين ، فيدا مان صاحبه فرم العقد ، و،
مطل كارأبنا في العقد المؤلوف ،

و لعقد المقترى بحيد النعبة سناوى في الوقت دانه على حيار الشرط، كما وأينا، فإذا جردنا من حيار الشرط واقتصر داعي حيار التعبيل، وآيدا العقد موقوف الحكم رأل سعة نحل، فهو يقيد اسك في أحد الأشياء غير عين، فلا منتقل المنت في عين المال الالعد النعبيل، ولتم التعبيل الإراده المعد ده لمل حق النعار، المسترى أو الماح مور حجة إلى أم الصاو نقاص، والا يتصوفه إسقاط الحدر، كان من له الحار نحب عدم التعبيل وإن كان يستطيع إسفاط حار الشرط المنطوى في حيار النعبيل وينتقل حيار النعبيل المهرائ، الأنه مصل بالعيل أكثر من الصاله المثنية .

وحبار الرؤم عارق حيار اشرط وحدر لتعيين في أنه لايمنع من الاحماد في حق الحكم. وحكته تمنع تمام احكم حتى بعد القبض. عالصمقة إدن م تم، فيستطع من له الحيار نقص العقد بيرادته المنفردة دون حاجة إن تراض أو نقاض ، ولما كان خيار لرؤية من حق الشرع لا من حق العمد ، فلا يجوز إسفاطه قصداً بصريح الإسقاط ، وإنما بسفط صما بيرحا قا العمد ، ولا ينتقل حيار المؤية بالمراث ، لآنه منص بالمشيئة لا بالمين ، فادا مات من له الحياد لزم العقد .

وحير العبب لا يمنع تمام لحمكم كا يمنعه حيار الرؤية فيا فدمنا، ولكه يمنع لروم الحمكم قس الفيص ، فالصفقة إذن لم تم قبل القبض ، ولم مد لفيص ، فلسنطيع من له الحيار ، قبل القبض ، فقص العقد بإرادته المعد دو دون حاحة إلى واص أو نقاص ، أما بعد القبض ، وقد تمت اصفقة فلا يستطيع من له الحيار إلافسن لعقد ، ولا بدائمسن من الراضي والمعاص ولم كان حيار العيب من حق العد لا من حق الشاري ، فإنه يجو ، إسقاط مفصوداً بصريح الإسقاط ، وينتقل حيار العيب بالميراث ، لانه منص بالعين أكثر من اقصاله بالمشيئة .

وروعة الصاعة لتفيية هيا تتجي في هــا لند حالمحكم . وفي رد الأحكام إلى أصول منطقية ثانته . على الوجه الآني :

أولا - من حب نعاد لعمد ، ناى الوقب يمنع من عام لعبة ، و عبد خل من حدر النواد و عبد خل من حدر النواد من النعاد الحكر، ويمنع حدار الرؤية من عام الحدكم ، وممنع حدار العبب من لروم الحدكم في نقص و نر الصنفة عدد لقبض .

ثانيا حد من حيث كفيه لرجوح في العقد ، برى العقد الله فوف المصر إذا ، سحفه الإجازة ، لأن ألعنة فيه م م ، أما الحوارات الازامة ، فالم م فيه الصففة تكون في نقصه الإزامة المعردة صاحب الحيار ، وما تمت فيه الصففة لاند في فسحه من لتراضى أو التقاصى ، فلا يحتاج في فسحه إلى البراض أو التقاضى إلا للفقد المدى فيه حيار العب بعد القيض . أما في حيار العب

٣١٤ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

قس القبص وفى كل من حيا. الرؤية وحيار الشرط، فإنه يكنى قص لعقد إرادة صاحب الحيار . وإذا لم نتقض العقد أو يفسح ، أصبح لارما ، لتمام العبة ماد صدور العقد ، ولتمام الحسكم والصففة بعدم النقص أو الفسح .

رابعاً ـــ من حن الانتقال بالميراث ، مابتصل من الخيارات بالعين أكد من اتصاله بالمشتلة بورث مع العين ، فيورث حيار التعيين وحيار العيب. وما نتصل بالمشيئة أكثر من انصاله بالعين لايورث لأن المشيئة لا تنتقل من المارث ، فلا يورث حيار الشرط ولا حيار الرؤية .

الدقة العرب في هذه المسائل لم يصل إلى هدد الحد من الدقة والاحكام، وبعر ف الفقة الإسلامي فيعر في الشرط الواقف والشرط الفاسح، ولا يعرف بيهما مرية وسطى، أما المقه الإسلامي فيعرف هذه المرية الوسطى، فياد الرؤية عدد مرية وسطى بين حيار الشرط وحيار العيب، دلك أن حيار اشرط كالشرط نواقف بمنع العقدد الحدكم، وحيار العيب كالشرط الفاسح بمنع بروم الحدكم، أما حاد الرؤية فلا يمنع العقاد الحدكم فيها فوق الشرط يمنع بروم الحدكم، أما حدكم فهو دون الشرط الفاسح، ومن شم كان مرتبة وسطى بين الشرط نواقف والشرط الفاسح،

«كما أن العقد لدى فيه حيار الرقبة هو فوق العقد المقترى مخيار الشرط رائم الشرط والشرط الواقف )، فإن العقد الموقوف هم دون العقد المقترن بهذا الشرط مد دن أن الوقف بماء أما العلم أما الشرط فلا عنم عامها ولكن علم العقاد الحدكم فهناك إدن ، في الفقه الإسلامي ، مراتمتان إلى جاب مراتبي لشرط الواقف والشرط العاسم : العقد الموقوف وهو دون الشرط

في الفقه الإسلامي مستمسمين و ١٥٠٠

الواقف ، والعقد الدى فيه حيار الرؤية وهو فوق الشرط الواقف ودون الشرط الفاسح ، واليس لهذا التدرج نطير في الفقه العربي .

#### المبحث الثالث

أين الرتفت نظرية النظلان في الفقه الإسلامي وأين وقفت وكيف أحد التفض المدني العراقي وأهفه الإسلامي في نظرية البطلان

ابن ارتفت نظریه البطلان فی الفقه الإسلامی و أمن و قفت

#### أين الدغث تظرية البطلان في الفقد الاسمومي :

و يستطيع الآن أن بدن أس ارتقت عطرية البطلان في لعقه الإسلامي :
 وهي قد ارتقت في هذا الدرج بحكم في مراتب البطلان ، في عقد عاطل إلى عقد فاسد إلى عقد مرقوف إلى عقد عافد الى عقد لا م .

وارتقت في الثداء فكره لعبد الفاسد.

و ارافت في صوام ها الدن للعقد الموقوف ، فود أرقى في الصناعة كمار أمثا من العقد الدان للإنطال في النقه العراق .

واربعت في تدرجنا الدقيق في احيارات ، من منع العقاد لحكم ، تم من منع العقاد لحكم ، تم من منع عامه ، ثم من منع برومه ، وهي في دلك للدس كل حالة لنوب الدي يلائمها : هذه قد كمان الدخوج في العقد بيرادة متفرده وطوراً بكول بالتراضي أو بالتقاص ، وتارة بعد الإسفاط مقصيدا وطور الايجوز ، وتارة بعد قل الحيار الذي في وطوراً الايتقال .

## أين وفعت عرب: البطيون بي الفتر الأرساوي :

وعلم الطرية للطلال اكما أيا ، في علوب الإرادة ، فلم بجمعهاكلها في صعيد واحد حتى تجعل ها حكما واحدا ، وهذا يرجع كما قدما الى تعلعل له عه الموضوعية . ووقفت ميا يعلق بالعقد الموقوف في عدم تحديد وقت معنوم للإجارة.
وفيا تشترطه للإحارة من شروط لتواجه فكر في الإنشاء والاستداد وفي علم الصاعة في بعض احالات مدمه عني مقتصيات الحجت العملية كاربا في القاعدة التي تقصي من مدك لدن احر أعبى المدل الموقوف أوليه.
ولكن معربه للطلال في العدم الاسلامي ما عبد من مث الدن الدفي الدي في العدم في الصناعة من نصير ما في العقد الاسلامي ماك أحد من المدنى الدني الدي يعد أن استكمل ماوقفت عنده .

# ۲۰ کیف محد تمین دری العراقی بالفقه الاسلای فی طریه الطلال

#### ظرة عامة.

عرص النقال لمدق لد قي و صوصه بعقد الماطي وأعمل المقد الماس وأعمل المقد الماس حتى يعمل إعماله أساب المسلم و تسل في المعاد ربي عايم وأهم ما استحدث هذا النقال هو النواسع في هدمه المقد بير قوف ، فحلها فشمل نقص الاهمية وعدال الا أن والعداء والاية على المحل في وقب واحد أم استاكن مارهم عداه المقد الايالام من أحكام المقد الموقوف. و فدان ستقل هذا المصدص المتعلقة الايالام من أحكام المقد الموقوف. و فدان ستقل هذا المصدص المتعلقة المقد الموقوف.

## النصوص المتعلقة بالعقد الموقو ف في التقلين الدني العراقي .

مشمل العمد المرفوف ، كا فدم عقد دفص الأهب و العمد به ي شابه علت في الارادة والعقد الصادر من عوالدان .

في حصوص عقد الموقوف القص الأهلية (أي سجم) أو لعيب في الإرادة ، علت المادة ١٣٤ من القاس المار الداق عي ما يأتي . ۱۰ إد يعقد العقد موقوقا خجر أو إكراء أو غلط أو تعرير .
ما العاقد أن ينقص العقد عدروال احجر أو ارتفاع الإكراء أو تمين احت أو اسكشاف التعرير . كما أن له أن يحده . فإدا نقصه كان له أن ينقص مصرفات من انتقلت إلى العين و أن يسترده حيث وحدها وإن بداو انها لايدى . فإن هسكت العين في مدمن انتقلت إليه . ضمن قمتها . ..
لايدى . فإن هسكت العين في مدمن انتقلت إليه . ضمن قمتها . ..

و م حد وللعاف المبكرة أو المدرور الحيار، إن شاه صمى العاقد الآحر، وإن شاء ضمى المحدر أه العالم في في ضمى المحمر أو العالم ، فلهما لرحوع مما مماه على العاقد الآحر ، ولا صمال عنى العافد المبكرة أو المعرور ، ان قبص الدل مكر ها أو معرورا ، وهنت في يده للا بعد مه ، ه

وفى حصوص احقد اصم عير المالك عست الماده ١٣٥ من النصاب دائه على ما يأتى:

۱۱ = من نصرف في منك عبره بدون إديه ، أنتقد بصرف موقوفاً
 على إجازة المالك بـ

 ٢٠ عرد، أجار المالك نعير الإجازة توكيلاً ، ويطاس النصولي بالندل إن كان قد قيصه من العاقد الآخر ، ،

٣٠ – وإدالم يحر المالث نصرف الفصولى، نطن لتصرف وإداكان العاقد الآخر قد أدى لنفصول الدل ، فله الرجوع عليه نه ، فإن هلك البدل في يد الفصولى ندون تعد منه ، وكان العاقد الآخر قد أداد عالما انه فصولى ، فلا رجوع له عليه بشيء منه . »

 ٤ - وإذا سلم الفضولى العير المعقود عليها لمن تعاقد معه ، فهلكت العير فيده ندون نعد منه، فللهالث أن يصمن قيمتها أبهما شاء . فإذا احتار تضمير أحدهما ، سقط حقه في تضمير الآخر . .

وفي خصوص إحارة العقد الموقوف بصت المادة ١٣٦ على مايأتي .

۱ = «إجارة العقد الموقوف تكون صراحه أو دلالة ، وستند إلى الوقت لدى ته فيه العقد ، ويشترط في صحتم وجود من يمدكما وقت صدور العقد ، ولا يشترط فياء العافدين أو المالك الأصلى أو المعقود عليه وقت الإجاره ، .

٣ ــ و و بحد أن يستعمل حدر الإجارة أو العص حلال ثلاثه أشهر ، فإذا ، يصدر في هذه منده ما يدل عني الرعمة في نقص العقد اعتبر انعقد وافده ، من عدر أسر مان لمدة إذا كان سبب النوقب بعض الآهدية ، من أوقب لدى يعرفه الولى تصدور الوقب لدى يول هم هما السبب ، أو من وقت بدى بعرفيه الولى تصدور العمد ، وإذ كان سبب التوقف الإكراء أو لعنظ أو التعربر ، في توقت لدى يرضع هم ولا كراه أو يعين هم عنظ أو سكشف فيه العربر ، وإذه كان سبب اتوقف العدام الولاية عن المعقود عليان في الوم المني بعد فيه الملك تصدور العمد ، .

وقد حيار بشرح لعراق تفصير مدة السعهل الحيار إلى اللائه أشهر . كان العقد الموقوع ، الخلاف العقد القاس للإعنان ، غير عادم ، فدام دأن يسي التعامل موقوعا عد مستقر مدة صويلة .

	وهــرس
40qqua.	الفصل الثالث
	السبب
	الفرع الأول
	مثرية السب في لفقه لعر في أحد ب
٣	لفقه اللابلي و لفقه الحرماني
	المبحث الأول
	مطرية السبب في الفقه اللاثي
۳	age
	الحطلب الاول
	كيف اشأت اطرامه السب وكيف تعثورات
٥	لتطور الناريحي سطرية السبب
	۱۵ سام به است فی عانون ترومای
7	العهد القديم - م لكن همات محل لدست لتعلب الشكلية
V	العهد المدرسي ــ طهور السف في لعقو غار لشكليه
٨	موقف الفانون الروماني من نظرية الناب 🕝 🕝 🕝 - 🕝
	٣ إلى الله السبب في الفانون الفرسي القدم.

نظريه السب في العهد الماي سنق دوما فكره السب عبد

نظرية السبب منه عهد دوما إلى عهد التمين المدني لفرنسي . ٠ ٠ ١٠

ارس	٢
Arestan I	
	المطلب الثاني
	نظرية السبب في القانون الحديث
	١١ ــ النظرية لتقيدة في سب
14	عدسا مع السب في الطرية التقليدة
٤	نسب في الطوائف المختلفة من العقود
10	الشروط الواحب بوافرها في السب
٧.	انتقاد النظرية التقليدية في السبب
	٧ إلى النظرية الحديثة فى السبب
44.	سب هو الباعث الدرقع إلى التعاقد
71	مرونة الباعث وكيف ينضبط
	عماق التقاس المدقى المصري والتقدات المدية العرسه الأحرى
۲۷	شطرية الحديثة في السعب مسمورية
44	طيقات الفصاء في مصر وفي فر نبياً للنظريه الحديثة في السف
	المبحث الثاني
	بط بة السب في القانون الألماني
44	غانون الآلماني نزعته موضوعية لادانية
	المطلب الإأول
	لعبره في القانون الألماني الأبرادة الطاهرة
44	الإرادة الباطنة والإرادة الظاهرة
<b>T0</b>	التعبير عن الإرادة
۳۷	كف يكون تفسير العبير عن الإرادة
	المطنب الثاني
	السبب جزء من لتعبير عن الإرادة في القانون الألماني
61	السرالسب وجرد مبتقارع التعاري والمراب والمراب

441	الهرس می بید .
24	
24	مشروعية السب في الهانون الألماني
	عدم المشروعية في الصانون الألماني هو الإخلال بالآداب لعامة ــــ
٤٣.	ما هي الآداب العامة
ξø	تطبيقات محتلفة للتصرفات انحلة بالآداب العامة في القانون الألمان
٤V	التصرف المحرد في انقانون الألماني
	الفرع الثانى
	صرية السبب في الفقه الإسلامي
۳٥	عاملان متعارضان بسارعان الفقه الإسلامي تجاه بطرية السب
05	احتلاف مناهب الفقه الإسلامي في نظرية السب
	صمور عطرية السب في المدهين الحيني والشاهعي وطهورها في
70	المذهبين المالسكي والحنيلي
	المحت الأول
	*
	بطرية السب في لفقه الحبي وهمالشافعي
7.6	مبدآن جوهريان
	المطلب الاول
ا, ادھ	السب يحب أن يكون داخلا في صيعة العقد بتصمه التعبير عن الإ
oV	المبدأ العام بشقيه
БУ	١٥ - بعتد بالسب إدا تصبته صبعة العقد
	كيف تصمن صبعة العقد السب أي الباعث
٥٨	الحالة الأولى - السب ماكور صراحة في صيعة العقد
09	الحالة التابية ، السب مستحلص من طبيعة المحق
71	الحالة الأدرة المراجع
77	
	الترافي من العد السب إدا لم تضمنه صبعة العهد
45	المقد المجرد
٦٥	عقودم تصمر دكر السب فلا يعتديه

۲۲۲ ، ، ، ، ، ، ، ، القهرس
الحددة
والمطلب الثانى
فكرة لشروعيه واحتلاف النصرفيها وأطورها
فكرة المشروعية فكرة غير ثانه م م م م م ٦٨
علان مختلف فيها الأنصار في المشروعية ٠٠٠٠ ١٨٠.
نظور فكره لمشارعه معد شار وكر
المبحث الثاثى
يط به اسب في الممه الحبيلي وفي العقه الماليكي وفي مناهب أحرى
عد بالمقاصد والبيات ولو لم دكر في العقد ٧٥
احد ب عد اعل في لأب باست عبر المدكور في العقد . · ٧٨
لكوافي عو المارس لا - را سديا أن لكوان الطاوف محت
ينبعي أن يطي ، ، ، ، ، ، ، ، ۸۲
مر هي أحران عين مراهي أهل السنة ١٠٠٠ م
الفصك الرابع
مظرية البطلان
الفرع الأول
نظرية البطلان في الفقه القربي
المحث الأول
المبحث الاون اليطلان بوجه عام
مسائل ثلاث ، ، ، ، ، ، ، ۸۸
المطلب القبول
المطلان بحسب مرانيه (أثواع البطلان)
أركان العقد وشروطه من من من ١٠٠٠
- J.J. J. com, Ca.,

anilus.	
4-	مر ب الطلال . النظرية التقليدية ( التقسيم الثلاثي )
43	أعاد النصرية التقليدية للم التقسيم التناثي والبطلان المتدرج
44	رد البطلان إي مرية واحدة
48 -	ناصيل لبطلان - الرجوع إلى النقسيم الدائي
	المهلب الثاني
	تمين البطلان عما يقاربه من النظم
44 .	المصر القابونية المقاربة للبطلان
47 -	حوار الرجوع في العقد بير دة أحد العاماين
١	عدم سريان العقد في حق الغير
١٠٢ .	فسح العقد والصباحه
1-5 .	الشرط الغاسخ والشرط الواقف
	المطلب الثالث
	الأثار لتي هم تترتب عي العقد المنسم الطلان
1+0 -	الآثار اله صية والآثار الأصلية . • • •
	١٤ ـ الآثار العرصية معقد الدطن
١٠٥.	استعراض بعض الآثار العرضية
7-1	انتقاص العقد
1+V .	نحول العقد
	و ٢ ــ الآثار الأصلية لتعقد لبطي
115	ما الدى يبرر أن يترب علي العقد الناطل آثاره الأصلمة .
110	أمثلة من عقود اطنة ترتب "ثارها الأصلية
	المبحث الثاني
	أحكام العقود المتسمة بالبطلان
114	ليعقد للحرب والعقد الفايد الايجال

المهرس ، -

YYY . . . . . . .

ن	لقهره	1			•			•	•	•	-	775	
And a													
					رل	۽ الڪ و	لطلب	la .					
						مقد ا	4	_					
117	٠				,		h fu	وغلاو	11 4	وتقر	لتقادم	جارة وا	الإ-
						-31							
117						٠	٠	أزة	الإجا	ABOL	ι¥,	د الياطار	المثيا
118	,							_	جطديا	، من	زرعله	کن بجو	ول
						레 _							
11/		+			-	h	٠	باده	الت	hā.	لان ت	ى البط	دعو
111												كي الدو	
						غري							
14+		٠								، يال	نمسك	الدى يا	من
171												يحوز ال	
177		*								لأن	ر الريا	ب يتقر	کِم
177		٠	*				h			ċ	لبطلاه	تقرير ا	أثر
					_	ب الثا							
				ر ك	W.	الما بل	لعمد	کام ا	>				
371			ر .	. ال ط	العقد	حكاء	Ϋ́J	L.>	ال	يد ٿھ	ء أمه	5014	a. &
					جارة	٠Ÿ١.	- 1	S					
170							وارة	- 2	400	عه ن	M,	د القابر	âď
171	٠			٠					-			لإجازة	15
					نادم	ــ ا <i>ل</i>	- Y	ş					
144		-					Ċ	الثماه	ان ،	سفم	لدقع	وی وا	لدء
												التقاد	
				(ن	اليطالا	تقرير	_	TS					
144	4	+	4			,	4	لعقد	الان	الميا	تسك	لذی ع	٥٥

المبغيدة												
												متى مجو
14%						٠		•	i	لطلار	بقررا	كف
177									٠	للان	ير ليد	أث تقر
					الثانى							
								0				
					البقه (							
		للان	والمط	الصاحة	حث ا	U* .	العقدا	قساء		تكنهمك		
144							عبحه	ائی ال	33.	ے جید	لعمد م	, ا ا
												المقد ال
100									+		ناسد	المقد ال
											ل قر و	العقد الا
										VIII .	د الله	العقد الم
124		•	•	,						J. J.	21.	احمدا
				(	الأول	نث	البح					
					الياطل	لعهد	15=					
154			٠				, أثر آ	ر بليہ	ا فلا	. شرع	وجود	ىس لە
												و دا م
150												ولاتره
150												والكوا
	, ,											انتقاصر
	Ť											
					الثاني	دب	-11					
					القاسد	امقد	1 5.	-				
VeV						+	الحنى	هپ ا	الذ	سد فی	مد الفا	أمييز الم

الجمهوس					
- J	*	+	•	+	277

-		_		L	
- 40			4		
-	3-		-		3

لاول	ولطلب

		خمير بين العقد الباطل والعقد الفاسد
NoA		ساس التصريق بين العقب الباطيء العقد العالم
	,	يا تحتج به المراهب الاحرى في عدم لسريق بين العمد الباطن والعقد
105		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
17+		عامد با تحتج به حدمية في التعريق ل العقد الناص و العقد العاسد
177		عمل الصوص الفقهة في لعقد عامل والعقد العاسد ·
		هم الطوص عميه ي عدد و
		الطلب الثاني
		لائر لتي تترتب على لعقد أعاسد
177		
		ع ١ ـــ المقد الفاحد قبل القبض
144		الأصل في لعقد العاسد أنه لا يدح أثراً
138	,	ولكن العقد الفاسد منعقد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
134		وجوب فيح العقد العامد إلا إدارال المصد
		ب عور ل مدي المديد المديد العبين عبد العبين عبد العبين العبين عبد العبين العبي
171		
177		
170		
11/1		صرف المشترى في لبع المقبوص معقده مد .
		تعبر في مستري في تسم سير من تعبر المديح المقدوص تعقد فاسد   •
3.4.6		المر المربع المنوص فقيد والمناه المراث المرا
1014		لأصل المصدر الذي فتراب عليه آثار اسع العاسد عد العيض .
		<ul> <li>٣ = حصوصية الفساد المر ب عني الإكراه</li> </ul>
1/1/		احتلاف الماهب في حكم يبع المكره

TFV	-				•	٠	اعبرس
4224							
۱۸۸ -			٥	يع المكر	ی میاد م	_احق	عبوص عدها
14	ف	ح لمو قو	عوافق البيد	الدسدو	عی ہے	1126	أن بحتامه سع
141 -		الموقوف	الف البيخ	اسدوخ	والمدالة	لكرما	أِن يَعْقِ بِعِ ا
194.				الكره.	٠ في يع ا	اسدا ريد	احبح لوقف
			لث	حت الدا	الم		
			فو ف	معد المو	11 5=		
١٩٣.				ا شيا	رفی آی ا	مرقوفاً ا	می کوے اممہ
			ول	لب الاد	lk\$1		
		البية	نقص لاً،	ر قو ف ك	المقدالة	5-	
140 .				+	والموحو	عن العرص	. سا تولاية :
140 -							مدي و لأية أبو
144 -							سى أهلية الص
		·					ساق المايد المصر الصرافات المحصر
147 -		٠					
146 -	h				اعرب ،	ممها او عد	لإجارة - تعا
			الى	للب اثا	di.		
		بالمحل	, حق العير	ف التعلق	ند الموقو	حرکر اثنا	
144 .				. ,	, .		صور مختلفة .
			المصوي				
۲۰۰ .							ن هو الفضول
4+1							يح الفضولى ق
							بيع الفضولي قر بيع الفضولي قر
					Ç.	2 67	ئے اداعصولی نہ اداعصولی
Y-V	+		•	+			الراء المنسوق

rry .

	فهر ™	ĮĮ	•	٠	•	•				•		٠	٣٢٨
40cm													
4.4	٠	٠		٠		Ų	30 1	شروح	-	بولي	المص	رف	إجارة تم
													کیات
													ء محقق الإ
													· §
											_		
													يع المرة دارة
													يع المت
Y10	,	*		-	+	-		4	ت	ي المو	ן ספ	بض ه	بيع المري
					,	ال أن	دث ا	4					
					-	_							
							<u>. I⊡e</u>	,					
717				4m.	ي الأ	يراد	<u>.</u> .	- (-)	ور لا	برا غ	د بار	_ المة	متی یکور
					L	لاوا	الب ا	d)					
							يار اا						
714										da	احكا	, ,	قيام الخي
							قيام						- 12
									7		. 1		
Y17	•						*						ما ہو خ
714			٠		•	٠	*	4					مصدر - م
r¥-	-	+		+	-		٠	-					لمن يكوه
241		,		٠						٠		ار	مدة الخي
				ط	الشر	حار	<->	۲	×				
			باله			_	مدة ا.			أوا			
77		_										الميح	ملكة
445	,	4							4	ليع	, في ا	ے برف	حق الته
													ضيان ا

444	٠	+		٠		٠		*		القهرس
دععه										
TYE .						٠				لصو ص
		لتعرله	عد أہ	٠ و ٠	• لحيار	م عدد	ا عصا	ر بعث	ث با	
444 .	,									كيف تنقطى
444 -										كيب يستعمل
44V +										لآثر المترتب
444		٠	,	٠			+	+		بنصو ص
					الثاني	لب	ldi.			
						ر التم				
۲۳٤.							_			6) 1 .
. 1 2 +			٠	4	*	رط-	ار الشر	ن خيا	نفرع.	خيار التعيين،
			Ů				- 1			
377	•			٠		٥	مصادر	ما ھو	تعيين و	ما هو خيار اا
tra -	-	4						ب	ار التعيا	ان يکون خي
rry .			٠							مدة الخيار
							_ Y :			-
۳۸									. ! .	المقد غير لا
131							ر اولا ــ		. م <sub>و</sub> ی ت	المقال طيل الدار
			-	ساري	باز س	- I-C	ود -	1		
44	,	٠	•	4	4	*		ń		ثبوت الماك
200	٠	*	-	٠	٠	-	+	Þ	بقاد	عدم لزوم ال
٤١.		٠		٠	4	-		4	*	المرك
				لباثع	لخيار ا	-1_	цb			
٤١.		٠		_						ثبوت الملك
									مقد	عدم لزوم اا
54										4×1
										الصوص
										7. 7.

ہر س	4	•	٠	•		•	•		٠			۲	٣-
Quest-of !	1												
					لت	Di,	المطاس	ı					
					ية	الرق	خيار						
۲٤٨				٠						٠	الداها	الاف ا	
			الحي	.هــ	ن المد	ۇية ۋ	, ,,,	~>-	1	8			
789							4		ā	الرق	خيار	يثبت	می
Yor	-	+		P	٠				لخيار	يام ا	حال آ	العقد	5-
T00		b				4			4.5	ر الرز	ه خيار	يقط ۽	ماي
		٠	· K-	CX.	امن	},	ۋىد ۋ	11_	1,2	۲			
404					٠			,		4	اك	نب ما	οĎα
444	+										، فعی	ني أنا	h_A
YZO									,	- Serve	J- 4	ني أ-	is04
					إنعو	ر الر	المطاب						
					-		خيار						
444					_		_				ث	Ж, Г.	. 4
,,							- می						
۲۷٠	The same	ما الف								!	ی کرد	ة بالأنفى	9-
YVY				- 15	٠ د .	الأحت	عب	في ا	و ها	9. %	لو اجد	وه ا	
							المفد						
777	٠		,	,	٠			٠	+	4	عيرنا		an'
	عبيد	ا من!	لساره	رط ا	اټ څ	بالعو	ل)اد ص	شار	علی ا۔	فاحم	العفت	43.	حکا۔ ا
												ے یکو	
۲۸۰					,		العيب	يار ا	40,	على ا	رات	الدى سا	1 4

4-1		•	٠	٠	٠	-	•	-	•	•		۽ س	أعم
425-3				, أحسر	حار	قط له	ما پ	۲	. 8				
ΥΛŧ	4	+					٠	٠			٠.	1 2	هلا
YAE	٠											_ان الـ	
۲۸٥			-	-	-		•			٠	. 2	دة الي	زيا
۲۸۲	٠											ناط الـ	
YAV				•			4	البل	عبرد	الب	زی	اء الشا	رص
VA#					+	بادسي	اعيا	قس	4	, ق ا	ثىترى	رف ال	r 45
					ا ن	ح لتا	لع						
		,51	d.			ما مقد	_		ريد 1 <u>د</u>	ي 1 ي	مقا ،		
		ــار ن	- "	-u (							,		
					إل	، الآر	لبحث	d –					
477					(ن	البطلا ن .	راتب الماد	م احقد	,	إنك	- به شر	ال عمد	5_1
4A.4 4A.4					ن	البطلا 	رات الماد -	م احقد ناسد	قد ال	_ (ل	ىقىك .	ماق ال	أوح
YAN					زن	البطلا . المواقع	رات الماد - العند	م احقد ناسد ئاسد	قد الا م الما	الم ابتدا	ى <b>قد</b> . لىة و	ماف ال س الأه	أوم نقص
YAN		,			زن	البطلا . المو ف بال	راتب الباد العند العند	م العقد ناسد ث – قدس	ق <b>د ال</b> م الما مقد ا	_ زام ابندا _ ا	ى <b>قد</b> . لىة و يادة	ما <b>ف ال</b> س الأه ب الإ	أوم ىقص عيو
YA4 Y4- Y41 Y4Y					ژن	البطلا . المو فع سال ين	راتب الباد العمد العمد العمد	م العقد السد ك – قاس القاس	قد النا م الما مقد ا لعميا	_ المدا العدا _ الم	<b>ىقد</b> . للية و يادة بالص	ماف الد س الأه ب الإ بلاب فر	أوم نقص عيو مقاب
YA4 Y4- Y41 Y4Y				g	ژن	البطلا . المو فع سال ين	راتب الباد العمد العمد العمد	م العقد السد ك – قاس القاس	قد النا م الما مقد ا لعميا	_ المدا العدا _ الم	<b>ىقد</b> . للية و يادة بالص	ما <b>ف ال</b> س الأه ب الإ	أوم نقص عيو مقاب
YA4 Y4- Y41 Y4Y				۵. ـ	يان رف وف مر س	البطلا . الموافق مال تا عدد	راتب الباط العمد العمد العمد و فی	م العقد الماسع الماصع الماسع الماع الم الماع الماع الماع الماع الماع الماع الماع الماع الماع الماع الم الم الم الم الم الم الماع الماص الم اص الماص الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم	قد النا م الما مقد ا لعميا	_ المدا العدا _ الم	<b>ىقد</b> . للية و يادة بالص	ماف الد س الأه ب الإ بلاب فر	أوم نقص عيو مقاب
YA4 Y4- Y41 Y4Y				۵. ـ	ان و م مر س	البطلا المراه سال تا عدد ف الارا	ررات البادر العمد المفا د في	م الحقد فاسعه ف س ق س الم	قد النا م الما مقد ا لعميا	_ المدا العدا _ الم	<b>ىقد</b> . للية و يادة بالص	ماف الد س الأه ب الإ بلاب فر	أوم نقص عيو مقاب
YA4 Y4- Y41 Y4Y				g	ان سر ساد ان	البطلا المرابي اللرابي وي عدد البطلا	راتب البادر العمد المف د في المحرد	م العقد الم الم الم الم الم الم	قد النا م الما مقد ا لعميا	_ المدا العدا _ الم	<b>ىقد</b> . للية و يادة بالص	ماف الد س الأه ب الإ بلاب فر	أوم نقص عيو مقاب
YA9 Y41 Y47 Y47				*	ان بوم مر ساد ان باطل	البطلا البطلا البطلا عدد البال عدد البطلا	راتب العدد . العدد د في المحدد في ا	احقد ناسد ث س ق س الم الم الم الم	قد الا م الما مقد ا لعين د عم	_ المدا العدا ساعة الامى الامى	مقد و لية و الدة الص لأس	ماف الد س الأه ب الإ بلاب فر	أوم عيو عيو مقار مقار

۲۳۲ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۱ القهرس
Acad '
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
تحول العقد
¥ γ المقن القائد
كثرة أسباب الفساد وتنوعها ٠٠٠٠٠٠٠
شرح فكرة العمد الماسادي الماسادي الماسادي
مرياق العقه حلى في شان لعبد ليبيد . • ٣٠٢
٣٠ ــ العبد الموقوف
أعضا موقوف ها أعمد ل على الله المالة
مِعالِمَهُ العَقْدُ المُوقِوفِ لا تعقد الدُّالَ لِيهِ إِلَا الرَّجِيِّةِ المُوقِوفِ ٢٠٥
أن ما فت المنافرة من وكمن يدير أن ساكن علو ما ٢٠٧
· Del de del 8 8
حوب الإ الرايف عراحات في المعين - مواحبتها بالعقد عير الارم
ق مسالاس و ، مصد شی ایس فی معه مدی ، ، ، ، ۲۰۹
الله عقاع المساه في العمال ، ١٣١١
الخارت لأبعه ۲۱۱۰
المبحث الثالث
الني بعد الما يداد في المعالم سلامي وأس وفقت
ولای اور به در به در به این
١ - س ما ما ما الله عدم الإسلامي والراميين
ال المام الما الله المام ا
الروفيين والمسلان في المالين والمالية و ١١٥٠
١٧٠ - كما أن الدر عالم المعالم المعالمي في الم
البطلان تطرة عامة ٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٣١٦
المهوص بتعلم عصد اوقدف و الشراء في العراقي ١٠٠٠ - ٢١٦

۲"1







